

الإصلاح العسكري في مغرب القرن التاسع عشر(1830-1912)

المصطفى الشابي¹

تمهيد

في الوقت الذي كانت أقطار أوروبا الغربية تجني ثمار الثورتين الفلاحية والصناعية اللتين شهدتهما القرن الثامن عشر، فضلا عما كان قد تحقق لمجتمعاتها في مجال الفكر والتنظيم الإداري والعسكري، وتعمل جاهدة على تحقيق المزيد من الإنجازات في كافة الميادين، كان المغرب يرقد في سبات عميق، لا علم له ولا اهتمام بما كان يجري ويحدث خارج حدوده.

والحق أنه لولا الهزة العنيفة التي اهتزت لها أركان الكيان المغربي سنة 1844 في وقعة إيسلي، لما استيقظ من غفلته، حيث انكشف واقع الجيش المغربي المزري، وهو الواقع الذي أكدته حرب تطوان سنة 1859، بعد انهزامه مرة ثانية أمام الجيش الإسباني. ترى، ما عسى أن يكون في وسع السلاطين أن يفعلوا، في حقبة زمنية حاسمة، أخذ المد الاستعماري يتقوى وينتشر، ليصل أواخر القرن التاسع عشر إلى عنفوان قوته وغطرسته؟ ففي هذا الإطار تندرج محاولات "الإصلاح" العسكري، حيث اتخذت مجموعة من الترتيبات العملية والتنظيمية لتدارك العيوب التي كانت تعترى قطاع الجيش. وهذا ما سنعمل على معالجته في دراستنا هذه.

أولا : الجيش جهاز من أجهزة الدولة.

1 - ملامح الدولة المغربية في القرن التاسع عشر

مما لا خلاف فيه أن المغرب كان يمثل كيانا سياسيا واجتماعيا وثقافيا واضح المعالم. وكان السلطان يعتبر أعلى سلطة في البلاد، يستمد مشروعية حكمه من الأصول والأسس الشرعية التي تنبني عليها كل نظم الحكم في البلاد الإسلامية، فضلا عن تقاليد وأعراف وقواعد مرعية وعريقة في القدم، كانت تحد من سلطة العاهل المغربي وتدعوه، من حين لآخر، لاستشارة العلماء والفقهاء، أو أعضاء الجماعات القبلية، أو فئات اجتماعية أخرى من ذوي الاختصاص، كالتجار، باشوات وعمال المدن، وقواد القبائل، حول قضايا معينة، أو نوازل طارئة. وهذا ما حدث فعلا، بعد نكسة تطوان، حين استشار السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (1276-1873-1859/1290) ثلاثة من العلماء في شأن إحداث ضريبة

*. مؤرخ

استثنائية تدعى المَكْس، اعتزم العاهل الاستعانة بمدخولها على تحسين أوضاع الجيش المتردية، وتحديث مناهج وطرق تنظيمه¹.

كما أن العاهل المغربي لم يكن يستمد حكمه وشرعيته من تفويض إلهي، أو كان حكمه استبداديا مطلقا، أو طبقيا تسلطيا. وما نظام البيعة إلا دليل واضح على ما ذهبنا إليه من القول في هذا الصدد، حيث هو بمثابة التزام صريح وتعاهد متين بين السلطان الجديد ورعاياه، وهي أمور كانت تحدد بموجبه واجبات وحقوق كلا الطرفين².

إضافة إلى هذه المقومات الفكرية والرمزية، لا بد من الإشارة إلى بعض الخصائص والممارسات التي تعتبر من صميم اختصاصات الدولة المستقلة، وكانت علامة وبرهانا على وجودها، كالرقعة الترابية التي كان يشملها نفوذ وسلطة السلطان، مادية كانت أم روحية، وحرية الكاملة في سك العملة متى شاء، وتوفره على قوة عسكرية، وهي على كل حال قوة مهما كانت عيوبها ونقائصها، ظلت تمثل أداة في يد المخزن لتنفيذ أوامره، والإسهام في نشر الأمن واستتبابه، والدفاع عن حوزة البلاد، إن دعت الضرورة إلى ذلك، كما كانت تساعد على جباية الضرائب وغيرها من الفروض والواجبات التي هي من مستحقات المخزن³.

وكان يساعد السلطان في تسيير شؤون البلاد وزراء وكتاب، وأعوان، وأمناء، وعمال، وقواد ... وكان هؤلاء وغيرهم من الأعوان، يكونون ما اصطلح على تسميته بـ "الجهاز المخزني" في القرن التاسع عشر. هذا، وقد يبدو هذا الجهاز، ولأول وهلة وبالخصوص للملاحظين الأجانب، أنه كان عتيقا وبسيطا، لا يرقى إلى مستوى الأنظمة السياسية السائدة آنذاك في أوربا. ولكن، في الحقيقة، لم يكن الأمر من البساطة إلى هذا الحد، ولا كان يدعو البتة إلى الاستغراب والتعجب، ما دام أنه كون بالفعل وسيلة ملائمة وأداة فعالة في تسيير شؤون البلاد، وضمان استمرارية مؤسساتها، بعيدا عن فضولية وتدخلات الأجانب، على الأقل خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

1. المنوني، محمد بن عبد الهادي، مظاهر يقظة المغرب الحديث دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ج. 1، ص. 80.

2. للمزيد من المعلومات حول مؤسسة المخزن وطبيعة الحكم في المغرب القرن التاسع عشر، يرجع إلى :
الناصري أحمد بن خالد السلاوي : كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى دار الكتاب، الدار البيضاء، 9 أجزاء، 1954-1956.
غريب، محمد: كتاب فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان. تحقيق عبد القادر سعود وعبد المجيد خيالي دار الأمان، الرباط، 2010.
الشابي، مصطفى: النخبة المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر مطبعة فضالة، المحمدية، 1995.

Jules Erckman, Le Maroc Moderne, Paris, Challamell, 1885.

René Mauduit, « Le Makhzen Marocain », Renseignements coloniaux, B.C.A.F, 1903, p. 293-304.

Eugène Aubin, Le Maroc d'Aujourd'hui, Paris, 1904, p. 172-257.

Henri Gaillard, « L'Administration Marocaine : le Makhzen », Bull. Soc. Géogr d'Alger, 1909, p. 438-470.

Michaux-Bellaire Edouard, « L'Organisme Marocain », in Revue du Monde Musulman, Vol.9, p. 1-43.

Mohamed Lahbabi, Le Gouvernement Marocain à l'Aube du XXe siècle, Rabat, Editions Nord-Africaines, 1958.

3. Adballah Laroui, Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830-1912), Paris, François Maspéro, 1977, p. 57 et s.

صحيح أن عيوباً ونقائص عديدة كانت تعترى هذا الجهاز، كاستخدام مركزية مفرطة في أزمة الأمور، سواء تعلق الأمر بأهم القضايا وأخطرها، أم بمسائل عادية ومألوفة، كإعدام التدقيق في الاختصاصات، وكظاهرة ترحال وتنقل الإدارة المركزية باستمرار. وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، فلا شك أن خصوصيات البلاد الاجتماعية، وكذا الوسائل المادية والتقنية المتواضعة التي كانت بيد المخزن وقتئذ، هي التي تفسر الترحال المستمر للسلطان وخدامه، في مختلف أرجاء البلاد. وإذا كانت هذه السمات والملاحظات تنطبق بحق على الجهاز المخزني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن الأمر قد أخذ في التغيير تدريجياً في النصف الثاني من هذا القرن، حيث انفتحت البلاد وأسواقها أكثر في وجه الأوربيين وسلعهم، نتيجة ضغوط شتى، عسكرية، وسياسية، واقتصادية. آنذاك، عرف جهاز المخزن تحولات وتغيرات، وتأسست دواليب ومؤسسات حكومية وإدارية جديدة، لم تكن معروفة من قبل، ومن بينها وزارة الحربية التي عُهدَ إلى وزير خاص بالإشراف على شؤونها، دُعيَ "العَلَّافُ الكَبِيرُ". ونظراً لحساسية المنصب وخطورته، فإن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859-1873) اختار شخصية من حاشيته المقربة، وهو الفقيه عبد الله بن أحمد البخاري، أخو الحاجب ورجل المخزن القوي موسى بن أحمد، لتولي تسيير هذا القطاع الهام. ولكن، يا ترى، ممّاذا كان يتكون هذا الجيش، وكيف كان يتم استقطاب، وتكوين، وتأطير عناصره؟ هذا ما سنحاول تناوله في الفقرة الآتية :

2 - تشكيلة الجيش وتركيبته

من المعلوم أن مصنفات الأخباريين المغاربة لا تقدم لنا معلومات وتفاصيل واضحة ودقيقة، عند تعرُّض أصحابها إلى قضية أو ظاهرة، في سياق حديثهم عن الأحداث التي تستأثر باهتمامهم، ويرونها قيمة بالذكر والتسجيل. ولولا الكتابات التي خصصها الأوربيون للمغرب وسكانه، ومن بينها مذكرات وتقارير أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية الذين استقروا بالبلاد في خريف سنة 1877، لتعذر علينا، في العديد من الحالات، معالجة موضوعات وقضايا معينة من تاريخنا الوطني، وفي مقدمتها الجيش في القرن التاسع عشر⁴.

وهذا يعني أن معرفتنا بالجيش وشؤونه، وبالجوانب التي كانت لا تستأثر باهتمام الأخباريين المغاربة خاصة، أو لا ترد عنها معطيات وبيانات في الوثائق المخزنية، أي الجوانب المادية،

4. أنظر مثلاً ما ورد في التقرير الآتي حول الجيش المغربي، ذكرناه هنا على سبيل الاستئناس لا الحصر A.G.V, 3h1, Rapport du capitaine Féraud, en date du 25 Mai 1877, p.18 et s.
حرر فيرو تقريره هذا، بمناسبة توجه السفير الفرنسي الجديد بالمغرب، دي فرنويي (De Vernouillet)، من طنجة إلى فاس، في هر أبريل من سنة 1877، بعد أن وافق السلطان مولاي الحسن على استقباله. وكان فيرو، وقتئذ، ترجماناً لهذه السفارة. وقد انضم إلى الوفد كذلك كل من الكمندار ستروال (Strohl)، والقبطان ماروا (Marois) هذا، وقد عين، فيما بعد، سفيراً لفرنسا بالمغرب ما بين 1885 و1888.

والتقنية والتنظيمية، أحسن وأدق بكثير خلال العقود الثلاثة الأخيرة في الفترة الزمنية موضوع هذه الدراسة، من معرفتنا بما كانت عليه مؤسسة الجيش في الحقب السابقة. على أنه لا ينبغي التسليم والاطمئنان لكل ما تتضمنه هذه الكتابات الأجنبية عن الجيش أو غيره من أجهزة الدولة المغربية الأخرى قبل سنة 1912، بسبب مرامي وحوافز وأغراض أصحابها السياسية والثقافية والاقتصادية والتي كان يغلب عليها طابع التعصب الديني والإثني، وسوء فهم وتأويل مظاهر الواقع المغربي وقتئذ. ومهما يكن الأمر، فإن أهم الفرق والتنظيمات التي كان يتكون منها الجيش المغربي آنذاك، كانت تتضمن أساسا ما يلي:

أ - قبائل الكيش

ب - حراك القبائل

ج - جيش أو عسكر "النظام"

أ - قبائل الكيش :

لعل اللجوء إلى قبائل معينة وإعفاءها من أداء الضرائب غير الشرعية، وما شابهها من الكلف والفروض والخدمات، و"إقطاع" عناصرها أراضي فلاحية يستغلونها لحسابهم، مقابل الخدمة في الجيش مدى الحياة، لظاهرة متميزة وعريقة في تاريخ المغرب، ترجع على الأقل إلى عهد الخليفة الموحي يعقوب المنصور (580-599 هـ/1184-1199 م)، حين أقدم على ترحيل قبائل بني هلال العربية من إفريقيا، بسبب شغبها وعدم انقيادها لأوامر الحكام، وعبثها بممتلكات الغير، حيث أسكنهم في منطقة الغرب، متخذًا منهم جندا في خدمة الدولة⁵.

بيد أن هذه المجموعات القبلية لم تندمج نهائيا في مؤسسة الجيش، ولم تحتل مكانة مرموقة في دواليبها إلا مع السعديين، بالرغم من كون هؤلاء لم يعتمدوا عليها وحدها، حيث عملوا على تأسيس جيش نظامي تطعم صفوفه بعناصر محلية وأجنبية⁶.

ومع تولي الدولة العلوية مقاليد الحكم بالبلاد، ازدادت أهمية هذه المجموعات القبلية في قطاع الجيش وفي المجتمع، واستكملت عدد من فرق تشكيلتها التقليد النهائية، وذلك على إثر إدماج

5. Edouard Michaux-Bellaire - Georges Salmon, *Les Tribus Arabes de la Vallée du Lekkous*, Arch.Mar, Vol. 4, 1905, p. 127

Edouard Michaux-Bellaire, *Le Gharb*, Arch.Mar, Vol. 20, 1913, p. 23 et suiv.

وحول قبائل الكيش بصفة عامة. علاوة على كتابات الأخباريين المغاربة في الموضوع، يرجع إلى :

Delmas (Cap. Fort), *Etudes Sur les Guiches Marocains*, Paris - B.N.R.M, 1948, n° : 1409.

Jean LeCoz, « Les Tribus Guichs au Maroc Essai de Géographie agraire », *La revue de géographie du Maroc*, n° 7, 1965, p. 1-52.

Frédéric-Guillaume Weisgerber, *Au Maroc Seuil du Moderne*, Rabat, La Porte, 1947, p.73 et S.

6. Delmas (Cap.Fort), *Op.cit*, p.4.

قبائل اشراكة وأولاد جامع، والأوداية، والشراردة في صفوفها، على امتداد قرن ونصف تقريبا من الزمن، بدءا من عهد مولاي الرشيد بن الشريف (1075-1083/1664-1672)، وانتهاء بعهد مولاي عبد الرحمن بن هشام (1238-1276 هـ / 1822-1859 م)⁷.

ونقرأ في سجل محفوظ بالخرانة الحسنية، في هذا الصدد، ما يلي :

"الدول المغربية السعيدة كانت في القديم تسمى القائمين بشؤونهم (هكذا) حضرا وسفرا بالجنود العسكرية، ذات القوة العصبية إلى أن ظهرت الدولة الحالية (العلوية، "الحسنية"). هذا وأسسوا ورتبوا جنودهم، وقسموها إلى أقسام سموها بالجيش، وصاروا يسمون هذا الجيش السعيد المؤسس على طهارة وتقوى بالمخزن، يشتمل على بعض قبائل فاس ونواحيها، ومكناس ونواحيها، وتافيلالت... ثم قسم هذا الجيش إلى أقسام 6 (هكذا)، ملفقه مما ذكر أعلاه من النواحي المسماة أسفله، وهم الجيش الأعظم قوة وعددا عبيد البخاري، نضيفهم (هكذا) جيش شراردة نواحي مكناس، ثم جيش قبيلة الوداية وهم أكثر عددا وشهامة، ثم نضيفهم (هكذا) جيش شراكة وأولاد جامع، وأحميان نواحي فاس العليا الجديد وسكانه، ثم جيش الوداية مال سوس أولاد جرار سكان رباط الفتح وما أضيف إليهم من نواحي مراكش..."⁸.

وإلى جانب هذه الفرق الرئيسية، دأب السلاطين، من حين لآخر، على تجنيد عناصر من قبائل أخرى، وتوطينها في أماكن استراتيجية وحساسة، جاعلين منها نوعا من "الكيش الثانوي". وكانت هذه العناصر تنتمي، على الخصوص، إلى قبائل كسيمة ومسكينة والمنابهة (بمنطقة سوس)، والمنابهة، وأولاد مطاع وحربيل (بحوز مراكش)، وكطاية وسمكت وبني معدان وبني ملال (كيش أيت الربيع بتادلة)، والجيش الريفى المكون من عناصر مختلفة (بفحص طنجة والعرائش)، والخلط والطليلق (بمنطقة الهبط)، وأيتخباش (بتافيلالت)، ومجاط (بناحية مكناس)، وأيت إسحاق وأيت عياش (بالأطلس المتوسط) وأيت يَمور (تخوم الأطلس المتوسط والكبير)، ثم الترحيل إلى تادلة، ومنها إلى منحدر جبل سلفات وسهل وادي سبو بالغرب، وأخيرا الاستقرار بأحواز مدينة مراكش، والرحامنة وعبد...⁹ ويقول محمد العربي المشرفي،

7. ابن زيدان، عبد الرحمن: العز والصولة في نظم الدولة. تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ج 2، ص: 189 وما بعدها.

8. الخزانة الحسنية، كناش 739، ص. 71 وما بعدها.

9. استقينا هذه المعطيات والمعلومات، على الخصوص، من المصادر الآتية : الخزانة الحسنية، محفظة رحمانية، رسالتنا السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى القائد بوسلهام بن علي أزروط، الأولى بتاريخ غرة جمادى الثانية 1258، الموافق للأسبوع الأول من يوليو 1842، ورقمها 33: 7 / 5، والثانية بتاريخ منتصف ربيع الثاني 1259، الموافق لأواسط مايو 1843، تحت رقم 36: 6 / 5، في شأن الاعتناء بصييان الجيش الريفى.

المشرفي، محمد العربي بن عبد القادر المعسكري الفاسي (ت 1313 / 1895): "الحسام المشرفي لقطع لسان الساب العجرفي، الناطق بخرافات الجعسوس سيء الظن أكنسوس"، مخ. خ. س.م.و.م. ر، رقم 2276، ص. 293 (في شأن الجيش الريفى كذلك).

الخزانة الحسنية، محفظة حسنية، سنة 1293، رسالة السلطان إلى كافة أفراد قبيلة أيت عياش، بتاريخ 29 ذي الحجة 1293 / 15 يناير 1877.

مديرية الوثائق الملكية بالرباط، محفظة مراكش، ملف رقم 3، رسالة السلطان إلى صيئوه وخليفته بمدينة مراكش مولاي عثمان، بتاريخ 8 جمادى الثانية 1291 / 23 يوليو 1874، في شأن غزمرسين ضاعا في إيالة القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحمانى، حيث كان جواب هذا الأخير كالآتي: "... حين كلفته بغرمها من أن القاعدة أن الرحامنة يعاملون معاملة الجيش فلا يطلبون بغرم ذلك، وصار بالبال...". الخزانة الحسنية، كناش 181 ص 16، رسالة السلطان إلى أخيه وخليفته بناحية تافيلالت مولاي الرشيد بتاريخ 5 ي الحجة 1308 / 12 يوليو 1891 حيث جاء في ملخصها ما يلي:

في سياق الحديث عن مؤسسات الدولة المغربية في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، ما يلي:

"فجيوشه الملازمون لخدمته حضرا وسفرا خمسة قبائل بل ستة، بخاري، وشرقي وجامعي، وشرادي، وأودي، وأهل سوس المنشية، وجيوش الثغور الريفية وكلهم أهل خيل، وعساكره الرجالية ليس لهم قبيلة مخصوصة، بل هم من سائر القبائل...¹⁰"

ب - حراك القبائل :

من المعلوم أن المخزن كان يستعين بأبناء القبائل، علاوة على عناصر تنظيمي عبيد البخاري وقبائل الكيش في حملاته العسكرية، كلما دعت الضرورة إلى تطويع قبائل عاصية، أو تأديب متمردين خلعوا سلطة قوادهم وشيوخهم، أو إظهار هيبة وعظمة المخزن. ولن نتعرض هنا إلى ظاهرة الحركة وضوابطها، وإنما سنعمل على معالجة مسألة حراك القبائل، على ضوء ما تسمح وثائقنا ومصادرنا بجنيته من المعطيات

Comment [I1]:

والمعلومات. ثم إن هذه الظاهرة ليست في حد ذاتها بدعة جديدة، أو ضربا من ضروب عسف المخزن في القرن التاسع عشر، بقدر ما نجد لها آثارا في العهود السالفة، أي عند جل الدول التي تعاقبت على الحكم بالمغرب، حتى وإن لم تكن تلجأ باستمرار وبكيفية منتظمة إلى رجال القبائل كما صار عليه الأمر في القرن التاسع عشر على الخصوص، فإنها كانت تعول على بعض القبائل المقربة إليها، أو المتحالفة معها، في تسيير دفة الحكم ومراقبة الأوضاع في البلاد.

ومهما يكن من أمر، فهذا السلطان المولى عبد الله بن إسماعيل (1142-1171هـ/ 1729-1757م) قد اعتمد، في المقام الأول وطيلة عهده المضطرب، على مقاتلي القبائل أكثر من اعتماده على عبيد البخاري أو فرق الكيش الأخرى¹¹.

وقد اقتدى به في هذه الممارسة من جاء بعده من السلاطين، بل عمل بعضهم على تطوير الحركة وضبط صيغها. بيد أنه حتى أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، لم يكن المخزن بعد قد وضع الأسس والقواعد التي كان يتم على ضوئها مطالبة القبائل بتسليم عدد معين من الخيالة أو الرجال، إذ لم يَتِمَّ ذلك إلا ابتداء من عهد السلطان مولاي الحسن (1290-

"... وأنهم (أي قبيلة أيتخناش) عند الأمر والنهي في جميع ما يأمرهم به سيدنا، ولا خروج لهم عن نظره، لأن سيدي محمد بن عبد الله كان جعلهم مخازنية (أي كيشا) لما ظهر فيهم من المصلحة..."
10. المشرفي، محمد العربي، الحسام المشرفي ... ، مخطوط مديرية الوثائق الملكية بالرباط، رقم 2276، ص: 275.

11. الناصري أحمد بن خالد السلاوي، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج. 7، ص. 160.

1311هـ / 1873-1894م). وبما أن المجال لا يتسع هنا للحديث عن الترتيبات والتدابير والمقاييس التي كان يتم على ضوءها فرض عدد معين من الحراك على القبائل، عند مطالبتها باستنفارهم، مع توفير زادهم ولوازم الحركة من زرع، ودواب، وإدام، وعلف، و"قروش"، و"ظهائر"، وخيام...، فسوف نكتفي بالإشارة إلى أن المخزن قد ظل يُعَوَّل على قبائل الكيش هذه في كل وقت وحين، في تدبير شؤون البلاد، في المجالين المدني والعسكري، مانحاً إياها عدداً من الامتيازات، مما بَوَّأها مكانة متميزة، ليس في قطاع الجيش فحسب، بل في الجهاز المخزني كذلك، ومن ثمة تشبث عناصرها، قُوداً وجنداً، بمكتسباتهم، ومعارضتهم كل تغيير وتحول في هياكل وبنى الجيش، وطرق وأساليب تكوين وتدريب رجاله، مساهمين بذلك في إفشال كل الجهود والمحاولات الهادفة إلى تطوير المؤسسة العسكرية، وتحسين أوضاعها المتردية.

ج - جيش أو عسكر "النظام" :

أشرنا، في الفقرة السابقة، إلى أن لجوء المخزن إلى خدمات "حراك القبائل"، يعود، على الأقل، إلى أواخر العقد الرابع من القرن الثامن عشر. ومعلوم كذلك أن أغلبية هؤلاء كانت تتكون من "الخيالة"، أي الفرسان، وهذا يعني أن مفهوم وتصور المسؤولين العسكريين بالمغرب، وفي مقدمتهم السلطان طبعاً، للعملية الحربية برُمَّتْها، لم يتغير قط عما كانا عليه أيام العرب ومن شابههم من الأمم والشعوب، بمعنى أن طريقة المغاربة الحربية تعتمد على تكتيك الكرّ والفرّ، وبالتالي ترجيح كفة سلاح الفروسية على باقي التنظيمات العسكرية الأخرى. يقول ابن خلدون، في هذا الصدد، ما يلي :

"... وصفة الحروب الواقعة بين الخليقة منذ أول وجودهم على نوعين : نوع بالزحف صفوفاً، ونوع بالكرّ والفرّ. أما الذي بالزحف فهو قتال العجم كلهم على تعاقب أجيالهم. وأما الذي بالكرّ والفرّ فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب ..."¹²

ومع تقدم القرن التاسع عشر واحتكاك عناصر الجيش المغربي بمحاربي الجيوش الأوروبية الحديثة، وخصوصاً بعد وقعة إيسلي سنة 1844 من جهة، ووقائع حرب تطوان من جهة ثانية، تبَيَّن للجميع أهمية ودور سلاحَي المدفعية والمشاة في حسم أطوار ووقائع الحرب الحديثة. ولهذا، اتجهت عناية المخزن، أول الأمر، إلى تأسيس نواة جيش نظامي، يكون معظم

12. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (تُوفِّي 1406م)، "المقدمة..."، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1967، ص. 480.

عناصره من الرُّمّة، في عهد كل من السلطانين المولاي عبد الرحمن بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد¹³.

لقد كان لوقعة إيسلي أبلغ الأثر في نفوس المغاربة قاطبة. فما كادت المعركة تنتهي، حتى تبين للجميع واقع الجيش المغربي المتدهور. ومما لا شك فيه كذلك، أن الخليفة السلطاني وقتئذ سيدي محمد بن عبد الرحمن الحاضر في ميدان القتال، بصفته القائد الأعلى للمحاربين المغاربة، قد لمس عن قرب درجة الفوضى العارمة السائدة في المعسكر المغربي، وأمكنه أن يشاهد ويتابع من موقعه، ما كانت تحدثه من رُعب وهلع ودمار قنابل الجيش الفرنسي الغازي، في صفوف المحاربين المغاربة، وهم يتساقطون كأوراق الشجر الميتة، تحت وابل الأسلحة النارية الفتاكة. ثم ما كادت كذلك الساعات الأولى من بداية المواجهة تنقضي، حتى أخذت الجموع تنفض من حول الخليفة السلطاني، هاربة من موت محقق. على أن هذا لا يعني البتة أن المقاتلين المغاربة كان قد استولى عليهم الخوف، ولم يصمدوا أمام زحف القوات الفرنسية، بل إنهم أبانوا عن شجاعة وإقدام كبيرين في خوض المعارك ومهاجمة العدو، وإنما قصدنا الإشارة إلى ما كان يعتري القوات المغربية، مخزنيةً كانت أو من حراك القبائل ورماتها أو متطوعة، من نقائص وعيوب وخلل في التنظيم والتدبير، وطريقة القتال أثناء الاشتباكات والمعارك. وهذا يعني أنه لا قدرة لجيش على شاكلة الجيش المغربي وقتئذ، على منازلة جيش أوربي، كان يخضع لتنظيمه وتكوين رجاله وتسليحهم، وتدبير شؤونهم المعنوية والمادية، إلى أساليب وفنون الحرب الحديثة، وهو الأمر الذي كان يفتقده المغرب، ويجهله قادته ومسبروه.

هذا هو السياق الذي اندرجت فيه فكرة تأسيس نواة عسكرية جديدة إلى جانب التنظيمات التقليدية والتي دُعيت بجيش "النظام" أو عسكر "النظام"، والمصطلح مقتبس من لفظة التنظيمات التي استعملت من قبل الأتراك العثمانيين للدلالة على مجموعة من الترتيبات والتدابير المتخذة في تركيا أولاً، ثم في مصر فيما بعد، في مطلع القرن التاسع عشر، لإصلاح بعض مرافق الدولة والمجتمع، وبالأخص قطاع الجيش والإدارة. وكان طبعياً أن يتوجه المخزن إلى المسؤولين في هذين البلدين الإسلاميين، ويطلب منهم المساعدة على إنجاح هذه الخطوة، بسبب استمرارية ومتانة الصلات الدينية والثقافية بينهما وبين المغرب، إذ من المستحيل في الظروف التي تلت معركة إيسلي سنة 1844، وانهزام المحاربين المغاربة أمام

13. الكردودي، محمد بن عبد القادر الكلالي (تُوفي 1851م)، كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة المطبوعة الحجرية، فاس، دون تاريخ، ص. 6 وما بعدها.

الجيش الفرنسي، الاعتماد على عون الفرنسيين، والاطمئنان إليهم، وبالتالي الاستفادة من خبرتهم وتفوقهم في الميدان العسكري¹⁴.

ويذكر التاجر ورجل الأعمال النشيط مصطفى الدكالي الرباطي الشهير في رسالته إلى الوزير محمد بن إدريس العمراوي، أن خبر عزم السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام على إنشاء نواة عسكرية جديدة قد تَسَرَّبَ إلى الخارج، وبالأخص إلى المحافل والعواصم الأوربية، حيث كتب يقول :

"... فقد صح هنا عند النصرى بأن مولانا جعل جيشا من عسكر النظام وعنده الآن بزمامه ما يزيد على الألفين منه، ولا زال في الزيادة..."
ومن علامات نباهة التاجر المغربي، وتحمسه للمشروع، اقتراحه على مُراسِلِهِ اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات العملية والتنظيمية القمينة بإنجازه¹⁵.

هذا، وقد اقتصررت هذه التجربة، في مرحلة أولى، على مدن الشمال فقط، تطوان، وطنجة، والعرائش، كما نتبين ذلك من المراسلات المخزنية حول هذا الموضوع، والمتبادلة بين السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام من جهة، وباشا تطوان عبد القادر بن محمد أشعاش وزميله باشا العرائش وطنجة بوسلهام بن علي أزطوط من جهة ثانية¹⁶.

على أن هذا لا يعني أن مساعي المولى عبد الرحمن بن هشام ومحاولاته قد أفلحت وأُتت أكلها، وتهافت الناس جماعات وفرداى على الانضمام إلى التنظيم العسكري الجديد، وانضبطوا فيه، وثبتوا بعض الوقت في الخدمة، بل العكس هو الذي حدث، في كثير من

14. حول هذه النقطة ومسألة جيش النظام بصفة عامة، يُرجع إلى :
- ابن عزوز، عبد الله القرشي: "رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الشريف" مخ.م.م.م. رقم د 1623.
- اللجاني، الغالي العمراني (ت. 1871-1872 / 1289) "قمع الكفرة بالسنان والخسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام" مخ. خ. س، رقم 1030.
- الخوجة، محمد بن أحمد التونسي (ت. 1292 / 1876): رسالة في تنظيم الجيش مخ. م. م. م. رقم 2733.
- برادة ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر - مساهمة في دراسة الإصلاحات العسكرية، منشورات ك. أ. ر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

- A.E.P, CP, Vol. 18, Janvier-Juin 1874, P.40 et S.
- A.E.P, Mémoires et Documents, Vol. 30, Maroc, 1860, P. 144 et S.
- A.E.P, Mémoires et Documents, n° sur le Maroc par Auguste Beaumier, Vol. 10, 1882-1884, p. 293.
- A.G.V, 3h12, Mémoire de l'Officier Allemand Quédenfeldt (M): Forces Défensives du Maroc.
- Miège Jean-Louis, Le Maroc et l'Europe (1830-1894), Paris, P.U.F, 1961-1963, Tome 3, p. 224.
- Simou Bahija, L'Islah au Maroc, les réformes militaires de 1844 à 1912, Casablana, Publ. Fac. Let. Rt, Imprimerie Najah Al Jadida, 1995.
- Rollman Wilfrid-John, The « New Order » in a Pre-Colonial society ? Military Reform in Morocco 1844-1900, Ph.d, University Of Michigan, 1983.

15. مديرية الوثائق الملكية بالرباط، سجل رقم 18338، وثيقة بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1261 / 9 أبريل 1845.
كتب الدكالي خطابه هذا بينما كان في طريقه إلى العاصمة الأنجليزيتوندرية. ومما يثير الانتباه فيما جاء في رسالته إلى الوزير بن إدريس، علمه واطلاعه على تفاصيل دقيقة حول الجباية، أي الضرائب، في كل من "تونس، وطرابلس، وقسطنطينة العظمى، ومصر..."

16. ورد في رسالة السلطان إلى أشعاش ما يلي :
"... وتشدوا عضده (عبد السلام أفعلي، قائد عسكر "النظام" بمدن الشمال) في ذلك، لأنكم تعرفون ما تغفلون في ذلك (هُوَ أَزطوط)، بخلاف غيركم، فليس فيه من يعتمد عليه في ذلك..."
وأضح من كلام العاهل أن كلا الرجلين، أشعاش وأزطوط، كانا يحظيان معا بثقة، ويطلقان أوامره بغاية ودراية كبيرتين، الأمر الذي أوجب التنويه بهما، والاعتماد عليهما دون غيرهما في شأن التنظيم العسكري الجديد، أنظر:
- الخزنة الحسنية، **مخ.م.م.م.**، وثيقة رقم 14/12/14، ك 5 بتاريخ 13 ذو القعدة 1264 / 11 أكتوبر 1848.

الحالات، إذ لم تتحسن أحواله قط، بالرغم من مجهودات ومسااعي المخزن بهدف إنجاح التجربة، وظل هدف انتظام وانضباط عناصره أمرا بعيد المنال وأمرًا عسيرًا، ليس فحسب أيام السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، بل أيضا أيام ابنه وخلفه سيدي محمد الذي كان يحذوه عزم قوي ورغبة أكيدة في اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات كان الهدف منها تحديث عدد من قطاعات الدولة، كالإدارة والمالية والجيش، وتأسيس وحدات صناعية فلاحية وعسكرية، علما بأنه في عهد هذا العاهل تم تعيين وزير خاص بالشؤون العسكرية، في شخص الفقيه عبد الله بن أحمد، أخي الحاجب موسى بن أحمد، وتبنى السلطان مولاي الحسن (1873-1894) نفس الخطة التحديثية، مع اعتماد أساليب ووسائل أكثر نجاعة وتنوعا، ولكن لم يحالفها النجاح لأسباب مختلفة والتي سنتعرف عليها في فقرة موالية من دراستنا هذه.

3 - وظائفه ومنجزاته :

عرف المغرب، كما هو معلوم، تمردات وانتفاضات قبلية وشعبية هنا وهناك، ساهم في إيقاد نيرانها وتأجيج لهيبها أهل البوادي والحوضر على السواء، رغم أن تلك التي اندلعت في بعض المدن كفاس ومراكش مثلا، لم تكتس قط طابع الخطورة، وظلت محدودة في الزمان والمكان، على عكس ما تميزت به تلكم التي اهتزت لها جهات عريضة من البادية المغربية، بل البلاد برمتها، كما هو شأن انتفاض قبيلة الرحامنة بحوز مدينة مراكش، في بداية عهد السلطان مولاي عبد العزيز بن الحسن (1894-1908)، وتمرد المغامر أحمد الريسوني في شمال المغرب، وفتنة الدّعي الروكي بوحمارة في منطقة شمال شرق البلاد والريف.

وبما أن المجال لا يتسع للتعرض إلى الأسباب، والخلفيات، والملابسات التي كانت تكتنف اندلاع هذه التمردات والانتفاضات في الفترة الزمنية موضوع دراستنا هذه، فإننا سنقتصر فقط على ذكر المهام والخدمات التي كان المخزن يكلف عناصر الجيش القيام بها. وسواء تعلق الأمر بالدفاع عن حوزة الوطن، أو بإسكات التمردات والانتفاضات، أو بقضاء غرض من أغراض المخزن في جهة من جهة البلاد والإسهام في استتباب الأمن، فإن هذا كله كان يتم بواسطة عناصر الجيش. وهذا يعني أن دور أفراد الكيش والعسكر لم يكن يقتصر فقط على الميدان الحربي وشؤونه، أو على الإسهام في استتباب الأمن في ربوع البلاد، بل كان يشمل كذلك مهام أخرى كالتسخير مثلا والذي كان القصد منه إيفاد قائد عسكري، على رأس تجريدة من الجُند، أو شخصية بارزة من الجهاز المخزني، لدى قبيلة من القبائل والتي يكون قد استعصى إذعانها للأوامر السلطانية والقيام بالوظائف المخزنية، بهدف إرغامها على التنفيذ الفوري لما يطالبها المخزن بإنجازه أو أدائه، إما لحسابه، أو لفائدة غيره.

وبقدر ما كانت مسألة التسخير هذه تمثل عبئاً ثقيلاً على القبائل، بقدر ما كان أطر الجيش يتهاقون عليها، حيث كانوا لا يترددون في الكتابة إلى السلطان، أو إلى بعض أعوانه الكبار، كالحاجب أو قائد المشور، ملتجئين منهم استعمالهم فيما كانت الوثائق المخزنية تسميه "وجوه النفع"، أي التسخير لدى قواد القبائل. وهذا ما نلمسه مما ورد في رسالة خليفتي قائد المنشية بمراكش الرجراجي الدوبلاي وولد بيروك التكني إلى السلطان، حيث ورد فيها ما يلي :

".... موجب إعلام سيادة سيدي أن خدام سيدي كافة قواد أراحي المنشية السعيدة وخلصهم خرجوا للنفع عدا نحن..."¹⁷.

وأما الأغراض والغايات التي كان المخزن يتوخى قضاءها بواسطة هؤلاء المبعوثين إلى جهات مختلفة من البلاد، فيمكن حصرها في النقاط الآتية :

(1) الوقوف في عين المكان على إجراء عملية خرص حبوب القبيلة، وباقي محاصيلها الزراعية الأخرى، كإنتاج أشجار الزيتون مثلاً، أو عدّ رؤوس ماشيتها أو دوابها.

(2) استلام مبلغ الغرامة المالية التي كان يفرضها المخزن على قواد القبائل الذين كانوا يقومون بعملية خرص حبوب إبلاتهم، قبل وصول مبعوث المخزن للإشراف عليها.

(3) إرسال حراك القبيلة أو عسكرها إلى الحضرة.

(4) محاولة فض نزاع يكون قد نشب داخل نفس القبيلة، بين القائد والشيخ والأمناء المعيّنين مثلاً حول قضية من القضايا، أو بين القائد ومحكميه، أو بين هذه القبيلة وإحدى جاراتها من القبائل، في مواضيع شتى بدءاً من استغلال المجال الطبيعي المشترك مثلاً، وانتهاء بثهمة إيواء وتحريض المناوئين لسلطة قائد القبيلة المجاورة.

(5) تسليم خطاب سلطاني إلى قائد قبيلة أو عامل مدينة، في أمور ومواضيع جد متنوعة، كأمره مثلاً بقضاء غرض من أغراض المخزن، أو غرم قيمة ما وقع من نهب وسطو على متاع الغير في إبلاته، أو إنصاف متظلم مما ألحق به من أضرار.

(6) مرافقة سفير أو مبعوث أجنبي أثناء توجهه إلى الحضرة السلطانية، أو الجهة المقصودة

18 ...

17. الخزانة الحسنية رقم 244، الوثيقة بتاريخ 2 ذي القعدة 1307 / 20 يونيو 1890. لفظة أراحي الواردة هنا، هي جمع أراحي التي تعني وحدة من الجند قوام رجالها ما بين 500 و1000 نفر. ونقرأ نفس الشيء في الرسالة التي وجهها القائد محمد بن الطاهر العدي إلى السلطان، حيث كتب ما يلي : "... وعليه، فالمطلوب من مولانا العالي بالله أن يجود علينا بالانتفاع على عادة قواد الأراحي..." - الخزانة الحسنية ، محفظة ، حرف رقم 150 ، وثيقة بتاريخ 19 جمادى الثانية 1305 / 3 مارس 1888. وكتب السلطان مولاي الحسن، حول نفس الموضوع، مخاطباً الباشا حمّ بن الجيلالي ما يلي : "... وأما قواد الأراحي (من عبيد البخاري)، فقد نبهنا على الإسهام لهم في وجوه النفع وعدم الغفلة عنهم....". - الخزانة الحسنية ، وثائق زيدانية بالخزانة الحسنية ، مجلد 15، وثيقة رقم 288 بتاريخ 20 شوال 1310 / 7 مايو 1890.

وكان بعضهم يمدد فترة مقامه بتراب القبيلة ما وسعه ذلك بهدف الاستفادة، هو ومن معه، ممّا كان مأمورا بتقديمه إليهم قائدها من غذاء، ومال، وعلف كل يوم، إلى درجة الاستمرار على هذه الحال عدة شهور، قد تصل، في بعض الأحيان، إلى سنة. وأحسن دليل على ذلك أن السلطان نفسه كان يرتابه الشك، من حين لآخر، في جدية وحزم مبعوثيه إلى جهات مختلفة من البلاد، ويستغرب من بقائهم هذه المدة كلها وبدون فائدة، فيعهد إلى أحد كبار الكيش والعسكر، والذين كانوا يحضون بثقتهم، بتفقد أحوالهم والوقوف في عين المكان على واقع الأمور، كما يتضح لنا ذلك مما ورد في كتاب السلطان مولاي الحسن إلى أخيه وخليفته بفاس، الأمير مولاي إسماعيل، حيث نقرأ ما يلي :

".... فقد كنا كتبنا لك قبل، بأننا أصدرنا أمرنا الشريف للخديم ولد أبّ محمد (الشرقي) بتفقد أحوال قواد الأراحي النازلين على القبائل المقيدين بطرته (الغرب، العرائش، الحياينة، بني سادن، آيت عياش، آيتولال)، وتبديلهم بغيرهم كل شهر حتى يجري الأمر على مقتضاه، ولا يبقى الخارج عليهم يستفيد المئونة منهم بلا نتيجة، كما أصدرنا أمرنا للوصيف ابن فرجي (سعيد، باشا فاس الجديد) بذلك حرفا حرفا..."¹⁹.

وعلاوة على مهمة التسخير هذه، فقواد الجيش هم الذين كانوا يتولون مرافقة السفراء الأوربيين، عند صدور الإذن بتوجههم إلى حضرة السلطان، فاس أو مكناس، أو مراكش، حيث يتم استقبالهم من طرف العاهل. وغالبا ما كانت تتحرك فرقة من هؤلاء الأعوان العسكريين للإتيان بأحد المبعوثين الأوربيين، وبمن كان في رفقته إلى الحضرة، إما من طنجة، أو من الجديدة أو الصويرة.

وهكذا، ورد في قائمة صائر شهر ذي القعدة من سنة 1279، الموافق لشهري أبريل-مايو 1863، على يد أميني مرسى الصويرة عبد السلام جسوس وعبد الرحمن بن الحسن النسب، أن القائد العباس أمقشد ومن كان معه من الأصحاب، وعددهم 70 رجلا، قد تسلّموا مئونة 15 يوما، قبل رحيلهم عن هذه المدينة، لمرافقة السفير الإسباني فرانسيسكو مري إي كولوم (Francisco Merry y Colom) والوفد المصاحب له، إلى مدينة مراكش، حيث تتم مراسيم استقباله من قبل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن.

18. أنظر على سبيل المثال لا الحصر : مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفظة مراكش رقم 2، رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى الأمان إبراهيم بن عبد الله البوكيلي، وأحمد بن الكبير، ومحمد بن شقرون، والطالب محمد الدليو، في شأن ترتيب المؤونة وعلف بغال "المخازنية الخمسة فيهم مقدم الواردون عليكم بالراءوس....".

19. الخزانة الحسنية، كناش 113، ص. 157، الوثيقة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1308 / 4 يناير 1891.

وجرت العادة كذلك بأن يتولى عناصر الكيش والعسكر إيصال المساجين إلى أماكن اعتقالهم، أو نقل رؤوس المتمردين المقطوعة، كما كان من اختصاصهم أيضا التنقل إلى جهات مختلفة من البلاد للوقوف في عين المكان على جمع عسكر القبائل، والإتيان به إلى حضرة السلطان، أو نقل كميات من المال، من مدينة إلى أخرى، وبالأخص بين مراكش وفاس²⁰.

وكان عدد من هؤلاء الناس يستخدمون في أعمال البناء، التي كانت تتم من حين لآخر، في عدد من القصور السلطانية بمكناس، وفاس، ومراكش، أو في غيرها من البنايات المخزنية، ناهيك عن أعمال الصيانة، والتنظيف والتطهير، كحمل الأتربة والأحجار مثلا، من مكان إلى آخر، أو الإسهام في أعمال كبرى كتحويل مجرى مياه بعض السواقي والوديان، كما حدث ذلك مثلا في مدينة فاس سنة 1884، بل إن كبراء الكيش والعسكر هم الذين كانوا يتولون عملية الإشراف المباشر على مثل هذه الأشغال الأخيرة، وهذا ما يتبين لنا مما ورد في الوثيقة الآتية:

".... فإن سيدنا أيده الله، وجّه وصيفه القائد البشير الحيشي، ومولاي أحمد الصويري، ومحمد بوهيمة الدليمي، لِرَدِّ ماء فاس لمجاريه الأصلية، وبأمرك أيده الله، أن تُرتَّب لهم مئونتهم اليومية مدة مقامهم ثمة..."²¹.

- 4 انكشاف واقعه :

لقد حاولنا، في الفقرات السابقة من دراستنا هذه، معالجة جوانب وقضايا ذات الصلة بمؤسسة الجيش في مغرب القرن التاسع عشر، وبالأخص ما ارتبط منها بتنظيماته وفرقه المختلفة، وبأنواع الخدمات والوظائف التي كانت تتناط بعناصره، مع التذكير، قبل ذلك، بأهم سمات الدولة المغربية ودواليبها في الفترة الزمنية المذكورة.

وسواء تعلق الأمر بالوسائل المادية والتقنية التي كان يسخرها الجنود في أداء مهامهم وإنجاز أعمالهم، أو نظرنا إلى المؤهلات العسكرية والثقافية لهؤلاء الجنود أنفسهم، فإننا ندرك بدون أدنى تعب أو عناء، أننا أمام جيش بلد تقليدي ذي بنيات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية عتيقة.

20. الخزنة الحسنية، محفظة حسنية رقم 183، رسالة السلطان إلى الباشا العربي ولد أبو محمد الشرقي، في شأن جمع وإرسال عسكر قبيلة البهاليل، صحبة تجريدة المخازنية الوافدين عليه، وعدد رجالها 52 شخصا. الوثيقة بتاريخ 28 ربيع الثاني 1306 / فاتح يناير 1889.
الخزنة الحسنية، محفظة سيدي محمد رقم 35، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الخليفة مولاي الحسن بتاريخ 19 ربيع الأول 1287 / 19 يونيو 1870.
21. ابن زيدان عبد الرحمن : " إتخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس "المطبعة الوطنية، الرباط، 5 أجزاء، 1929-1933، ج2، رسالة الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، المدعو الكبير، إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد، بتاريخ 27 ربيع الثاني 1301/26 يناير 1884.

وهذا يعني أن جيشا من هذا القبيل، ربما يكون ذا فعالية وفائدة عندما يكون خصمه في مستواه التقني، والمادي، والتنظيمي، أو عندما كان يُؤمر رجاله بالزحف ضد الأهالي العزل، وقمع تمردات القبائل. وأما إذا اضطرت الظروف إلى منازلة جيش حديث، مدجج بالعتاد الحربي المتطور، ومدرب على فنون الحرب الحديثة، ومؤطر بذوي الخبرة في التخطيط المحكم للمعارك والعمليات الحربية، وفي قيادة الرجال في ميادين القتال، فإنه لن يستطيع الصمود في وجهه، ولو لبضع ساعات، حدث ذلك فعلا في وقعة إيسلي سنة 1844، وحرب تطوان على يد الإسبانيين سنة 1859-1860.

والحق أن الجيش المغربي كمؤسسة للدولة عبر العصور، قد ظل على حاله، لم تطور قط أسس وصيغ تنظيمه، ولا أساليب تجنيد وتكوين وتدريب عناصره، ولا طرق قتالهم ومحاربتهم للعدو، اللهم ما كان قد تحقق من تطور وتحول في هذه الميادين، ولا سيما في بعضها كالسلاح الناري، والتكتيك الحربي على عهد دولة السعديين، أيام عزّها وامتداد نفوذها في النصف الثاني من القرن السادس عشر على الخصوص²².

ولم يفت الملاحظين الأجانب طبعاً، وفي مقدمتهم ضباط البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، أن لاحظوا هذه الظاهرة، وعلقوا عليها، أحيانا، بكامل السخرية والازدراء، على غرار ما نُسب من القول، في هذا الصدد، إلى قائد الجيش الفرنسي في وقعة إيسلي، المارشال بيجو (Le Maréchal Bugeaud)، وحشود المغاربة تتراءى له من بعيد :

"ليس هذا جندا، إنما هو غوغاء"²³.

هذا، وقد ظل المغاربة يتوارثون، جيلا بعد الآخر، تقاليد وخُطط السلف الحربية، دون أن يطرأ عليها أدنى تغيير أو تحول، فتتخذ بطولات الأجداد وأثارهم وأقوال العرب المأثورة، ومذاهبهم وحكمهم في هذا المجال وغيره، مثلاً أعلى، ونموذجاً أسمى، ينبغي الاقتداء به والسير على هديه.

ونجد لهذه المرجعية أصداً وآثار عديدة ومُعبرة في الوثائق المخزنية، وكذلك في كتابات المتفقيين من المغاربة في القرن التاسع عشر. ومن ذلك ما نقرأه في رسالة للسلطان مولاي عبد العزيز بن الحسن إلى أخيه وخليفته بمدينة مراكش الأمير مولاي العباس الذي يبدو أنه

22. Dziubinski, "L'Armée et la Flotte de Guerre à l'époque des Sultans Saadiens", *Hespéris Tamuda*, Vol XIII, Fasc. unique, 1972, p. 76 et S.

23. المنوني، محمد بن عبد الهادي، *مظاهر بَقْظَة المغرب الحديث*، مطبعة المتوسط، بيروت، 1985 ج 1، ص. 16 وما بعدها. في هذا الجزء من كتابه يقف المؤلف عند بعض أوجه الضعف والخلل في قطاع الجيش وغيره من أجهزة الدولة الأخرى، والتي ساهمت في استئصالها هزيمة المغاربة في إيسلي، وما أعقبها من ضغوط سياسية، واقتصادية، وعسكرية على المغرب، من طرف الدول الأوربية الاستعمارية مستشهداً بما قاله صاحب "كتاب الاستقصا..." في هذا الصدد، ومستعرضاً مواقف وردود الفعل الصادرة عن ثلة من المتفقيين والناخبين المغاربة، كالوزير الأديب والشاعر محمد بن إدريس العمرأوي (ت. 1847)، وابنه الكاتب إدريس بن محمد بن إدريس (ت. 1878)، وابن عزوز المراكشي، ومحمد بن عبد القادر الكرودوي (ت. 1852) مع ذكر نماذج من شعرهم ونثرهم في الموضوع.

كان قد خاطر بنفسه وبأرواح من كان في رفقته من الجُند والحراك، حيث توغل على رأسهم في عمق أراضي قبيلة الرحامنة المنتفضة ضد المخزن وقتئذ، دون التفكير في اتخاذ ما كان يلزم من الاحتياطات لضمان خط الرجعة عند الاقتضاء، حيث خاطبه قائلاً :

... من المقرّر المُسلّم بالإجماع أن الحرب خداع، ومعناه أنه كلما وجد الإنسان انتهاز فرصة، وتجريع العدو غُصّة من غير كفاح ولا قعقعة سلاح إلا وجنح لذلك، وساك هاتيك المسالك، حتى تكون السلامة مغنمة والظفرة مكسبة، لأن المحارب المتدبر العارف المتبصر كالتاجر، فإنه إن لم يبيع بالربح، فلا أقل من رأس المال...²⁴

ففي هذا السياق الذي انكشف فيه الواقع المتدهور للجيش المغربي، حيث احتجبت عنه فجأة هالة المناعة والغلبة التي كانت تلاحقه منذ معركة وادي المخازن سنة 1578، اضطر السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات في مجال تكوين عناصره، وتحصين وتسليح عدد من المراسي والمواقع، وتأسيس نواة أولى من الجُند النظامي تتكون أغلبية عناصره من الرُّماة والمدفعيين، اقتداء بما كان قد تهيأً للأتراك العثمانيين والمصريين من النجاح في هذا الصدد، في مطلع القرن التاسع عشر. وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الجزء الثاني من دراستنا هذه.

ثانيا : محاولات تحديث الجيش، الوسائل والنتائج

(1) - أي مثال يُقتدى به، الشرق أم الغرب؟

لقد وُضع المسؤولون المغاربة، أو بالأحرى السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، أمام امتحان عسير، غداة وقعة إيسلي سنة 1844، لما دقَّت ساعة إصلاح الجيش وشؤونه، وطُرحت مسألة اختيار الدولة أو الدول الأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها والاطمئنان إلى نواحيها ومساعدتها لإنجاح خطة الإصلاح هذه، هل هي من بلاد المشرق، أم من البلاد الأوروبية؟

بيد أن مشاعر الرّيبة والنفور، وأحياناً الكراهية السائدة وقتئذٍ في شرائح عديدة من المجتمع المغربي نحو الأوروبيين وحكوماتهم، كانت تمنع أيّ تقارب أو تفاهم مع هؤلاء من أجل الاستعانة بهم في إنجاح خطة الإصلاح هذه، على الأقل في مراحلها الأولى. وفي مقابل ذلك، كان للصلات الروحية والثقافية التي ظلت تربط المغرب بأقطار المشرق العربي والباب العالي أعمق الآثار في نفوس ثلة من المثقفين والمتعلمين المغاربة، غداة وقعة إيسلى على

24. الخزانة الحسينية ، محفظة مولاي عبد العزيز رقم 3/431، الوثيقة بتاريخ 12 ذو القعدة 1312 / 6 يونيو 1895.

الخصوص، للاقتداء بتجربة الإخوان في الملة والدين، وما حققوه من إنجازات إيجابية في قطاع الجيش، والتنظيم الإداري، وغيرهما من القطاعات الثقافية والصناعية.

وهكذا، تم في بداية الأمر، تجنيد عدد من ذوي الخبرة والمعرفة بشؤون الحرب من الجزائريين الذين كانوا قد التجأوا إلى المغرب على إثر غزو بلادهم من قبل القوات الفرنسية سنة 1830. فكان منهم مختصون في سلاح المدفعية، وآخرون كانت لهم خبرة في صنع الألغام، والمتفجرات، والمدافع والسراديب، والتخطيط للمعارك، بحسب الطبيعة الجغرافية لميادين القتال، وطرق اقتحام مواقع العدو والاستيلاء عليها²⁵.

على أنه إذا كان السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام قد حاول إدخال بعض التعديلات على التركيبة التقليدية للجيش المغربي، وذلك بتأسيس نواة أولى لجيش "النظام" من جهة، والاستفادة من خبرة عدد من رجال الحرب الجزائريين على الخصوص، فإن ابنه وخلفه سيدي محمد هو الذي يرجع له الفضل في اتخاذ الترتيبات والتدابير العملية بهدف تحديث بعض قطاعات الدولة، وفي مقدمتها، بطبيعة الحال، قطاع الجيش. هذا، وقد تعمدنا هنا استعمال لفظة "تحديث" عوض "إصلاح"، وذلك لأسباب منهجية وموضوعية في نفس الآن. والحق أن مصطلح "الإصلاح" يطرح أكثر من إشكال، سيما إذا أريد منه الدلالة على ما طرأ على قطاع الجيش من مستجدات، خلال القرن التاسع عشر. فالكلمة لا تترجم ولا تُعبر بكل أمانة ودقة، عما اتُخذ من إجراءات وتدابير لتحسين وتطوير قدرة الجنود المغاربة القتالية، أو ظروف عيشهم وعملهم. فكل ما في الأمر أن المخزن اتخذ مجموعة من الترتيبات التقنية والعملية، في الفترة المتراوحة ما بين 1844 و 1894 على الخصوص، من أجل أن يوفر له أداة فاعلة لتعزيز مركزه، وبسط كلمته، وردع كل انتفاضة تهدد سلطته وسلطة ممثليه في مختلف جهات البلاد. وأما لفظة إصلاح، فإنها تختزل شحنة من المعاني والدلالات النفسية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، لا نظن أن هذه المقدمات والمطالبات، أو على الأقل البعض منها، كان حاضرا في أذهان النخبة الحاكمة والمثقفة، أو على مستوى باقي فئات المجتمع المغربي الأخرى.

25. أنظر، على سبيل الاستئناس لا الحصر، ما يلي: رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى باشا تطوان، القائد محمد أشعاش، يأمره الخزانة الحسنية. محفظة رحمانية رقم 1/25 ك 5، رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى باشا تطوان، القائد محمد أشعاش، يأمره فيها بالشروع فورا في تجنيد ذوي المهارات العسكرية من أهل الجزائر الوافدين على مدينة تطوان في صفوف العسكر، وإدماج كل جماعة منهم في الفرقة المناسبة من بحرية وطبجية (مدفعيين)، وصانعي "البنية، والكورة، والمدافع، والمهاس..."، والوثيقة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1246 / 19 نوفمبر 1831. الخزانة الحسنية. محفظة رحمانية رقم 8/32 ك 5، وثيقة بتاريخ 29 محرم 1260، الموافق لـ 19 يبرابر 1844، حيث تضمنت أوامر السلطان إلى بوسلهام بن علي أزطوط بتوفير مسكن بمدينة طنجة لإيواء العسكري أحمد الجزيري الطنجي، على نفقة المخزن، وإجرائه مجرى طبجية العسكر بالنسبة للراتب.

وأياً كان الأمر، فإن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن الذي عاش تجربتين قاسيتين ومؤلمتين، أولاهما وقعة إيسلي التي كان حاضراً فيها على رأس الجيش المغربي، وثانيهما وقائع حرب تطوان التي حضرها، نيابة عنه، صِنُوهُ الأمير مولاي العباس، أضحى يُنْفَرُ وينبُذُ كل تقارب وتعاون وثيق ومستمر مع الدول الأوروبية التي أبانت عن نواياها التوسعية في البلاد، وأظهرت أهداف سياستها الحقيقية الرامية إلى إضعاف المغرب وحكومته. وثمة إقدامه إلى إضعاف المغرب وحكومته. ومن ثمة إقدامه على إحياء وإنعاش الصلات والعلاقات مع بلاد الكِنانة والباب العالي.

وهكذا، استقدم صناعات اختصاصيين في صناعة السكر للاشتغال في المعمل الذي بناه لهذه الغاية بمدينة مراكش، ثم أوفد إلى بلاد الكِنانة طلاباً ليتدربوا على تقنيات الطباعة وفنونها، بعد أن تم التعاقد مع مواطن مصري متخصص في هذا الميدان للقدوم إلى المغرب والإشراف على تركيب أجزاء المطبعة المستوردة وتشغيلها بالمغرب، كما أوفد أيضاً صناعات لتعلم طريقة خدمة وصنع البارود²⁶.

من جهة أخرى، ينبغي التذكير هنا بأن صلات المغرب بدولة الأتراك العثمانيين لم تعرف انطلاقتها الفعلية إلا على عهد السلطان مولاي الحسن، حيث تأكدت رغبة الجانبين، وقويَ عزمهما على توطيدها وتطويرها، إيماناً منهما بأن :

"مدار القوة المحمدية وصولتها على سائر الملل الرديئة، إنما هو اتحاد جميع أفرادها الموجود في كرة الأرض، وتشابك الأيدي منها بالقبض، ولا سيما عند تعاضد المشركين وقوة أعداء الدين...."

حسبما عبر عنه مفتي الديار التركية، الشيخ حسن خير الله، في الرسالة التي وجهها إلى الحاجب موسى بن أحمد والتي كُلف بتسليمها إليه الفقيه إبراهيم السنوسي، بمناسبة وفادته على السلطان مولاي الحسن، مبعوثاً من طرف السلطان العثماني عبد الحميد خان بن عبد المجيد²⁷.

26. الخزانة الحسنية، كناش 47، ص 88، وثيقة بتاريخ 4 ربيع الثاني 1283، الموافق لـ 16 غشت 1866، حيث ورد فيها ملخص رسالة السلطان إلى الخليفة مولاي الحسن، يأمره فيها "بتعيين رجلين من أنجب عملة البارود بقصد توجيهها لمصر، مع معلم ثالث من فاس لتعلم تزديج البارود". - المنوني، محمد بن عبد الهادي : "مظاهر يقظة..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 61 وما بعدها، وص 257 وما بعدها. وانظر كذلك ما ورد من وثائق في هذا الشأن، في "مجلة الوثائق"، المطبعة الملكية، الرباط 1976، ج 2، تحت أرقام : 282، و 283، و 288، و 289، و 290، ابتداء من ص 418. - الخزانة الصيحية بسلا ، سلسلة 2، حرف ب، محفظة 6، وثيقة رقم 508 بتاريخ 5 ذي الحجة 1283، الموافق لـ 8 أبريل 1867، حيث خاطب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن عامل سلا القائد محمد بن سعيد السلاوي، في نفس الموضوع، قائلاً : "... وقد بلغ إسماعيل باشا (خديوي مصر) اهتمامنا بالأمور الجهادية، حيث وجهنا له من يتعلم عمل البارود وغيره على الكيفية المعروفة عندهم، فأجاب بأنه اعتنى بأمرهم، وطلب تكليفه بما يتعلق بهذا الأمر، ووعد بالوقوف فيه...". 27- مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفظة المغرب - تركيا، الرسالة بتاريخ غرة ربيع الأول 1294 / أواسط مارس 1877. وانظر كذلك حول علاقات المغرب بالباب العالي، على عهد المولى الحسن : - ابن زيدان، عبد الرحمن : إتخاف أعلام الناس....، م.س، ج 2، ص. 259 وما بعدها

وهذه الدعوة إلى الاتحاد هي وليدة الظروف العصيبة والأوضاع المتردية السائدة وقتئذ في معظم الأقطار العربية والإسلامية، إن لم تكن في جميعها، سياسيا، واجتماعيا، وماديا، وتقنيا من جهة، وهي أيضا وليدة حملة التوعية والتنوير، وحفز الهمم والعزائم لنبذ الخمول، ومحاربة الفقر والجهل، والفكر الغيبي والسحري، والتي كان قد دشنها ثلثة من علماء ومتقفي العرب والمسلمين من أمثال جمال الدين الأفغاني الذي نادى بإقامة جامعة إسلامية، والشيخ محمد عبده من جهة ثانية، في حين أضحى العالم الغربي المسيحي، القوي بمقوماته الفكرية والثقافية، والمعتز بمكتسباته السياسية والاجتماعية، وبما تحقق له من تقدم مادي وعلمي هائل في كافة ميادين المعرفة، يهدد كيان ومستقبل دول باقي المعمورة، وفي مقدمتها الأقطار العربية والإسلامية²⁸.

ففي هذا السياق طُرحت مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، في كل من تركيا والمغرب، إلا أن انشغال العثمانيين بصدد تحرشات روسيا القيصرية ضدهم، بل دخولهم في مواجهة حربية معها من جهة، ودسائس ومؤامرات، وضغوط الدول الاستعمارية الأوروبية من جهة أخرى، قد أقبرت هذه المشاريع والتوجهات في مهدها. ذلك أن إنكلترا وفرنسا على الخصوص، كانتا تريان في كل تقارب وتواصل، بين قطرين إسلاميين أو أكثر، ولو على مستوى التراسل وتبادل البعثات السفارية، خطرا على مصالحهما ومكتسباتهما²⁹.

فإذن، وعلى ضوء ما سبق ذكره، صار كل تعاون أو تقارب بعيد المنال، إذا لم يكن مستحيلا، وبالتالي سرعان ما انتهى كل شيء، وتم الاستغناء عن الخبراء والضباط والعسكريين من أصل عربي أو تركي، إذ في خريف سنة 1876، تمكنت فرنسا من إقناع السلطان مولاي الحسن بالموافقة على مبدأ استقبال بعثة عسكرية فرنسية، يستقر أعضاؤها بالبلاد، ويتولون تكوين وتدريب الجنود المغاربة على طرق ومناهج الحرب الحديثة.

وظل الجانب الفرنسي، منذ هذا التاريخ، يحاصر النائب السلطاني بطنجة محمد برغاش، مُطالبًا إياه بالعمل على إقناع السلطان مولاي الحسن بالحسم في الجوانب التنظيمية والمالية لكي يتسنى لأعضاء البعثة المرتقب مجيئهم إلى المغرب الشروع، في أقرب الآجال، في مزاوله عملهم، إلى أن أتيحت فرصة سانحة، تمثلت في استقبال السلطان مولاي الحسن السفير

28. المنوني، محمد : "مظاهر..."، مرجع سابق ، ج 2، ص. 303 وما بعدها.

29. انظر، مثلا، ما ورد في رسالة سفير فرنسا تيسو (Tissot) بالقسطنطينية إلى وزير خارجية بلاده وقتئذ بارثلمي سانت هيلر - (Barthélémy Saint-Hilaire)، في هذا الشأن، حيث أثار الانتباه إلى "المجهودات التي بذلتها، في الآونة الأخيرة، الحكومة التركية، بهدف تحقيق انسجام أكبر بين مختلف فرقاء العائلة الإسلامية الكبرى..."، مضيفا بأنه يتعين مضاعفة الجهود للحيلولة دون قيام أي تقارب أو تعاون بين بلدين إسلاميين أو أكثر، في الجناح الشرقي للعالم الإسلامي، أو في غربه.

- A.E.P, Documents Diplomatiques Français, 1er Série, (1871 - 1900), Vol III, Document n° 208, en date du 29 Septembre 1880.

الفرنسي الجديد بالمغرب أوكستان دي فرنويي (Augustin De Vernouillet)، في شهر أبريل من سنة 1877 بمدينة فاس. وفي 25 من الشهر المذكور، توصل الطرفان إلى عقد اتفاق نهائي بينهما، تضمن على الخصوص التزام المخزن بتقديم مبلغ مالي قدره 60000 فرنك ذهبي سنويا إلى أفراد البعثة العسكرية الفرنسية، في حين التزم الجانب الفرنسي بوضع رهن إشارة المغرب طاقم من الأطر العسكريين يتكون من ثلاثة ضباط فرنسيين تابعين لجيش الاحتلال بالجزائر، وخمسة ضباط صف، من بينهم إثنان مسلمان، علاوة على طبيب عسكري من رتبة مساعد ماجور (Aide-Major)، يلتزم جميعهم بتنفيذ أوامر المخزن وتوجيهاته فيما يتعلق بتكوين وتدريب جنوده، أين شاء وَوَقَّتَمَا شاء³⁰.

وهكذا، يكون الذنب قد مهد الطريق للتسرب إلى حظيرة الأنعام، بعد أن تمكن رفيقه وقرينه الثعلب، ممثلا في المغامر الإنجليزي هاري ماك لين (Harry Mac Lean) من تحقيق نفس الهدف، في شهر مارس 1877، حين كلفه المخزن بمهام تدريب فريق من مشاة العسكر على الطريقة العسكرية الحديثة، وهذا ما سنحاول معالجته في الفقرة الموالية من دراستنا هذه.

2) البعثات العسكرية الأجنبية

2 - 1 البعثة العسكرية الفرنسية

ظهرت منذ مدة، دراسات ومقالات لباحثين مغاربة وأجانب، حول البعثات العسكرية والتقنية الأوروبية والتي استقرت بالمغرب، ابتداء من العقد السابع من القرن العشرين.

وإذا كانت بعض هذه الدراسات قد عنيت بمجموع هذه البعثات، أي الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، في سياق الحديث عن مجهودات الدولة المغربية في الفترة الزمنية موضوع دراستنا هذه، بهدف تحديث قطاع الجيش وإصلاح شؤونه، فإن اهتمام بعضها قد انصبَّ، على الخصوص، على البعثة العسكرية الفرنسية وحدها، كمقالة الباحثة الفرنسية ماكالي شابر (Magali Chappert) تحت عنوان: *إركمان وبدايات البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب 1877-1883* والتي صدرت منذ أربع وثلاثين سنة خلت³¹.

30. A.G.V, 3h12, Rapp n° 102, intitulé : Historique de la Mission Militaire Française au Maroc, 1897, p.1 et Suiv. -Raoult Roger-Pierre, Lettres d'un oncle. Contribution à l'Histoire du Maroc (1887-1906). Introduction et Notes de J-L Miège, Rabat, La Porte, 1995.

31. Chappert Magali, « Jules Erckmann et les débuts de la mission militaire française au Maroc (1877-1883) », *Revue d'Histoire Diplomatique*, Jt -Déc. 1978.

والجدير بالملاحظة، في هذا الصدد، أن فرنسا التي كانت تُتابع ببالغ الاهتمام الأوضاع بالمغرب، بسبب تواجدها بالقطر الجزائري المجاور من جهة، ومخططاتها التوسعية جنوبية الصحراء في اتجاه العالم الزنجي من جهة أخرى، قد تمكنت في آخر المطاف من تحقيق مُرادها.

وحرصا من المخزن على التقليل ما أمكن من فضولية هؤلاء الأجانب، وسعيهم الأكيد إلى استعمال كافة الوسائل والحيل لجني الأخبار والمعلومات، والاطلاع على وسائل وأساليب تسيير شؤون الدولة، عيّن لهم السلطان مدينة وجدة مكانا لاستقرارهم وعملهم، بعيدا عن مدينة طنجة من جهة، وعن الحواضر الثلاثة فاس، ومكناس، ومراكش والتي اعتاد السلطان التوقف بإحداها، عند انتهاء التنقل في مختلف جهات البلاد من جهة أخرى. إلا أن هذا الإبعاد لم يدم سوى سنتين ونصف تقريبا، حيث اضطر المخزن إلى قبول استقرار فرقة من هؤلاء العسكريين بمدينة الرباط.

ومهما يكن من أمر، فهي الآن فرنسا قد نجحت في تحقيق جزء من مشروعها الاستعماري بالمغرب، مُقَصِّية بذلك الخبراء والضباط العرب والمسلمين من جهة، ومُخْبِرِية مُراقبيها في الأوساط المخزنية، بل في الحاشية المقربة من السلطان من جهة أخرى. ولعل ما أنجزه الطبيب الجاسوس والخطير لينارس (Dr Linarsès)، في هذا المجال، لخير دليل على ما ذهبنا إليه من القول، إذ عرف كيف يستغل قُربه من السلطان وحاشيته لتدوين الأخبار والمعلومات ذات الصلة بأعوان المخزن الكبار، وبأوضاع البلاد السياسية، والاقتصادية والاجتماعية..

وخلال فترة استقرار البعثة بمدينة وجدة، اختار المخزن عناصر من مُشاة كيش الشراردة للتكوين هنالك على يد ضباطها، حيث تعلم هؤلاء المبادئ الأولية للجندية كالتعود على التزام الصمت أثناء التداريب، وتسوية الصفوف، وقبض البندقية، وأداء التحية، والمشي بخطوات موزونة ومنتظمة في الاتجاهات الأربع، وطريقة الزحف في ميدان القتال، فُرادي أو جماعات، مع القيام بمناورات حربية، وفن الرماية الحديثة، مع التصويب نحو هدف معين يتم تنصيبه على بعد 100 متر أو 200 متر فقط لأن :

"حالة البنادق السيئة، ورداءة القرطوس المستعمل"، حسب زعم النقيب بايرن (Payerne)، أول رئيس للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، كانتا تحولان دون إصابة أهداف على بعد يتعدى المسافتين المذكورتين³².

32 A.G.V, 3h1, Rapp. n° 137, en date du 1er Oct. 1878, p.1 et Suiv.

بيد أنه، بعد مُضي سنوات على حلول البعثة المذكورة بالبلاد، لم يُسفر عمل أعضائها إلا على نتائج هزيلة في مجال تكوين وتدريب الجند المغربي، في حين ظل المخزن ينفق عليهم أموالاً طائلة ومجحفة بالنسبة لإمكاناته وموارده المادية، وهو الأمر الذي نتبينه وبكل وضوح من مصادرنا، سواء تعلق الأمر بأعداد الجنود المغاربة الذين تم تكوينهم هنا وهناك في الفترة الممتدة ما بين 1877 و 1912، أو بعلاقات البعثة بالمخزن وممثليه، في بداية عمل المكونين الفرنسيين على الخصوص، بمدينة وجدة، وفيما بعد في المدن الأخرى، كرباط الفتح، وفاس، ومكناس، وطنجة، ومراكش...³³.

هذا وقد أعرب السلطان مولاي الحسن، في عدة مناسبات، عن استيائه وخيبة أمله في عمل ومساعدة المتعاونين الفرنسيين في تحديث الجيش، إلى درجة أدى به الأمر إلى المطالبة بإنهاء مهمتهم في المغرب، وذلك سنة 1883. ونلمس شيئاً من هذا، مما ورد في رسالة العاهل إلى نائبه بطنجة محمد بركاش، حيث نقرأ ما يلي :

"وهؤلاء الحرّابة، إنما كانوا أتوا لهذا بقصد التعليم والرجوع لمحلهم، بعد تعلم من عينوا لهم من العسكر، لا بقصد المكث هنا. وحيث حصل المراد منهم بتعلم المتعلمين، لم يبق في مكثهم هنا إلا الضرر الذي ذكرت، وضرر آخر وهو طلب الصبنيول بواسطة السويسي (عامل الرباط)، وبريشة (عبد الكريم، أمين)، و رلاندي (Rinaldi) ترجمانهم حين كان بفاس، وباشدورهم حين كان هنا، المساوات معهم بتوجيه حرّابتهم لهذا، وكذلك باشدور الطليان طلب ذلك، حيث كان هنا، وألحّ فيه، ولانزنا ندافعهم عنه إلى الآن، وحتى الآن..."³⁴.

وفي سنة 1888، فقدت البعثة وضعيتها المتميزة بالمغرب، على إثر استقرار بعثتين تقنيتين آخرين به، ويتعلق الأمر بالبعثة الإيطالية التي شرع رئيسها الأول العقيد جيورجيو بركولي (Col. Georgio Bregoli)، في تشييد معمل لصنع البنادق والقرطوس بمدينة فاس، وبالمهندس الألماني روتنبورغ (Rottenburg)، وتوليه تشييد برج ضخم على شاطئ مدينة

33. حول تطور أعداد الجنود الذين كان يتم تكوينهم في المدن المذكورة أعلاه، يرجع إلى : A.G.V, 3h3, Rapp n° 3 du Cap.Erckmann, en date du 30 Avril 1880, et Rapp. n° 7 en date du 31 Août 1880. من أصل ثمانين جندياً قدموا من الدار البيضاء للتكوين بالرباط، لم يبق منهم سوى 20 شخص، وأما الآخرون، فقد تخرجوا، إما بسبب المرض الذي ألمّ ببعضهم، أو الفرار من الخدمة، أو الإغفاء منها.

A.G.V, 3h14, Rapp. n° 3 du Cdt Fariau, Chef de la Mission Militaire Française au Maroc en date du 31 Mars 1904.

يشير هذا الضابط في تقريره إلى أنه من أصل خمسمائة راميا من جيش الشراردة كانوا يتابعون تكوينهم بفاس، لا يواظب على الحضور منهم سوى واحد وسبعين نفراً، ومن أصل ثلاث مائة جندياً من جيش الأوداية، كان لا يحضر حصص التكوين والتدريب سوى ستة وعشرين نفراً منهم! - وحول عدد المكونين من الجنود المغاربة في سلاح المدفعية وغيره من التخصصات العسكرية، وما كان يثيره من تساؤل، واندحاش، واحتجاج من طرف السلطان وأعوانه الكبار يرجع إلى:

A.G.V, 3h3, Rapp du Cap. Martin, Mars- Avril 1877, p. 142 et Suiv

34. الخزانة الصبحية بسلا، محفظة 17، سلسلة II، حرف ج - د، وثيقة رقم 2491 بتاريخ ربيع الثاني 1300 / 10 يراير 1883. "الباشدور" المقصود هنا هو لاديسلاساوردكا (Ladislas Ordéga) الذي كان وراء إقالة التقيب إركمان (Erckman) من منصب رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، في صيف سنة 1883، إذ كان يعيب عليه خضوعه وإسعافه المستمر للسلطان على إرضاء رغباته وتنفيذ أوامره، كما كان لا يوافق على ارتداء الزي المغربي والتشبه بالمغاربة، عوض البذلة العسكرية الفرنسية التي تتناسب قدره ورتبته، الأمر الذي كان يرى فيه مساً وإهانة لكرامة فرنسا وجيشها. وكانت لهذا السفير مواقف عدائية ضد المغرب وحكامه، إذ بواسطته، نال شريف وزان عبد السلام بن العربي الوزاني الحماية الفرنسية، في شهر يناير 1884.

الرباط، في انتظار حلول بعثة عسكرية إسبانية بالبلاد، في شهر نونبر من سنة 1889، تتكون من تقنيين، وطبيب عسكري، وضابطي صف.

على أنه إذا كان المغرب قد استطاع التعامل مع رؤساء هذه البعثات العسكرية الأجنبية بقدر من الحزم والثبات في المواقف في عهد السلطان مولاي الحسن، والست سنوات الأولى من عهد ابنه وخلفه مولاي عبد العزيز (1894-1908)، أي حتى وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى (أبّ أحماد) سنة 1900، فإن ما تبقى من مدة حكم هذا العاهل، ومدة حكم خلفه صنوه السلطان مولاي عبد الحفيظ (1908-1912)، قد فقد المخزن خلالهما قدرته على التحكم في تسيير وتدبير شؤون البلاد، مما فسخ المجال واسعا أمام الفرنسيين على الخصوص للاستحواذ على الجيش وشؤونه³⁵.

وإلى جانب البعثة العسكرية الفرنسية، كان يعمل بعض الضباط الأنجليزيون في مجال تكوين الجنود المغاربة في فنون الحرب الحديثة، ولاسيما سلاح الرماية والمدفعية منها، وهو الأمر الذي سنتعرض إليه في الفقرة الآتية.

2-2 المساعدة الأنجليزية :

قد يتبادر إلى الذهن تساؤل بسيط ولكنه مهم ووجيه في نفس الآن بالنسبة لموضوعنا، وهو لماذا لم تسع بريطانيا العظمى إلى إنشاء بعثة عسكرية تابعة لها رسميا بالمغرب، على غرار ما تحقق لفرنسا مثلا، ونحن نعلم العلاقات الوثيقة والتميزة التي ظلت تربط بين البلدين، على امتداد القرن التاسع عشر بأكمله؟ هل هذا يعني أن ما كان يهمها، في المقام الأول، وعمل على تحقيقه بكل مهارة ودهاء سفيرها المحنك جون هي دراموندي (John Hay Drummond Hay)، الذي عرف كيف يكسب ثقة وودّ أهم سلاطين الفترة، خلال أربعة عقود ونيف، ما بين 1845 و1886، هو تحرير تجارة المغرب من كل أنواع القيود والاحتكارات التي كانت تحول دون انفتاح أسواق البلاد أمام البضائع والمنتجات الأوربية، تصديرا وإيرادا، وكذلك الإسهام في حملات إقناع المخزن، بالضغط عليه من أجل تبني برنامج تحديث عدد من قطاعات ومرافق الدولة، كالإدارة والجيش مثلا، وأخيرا الإبقاء على وضعية البلاد السياسية على حالها، وعدم السماح لأي كان من الدول الاستعمارية الأخرى

35. أنظر، للدلالة على ذلك، ما ورد في كتاب السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى وزيره في الخارجية محمد بن عبد السلام المقرري، على سبيل الاستئناس لا الحصر، حيث نقرأ ما يلي :
" ... فغير خاف عنك ما صار إليه مركز الكومندار مانجان من الأهمية في مقام جُنديتنا السعيدة، وربما يقع منه التشوف إلى ضم أهمية أخرى زيادة على ما ذكر، وهي مسألة مالية الجند السعيد. وإذا مهد له السبيل لذلك، أصبحت جل أمورنا رهن إشارته، ولذلك ينبغي أن تنتبه لهذا القدر، فتعدّ له عُنْته ..."
- الخزنة الحسنية، محفظة مولاي عبد الرحمان. محفظة رقم 5/408، الوثيقة بتاريخ مهل ذي الحجة 1328/ دكبر 1910.

بالقيام بعمل يُنافي ويعارض هذه الخطة، ويُمسُ بسيادة البلاد، على الأقل حتى سنة 1904، حيث أبرمت معاهدة الوفاق الودّي مع فرنسا، في شهر أبريل من هذه السنة، مُنصّبة نفسها الصديق الوفي، والمستشار النصوح للحكومة المغربية.

ومن ثمة اقتصار واجتهاد الحكومة الأنجليزية على تشجيع المبادرة الشخصية ودعمها، واستغلالها في خدمة مصالحها، ما دام **جون هي دراموند هي** قد نجح في نسج شبكة من العلاقات الوطيدة، سواء في الدوائر المخزنية العليا، أو في مختلف الأوساط الاجتماعية، في البادية كما في الحاضرة، وبالأخص في المناطق الشمالية للبلاد.

وقد تأتّى، فعلا لضابط إنجليزي كان تابعا لحامية مدينة جبل طارق الاضطلاع بهذه المهمة الدقيقة، ويتعلق الأمر **"بالقائد" هاري ماك لين** الذي كانت قد اضطرت ظروفه الشخصية إلى الهروب من مقر عمله واللجوء إلى المغرب، عارضا خدماته على المسؤولين المغاربة، وبما أن حوله بالبلاد قد تزامن وانشغال السلطان مولاي الحسن وقتئذ بمسألة تحديث جيشه، فإن المخزن تعاهد معه بكيفية مباشرة، أي بدون أن يتم ذلك على يد المُفَوّضية البريطانية بطنجة، حيث كلف بتدريب وحدات من رُماة العسكر الملازمين للسلطان باستمرار، وذلك اعتبارا من شهر مارس 1877.

فمنذ هذا التاريخ، وطيلة ثلاثة عقود تقريبا، ظل **"القائد" ماك لين**، الذي لم يتردد قط في ارتداء الزي العسكري المغربي، والتكيف مع التقاليد والعادات المغربية، يحظى بثقة السلطانين مولاي الحسن ومولاي عبد العزيز، ساهرا على تكوين فرقة "الحاربة" المغربية والتي كانت تعتبر من أحسن فرق العسكر والكيش سلاحا، وانضباطا، وتكوينا، متوليا أيضا تزويد المخزن بحاجياته من العتاد الحربي وغيره من المواد والمنتجات الأوربية، مقدما شتى أنواع الخدمات إلى السلطان وكبار أعوانه³⁶.

ولكن، ماذا عن حصيلة استعانة المغرب بخبراء ومكونين عسكريين أوروبيين للانتقال بالجيش المغربي تدريجيا من مؤسسة تقليدية وعتيقة، إلى قوة عسكرية منظمة، أو على الأقل العمل على تأسيس وتكوين نواة أولى على هذا النمط، استوعب أفرادها وتدربوا على التقنيات

36. المشرقي، محمد بن محمد بن مصطفى : "الحل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية".

مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية رقم د 46، ص. 437.

تحدث المؤلف عما صار يشتغل به "الكرونييل" ماك لين، بعد توليه تدريب وحدات من الجند المغربي، فقال :
"..... وجعل يتعاطى التجارة مع أكابر المخزن، بجلب السلع، وكساوي العسكر، والسلاح، وما يناسب مما له فيه نفع وميل النفوس إليه، إلى أن توفي الوزير السيد أحمد بن موسى، فوجد بموته سبيلا إلى التدخل مع المولى عبد العزيز...".

- A.G.V, 3h12, Rapp n° 188 du Cdt Burkhardt en date du 26 Sept 1901.

ذكر الضابط بأن ماك لين "الحزّاب" ورفيقه الطبيب نيفل فردون (Dr Nevyl Verdon)، كان المخزن يكلفهما بجلب المنتجات والمواد الأوربية، مما كان يُدر عليهما أرباح كانت نسبتها تصل إلى 400%. وقال عن الطبيب فردون أيضا أنه كان يشارك في تدريب وحدات من رُماة العسكر، وأنه لقي مصرعه على إثر سقوطه من أعلى سطح منزله مؤخرا بمدينة فاس.

الحربية الحديثة، ليتسنى لهم بدورهم تلقين وتعميم خبراتهم ومعارفهم في مجال التنظيم والتدريب، واستعمال السلاح الناري الخفيف والثقيل، من علوم وتقنيات الحرب الحديثة والتي كان هؤلاء المكونون الأوروبيون يتقنونها ؟

إننا لا نعتقد أن مخططات ومجهودات المخزن قد أتت أكلها، وأسفرت عن تحولات وتغيرات تذكر في قطاع الجيش لأسباب داخلية، خاصة ببنيات المغرب الاجتماعية، والسياسية، والثقافية من جهة، وانشغال هؤلاء المكونين بأمور وقضايا بعيدة كل البعد عن العمل العسكري، أو بإعطائها الأولوية على الأقل. فبقدر ما كان يهمهم، قبل كل شيء، التقاط أخبار ومعلومات عن الحُكام والقبائل، والتعرف على البلاد وخيراتها الطبيعية، وإمكاناتها الاقتصادية، وعادات وتقاليد أهلها، وكلها اهتمامات بعيدة كل البعد عن الأهداف والأغراض التي كان المخزن يتوخى إنجازها وتحقيقها للبلاد على يدهم، بقدر ما نجدهم لا يُعيرون أدنى اهتمام إلى مسؤولية التكوين والتدريب التي قبلوا تحملها عند استقرارهم بالبلاد.

ولا أدلّ على ذلك ما نستشفه من الوثائق الوطنية والأجنبية على السواء، حول النقص الكبير الذي ظل الجيش المغربي يُعاني منه في عدد من التخصصات كسلاح المدفعية مثلاً. ونلاحظ هذه الظاهرة حتى بالنسبة للمدن التي اشتهر أبناؤها بالتفوق والبراعة في هذا الميدان، واتخذت مركزاً لتكوين عناصر من الكيش والعسكر على يد أعضاء من البعثة الفرنسية، كمدينة رباط الفتح مثلاً، الأمر الذي دفع بعاملها القائد محمد السويسي بدق ناقوس الخطر، وإثارة انتباه السلطان المولى الحسن إلى أن :

"خُطة الطبجية قلت معرفتها في هذا الثغر المحروس بالله (الرباط)، وما بقي من يُعوّل عليه في عملها إلا المعلمان الواردان على الحضرة المولوية، وءاخر هنا اسمه المكي بن قَصَّابة، لآكنه كُبر سِنُّه، وضَعُفَت قوته، وغيرهم مُتَعَلِّمين في الطائفة، إنما تقدم لهم التعليم، وما حصلوا على طائل، وكادت هذه الخطة تَضمحل، بل إن فقدنا المكي المذكور مع فقد المعلمين المتوجهين عدت الخطة بالكلية..."³⁷.

وأشار إلى نفس الخصاص، ثلاث سنوات بعد تاريخ صدور رسالة القائد محمد السويسي هذه، القائد محمد بن سعيد السلاوي، عامل مدينة سلا، حيث نقرأ في رسالة جوابية لنفس العاهل السالف الذكر، ما يلي:

"... وصل كتابك بأنه لم يبق هنالك ممن يُحسن علم تَطْنِجِيَت إلا عبد الله فنيش، طالبا تعيين عشرين ولداً للتعلم عليه، ويكون له ولهم الراتب الشهري كما بالرباط..."³⁸.

37. الخزنة الحسنية، محفظة حسنية رقم 446، الوثيقة بتاريخ 19 شعبان 1305 / فاتح مايو 1888.
38. الخزنة الصيحية بسلا، سلسلة II، حرف ب، مح 529، الوثيقة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1309 / 17 دجنبر 1891.

(3) مجهودات الدولة

3 - 1 الإرساليات الطلابية إلى الخارج

لقد بدأ التفكير في إيفاد طلاب وصُنّاع مغاربة إلى بعض الأقطار المشرقية، ثم الأوربية للتكوين واستكمال الخبرة في تخصصات عسكرية وصناعية، سنوات عديدة قبل استقرار أفراد البعثات العسكرية والتقنية الأوربية بالمغرب للقيام بتكوين وتدريب جنوده وعساكره، وبعض مهرة صنّاعه.

هذا، وقد سبق أن أَلَمَحنا إلى أن السلطانين مولاي عبد الرحمان بن هشام، وسيدي مُحمد بن عبد الرحمان، ولأسباب ودوافع سياسية، وظرفية، وشخصية، ظلاً يُفضّلان الاستعانة بخبرات وكفاءات عسكريين وتقنيين من تركيا أو مصر، بهدف إنجاز مشاريع مختلفة في عدد من القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الجيش، وبالأخص بعد وقعة إيسلي سنة 1844. على أن هذا لم يمنع هذين العاهلين من إرسال عدد من الصّناع والطلاب إلى الديار الأوربية للتكوين في مدارسها ومؤسساتها العسكرية والصناعية. وهذا ما نفهمه ممّا أورده صاحب "جواهر الكمال في تراجم الرجال"، في سياق حديثه عن أحد مُترجميه من مدينة أسفي، ويدعى حيدة بن عبد الله بن المهدي كُراو، حيث قال عنه :

"رابع أربعة من أهل ءاسفي أرسلهم السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام لبلاد أوربا لتعلم الهندسة ونحوها..."³⁹

وذكر تقييد بدون تاريخ، يرجع إلى عهد السلطان مولاي الحسن، ما يلي :

"أسماء المعلمون الجيدون (هكذا) الذي ليس فيهم أحد في خدمة المخزن أعزه الله، وفيهم من كان في بر النصاري في حياة جدنا سيدنا المقدس، فتعلم البناء، وخط الجير إلى غير ذلك..."⁴⁰

والمقصود هنا، طبعاً، بـ "جد سيدنا المقدس" ، هو السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام. ومع اعتلاء ابنه وخلفه سيدي محمد عرش البلاد سنة 1859، وبما أن الرجل كان "متشوقاً لعلم الهندسة، والتنجيم، والهيئة..."، حسب قول المشرقي في "الحلل البهية..."، فإنه لم يكتف

وانظر كذلك الأمر السلطاني إلى القائد السويسي المذكور، بتوجيه أحد المُعلّمين سَنَاطة أو إسماعيل إلى مدينة الدار البيضاء، بعد أن تُوفّي المعلم الطنجي السلاوي بها، وبقي طَبِيبُهَا بلا معلم.
الخزانة الحسنية ، محفظة حسنية رقم 436، وثيقة بتاريخ فاتح رمضان 8/1311 مارس 1894.

39. الكاظمي، محمد بن أحمد العبدوي : "جواهر الكمال في تراجم الرجال" المطبعة العربية، الدار البيضاء، 1937، نسخة خاصة، ص13.
40. الخزانة الحسنية ، محفظة حسنية رقم 113

قط بمتابعة مجهودات والده في مجال تحديث الجيش، وتحسين أداء رجاله، بل ضاعفها، ووسّع نطاقها، وعمّمها على مرافق أخرى من هياكل وأجهزة الدولة.

فقد جاء، مثلاً، في قائمة تضمنت ما أنفقه أمناء دار عُذيل بفاس، برسم صائر شهر شوال ما يلي:

"صار على الشاؤني الذي يتعلم بدار المطبعة بمصر مع البُورديّة الذين يتعلمون هنالك (صنع البارود طبعاً) ..."⁴¹.

وبغض النظر عن مسألة الأعداد الحقيقية للشبان والصُنّاع المغاربة الذين أُتيحت لهم فرصة الدراسة والتكوين بالخارج، على عهد السلطان مولاي الحسن وبالخصوص في الفترة ما بين 1875 و1888، فماذا يا تُرى، عن المقاييس والاعتبارات التي كان يركز عليها المخزن في اختياره لهؤلاء الطُلاب؟ وهل كانت هناك شروط معينة لكسب ورقة العضوية في الأفواج التي كانت تتوجه إلى أوربا، كالانتماء، مثلاً، إلى فئة النخبة الحاكمة، أو المالكة، أو الانتساب إلى قبيلة من القبائل أو جهة من الجهات؟ الحق أنه لا مجال البتة للاعتبارات العائلية والشخصية، أو الفئويّة، أو الجهوية والقبلية في اختيار هؤلاء الشبان، إذ المهم بالنسبة للسلطان، هو أن يكونوا صغيري السن، ومن "أهل الذكاء، والفطنة، والصحة، والجسم ..."⁴².

بيد أن استتطاق الوثائق المخزنية ذات الصلة بموضوع البعثات الطلابية إلى الخارج، يُتيح لنا فرصة القيام ببعض الملاحظات، نجملها في النقاط الآتية :

(1) معظم رسائل السلطان، أو الموجهة إليه من طرف العمال والأمناء، تهتم مُدناً وجهات دون غيرها كرباط الفتح، وسلا، وفاس، وطنجة، والصويرة، والعرائش ...، ولا ذكر البتة أو نادراً لمدن كوجدة، وتطوان، والدار البيضاء، ومكناس، ومراكش

(2) يبدو أن قسماً من الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة، كان يؤهل صاحبه أكثر من غيره للانضمام إلى الفوج الذي وقع على أعضائه الاختيار للذهاب إلى الخارج⁴³.

41. الخزانة الحسنية، **ق.ح.**، محفظة سيدي محمد، رقم 4، ويوافقه شهر شوال 1283، شهر ابريل ومارس 1867.
42. الخزانة الصبيحية بسلا، سلسلة II، حرف جد، محفظة 17، وثيقة رقم 2451، وهي عبارة عن رسالة السلطان مولاي الحسن إلى عامل سلا، القائد محمد بن سعيد السلاوي، بتاريخ 23 ذي القعدة 1294/29 نونبر 1877.
43. كتب الباحث الأمريكي رولمان (Rollman) فيأطر وحثه تحت عنوان: "النظام الجديد في مجتمع إسلامي ما قبل الاستعمار: الإصلاح العسكري بالمغرب (1844-1904)، مايلي: "... كان يتم اختيار أعضاء هذه البعثات الطلابية المتوجهة إلى أوربا للتعليم والدراسة في معاهدها، من كافة أنحاء البلاد واقتداءً بسياسة والده، وحتى لا يُرمى بالتحيز والتعصب إلى فئة اجتماعية معينة، أو تفضيل منطقة على أخرى، أو إقبال كاهل هذه أو تلك بمدة كل مرة، بعدد من أبنائها للسفر إلى أوربا المسيحية، فإن مولاي الحسن كان يعامل جميع رعاياه على قدم المساواة، لا فرق بين هذا وذلك، أو هذه الجهة والأخرى. بيد أنه في نفس الآن، ينبغي أن أهمية خاصة كانت تُعطى لدرجة الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة، إذ كانت تُكوّن مقياساً من مقاييس اختيارهم، وهو الأمر الذي قد يساعد، ولا شك، على استشفاف أصولهم الاجتماعية ...".

وكما كان منتظرا، فإن إنكلترا قد نالت حصة الأسد من مجموعة المتعلمين المغاربة بالديار الأوربية، سواء تعلق الأمر بالتخصصات العسكرية، أو بصناعات حربية مرتبطة بها، أو بدراسات هندسية وتقنية أخرى، وهذا راجع طبعاً إلى نفوذ سفيرها **جوهي دراموندي** في الأوساط المخزنية، ودور المستشار الذي كان يضطلع به في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى بالنسبة للحكومة المغربية من جهة، وقرب مدينة جبل طارق من مدينة طنجة التي كان يتلقى بها الموفدون إلى الخارج دروساً في تعلم الإنجليزية، أو الإيطالية، أو الفرنسية، أو الإسبانية من جهة أخرى، مما كان يخفف من وطأة الشعور بالاغتراب والابتعاد عن الأهالي والأحباب.

وأما فرنسا، وهي الدولة الاستعمارية التي كان يهتماها تطور الأوضاع بالمغرب، وتعمل جاهدة على ترسيخ وتقوية نفوذها فيه، فقد استُبعدت، أول الأمر، عن إشراكها في استقبال المبعوثين المغربية إلى أوربا، وذلك لسببين رئيسيين؛ أولهما يكمن في عَدَم رُكُون وثقة المخزن بالمسؤولين الفرنسيين، وبالأخص العسكريين منهم، وخوفه من أن يُعامل المغاربة مُعاملة سيئة في مدارس ومعاهد التكوين الفرنسية، وثانيهما غلاء المعيشة والخدمات في هذا البلد، مُقارنةً مع ما كان عليه الأمر في أقطار أوربية أخرى كألمانيا مثلاً.

وقد حاول أن يتدارك هذا الموقف كُلُّ من **إركمان** (رئيس البعثة ما بين 1879 و1883)، و**لوفالوا** Le Vallois (رئيسها ما بين 1883-1885)، وعملاً على التلميح باستمرار، أمام مُحاوريهما من كبار أعوان المخزن، إن لم يكن أمام السلطان مولاي الحسن نفسه، إلى ما قد يجنيه المغرب من فوائد كبرى، إذا ما أقدم على إيفاد بعثة من الطلاب المغربية إلى فرنسا للتكوين في تخصصات عسكرية معينة. وهكذا، حاول الرائد **لوفالوا** المذكور إقناع وزير الحرب بباريز بالموافقة على مبدأ استقبال فوج من المتعلمين المغربية بإحدى المدارس العسكرية الفرنسية، سَيِّماً وأنه عرض هذه الفكرة على المسؤولين المغربية، وتَبَيَّن له استحسانهم لها. ثم اقترح على وزيره إصدار أوامره إلى المسؤولين عن مدرسة الهندسة العسكرية ب**مونبولي** (Montpellier) لاستقبال عشرين إلى خمسة وعشرين شاباً، يقضون بها ستة شهور على أكثر تقدير، علماً بأن الإنفاق على سفرهم، وغذائهم، ولباسهم، كما هو الشأن بالنسبة للبعثات الطلابية إلى أقطار أخرى، تتكفل به الحكومة المغربية، في حين تتولَّى

السلطات الفرنسية إسكانهم، والإشراف على تكوينهم في فروع وتخصصات الهندسة العسكرية، مذكرا بالمناسبة بِقَصَبِ السبق الذي نالته إنكلترا في هذا المجال منذ سنوات، الأمر الذي أكسبها مكانة متميزة في الساحة المغربية، ومُختتما كتابه بقوله إن "من شأن ذلك أن يُساهم في نشر نفوذ فرنسا في المغرب..."⁴⁴.

واستجابت، طبعاً، الحكومة الفرنسية إلى رغبة سلطان المغرب، حيث وافقت على استقبال فوج من المتعلمين للتكوين في تخصص الهندسة العسكرية بمدينة **مونبولي**. هذا، وقد التحقوا بهذه المدينة فعلاً في بداية صيف سنة 1885، وبمعيّتهم **العلي محمد الممنون**، وهو بُرتغالي الأصل، واسمه قبل اعتناقه الإسلام **دون ميكل دي كاسترو** (Don Miguel de Castro)، بصفته تُرجماناً ورئيساً للوفد.

وأما ألمانيا التي لم تهتم بالمغرب وشؤونه إلّا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فإنها اكتفت باستقبال شبان مغاربة في برلين، وكلوستهال (Klausthal)، وإيسن (Essen) لتكوينهم في سلاح المدفعية وتدريبهم على استعمال مدافع كروب (Canons Krupp) الضخمة التي كان المغرب قد اشتراها لتسليح البرج الكبير الذي كان قد شرع في تشييده المهندس الألماني روتنبورغ السابق الذكر، في يونيو 1888 بساحل مدينة الرباط، قرب قصبة الأوداية، ولم يَنَأَ نَصْبُها فيه، لأسباب تقنية، وسياسية، ومالية إلّا في غضون سنة 1898⁴⁵.

وكان السلطان مولاي الحسن يعهد لعدد من التجار الكبار وأبناء أعوانه المقربين بمهام ومأموريات داخل البلاد وخارجها، مُكَلِّفا إِيَّاهم بالتفاوض والتعاقد مع الشركات والمؤسسات الأجنبية باسم المخزن طبعاً، تفادياً لضغوط وملاحظات وتدخلات رؤساء المفوضيات الدبلوماسية بطنجة من جهة، ولضمان قدر من الحرية والتصرف مع هذه الأطراف من جهة أخرى. وهذا ما يُفسر إشراك الحاج محمد بركَاش، نجل النائب السلطاني في إنجاز وتنفيذ خطط ومشاريع المخزن الهادفة إلى تحديث قطاع الجيش، سواءً تعلق الأمر بالبعثات الطلابية إلى الخارج، أو باقتناء العتاد الحربي والذخيرة من الأقطار الأوربية، مُكَلِّفاً على الخصوص بالعلاقات مع ألمانيا التي صار أحد المتحمسين الكبار للتعاون معها في هذا المجال وغيرهم من مجالات التعاون. ويبدو أن السلطان مولاي الحسن كان يستشير في عدد من القضايا والنوازل، كما نلمس ذلك مما ورد في وثيقة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1302، الموافق لفتح

44. A. G. V, 3h4, Lettre du Cdt LeVallois au Ministère de la Guerre à Paris, en date du 20 Août 1884.

45. حول هذه النقطة وغيرها من الجوانب المرتبطة بمسألة تحديث الجيش وتكوين أطره، يُرجع إلى: الشابي، مصطفى: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912) المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008، ج2، ص 327 وما بعدها.

مارس 1885، حيث طلب منه العاهل إبداء رأيه في قائمة التخصصات العسكرية والتقنية التي أبلغ رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب الرائد **لوفالوا** العاهل باستعداد بلاده الكامل لاستقبال فوج من الطلاب المغاربة للتكوين فيها بمدارس ومعاهد فرنسية.

ولَين أبان الحاج مُحمد بركَاش الابن عن معرفة واسعة بقطاع الصناعات الحربية في الأقطار الأوربية، وبنوعية ومُستوى التعليم العسكري والهندسي الذي كان يُلقَّن في مدارس ومعاهد كل واحد منها، كإنجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، فإنه، في نفس الآن، لم يخف مشاعره المناوئة لفرنسا، ناكراً عليها خبرة ودراية ومهارة عسكريها ومتخصصيها في الهندسة العسكرية والصناعات الحربية.

ونستشف شيئاً من هذا، مثلاً، فيما جاء في الفقرة الآتية :

"... فيعلم مولانا أدام الله غُلاه، أننا تأملنا فيما أشار به المذكور (لوفالوا)، فلم يظهر فيه سوى الصائر من غير كبير نفع يعود منه، إذ نحن في غنى عن جميع ذلك. أمّا تَنَجَّرَتْ، وَتَحَدَّدَتْ، وَتَخَرَّزَتْ، وَتَسَرَّجَتْ أي صناعة البرادع، فكلها موجودة بأرضنا، على وفق ما يُستعمل فيها، في جميع ما يتوقف عليه..."

وفي مُقابل هذا، فإن هيتبنم وقفا مؤيداً ومتعاطفا مع ألمانيا، معرباً عن إعجابه الكبير بعسكرها وأربا بصناعاتها الحربي، ولهذا،

"فالكفيل بهذه العلوم والصنائع وغيرها هو جنس الألمان معقلة الصائر هناك . فينظر سيدنا أعزه الله فيغير هذا صُحْبَتُهُما كُتْبُهُما بأشُدور الألمان فيشأن العساكرية 3 الذين توجهوا للتعليم في برلين، وكم يلزم في صائرهم الشهري ممّا هو نحو النصف من صائر المتعلمين الذين هم بفرنسا نحو الستينين..."

ويختم برگاش رسالت ههذه بإثارة انتباه السلطان مولاي الحسن إلى أن جميع المغاربة الذين أُتيحت لهم فرصة التعلم والتكوين بمعاهد ومدارس إيطاليا، وألمانيا، وبلجيكا، وإسبانيا، قد نالوا نصيباً مهماً من المعرفة والخبرة والتأهيل، فيحين لميحص لأقرانهم الذين سافروا إلى فرنسا على طائل في هذا المجال، اللهم ما اكتسبوه من :

"معرفة اللسان التي يصلحوا بها نجعلهم ترجمانات للأناس الذين توجهوا للتعليم بالبلجيكية..."⁴⁶.

ومهما يكن من أمر، فماذا تكون للبلاد قد جنته من وراء إيفاده المئات من أبنائها للتكوين والتعلم، واستكمال الخبرة في مدارس عسكرية ومؤسسات تقنية أوربية، في إنكلترا، وإيطاليا، وبلجيكا،

46. الخزنة الصبيحية بسلا، حرف ج، محفظة 41 ، وثيقة رقم 6054 ، بتاريخ 14 جمادى الثانية 1302/31 مارس 1885.

وألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، علما بأن ذلك كان قد تطلب رصد مبالغ مالية هامة، طيلة الثلاثين سنة الأخير، تقريبا، من القرن التاسع عشر؟

فبالنسبة لصاحب "إتحاف أعلام الناس..." مثلا، فإنه يرى أن البلاد لم تستفد شيئا يُذكر من خبرات وكفاءات هؤلاء المتعلمين الشباب، بسبب المعارضة الشديدة التي وُجِّهوا بها، بمجرد عودتهم إلى البلاد، من قبل بعض أعوان المخزن الكبار الذين رأوا فيهم مُنافسين خطيرين، فخافوا أن يُنْقَلت ويضيع ماكان بيدهم من سلطة ونفوذ، إذ كتب يقول:

"...ولما زاولوا دروسهم وملئوا بكل نافع حقائبهم، يَمَمُّوا بلادهم لبيثوا فيها ماينفع مُستقبلهم، فلم يعدموا مُعاكسا وقف في سبيلهم، وحرَمَ البلاد والعباد ما يُرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل، كما سلكه أهل اليابان لذلك العهد الذي نرافق وهم في دروسهم، فكانت أن تقدم اليابان وتأخرنا، والله في خلقه شؤون..."⁴⁷.

لَا شك أن حكم مؤرخ مكناس هذا سديد وينطوي على قسط كبير من الحقيقة، إذ حالت عوائق بنيوية، وثقافية، وتنظيمية، وغيرها دون تمكن المخزن من الاستفادة من ثمار هذه المُبادرة القيمة في حدّ ذاتها. فقد عاد هؤلاء المبعوثون بتكوين وتجربة. ولو أُتيحت لهم الفرصة ليظهروا كفاءاتهم حتى يلحظهم المخزن، لُولِيَّ بعضهم على الإيالات ولساهموا في تحديد قطاع الجيش والنهوض بشؤونه. ثم إنه لمن المؤكد كذلك أن المدربين العسكريين الأجانب قد نجحوا في نفس عمل الأطر المغربية المكونة بالخارج .

3 - 2 تأسيس صناعة وطنية لصنع البنادق والذخيرة

من العيوب والنقائص التي ظل يُعاني منها الجيش المغربي، على امتداد القرن التاسع عشر، افتقاره إلى سلاح ناري حديث ومتطور، على غرار ما كانت تتوفر عليه جيوش عدد من دول أوروبا الغربية وقتئذ، من عتاد حربي متنوع وفَتَّاك، كان يُساعد على إرهاب وإسكات الخصم، واقتحام معسكره ومعقله، وتشتيت صفوفه وجموعه.

فإذن، لاجب والحالة هذه، أن ينهزم المغاربة، كلما اضطرتهم الظروف وملابسات الوقائع والأحداث، إلى خوض غَمَار معركة كبرى ضد جيش من جيوش أوروبا الغازية، دفاعا عن العقيدة، والشرف، والكرامة، وحوزة الوطن.

47. ابن زيدان، عبدالرحمان: "إتحاف..."، مرجع سابق، ج 2، ص. 465.

ومن المعلوم، كذلك، أن مجهودات الدولة في مجال تأسيس صناعة حربية وطنية، قد مرت بمراحل مختلفة، واصطبغت كل واحدة منها وتأثرت بشخصية وميولات وانشغالات العاهل الحاكم، وما يكون قد تخلل فترة حكمه من أحداث ووقائع سياسية وعسكرية⁴⁸.

ووصولاً إلى هذه الغاية، فقد بُذلت مُحاولات أولى على عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام، إذ اتخذت مجموعة من التدابير والترتيبات للشروع في صُنع البنادق والبارود في معامل بعض المراسي والمدن الداخلية **كتطوان، والعرائش، ومكناس...**، على أن الحاضرتين الأوليين قد ظلتا نشيطتين في هذا المجال على عهد العاهل المذكور، كما نتبين ذلك من المصادر والوثائق التي تقدم لنا مادة متنوعة ووفيرة عن اهتمام المخزن بصناعة السلاح في المدينتين المذكورتين، علاوة على مدينة **طنجة**، وعن جوانب أخرى مرتبطة بها، وعما كان يصدره السلطان من أوامر وتوجيهات إلى **القائد محمد أشعاش، باشا تطوان**، في شأن حثّ وحمل "المعلمين" على مضاعفة جهودهم للرفع من إنتاج البنادق، والذي كان لا يتعدّى أربع عشرة مكحلة في اليوم، كما نفهم ذلك من الفقرة الآتية:

"...وها أمرنا للسعيد يُوَافيك، وجهله على شأن الإقامة التي ببلاد أنجرة، وأمر صانعي العُدّة بتضعيف مايدفعون بأن يدفعوا أربعة عشر، وما يدفعونه سَرَرَه قُوراً، وأتركه بالخزين ..."⁴⁹

على أن هذه الصناعة كانت تكتسي طابعاً تقليدياً وطائفياً، أي أن إنتاج المكاحل، وإنتاج البارود والخرطوش فيما بعد في كل من **فاس، ومراكش، ومكناس**، كان يتم في إطار تخصصات معينة.

وهكذا، كان يشتغل جنبا إلى جنب "الزنايدية" وهم الصُّناع المختصون في صنع صفائح "اليات القذف"، و"السريرية" ويختصون في صُنع "القناة الخشبية التي تُركب فيها الجعبة"،

48. حول الصناعات الحربية بالمغرب، في الفترة موضوع هذا البحث، وكذا في العصور قبلها، يرجع إلى: الخوجة، محمد بن أحمد التونسي : رسالة في طريقة تحديث الجيش المغربي م. و. م.، مخ رقم ك 2733، ص 5 ومابعداها. - المشرقي، محمد بن محمد بن مصطفى : "الحلل البهية ..."، م. س، ص. 315. - المنوني، محمد، "مظاهر يقظة ..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 92. - المنوني، محمد، ورفقات عن حضارة المرينيين، كنانش أ. ر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996. - المهناوي، محمد، السلاح الناري بمغرب السعديين، د. د. ع.، فاس، 1988، ص. 22 وبعدها. - برادة، ثريا، الجيش المغربي وتطوره ..، مرجع سابق، ص. 297 وما بعدها. - Delhomme (cap.), *Les Armes dans le Sous Occidental*, Archives Berbère, Vol. 2, Fasc. 2, 1917; p. 123-129. - Romain Rainero, « La Création de la Fabrique d'Armes de Fès, la Makina », in *la Politique Marocaine de l'Italie*, Revue Maroc - Europe, Rabat, 1994, N° 7, p. 177-196.

و"الجعاببية" ويتولون صنع الأنبوب الحديدي الذي يملأ بالبارود، وجميعهم يشتغلون في استقلال تام بعضهم عن بعض⁵⁰.

وأيّاً كان الأمر، فإن عهداً جديداً في تاريخ مدينة تطوان، بل المغرب بأكمله، قد دُشّن فعلاً على إثر هزيمة المغاربة أمام الاسبانيين سنة 1859-1860، وما أسفرت عنه من عواقب وخيمة على نشاط وحيوية هذه المدينة الجريحة وأهلها على الخصوص.

وهذا يعني أن فترة تميزها وتفوقها في مجال صنّغ العتاد الحربي وغيره من المجالات الإنتاجية قد انتهت وولت، حيث اضطر سلطان المغرب وقتئذ، سيدي محمد بن عبد الرحمان، أمام تهديدات وتحركات الدول الاستعمارية، إلى التوجه إلى الحواضر الداخلية الكبرى كفاس ومكناس ومراكش لإنشاء مجموعة من معامل الصناعة الحديثة، سواء في قطاع صنّغ العتاد الحربي، أو غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، دون أن ننسى المنافسة القوية التي صار يواجهها الإنتاج الوطني من العتاد الحربي وغيره من المنتجات أمام مثيلاتها الأوروبية، إذ أخذت تَبُورُ العديد من الصنائع والأنشطة الحرفية في عدد من القطاعات هنا وهناك، وبالأخص في مدينة تطوان⁵¹.

ثم إن لعدد من المدن والمناطق المغربية تقاليد عريقة وراسخة في مجال صناعة العُدّة والذخيرة كفاس، ومكناس، ومراكش، وتطوان، والعرائش، وجبال الريف، وتازة، وسوس... أما الحواضر الثلاثة الأولى، فلأنها اتُخذت عواصم للدول التي تعاقبت على الحكم بالمغرب، وذلك منذ نشأتها على يد الأدارسة حتى سنة 1912، الأمر الذي أهلها قبل غيرها إلى احتضان هذا النوع من الصناعة فيما بعد، اعتباراً من ظهور صناعة البارود بالبلاد، أيام دولة بني مرين من جهة، وانتشار صناعة السلاح الناري بها، أواسط القرن السادس عشر من جهة ثانية⁵².

أمّا المناطق التي ذكرناها هنا، نظراً لاشتهار قبائلها بخدمتها لمادة البارود على الخصوص، إمّا بسبب الاحتياج إليها من أجل الدفاع عن النفس والعشيرة والممتلكات ضدّ الأعداء والخصوم من القبائل المُجاورة، وإمّا لتسويقها والحصول على منتجات ومواد أخرى، فمنها

50. Alexandre Joly, Tétouan, Archives Marocaines., Vol. 11, 1907, p. 161-197.

51. روجي لوتورنو، "فاس..."، مرجع سابق، ج 1، ص 54.
52. ذكر الباحث البولوني دزيوتشكي، في مقالته حول "الجيش والاسطول الحربي..."، أنه اعتباراً من سنة 1549، شرع في إنتاج البارود بمدينة فاس، ثم في سنة 1558 بمدينة مراكش.
وانظر كذلك، حول هذه الصناعة وصناعة الأسلحة النارية بالمغرب :
المهناوي، محمد، السلاح الناري بمغرب السعديين. د.د.ع، ك.أ.ف، 1988، ص. 145 وما بعدها.
الغيساوي فاطمة، جوانب من علاقة المخزن بالحرف 1822-1894، د.د.ع، ك.أ.ف، 1989، ج 1، ص. 57 وما بعدها.

اثنتان كانتا تقعان في أطراف البلاد وتخومها، في حين كانت الثالثة وهي تازة ونواحيها تتوَعَّلُ في شواحق الجبال، صعبة المَنال والاقترحام، تنشط وتزدهر بهاتجارة التهريب، سيَّما وأن انفتاح الريف وسوس على واجهتين بحريتين كان يُغري أكثر من قبيلة للدخول في علاقات تعامل وتبادل مع الأجانب، علماً بأن هذه الجهات كلها كانت تتوفر على المواد الأولية الضرورية لصنع البارود على الخصوص⁵³.

وفيما يتعلق بظهور صناعة حربية حديثة بالمغرب، وبمدينة فاس على الخصوص، في القرن التاسع عشر، فقد أحاطت بعدد من جوانبها دراسات وبحوث جامعية، فضلاً عما ورد في شأنها من بيانات وتفاصيل عند ثُلَّةٍ من المؤرخين المغاربة القُدَّامى كصاحب **"البستان الجامع لكل نوع حسن..."** محمد بن إبراهيم السباعي، أو مؤلَّف **"إتحاف أعلام الناس..."** عبد الرحمان ابن زيدان، من حيث ظروف وملابسات إنشاء معمل لصنع العدة والذخيرة من هذا الحجم بالمدينة المذكورة، على يد تقنيين وعسكريين إيطاليين، وفي مقدمتهم الليوتنانت كولونيل جيورجيو برغولي (Georgio Bergoli)، من رديف الجيش الإيطالي ومختص في سلاح الخيالة، في الفترة ما بين 1889 و1893، والمشتغلين فيه أيضاً من المغاربة، فيهم الشبان والمعلمين المكونين بالبلاد الأوربية، ومن بينهم المتخرجين من الأكاديمية الملكية العسكرية بمدينة تورينو (Torino)، ما بين 1879 و1888 على الخصوص⁵⁴.

ومعلوم أيضاً أن وقوع اختيار المولى الحسن على إيطاليا لإنجاز المشروع لم يكن قط وليد الصدفة، أو ضغوط أجنبية على العاهل المغربي، بل بعد تفكير وإمعان النظر في الموضوع، إذ كان الغرض منه، قبل كل شيء، هو تحقيق هدفين أساسيين بالنسبة للبلاد، أولهما في السعي إلى تطور صناعة حربية حديثة، وأماً ثانيهما فكان القصد منه الإفلات من قبضتي الفرنسيين والإنجليزيين على السواء، الأمر الذي ينسجم مع سياسته وتعامله مع الدول الأوربية.

53. Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. Edit. Alcon, Paris, 1932, p. 335.

في الفقرة الآتية، يشير المؤلف الذي لا يمكن بأي وجه من الوجوه اتهامه بالانحياز إلى المغرب وحكامه، بسبب مواقفه وميولاته المؤيَّدة لمخططات دهاقنة الاستعمار في كل من الجزائر وباريز، إلى هذه الظاهرة، حيث كتب ما يلي: "بقدر ما كان يحتدم التنافس والصراع في صفوف الدول الأوربية، بهدف التدخل في شؤون الامبراطورية المغربية، بقدر ما كانت تزدهر حركة تسريب الأسلحة إلى الجهات الجنوبية للبلاد. وكانت بعض هذه الدول (إشارة ولاشك إلى إنكلترا وإسبانيا)، تشجع على استيراد البنادق والقرطوس، دون ترخيص طبعاً من المخزن، انطلاقاً من سواحل الريف وسوس...".

54- السباعي، محمد بن إبراهيم (ت 1914/1332): البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن، في عدَّ بعض مآثر السلطان مولاي الحسن.

مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية رقم د 1346.

- ابن زيدان، عبد الرحمن: إتحاف أعلام الناس ... ج 2، ص. 495.

هذا، وقد انتهت أشغال البناء في المعمل سنة 1893، بعد أن دامت أربع سنوات بالتقريب، تخللتها فترات من العمل الدؤوب والتواصل والتفاهم التام بين أفراد البعثة الإيطالية المكونة، فضلا عن رئيسها برغولي المذكور، من النقيب ماجور لويجي فالطا (Cap. Major Luigi Falta)، الذي عُوض، في بداية صيف 1889، بالرائد فرارا (Cdt Ferrara)، والميكانيكي باتيستا نوطاري (Battista Notari) والمخزن أحيانا، وفترات توقف عن العمل وتوتر في العلاقات، وسوء تفاهم بين الجانبين أحيانا أخرى.

وكان يحدث هذا كله وسط مُضايقات، ودسائس، ودعاية مغرضة، كانت تُحبك خيوطها في المفوضية الفرنسية بطنجة، وكان يتولّى تنفيذها أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، إذ كان من شأن نجاح المشروع أن يمكن المغرب من سد حاجياته من البنادق والذخيرة، وبالتالي أن يؤدي إلى توقف مبيعات فرنسا من هذه المنتجات إلى المغرب.

وكانت أشغال البناء بدار السلاح هذه لازالت مستمرة أواخر شهر مايو من سنة 1891، إذ تطلعنا وثيقة مخزنية صادرة في هذا التاريخ على تعيين **الأمين الطاهر بن التهامي سميرس بناني** مكلفا بـ **"الصائر على الفبركة السعيدة"**، وعلى التعليمات الصادرة له في هذا الشأن، وعلى الأوامر الموجهة إلى سلطات المدينة بشد أزره، وتقديم كل الدعم والعون إليه، وبالخصوص إلى أمين **"البنائات السعيدة" عبد السلام المقرري** بأن يُمكنه، على رأس كل شهر، من كمية من الجير الذي يتم صنعه من قبل **"الجيرة"**، والذي جرت العادة بأن يختص المخزن بثلاث ما كان يُنتج منه يوميا⁵⁵.

وفي 12 مارس 1893، قُدِّمت البندقيتان الأوليان اللتان تم صنعهما بدار السلاح.

وأما إنتاج الذخيرة بالمعمل الجديد، فكان يقتصر على القرطوس وحده، تحت إشراف المتعاونين الإيطاليين، في حين ظل البارود يُصنع على الطريقة التقليدية القديمة، على يد معلمين آخرين كان المخزن يتعاقد معهم شخصا على مقتضيات وشروط إنتاجه التقنية والمالية، وعلى يد أمناء البارود الذين كان يتم اختيارهم من بين التجار النشيطين والحدّاق.

ولكن، ماذا عن جودة القرطوس والبارود المصنوعين محليا، الأول على يد **"حرّابة الأجناس"**، والثاني على يد معلمين مغاربة، في فاس، ومكناس، ومراكش...؟ هذا ما تجيبنا عنه وثيقتان مخزنيّتان، تضمنتا نتيجة الاختبار الذي أُجري على عيّنة من القرطوس المصنوع

بمعمل السلاح الجديد بفاس، على يد "الحرّاب" الإنجليزي ماك لين السابق الذكر ورئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وقتئذ الرائد شلومبرجي (Cdt. Schlumberger)، بمحضر السلطان مولاي الحسن، وأن النتيجة لم تكن مرضية، حيث لاحظ الضابطان المذكوران ومساعدوهما المختصون في سلاح المدفعية وعلم القذائف على الخصوص (la balistique)، عدداً من العيوب والنقائص، سواءً من حيث نوعية المواد المستعملة في صنعه، أو مقاديرها، نُجملها في النقاط الآتية:

(1) وزن كَابِسُولَة القَرطوس لم يتعد 12,50 غراماً، في حين أن وزن نظيرتها "الرومية" أي المستوردة من الخارج، كان لا يقل وزنه عن 17,50 غراماً.

(2) غشاء الكَابِسُولَة مصنوع من حديد رهيف، ونحاسها ناقص الصقل والتلّين، وقطرها أصغر من قطر جعبة البُنْدُقِيَّة التي صُنِعَتْ قَدِيفَةً لها، الأمر الذي يُؤدّي حتماً إلى انشقاقها وانشطار أجزائها وقت الاستعمال، أي الرمي.

(3) خُلُو حَبَّة البارود، أي الرصاص من "الليستري" (le lustre)، وهو طَلَاءٌ طبيعي كان يكتسبه البارود، بعد "تَرْذِيجِه"، وذلك بِسَفْيِه، من حين لآخر، حتى يظهر عليه شيء من اللّمعان، ويُصبح بالتالي أكثر مناعة ضدّ الرطوبة التي كانت تَتَسَبَّب في إتلاف كميات هائلة من البارود المخزون هنا وهناك، وبالخصوص في المراسي⁵⁶.

واضح، إذن، ممّا سبق ذكره، أن القَرطوس المصنوع محلياً، لم يكن من النوع الجيد، وهو الأمر الذي تُؤكِّده الوثائق المتوفرة لدينا حول هذا الموضوع خلال هذه الفترة وإلى غاية سنة 1912، حيث نُسْتَشَف من مصادرنا حول صناعة العدة والذخيرة، أنّ ما استمرت المعامل المغربية تنتجه منها، هنا وهناك، ظل من النوع الرديء، مُقَارَنَةً بما كان يُصنع منهما بالمعامل الأوروبية. وهكذا، وفي سياق الحديث عن تجربة أخرى من نفس النوع، أُجريت هذه المرة بمدينة مراكش، ثلاث سنوات بالتقريب بعد التجربة السابقة، على عينة من بارود صُنِع على يد **المعلم بلحبيب**، وهو ممن قد تدرب على هذه الصناعة وغيرها بإنجلترا، وبصفته كذلك عضواً في لجنة الاختبار، أبدى الرائد شلومبرجي ملاحظاته على محاولة الصانع المغربي وجميعها سلبية، حيث نَصَّت بالأرقام على عيوب ونقائص البارود المصنوع بمعامل مراكش⁵⁷.

56- الخزنة الحسنية، كناش 694، ص. 33، رسالة السلطان مولاي الحسن إلى الأمين المقرّي، وهي بتاريخ 6 شوال 12/1311 أبريل 1894.
57 A.G.V, 3h 11, Rapp. Du Gdt Schlumberger n° 22, du mois de Juin 1897, p. 8.

من جهة أخرى، كثيرة هي الوثائق المخزنية التي ترد بها معلومات ومعطيات عن نوعية المستخدمين في معمل السلاح بفاس، وعن عددهم، وأجورهم، ووثيرة إنتاجهم من البنادق في الشهر، والتعليمات والأوامر الصادرة إلى القيمين عنه، وعلاقات هؤلاء بالتقنيين الإيطاليين. ولا بأس أن نستدل هنا، على سبيل الاستئناس فقط، لا الحصر، بما تقدمه واحدة من وثائقنا من معلومات، حول هذه الجوانب وغيرها، في الفترة المتراوحة ما بين 17 رجب 1311 و6 صفر 1313، الموافق لـ 24 يناير 1894 و29 يوليوز 1895. وهكذا، نعلم أن الإنتاج خلال هذه الفترة، ظل يتراوح ما بين 40 و100 بندقية في الشهر، من نوع بُوحَفَرَة، أي مارتيني - هنري (Martini-Henry)، كان يتسلمها الأمناء من القيم الإيطالي على المعمل، وكان يشارك في صنْعها حوالي 135 عاملا، كان يُعطى لكل واحد منهم حوالي 25 أوقية يوميا، تحت إشراف 12 معلما، راتب كل واحد منهم حوالي 63 أوقية في اليوم⁵⁸.

وأيا كان الأمر، فإن المخزن قد ظل يعلق آمال عريضة، ويولي اهتماما خاصاً لمسألة انتظام عملية إنتاج العدة والذخيرة بالمعمل الجديد، مطالبا القيم الإيطالي عليه بالإيفاء بما سبق أن التزم به، باسم دولته، في هذا الصدد، أي تعهده بصنع 100 بندقية و20000 قرطوسة في الشهر.

بيد أن الجانب الإيطالي، ولأسباب تقنية ومادية ولاشك، كان لا يتمكن، في غالب الأوقات، من الإيفاء بوعده، الأمر الذي يثير حفيظة السلطان مولاي الحسن، ويحمله على الاحتجاج على السير البطيء لعملية الإنتاج "بalfabrike السعيدة"، وعلى التهديد بإغلاق أبوابها، وتسريح جميع العاملين بها، مغارب وأجانب على السواء.

ثم إن خيبة أمل السلطان وأعوانه، كانت لا تقتصر فقط على جانب تعثر الإنتاج بالمعمل المذكور، بل نلمسها أيضا من حكمهم على القيمة الحربية للسلاح والذخيرة اللذين كان يتم صنعهما به. فقد جاء في رسالة وزير الحرب المهدي بن العربي المنبهي إلى أمين الأمناء محمد التازي ما يلي :

"... فإن ما عند القائد الجبلاني الدمناتي (عامل دمنات وقبيلة إينولتان) من العُدَّة هو من عمل المكيَّة (أي معمل السلاح بفاس)، ولا يخفاك عملها، وما يحدث بها من الفساد. ولأجل ذلك، طلب إبدال ما بيده منها لإخوانه الحاركين معه بقصد الغرض،

58- الخزانة الحسنية، كناش 210، ص. 3 وما بعدها.
تُفيد وثيقة بتاريخ 12 رمضان 1305، الموافق لـ 23 مايو 1888، أن منونة "الطالب" المختار الرغاي اليومية، بصفته مُترجماً "للفسيالات الطالبين" قد حُدِّثت في 45 أوقية يومية، علما بأن ثمن خبزة واحدة بمدينة الجديدة، في أبريل 1887، هو 25 أوقية.
- خ.س.ك 140

وعند تمامه، تُحاز منهم، فإنهم نَفَاعَة لتقف في ذلك حتى يحوزونها بالقصد المذكور⁵⁹.

3 - 3 استيراد السلاح والذخيرة ومحاولة إحياء الأسطول الحربي المغربي

ليس من الصعب على من نَقَّبَ في الوثائق المخزنية بالدرجة الأولى، أن يَتَبَّيَّنَ على وجه العموم، الظروف والملابسات التي كانت تُحيط بعمليات اقتناء المخزن للعتاد الحربي من البلاد الأوروبية، على امتداد القرن التاسع عشر. ونقصد بهذا، على الخصوص، ما كانت تنفرد به سياسة كل واحد من سلاطين الفترة، بدءاً من عهد السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، وانتهاءً بعهد مولاي عبد الحفيظ، وهي سياسة ساهمت في بلورتها عوامل سياسية، واقتصادية، وشخصية. ومن ثمة، فعوض التركيز على الجوانب الكمية والمالية لواردات المغرب من السلاح الناري والذخيرة، فإننا سنحاول التعرض إلى قضايا أخرى، كما تتراءى لنا من مصادرنا الوافرة العدد حول ما نحن بصدد مُعالجته في مبحثنا هذا.

وأول ملاحظة تتبادر إلى ذهننا، في هذا الصدد، أن اعتماد المغرب على الدول الأوروبية في تسليح مُقاتليه، يعود إلى عشرات السنين قبل الشروع في إنجاز مشروعه التحديثي، أي أن التبعية كانت بنيوية وليست ظرفية.

وأما الملاحظة الثانية، فَتَكُنْ في ظاهرة اضمحلال وتقهر أهمية مراسي شَمَالِي المغرب، أي تطوان وطنجة، والعرائش، باستثناء هذه الأخيرة، حيث استطاعت الاحتفاظ على دور المُصَدِّرِ والمُسْتَقْبِلِ الرَّئِيسِ لمدينة فاس، بما كانت تُصدره من سلع ومنتجات إلى الخارج، أو يرد عليها منها عن طريق البحر، وذلك على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في حين صارت مراسي الواجهة الأطلسية، وفي مقدمتها الجديدة، والصويرة، والدار البيضاء، تتولى استقبال معظم مشتريات المغرب من السلاح والذخيرة⁶⁰.

وأما الملاحظة الثالثة والأخيرة، فتتعلق بالأشخاص، مغاربة وأجانب، والذين كانت تتم على يدهم عملية جلب العُدَّة والذخيرة وغيرهما من المنتجات، والآلات، والمعدات من البلاد الأوروبية، إذ كان منهم بعض أَعْوَانِ السلطان الكبار، كالوزير الصدر الطيب بن اليماني بوعشرين، وبعده الحاجب موسى بن أحمد، وأمين الأمناء محمد بلمدني بنيس، ومحمد الزبدي الرباطي، والنائب محمد بركاش بعد تنحية محمد بن عبد الله الخطيب التطواني من

59- مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفظة 3، الوثيقة بتاريخ 16 ربيع الأول 12/1321 يونيو 1903.

هذا المنصب، وثلة من كبار التجار النشيطين كمصطفى الدكالي ولأهمحمد، ومحمد بن عبد الرحمان بن عبد الجليل الفاسي الذي كانت تجارته ذائعة ورائجة بجبل طارق، وفرنسا، وبلجيكا، بالاشتراك مع الأمين بنيس المذكور. وإلى هؤلاء، كان ينضاف، بين الفينة والأخرى، وسطاء آخرون، سواء من السلك الدبلوماسي كالقنصل الفرنسي أوكست بومي (Auguste Beaumier)، أو السفير الإنجليزي جون هي دراموندهي، أو من فئة التجار الأجانب كالإنجليزي جمسكارتنس (James Curtis)⁶¹.

وأما في عهد السلطان مولاي الحسن، فقد زاد الاهتمام بقضايا تسليح الجنود المغاربة، وتحصين بعض مواقع البلاد الساحلية، في إطار مشروعه التحديثي لقطاع الجيش والذي ارتكز، كما أسلفنا القول في ذلك، عن إيفاد شبان مغاربة إلى الخارج للتكوين والتعلم في عدد من التخصصات الهندسية والعسكرية، وتأسيس نواة لصناعة حربية حديثة بفاس، ومراكش، والاستعانة بضباط إنكليزيين وفرنسيين لتدريب بعض فرق الكيش والعسكر على طرق الحرب العصرية، وأخيراً اقتناء السلاح والعتاد الحربي من أوروبا، وإحياء الأسطول الحربي المغربي.

ويتجلى لنا ذلك وبكل وضوح من مؤشّرين اثنين، أحدهما شكلي، ويتعلق الأمر بوفرة الوثائق الوطنية والأجنبية التي ترد بها أرقام ومعطيات عن مشتريات المغرب من العدة والذخيرة على عهد هذا العاهل. وأما ثانيهما وهو موضوعي، ونعني به أهمية المخزون من أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وكذلك الذخيرة التي تركها خلفه السلطان مولاي عبد العزيز، بالنظر إلى ما وحده من هذا كله عند اعتلائه عرش البلاد سنة 1873.

فبينما لم يكن عددها لا يتعدى عشرين قطعة على أكثر تقدير، ومن العينات القديمة التي يرجع تاريخ صنعها إلى أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر، فقد بلغ عددها في بداية سنة 1894، أي شهور معدودات قبل وفاة المولى الحسن، حسب تقدير النقيب توماس (Cap. Thomas)، عضو البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب والمختص في سلاح المدفعية، 63

61. مديرية الوثائق الملكية بالرباط، محفظة 1، رسالة أمناء العدوتين الرباط وسلا، إدريس بنيس، ومحمد بريشة، والعربي فرج، إلى محمد بلمدني بنيس 15 محرم 1277، الموافق لـ 3 غشت 1860، يُخبرونه فيها أنهم دفعوا 10000 ريال إلى التاجر محمد بن عبد الرحمن بن عبد الجليل لتنفيذ لأوامر السلطان بهدف شراء البنادق من أوروبا.

- F.O, London, 174/138

رسالة جون هي دراموندهي إلى النائب السلطاني بطنجة محمد بركاش، وهي بتاريخ 9 مارس 1867، في شأن "الكواريط"، أي أسيرة المدافع وعددها 31، والتي كان التاجر مصطفى الدكالي قد طلب صنعها لحساب المخزن إلى ربّ عمل لصنع السلاح بمدينة "اللبليول"، أي ليفربول (Liverpool) بإنجلترا، وتركها هناك منذ خمس سنوات خلت دون أداء ثمنها.

- الخزّانة الحسنية، كتاش 70، ص. 90.

في رسالة للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أميني مرسى طنجة، عبد الحفيظ برادة وعبد السلام أحرسان بتاريخ 9 رجب 1288، الموافق لـ 24 شتنبر 1871، نقرأ ما يلي :

"... فإن صاحب فابركة المكاهل بالبلجيك كان وجّه لحضرتنا الشريفة على يد خديمنا الطالب محمد بركاش 6 مكاهل، وذلك أن ثمنها 580 فرنكاً. فنأمر كما أن تدفع له الثمن المذكور، على يد خديمنا المذكور..."

قطعة، ما بين مدافع عادية من مختلف الأحجام والعيارات، ومدافع الهون، ومدافع رَشَّاشة من نوع كَاتلينك (Gatling Mitrailleuses)، دون احتساب ما كان مُنتصبا ومخزونا منها بالمراسي، ومدفعين ضخمين من نوع كروب (Krupp) وزن كل واحد منهما 40 طونا، علما بأن المخزن، في هذا التاريخ، لم يكن بعدُ قد توصل بهما⁽⁶²⁾.

وأما البنادق، فحسب تقرير آخر أنجزه، هذه المرة، رئيس البعثة نفسه وفي نفس التاريخ تقريبا، فإن عددها الإجمالي قد بلغ حوالي 55000 بندقية من أحجام وأنواع وجودة مختلفة⁽⁶³⁾.

ثم يُذكرُ الرائد شلومبرجي بما بذله من مجهودات ومساعي للوصول إلى معرفة دقيقة لما كان المخزن يتوفر عليه من أنواع وكميات السلاح والذخيرة، ولكن بدون جدوى، إذ لا أحد من أعوان المخزن أنفسهم، حسب ادّعائه، يعرف بالضبط ما كان يُوجدُ منها في خزائن فاس، ومراكش، ومكناس، والمراسي، مختتما حديثه بالإشارة إلى أن البنادق ذات الرَّمي السريع لا أثّرَ لها بيد الجُند النظامي، باستثناء ما كان يُعطى منها إلى كبار قواد الكَيش والعسكر وعناصر الحرس السلطاني، في حين أنها كانت منتشرة وعلى نطاق واسع في عدد من القبائل، ولاسيّما النائية والجبلية منها. وهكذا، فقد كان منها حوالي 1500 بندقية من نوع ونشستر (Winchester)، وريمington (Remington)، بيد أهالي قبائل الريف، وشمالى عمالة وجدة، وما بين 5000 و6000 بندقية أخرى من النوع الأول، أي ونشستر، جزء كبير منها من صنع ألماني، كانت بيد عناصر قبائل الغرب، وبني أحسن، وزمور، وزعير، والشاوية. وأمّا جنوبي مدينة الجديدة، يُضيف الضابط الفرنسي المذكور، فلا وجود لأسلحة نارية مُتطورة، أو من الطراز الرفيع لدى القبائل، كما لا وجود لظاهرة تهريب السلاح والمعدات الحربية.

واضح ممّا سبق ذكره، أن شلومبرجي هذا وأضرابه من رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وعدد من أعضائها، بقدر ما كانوا يشوهون سمعة المخزن وممثليه، ويُقللون من سلطته ونفوذه، مشككين في قُدْرته على التَّحكُّم في شؤون البلاد وضبط أمور أهلها، ومراقبة كافة أرجائها، بقدر ما كانوا يضخمون إمكانات القبائل القتالية، واستفحال ظاهرة تهريب الأسلحة في بعضها، ولاسيّما في المناطق المجاورة لمستعمرتهم الجزائر، ومن ثمة تهويل الأوضاع بها، وتكريس الأطروحة المُعرضة التي ما فتئت الأوساط الاستعمارية في فرنسا تُروِّجُ لها، وهي غياب أي حضور للسلطان، وممثليه في تلك المناطق.

وأياً كان الأمر، فلا بأس أن نقدم هنا فكرة، ولو مُقتضبة، عن المبالغ المالية التي كان يَرصُدها المخزن من أجل اقتناء العتاد الحربي، وذلك من خلال مشترياته منه، في الفترة ما بين 1877 و1910، آرتأينا، من باب الإيجاز والاختصار، إجمالها في النقاط والملاحظات الآتية :

بلغت نفقات المخزن على مشترياته من السلاح والذخيرة، في التواريخ الواردة ما بين 1877 و1910، 4610842 فرنك فرنسي، علماً بأن هذا المبلغ لا يُمثل إلاً بعضاً ممّا أنفقه المغرب فعلاً في هذا المجال، خلال الفترة المذكورة كلها، ولاسيّما إذا أخذنا بعين الاعتبار ما اضطر المخزن إلى اقتنائه ممّا ذُكر، بعد اندلاع فتنة الروكي بوحمارة في أكتوبر 1902.

هذا، وقد ذكر بيبير كيلان في مؤلفه "المانية والمغرب..."، أن مشتريات البلاد من السلاح قد بلغت مليونين من الفرنكات، ما بين 1900 و1902 فقط⁽⁶⁴⁾.

وكما هو الشأن بالنسبة للعهديين السابقين، دأب السلطان مولاي الحسن، وبعده كل من المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، على تكليف عدد من التجار المغاربة والأجانب، أو من الأمناء وأعوان الدولة الآخرين، كالحاج محمد بركاشالين، والحرّاب "القائد" ماك لين الإنجليزي، والعربي وعبد الكريم بريشة التطوانيين، والألماني هاسنر (Hassner) ، والفرنسي غوتش (Gautsch)، واليهودي روبل ولد الحرّان يوسف المالح، والوزير محمد بن عبد الكريم التازي، وزميله المهدي بن العربي المنبهي، والتاجر الفرنسي المقيم بطنجة براونشفيك (Braunchvig) ، والأمين محمد بن عبد السلام المقرري يجلب كميات معلومة من العتاد الحربي والذخيرة⁽⁶⁵⁾.

وتسمح لنا هذه الملاحظة الأخيرة بالإشارة إلى مظهر من مظاهر سوء نية المتعاملين مع المغرب من بائعي السلاح الأوروبيين ووسائطهم في مجال تزويده بما كان يطلبه من بنادق ومدافع، إذ كان معظمهم لا يترددون في بيعه القديم منها، أو العائب، أو ما كان منها على وشك الإقصاء، والتعويض بأحدث منها صنعا وأحسن إتقاناً. وهذا ما نلمس صورة عنه من خلال العديد من الوثائق لا يسمح المقام لسوّق نماذج منها هنا، علماً بأن الدوائر الرسمية الأوروبية وبالخصوص الفرنسية منها، وكذلك الجهات الخاصة المتعاملة مع المغرب في هذا المجال، كانت لا تجد أدنى حرج في بيع المغرب هذا النوع الرديء من العتاد الحربي الذي تحدث عنه المؤرخ الناصري قائلاً :

"... ومع ذلك، فينقل لنا عنهم أنهم لا يبيعوننا منها إلا ما انعدمت فائدته عندهم، لكونهم ترقوا عنها إلى ما هو أجود منها، واستنبطوا ما هو أبقى وأنفع إلا فيما قلَّ..."⁽⁶⁶⁾.

وبخصوص محاولات سلاطين القرن التاسع عشر إحياء الأسطول البحري المغربي، فإن الباحث يصطدم بعائق منهجي له أهميته في مثل بحثنا هذا، ونعني به نُدرَة الوثائق، بل انعدامها حول هذا الموضوع. فباستثناء ما نقرأه في كتابات الأخبار بين المغاربة عن اهتمام هذا العاهل أو ذاك بالأسطول البحري والرفع من عدد قطعه، أو على عكس ذلك العزوف عن كل نشاط أو مُغامرة بحرية والانطواء على النفس، أمام تحرشات وتهديدات الأجنبي، حين كانت تميل كفة التفوق والغلبة لصالحه، وهو ما كان يحدث في غالب الأوقات، أو ما ورد عن هذا الجانب في الدراسات والأبحاث الصادرة في السنوات الأخيرة، فإن ما نتوفر عليه من معلومات ومعطيات عنه يظل غثاً، لا يسمح بمعالجته بشيء من التفصيل والتوسع.

ولعل مرد هذه الظاهرة بالأساس إلى غياب البحر، أو قل إن شئت إلى انعدام أي أثر له في حياة المغاربة اليومية، مادياً وثقافياً، وفي انشغالات واهتمامات حكومتهم، باستثناء فترات قليلة في تاريخهم، أي في فترات مد الحضارة المغربية. وأيا كان الأمر، فإن آخر أسطول بحري جدير بهذا الاسم عرفه المغرب قبل سنة 1912، كان للسلطان المريني أبي الحسن علي (732-752هـ/1331-1351م) كُُلُّ الفضل والمزية في إعداداته وتجهيزه لشن حملات عسكرية على نطاق واسع في إفريقيا الشمالية والأندلس، قبل أن يُمنَى بهزيمتين قاسيتين، أولاهما في وقعة طريف والمعروفة أيضاً بوقعة ريو دسلادو (Rio de Salado) في الكتابات الأجنبية، والتي جرت أطوارها في 30 أكتوبر 1340، وثانيهما في موقعة القيروان في 10 يراير 1348، لينتهي أمره بعد مَرَكِبِ العاهل المريني، وهو في طريق العودة من إفريقيا، في مطلع سنة 1351، قاصداً المغرب الأقصى⁽⁶⁷⁾.

وباستثناء بعض المحاولات المحتشمة والمحدودة في الزمان والمكان، والتي استهدفت إحياء وإنعاش الملاحة البحرية، ومغالبة الخصوم في أعالي البحار، والمتمثلة في الأسطول السعدي على عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي (986-1012هـ/1578-1603م)، ومراكب وسفن مُجاهدي "جمهورية سلا"، في النصف الأول من القرن السابع عشر، وما تمكن من جمعه وتجهيزه من ذلك السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1171-1204هـ/1757-1790م)، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فكان الإهمال، والتلاشي والانقراض⁽⁶⁸⁾.

ونظراً لاختلال موازين القوة بين المغرب ومعظم الدول الأوروبية المتعاملة معه أو المهمة بشؤونه لفائدتها، وفي إطار سياسته الهادفة إلى تفادي كل أسباب المواجهة معها، اضطر المولى سليمان سنة 1817، إلى الإعراض :

عن أمر البحر رأساً بعد أن كانت قَرَاصين المغرب أكبر وأحسن من قراصين صاحب الجزائر وتونس ... "(69).

وبالرغم من مُحاولات السلطانيين مولاي عبد الرحمان بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد، إحياء سنة "الجهاد" في البحر، وذلك بتشجيع صنع وتجهيز قطع بحرية بأوراش مصب أبي رقراق، وتكليف عدد من "رؤساء" البحر بالعدوتين الرباط وسلا بالإبحار بها، فإن ذلك لم ينفع في شيء، أمام تفوق الأوربيين في هذا المجال وغيره.

وأيّاً كان الأمر، فإن الأسطول المغربي لم يتعزز بسفن ومراكب حديثة الصنع وكبيرة الحجم إلاّ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعد أن فطن المولى الحسن بحدسه الثاقب، وتجربته الواسعة، إلى الأهمية المتزايدة التي صار البحر يكتسبها في علاقات المغرب مع الخارج، وإلى الفوائد المختلفة التي يمكن للمخزن أن يجنيها من خلال استغلاله للواجهة البحرية الأطلسية على الخصوص، بهدف مراقبة سواحل البلاد، ونقل الجنود من نقطة إلى أخرى، ومُدّهم بالمؤن، والعُدّة، ومواد أخرى، قد يتعذر، في عدد من المناسبات، إيصالها إليهم عن طريق البر. وتوجّت مساعي السلطان مولاي الحسن الحثيثة سنة 1885 بتسلمه أول قطعة تكون منها الأسطول البحري الحديث، ويتعلق الأمر بالسفينة البخارية "الحسني" التي تم صنعها بأوراش مدينة ليفربول الإنجليزية، وتكون طاقمها، أول الأمر، من رُبانٍ وتقنيين إسبانيين، قبل أن يُعوّضُوا، سنة 1895، بآخرين من ألمانيا، الأمر الذي أثار زوبعة من الاحتجاجات من قبل السفير الإسباني بالمغرب وحكومته.

وفضلاً عن سفينة الجَرِّ والنقل على مدى مسافات قصيرة "التريكي"، وسفينة "التُركي" اللتين توصل بهما المغرب سنتي 1892 و1894، فتبقى سفينة "البشير" التي تسلمها فيما بعد، أهم وأحدث سفينة حربية تَعَزَّزَ بها الأسطول الحربي المغربي في هذه الفترة، إذ هي أحسن قطعة من نوعها أمكنه الحصول عليها، بعد انتظار دام عشر سنوات بالتقريب، حتى بادر إلى بيعها والتخلص منها، حيث اشترتها منه الحكومة الكولومبية، في شهر يبرابر من سنة 1902، ونفس المصير سبق وأن عرفه "الحسني" سنة 1900، حيث بيع لشركة ملاحية مقرها بالجزائر العاصمة مقابل 20000 ريال⁽⁷⁰⁾.

بيد أن كل هذه الجهود الهائلة والمسعّية الحميدة التي بذلها المولى الحسن في سبيل إنعاش وتطوير قطاع البحرية العسكرية، لم تؤت أكلها، وذلك لأسباب بشرية، ومادية، وتنظيمية.

حدث هذا، طبعاً، في ظروف عصيبة ودقيقة كان يجتازها المغرب، وساهمت في تعقيد مهمة السلطان مولاي عبد العزيز الذي وجد نفسه، بغتة، على إثر وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في 17 مايو 1900، أمام مشاكل كبرى وشائكة، قد يستعصي أمر التغلب عليها حتى على من كان أكبر منه سناً وأكثر تجربة.

في ختام عرضنا هذا، والذي حاولنا من خلاله تلمس واقع المغرب السياسي، والاجتماعي، والثقافي، في القرن التاسع عشر، وكذا مجهودات الدولة ومساعدتها في سبيل تحسين وتطوير وسائل وأساليب عمل الجنود المغاربة، نتبيّن، وبكل وضوح، أن المجهودات والمحاولات التي بُدلت قد باءت بالفشل، وذلك لأسباب مرتبطة بأوضاع البلاد الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية من جهة، وبموقف الدول الاستعمارية الأوربي السلبى من حركة التحديث والتجديد التي كانت قد دُشّنت غداة وقعة إيسلي سنة 1844 من جهة ثانية.

دور الشهيد امحمد أحمد بن عبود في تحرير الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي (1947)

د. امحمد بن عبود¹

لم يحظ دور الشهيد امحمد أحمد بن عبود، في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بما يستحقه من اهتمام المؤرخين المغاربة وغيرهم، رغم بروز هذا الدور في أوثق المصادر وأقربها زما من هذا الحدث المتميز.

لن أركز على الأسباب الظاهرة والخفية لهذا الصمت المقصود في بعض الحالات، أو النتائج عن تجاهله من طرف بعض المؤرخين المحترفين، وغيرهم من المهتمين بالموضوع من جهة أخرى.

سأكتفي هنا بتحديد تفاصيل هذا الحدث البارز، وتقييم مادته التوثيقية المتنوعة لإخراج رواية معتمدة على منهجية تاريخية أكاديمية بعيدة عن الأساليب الصحفية السطحية، والحزبية الضيقة، والحوافز الذاتية، والمصالح الشخصية.

سوف يتمحور الموضوع الذي وقع اختياري عليه، على مجموعة من الأسئلة الأساسية، الغرض منها تحديد منهجيتي في هذا العرض، منها الآتية:

لماذا ركزت على دور الشهيد امحمد أحمد بن عبود، في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي؟ من هو امحمد بن عبود هذا الذي ربطت اسمه بشخصية وطنية تحولت إلى أسطورة على الصعيد الدولي؟ ما هو هذا الدور بالذات؟ وما هي قيمة الوثائق والمصادر الأساسية التي اعتمدتها لتكوين هذا الحدث التاريخي؟ ما هي أنواع هذه الوثائق وأصنافها، وما هي المقاييس العلمية التي سأعتمدها لتقييم هذه المادة التوثيقية وتقويمها؟ ما هي قيمة هذه المادة التوثيقية، بالمقارنة مع المادة التي اعتمدها بعض المؤرخين في دراستهم للموضوع نفسه؟ وما هي الاستنتاجات والتأويلات التي يمكن للمؤرخ أن يخرج بها اعتمادا على هذه المادة التاريخية وغيرها لفهم هذا الحدث وتحليله، ولتكوين صورته التاريخية، قصد اقتربنا من واقعه التاريخي؟ هل يمكن أن نتناول هذا الموضوع أو أي موضوع ارتبط بشخصية المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، بدون الخلط بين بعدين متداخلين حتما وهما: بعده التاريخي من جهة، وبعده الخرافي والأسطوري من جهة ثانية؟

1 جامعة عبد المالك السعدي بـتطوان .

وأخيرا، هل يمكن للمؤرخ أن يناقش هذا الموضوع دون أن يمس بعض جوانبه، أو تشويه حقائقه ودلالاته، نظرا لاقترابنا الكبير منه زمنيا، ونظرا لإدراج شخصية محمد بن عبد الكريم الخطابي في الذاكرة الجماعية المغربية، بصفته أحد مكونات الهوية الثقافية الوطنية على الصعيدين الرسمي والشعبي؟ هل حان الوقت لطرح مثل هذه القضايا التاريخية، بصراحة وبحرية، في إطار إعادة كتابة تاريخ الحركة الوطنية المغربية؟ أم وجب تركه للمؤرخين في المستقبل حيث يمكنهم ابتعادهم الزمني عن الأحداث من طرح أسئلة ربما تقلق بعض الشخصيات التي ارتبطت بالأحداث وتزعجهم أو تمسهم شخصيا؟

إن الصراحة المطلقة في الإجابة عن الأسئلة، قد تستحيل رغم ادعاء عكس ذلك. ومع هذا سوف نحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بدور الشهيد امحمد أحمد بن عبود، في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، والنقاش الهادئ والبناء، هو هدفنا الحقيقي في نهاية المطاف.

بإمكان المؤرخ مناقشة جوانب متعددة لموضوع تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، وهو في طريقه من جزيرة لارينيون، حيث ظل منفيا من 1926 إلى 1947، إلى مارسيليا مروراً بقناة السويس صحبة أخيه السي امحمد، وعمه السيد عبد السلام، وأبنائه وبناته وغيرهم من أفراد عائلته، كلهم على متن باخرة كاطومبا خلال شهر ماي 1947.

يمكن مناقشة أسباب هذا الحدث ذي الأبعاد المتعددة، كما يمكن تفسير عواقبه وتحليلها، إلا أنني سأكتفي هنا بالتركيز على دور الشهيد امحمد أحمد بن عبود في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي حتى أتعلم في الموضوع أكثر.

لو انطلقنا من المنهج السيميولوجي لمعالجة موضوعنا، لتركناه منذ البداية بصفته موضوعا تاريخيا غير قابل للدراسة. إن هذا المنهج، يركز على الدلالات والرموز للتعبير عن الواقع، وإذا طبق على الأحداث التاريخية أو التحليل التاريخي فسوف يعتبر المناهج التاريخية باطلة مادامت تعتمد اللغة وسيلة للتعبير، ومادامت اللغة تغير الواقع على مستوى الخطاب والكلمة، وهذا هو الغرض الأساسي من تحليل النصوص انطلاقا من المنهج السيميولوجي اعتمادا على تحديد دلالات الكلمات ورموزها. إلا أن المؤرخ بإمكانه أن يحلل نتائج هذا المنهج انطلاقا من المنهجية التاريخية، معتمدا في ذلك تقنياته الخاصة مثل مقاييسه لتحليل النصوص أو تقييم المادة الوثائقية، محددًا هدفه النهائي في الاقتراب من الواقع التاريخي لا غير.

لقد تطرقت لموضوع دور الشهيد امحمد أحمد بن عبود في تحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي في مقالات نشرت في مجلات تاريخية متخصصة، كالمقالة التي نشرتها بالعربية والفرنسية بالاشتراك مع المؤرخ الدكتور جاك كاني، بعنوان "بدايات نشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة: عملية ابن عبد الكريم"²، ونشرت بعض الوثائق المرتبطة بالحدث، كالرسائل المتبادلة بين الزعيم عبد الخالق الطريس من القاهرة والأستاذ الطيب بنونة الأمين العام لحزب الإصلاح الوطني بتطوان، كما نشرت استجابات مع بعض الوطنيين من شهود عيان للحدث مثل المرحوم الأستاذ عبد المجيد ابن جلون، أو خبر الحدث في الصحافة المصرية وعلى رأسها جريدة "الأهرام"، علاوة على الصحافة الدولية مثل جريدة "لوفيغارو" الفرنسية، إضافة إلى الصحافة الوطنية العربية والفرنسية منها جريدة "العلم" الناطقة باسم حزب الاستقلال وجريدة الأمل، L'Espoir، التي كان يصدرها علي يعتة باسم الفرع المغربي للحزب الشيوعي الفرنسي خلال الأربعينيات.

كما اعتمدت في دراستي على شهادات بعض الشخصيات التي ارتبطت بحدث تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي مباشرة أمثال الزعيم عبد الخالق الطريس والزعيم علال الفاسي والمناضل عبد المجيد ابن جلون والرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة بصفتهم شهود عيان. إضافة إلى شهادات بعض العسكريين الفرنسيين المكلفين باستقبال باخرة كاطومبا بميناء مارسيليا، وأعني الضابط العسكري ليون كابريلي الذي أشار إلى دور ابن عبود في العملية قائلاً³:

« لقد زعموا أنه كانت لابن عبود، الزعيم الوطني في المنطقة الإسبانية، يد كبيرة في مغامرة الهارب (عبد الكريم الخطابي) من «كاتومبا». وليس هذا أمراً مستحيلاً. فبعض مظاهر السياسة الإسبانية خلال تلك الفترة تؤيد هذا الادعاء ».

« On a prétendu qu'il fallait voir dans l'aventure de l'évadé (Abdelkrim) du «Katoomba» la main de Ben Aboud, le leader nationaliste de la zone espagnole Le fait n'est pas impossible, certains aspects de la politique espagnole de l'époque ne le rendent pas invraisemblable ».

إذن، إن الغرض من هذا العرض ليس تقديم وثائق جديدة في موضوع دور ابن عبود في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، بل هو تقييمها كما سبق الذكر.

تنقسم المادة التوثيقية التي أبرزت دور الشهيد امحمد أحمد بن عبود في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى عدة أصناف كالمقالات الصحافية والرسائل السياسية والشخصية وشهادات المعاصرين للأحداث والصور. سوف نقيم كل صنف من هذه الأصناف مع تحديد قيمته لموضوعنا:

2. امحمد بن عبود و جاك كاني، "مؤتمر المغرب العربي سنة 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم"، *المجلة التاريخية المغربية*، العدد 25-26، يونيو 1982، ص. 7-29.

3. Léon Gabrielli, *Abdelkrim et les événements du Rif, 1924-1926*, Casablanca, 1953, p. 223-224.

أولاً، الصحافة المصرية وعلى رأسها جريدة "الأهرام" القاهرية. لم تتطرق هذه الصحافة بطبيعة الحال لتوصل أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة بخبر توجه باخرة كاطومبا من عدن باليمن إلى قناة السويس بواسطة الصحفي الفلسطيني علي ماهر مع أن هذا الخبر صدر في بعض الصحف، إلا أن خبر استقبال المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بميناء السويس نشر في حينه⁴:

في السويس: السويس في 30 (ماي) - لمراسل الأهرام - وصلت حوالي منتصف ليلة أمس إلى ميناء بور توفيق الباخرة الاسترالية «كاتومبا» تنقل المجاهد المراكشي الكبير الأمير عبد الكريم يصحبه أعضاء أسرته وأفراد حاشيته. وقد استقبله على ظهر الباخرة حضرات محافظ السويس، والسيد محمد أحمد بن عبود رئيس الوفد المراكشي، والأستاذ وحيد الدين الدالي، مندوب الجامعة العربية، والأستاذ الشيخ محمد الحضر حسين، رئيس جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا والأستاذ بشارة يواكيم، وممثلوا الجمعيات العربية وغيرهم.

وفي الساعة السابعة من صباح اليوم واصلت الباخرة سفرها إلى بور سعيد . كما أن الصحافة المصرية لم تذكر محاولات الشهيد امحمد بن عبود وزملائه بمكتب المغرب العربي للتمهيد لعملية التحرير، نظرا للطابع السري لهذه التحركات الواردة في مصادر أخرى، إلا أن "الأهرام" نشرت خبر نزول المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي في بور سعيد في يوم 1 يونيو 1947 في الخبر التالي⁵:

نزول الأمير في بور سعيد: بور سعيد في 31 (ماي 1947) - لمراسل الأهرام - وصلت الباخرة التي تنقل الأمير عبد الكريم في الساعة الحادية عشرة والرابع من مساء أمس، فصعد إليها صاحب العزة القائم مقام محمد حلمي حسين موفدا من صاحب الجلالة الملك فأبلغ الأمير تحيات جلالته وتمنياته. وكان يصحبه سعادة فؤاد شيرين باشا محافظ القنال نائبا عن دولة رئيس الحكومة والأمير الابن محمود ثابت باك حكمدار البوليس والأستاذ الشاذلي المكي مندوب حزب الشعب الجزائري في الشرق العربي والأستاذ محمد بن عبود رئيس الوفد المراكشي بالجامعة العربية والسيد الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي والسيد محمد علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المراكشي والأستاذان سعد الدين عبد اللطيف وسليم الحسيني مندوبين عن مفتي فلسطين والأساتذة محمد المهدي صبر وعبد الحي العراقي عن حزب الشورى والاستقلال المراكشي ووفد جماعة الاخوان المسلمين وكثير غيرهم

لقد نقلت جريدة "الأهرام" خبر وصول كاطومبا إلى ميناء السويس يوم 30 مايو 1947 ثم في بور سعيد يوم 31 ماي 1947، ثم خبر لجوئه السياسي بمصر، وهنا يرد إسم الشهيد امحمد بن عبود بصفته مرافقه من بور سعيد إلى القاهرة على متن سيارة رسمية مصرية نحو التشريفات للإمضاء الرسمي قبل التوجه إلى مكتب المغرب العربي، حيث وجد الزعماء

4. جريدة/الأهرام، 1 يونيو 1947، ص. 1.

5. جريدة الأهرام، 1 يونيو 1947، ص. 1.

السياسيين المغاربة والصحافة المصرية والدولية لاستقبال الخطابي، هكذا ورد الخبر في " الأهرام " يوم 31 ماي 1947.

أشارت " الأهرام " أيضا في نفس العدد إلى مغادرة الزعيم الخطابي لبور سعيد متوجها إلى القاهرة مصحوبا بالسيد محمد بن عبود⁶:

في القاهرة: وبعد الساعة الخامسة وصل الأمير عبد الكريم إلى القاهرة يرافقه شقيقه وعمه سيدي عبد السلام الخطابي، والأستاذ محمد بن عبود وبقيّة أفراد الأسرة والحاشية

هنا نتساءل: لماذا لم ترافقه بعض الشخصيات الوطنية التي كانت موجودة في بور سعيد والتي كان لها وزنها الكبير في الحركة الوطنية المغربية أمثال عبد الخالق الطريس وعلال الفاسي والحبيب بورقيبة والتي كان الشهيد امحمد بن عبود أقلّ منها سنا ومكانة سياسية في حينه؟.

يكنم الجواب أولا في صفته الرسمية رئيسا للوفد الممثل لخليفة السلطان مولاي الحسن بن المهدي، في اللجان الثقافية لدى الجامعة العربية، وثانيا في دوره البارز في مكتب المغرب العربي بالقاهرة بصفته أحد مؤسسيه، وثالثا في اتصالاته بالديوان الملكي، وإقناع السلطات المصرية بمنح المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي حق اللجوء السياسي في مصر. ولقد كان هذا الشرط أساسيا لموافقة الشرطة المصرية بميناء بور سعيد، للسماح لابن عبد الكريم الخطابي وأفراد عائلته بمغادرة بور سعيد إلى القاهرة في صباح يوم 1 يونيو بعد رفضها هذا الطلب عند محاولة ابن عبد الكريم والزعماء الوطنيين الأولى لإقناعهم بذلك يوم 30 ماي.

وأخيرا، لقد كان الشهيد امحمد بن عبود قد اتصل بالأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على متن كاتومبا بميناء السويس في يوم 30 ماي 1947. ولكن عندما رفض أن ينزل سافر الشهيد امحمد بن عبود إلى القاهرة، ثم توجه في سيارة نحو بور سعيد صحبة الزعيم عبد الخالق الطريس وعلال الفاسي و"الحبيب بورقيبة وعبد المجيد ابن جلون لإقناع الأمير جماعة بواجب لجوئه إلى مصر وهذه معلومات تؤكد مصادرها أخرى غير الصحافة.

ثانيا، الرسائل المتبادلة بين عبد الخالق الطريس والكاتب العام لحزبه الأستاذ الطيب بنونة.

تعتبر المراسلة السياسية مصدرا فريدا لنشاط الحركة الوطنية المغربية، لما تتفرد به من تلقائية نظرا لطابعها السري. نذكر ضمن هذا الصنف المرتبط بنشاط الحركة الوطنية المغربية بالمشرق، مراسلة الشهيد امحمد بن عبود مع أخيه محمد والأستاذ الطيب بنونة بتطوان، ومع

6. جريدة الأهرام، 1 يونيو 1947، ص. 1.

الشيخ عبد الله كُنون بطنجة، التي نشرنا بعضها في كتاب "النضال الوطني للشهيد امحمد بن عبود: شهادات ووثائق"⁷. ولقد تمكنا من العثور على رسالة بعثها الأستاذ عبد الخالق الطريس إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطني يجيب فيها عن السؤال الذي يهمننا عن تفاصيل العملية، ودور السيد امحمد أحمد بن عبود في تنفيذها.

وتنبثق أهمية هذه الرسالة أولاً من كونها جاءت من أحد المشاركين في العملية، وثانياً من كونها كتبت في 4 يونيو 1947، أي أربعة أيام فقط بعد لجوء الزعيم الخطابي إلى مصر. تلقى رسالة الأستاذ عبد الخالق الطريس إلى الطيب بنونة في 4 يونيو 1947 أضواء جديدة على تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي عموماً، ودور الشهيد امحمد بن عبود على وجه الخصوص. فيما يلي اقتباس من هذه الرسالة⁸:

وبعد أن تمت الاستقبالات العامة ومن ضمنها زيارة مندوب الملك فاروق وبقية ممثلي الهيئات اختفى الأخ بن عبود الذي فعل في هذه القضية ما لم يفعله أحد، و تحمل من الأتعاب ما يكل عنه جمع من الأقوياء في الباخرة بنية السفر معه لغاية بور سعيد. ومنذ الساعة الثالثة والنصف وهو في حديث مستمر مع الأمير وأخيه لإقناعه بالنزول. وقد لقي أخونا من تردد الأمير وشكوكه الشيء الكثير. ولكي تأخذوا صورة عن ذلك أذكر لكم جزئية واحدة. وهي أن الأمير، بتأثير بن عبود، بدأ يكتب البرقية المطلوبة للملك فاروق المتضمنة الرغبة في الالتجاء مرتين، وكلما قرب من إتمامها مزقها وبجهد جهيد توصل معه إلى كتابة رسالة مختصرة يقدم فيها فروض التحية والإجلال إلى جلالة الفاروق، ويحيل البقية من الحديث على حامله، وهذه الرسالة باسم رئيس الديوان، فلما حصل ابن عبود على هذه التحية، وكانت الساعة السابعة والباخرة لا تزال راسية في السويس، أخذ مركبا من تلك الزوارق التي تباع للسواح، وعاد للبر، غير واثق من عزم الأمير، ومصمما على بحث القضية معنا على أساس جديد قد يتضمن حتى اختطافه عند الوصول إلى بور سعيد. وبمجرد وصوله إلى البر استقل سيارة خاصة إلى القاهرة، اجتمعنا في نفس الصباح بالأتيل وقررنا الاتصال من جديد بالحكومة، وبرغم الجمعة وهو يوم العطلة تمكن بعضنا من زيارة شخصيات كبيرة. واستطعنا الحصول على قبول الضيافة إذا اقتنع الرجل بمصلحته في النزول. وفي المساء سافرنا إلى بور سعيد: علال الفاسي، وامحمد بن عبود، وعبد المجيد بن جلون، والحبيب بورقيبة وأنا، فوصلنا قبل رسو الباخرة بعشر دقائق، فوجدنا التعليمات قد وصلت والتدابير متخذة. وبمجرد رميها للمخاطف كنا على ظهرها فاختلنا بسيدي امحمد شقيقه الكبير، وبلاحظ أن له تأثيرا كبيرا على أخيه. وبعد مداولات كنت أختار فيها لهجة القوة وتبيين المصلحة العامة والخاصة، قال سيدي امحمد الخطابي: إذا كنتم قد اتفقتم على نزولنا، وقررتم ذلك فنحن رهن إرادتكم. ولا تسألوا عن أحوالنا في هذه اللحظة، فقد كان هذا القرار حسب الجو سبعا بعيد الإمكان، فما كدنا نسمع قوله حتى علانا البشر ولكننا ضغطنا على شعورنا وأخفينا فرحنا حتى لا يشعر أحد بشيء لأن الباخرة مليئة بالعيون رغم

7. امحمد بن عبود، النضال الوطني للشهيد امحمد بن عبود: شهادات ووثائق، طنجة، منشورات جمعية تطاوين أسمير، 1997.

امحمد بن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة: دراسات ووثائق، الرباط، مطابع عكاظ، 1992.
8. الرسالة التي بعثها الزعيم عبد الخالق الطريس إلى اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطني والذي يوجد نصها الأصلي في مكتبة المرحوم الطيب بنونة، نشرنا نصها الأصلي مع صورة للوثيقة الأصلية ضمن مقدمة كتاب امحمد بن عبود: مركز الأجناب في المغرب.

أنها ليست تحت ملك الفرنسيين، وبعد أن نزل جميع المستقبلين، ذهبنا نحن الخمسة، عبد الكريم سيدي محمد الخطابي علال الفاسي امحمد بن عبود وأنا إلى الغرفة الصغيرة التي ينامون فيها بالباخرة وحددت لعبد الكريم نفسه ما قر عليه قرارنا من وجوب النزول وأن استئناف السفر جنائية على المغرب والملك وسمعتة العظيمة ومصلحته الحاضرة ومستقبل أبنائه وقد تأثر حتى بكى - وحقا إنه تأثر عظيم وهذه العظمة تشاهد في الرجل في جميع أحواله - واكتفى بأن قال إنني معكم ولما أعرفه عنكم لن تفعلوا إلا ما فيه الخير، وفي تلك اللحظة وكانت الساعة الثانية ليلا نزلنا جميعا إلى البر فذهب توا على المحافظة، حيث سجل رغبته التي رفعت إلى القصر ثم رجع إلى الباخرة هو وأولاده، كأن النزول كان للتجول فقط، ورجع للنوم معه هناك البطل ابن عبود، على أساس النزول في الصباح الباكر دفعة واحدة، رجالا و نساء وأطفالا وعتادا. ولا يمكنكم أن تتصوروا كيف كانت ليلتنا، فقد ملكنا الاضطراب خوفا من رجوع التردد، أو حدوث شيء ليس في الحسبان ولكن الله جل شأنه حقق أملنا ففي الساعة السادسة والنص ابتدأ النزول ولم يشعر أحد في الباخرة، حتى كان الأمير عبد الكريم الخطابي وحاشيته وعتاده الخفيف فوق اليابسة هنا يجب أن نتأمل بشأن مصداقية هذه الرسالة التي تميزها العناصر التالية:

أولا، لقد كتب الطريس هذه الرسالة في وصف تحرير الخطابي بالقاهرة يوم 4 يونيو 1947 أربعة أيام فقط بعد لجوء الخطابي إلى مصر حيث كانت صورة الحدث الذي شارك في صنعه مازالت طريا.

ثانيا، إن صاحب هذه الرسالة شخصية وطنية بارزة، ومثقف من الدرجة الأولى. تتضح مستواها في إبداعه الأدبي فهو مؤلف مسرحية "انتصار الحق على الباطل" مثلا، كما تبرز في خطبه السياسية الفصيحة التي كان يحرك بها الجماهير. لذلك جاءت روايته للحدث الذي نناقشه في لغة عربية ممتازة، وأسلوب أدبي راق عبر فيه بكل صدق ووضوح عن أدق تفاصيل الحدث من جهة، وعن الحماس الوطني الذي نتج عنه.

ثالثا، مما يزيد من مصداقية هذه الرسالة التاريخية، أن الطريس كتبها في القاهرة للأستاذ الطيب بنونة بتطوان، وبعثها له ضمن مراسلتها الشخصية، فلا يحتمل أن يكون قد بالغ في سرده للأحداث ناهيك عن تزييفها، كما أن دور الشهيد امحمد بن عبود البارز في هذه الرسالة يؤكد صحتها، فلو أراد الاستفادة منها سياسيا لبالغ في دوره، وهو الزعيم الوطني الأبرز دورا آنذاك عن دور ابن عبود، كما حدث في رواية علال الفاسي والحبیب بورقيبة لنفس الحدث.

رابعا، إن بعض تفاصيل الحدث الدقيقة تؤكد مصداقية الوثيقة، فمن الصعب جدا تحديد أدق التفاصيل دون وجود صاحب الرسالة في عين المكان، من ذلك مثلا، تردد المجاهد محمد بن عبد الكريم في قرار اللجوء إلى مصر، وتغيير موقفه بعد إلحاح الوطنيين الذين التحقوا به في باخرة كاطومبا بميناء بور سعيد، ثم الغضب الذي عبر عنه عندما نزل من الباخرة واتجه إلى مركز الشرطة ليخبر الضابط المسؤول أنه يرفض السماح له بمغادرة الباخرة.

خامساً، لا تتعارض المعلومات الموجودة في هذه الوثيقة بما يوجد في غيرها من الوثائق المعتمدة، بل تتطابق وتتكامل معها.

وتعتبر الشهادات الشفوية مصدراً آخر لتوثيق دور الشهيد امحمد بن عبود في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، على أن تخضع شأنها في ذلك شأنها جميع المصادر، للنقد والتقييم، ونذكر وثيقة هامة أخرى سلطت الضوء على هذا الحدث. وأعني شهادة المناضل التونسي ومدير مكتب المغرب العربي في دمشق دور الشهيد امحمد أحمد بن عبود في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي في قوله⁹:

.. ومنه اتصلنا هاتفياً بزميلنا امحمد بن عبود ممثل منطقة الريف المراكشي في مكتب المغرب العربي بالقاهرة وفي لجان الجامعة العربية وفي الحين تحولنا إلى منزله في قارندسيتي حيث تدارسنا الوضع واستقر الرأي على أن ينكفأ ابن عبود بالاتصال بالقصر الملكي لتأمين حق اللجوء نظراً لعلاقات ابن عبود الطيبة مع الملك فاروق ...

وتوجد إشارة إلى دور الشهيد امحمد بن عبود في عملية تحرير زعيم الثورة الريفية في كتيب صدر ضمن منشورات مكتب المغرب العربي بالقاهرة بمناسبة مرور أربعين يوماً على استشهاد وفد المغرب العربي في المؤتمر الاقتصادي للدول الإسلامية المنعقد في كراتشي من 26 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 1949، فيما يلي نص هذه الشهادة الهامة¹⁰:

لقد سيطر نشاطه الوطني على حياته كلها، فلم يقلع عن العمل والتفكير لأجل تحقيق مصالح بلاده، وقد عاش بقية حياته لشيء واحد هو المغرب العربي، فكانت الوطنية جزءاً من طبيعته. وقد كان أكبر عمل قام به الإشراف على حركة تحرير سمو الأمير عبد الكريم الخطابي والتجائه إلى جلاله الفاروق، فقد كان نصيبه في ذلك نصيب الأسد

وفي سنة 1980 طرحت مجموعة من الأسئلة على الأستاذ عبد المجيد ابن جلون الأديب والدبلوماسي عن الموضوع الذي ناقشه، و نشرته سنة 1980 في المقدمة التي وضعتها للطبعة الثانية لكتاب " مركز الأجانب في مراكش " للشهيد امحمد بن عبود. وتتجلى أهمية هذا الاستجواب في النقاط التالية¹¹ :

« سؤال: ما هي الظروف التي تنقل فيها السيد امحمد بن عبود إلى مدينة السويس، وكيف تم اتصاله بالزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، وهل واجهته صعوبات؟

9. يوسف الرويسي، «نشاط مكتب المغرب العربي في دمشق»، العدد 15-16، المجلة التاريخية المغربية، 1979، ص. 114.
10. عبد المجيد بن جلون، الثلاثة الذين استشهدوا في كراتشي بمناسبة الذكرى الأربعين، 21 يناير 1950، القاهرة 1950، ص. 14-15.
11. امحمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب: دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلالها، الطبعة الثالثة، مطابع عكاظ، 1988، ص 20-25.

جواب: الظروف التي تم فيها الاتصال كانت ظروفًا سهلة، حيث إن السيد امحمد بن عبود كان مصحوبا خلال تنقله هذا ببعض ممثلي السلطات المصرية التي كانت قد رافقته كذلك على متن الباخرة.

سؤال: كيف تم اتصال السيد امحمد ابن عبود بالمجموعة التي صاحبتة إلى بور سعيد لإقناع الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي بالنزول من «كاتومبا»؟

جواب: الإخوان الذين ذهبوا إلى بور سعيد كانوا كلهم من الأفراد الذين كانت لهم نشاطات داخل مكتب المغرب العربي. وكان لكل واحد منهم مكتب خاص به في بناية المكتب التي كانت توجد في 10 شارع ضريح سعد، وكان من بينهم مغاربة و تونسيون. أما فيما يخص الرد الذي حظي به السيد امحمد بن عبود من طرف إخوة المكتب، فكان القبول الفوري مع الترحيب.

سؤال: لماذا أوقفت الشرطة المصرية السيارة التي حملت الجماعة المتوجهة إلى بور سعيد لاستقبال «كاتومبا»؟

جواب: أوقفت السيارة لأن قناة السويس كانت منطقة عسكرية محتلة من طرف الجيش الإنجليزي، ولهذا كانت عملية المراقبة ضرورية وواجبة على كل المارة. وعملية المراقبة قام بها عسكريان واحد مصري والثاني إنجليزي، و العسكري المصري هو الذي كان يتكلم. مركز المراقبة كان موجودا قبل الوصول على بور سعيد بحوالي 2 كلم.

سؤال: كيف كانت وضعية الإنجليز في السويس وبور سعيد في سنة 1947؟ لماذا لم تذكرهم في عرضك لعملية تحرير زعيم الثورة الريفية؟

جواب: فيما يخص الاحتلال العسكري، يجب التذكير بأن مركز القوة الإنجليزية كان قد تضعف في القناة، ولهذا السبب كانوا يفضلون عدم إثارة المشاكل حتى يبقى وجودهم خفيا ما أمكن، ومن الجائز أنهم كانوا يعرفون ما كان يدور حول هذه العملية، ولكن وجودهم كان منعما خلالها.

سؤال: بالضبط، ماذا اعتقد الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي عندما منعه محافظ بور سعيد من مغادرة الباخرة وأمره بالعودة إلى «كاتومبا»؟

جواب: هذه الحادثة جعلت الأمير تتوارد عليه شكوك، حيث ظن أن هناك من يريد توريطه في مؤامرة. ومن جهة أخرى، واعتبارا لموقف السلطات الفرنسية فقد رفض حيث أنه في هذه الأثناء كان الملك محمد الخامس رحمه الله حديث العهد بمدينة طنجة، حيث ألقى خطابه التاريخي فيها. فأراد الفرنسيون أن يضغطوا على الملك إذا تمكنوا من الإتيان بالأمير عبد الكريم إلى جنوب فرنسا لاستعماله أو لاستعمال اسمه من أجل الضغط على جلالة محمد الخامس، وهذا كله كان معروفا.

سؤال: ما رأيكم في عدم وجود حراسة فرنسية على الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي وعائلته؟ فهل من المحتمل أن هذه الخطة كانت مقصودة، أم هو مجرد إهمال؟

جواب: لم يكن ذلك ليعنيهم في شيء وهم في قلب المياه المصرية. و في اعتقادي أنه إهمال لأن المتأمر يكون دائما معرضا لارتكاب الأخطاء، وزيادة على ذلك لم الفرنسيون على إمام كبير بقوة الحركة الوطنية المغربية في الشرق. و من جملة ما كانوا يرددونه أن الحركة الوطنية في الشرق وفي القاهرة بصفة خاصة، هي عبارة عن شغب تقوم به جماعة من الطلبة المغاربة. لم يكن الفرنسيون يدركون بأن هؤلاء «الطلبة» كانوا على اتصال بالحكومة المصرية والبوليس المصري وكذلك بالقصر الملكي.

سؤال: ما هو صدى نجاح عملية إنقاذ الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي؟

جواب: كان صداها كبيرا جدا، حيث أن المتتبعين للحركة الوطنية اعتقدوا بأن العملية من المستحيل أن لا يكون لبعض الدول الأجنبية دخل فيها. و بصراحة فالعملية كانت غامضة جدا، ولهذا نشك في احتمال تدخل أيدي أجنبية فيها. و ما زلت أتذكر بأن مكتب المغرب العربي كان يتلقى مكالمات تليفونية من الولايات المتحدة من بعض الصحفيين وكذلك من أوروبا للاستفسار عن الحادث، وكنا نجيبهم بأجوبة صحفية.

سؤال: هل هذه العملية خدمت القضية الوطنية. كيف؟

جواب: العملية استطاعت إحباط المؤامرة الفرنسية، كما سبق لي أن أوضحت، فقد كانت السلطات الفرنسية تريد استعمال اسم الأمير وهو أسير عندهم للضغط على جلالة الملك محمد الخامس.

أولا، إن عبد المجيد ابن جلون، أحد مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ومديره بعد وفاة الشهيد امحمد بن عبود في 12 دجمبر 1949 صاحب المجموعة التي سافرت في السيارة من القاهرة إلى بور سعيد، وصعدت إلى باخرة كاطومبا لإقناع المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بوجوب لجوئه إلى مصر، وكانت هذه المجموعة تتكون من الشهيد امحمد بن عبود" والزعيم عبد الخالق الطريس والزعيم علال الفاسي والرئيس الحبيب بورقيبة وهي أسماء وطنية لامعة كان عبد المجيد ابن جلون شاهد عيان للحدث .

ثانيا، إن المعلومات الدقيقة حول القضية في استجواب ابن جلون تنطبق مع المعلومات الواردة في المصادر الموثوقة.

ثالثا، لم ينشر عبد المجيد ابن جلون هذه المعلومات بمبادرة منه، الأمر الذي قد يوحي بدوافع ذاتية وراء ذلك، بل بطلب مني وتلبية لرغبتني مما جعله يتكلم بحرية وتلقائية زادت من مصداقية كلامه، ولقد أكدت شهادات وطنيين مغاربة كانوا موجودين بالقاهرة أمثال: الأستاذ عبد الكريم غلاب ما جاء في شهادة ابن جلون. ومن المصادر التي تطرقت لتحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بالقاهرة مع تركيزها على دور الشهيد امحمد بن عبود الصحافة الفرنسية. أذكر على سبيل المثال مقال الصحفي الفرنسي في المقالة التي نشرها في جريدة لوفيغارو إثر الحدث بعنوان..... القاهرة، بل هناك تصريح طريف في كتاب ألفه الضابط العسكري الفرنسي كابريلي الذي كلف باستقبال الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على متن باخرة كاطومبا وأفراد عائلته بميناء مرسيلية ولكنها لم تستقبل إلا التابوت الذي كان يحمل جثة والدته المجاهد الخطابي.

تطرق هذا العسكري الفرنسي إلى دور الشهيد ابن عبود قائلا: «يحتمل أن يد ابن عبود في القضية كانت طويلة».

وأخيرا، لم تنحصر الإحالات إلى دور الشهيد ابن عبود في تحرير المجاهد الخطابي في المصادر التاريخية، بل نجد دوره مغلدا في الكتابات الأدبية. أشير في هذا الصدد على وجه الخصوص إلى القصة القصيرة التي خلد فيها الأديب عبد المجيد ابن جلون هذا الحدث والتي نشرها بعنوان

في مجموعته القصصية لولا الإنسان.

ولم ينحصر وجود ابن عبود في أدب عبد المجيد ابن جلون في هذه القصة القصيرة، بل تحاور معه بعد مماته، وعبر عن عواطفه الرقيقة بأسلوبه الأدبي الرائع في مقالة نشرها في جريدة "المغرب" بعد وفاة الشهيد امحمد بن عبود.

إن تقييم المادة الوثائقية التي تطرقت إلى دور الشهيد امحمد بن عبود في تحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي يستوجب الملاحظات والاستنتاجات التالية:

أولا، إن هذا الدور كان دورا فعلا أكدته مصادر ووثائق متنوعة موثوقة كما أوضحنا سافا.

ثانيا، لقد كان حضور ابن عبود في العملية حضورا ملموسا منذ نشأة الفكرة والتخطيط لها إلى تنفيذها، وهو ما لا ينطبق على الشخصيات الوطنية المغاربية التي شاركت بدورها في العملية.

ثالثا، إن دور ابن عبود كان ضروريا لإنجاح العملية خصوصا عندما اقتضت الضرورة إقناع السلطات المصرية للسماح لمحمد بن عبد الكريم بالجوء إلى مصر وذلك بعد نزوله من الباخرة، ورفض السلطات المصرية السماح له بذلك يوم 31 ماي ليلا، هنا كان ابن عبود هو مفتاح المشكل لأنه حصل على موافقة الديوان الملكي المصري في الصباح الباكر من يوم 1 يونيو بفضل اتصالاته الهاتفية برئيس الديوان، وكان هذا الاتصال ممكنا باعتبار الشهيد امحمد بن عبود رئيس للوفد المغربي في اللجنة الثقافية لدى الجامعة العربية، وكانت النتيجة إيجابية بفضل شخصيته القوية، وقدرته على الإقناع اعتمادا على الأسلوب الدبلوماسي وبشاشته مع الإلحاح.

وفي هذه المسألة، أقدم شهادة شخصية وطنية مغربية وشهادة شخصية مصرية متميزة، قال الزعيم علال الفاسي عن شخصية ابن عبود في كلمة تأبينية نشرها في جريدة العالم يوم يناير 1950:

كان رحمه الله مثال القوة في التنفيذ والجرأة في العمل فلم أعرف في حياتي أحدا مثله في التجروء على كبار الشخصيات النادرة، ومن عاش في المشرق وعرف طبيعة الاتصال بالناس فيه يقدر الخصلة قدرها ويفهم مغازيها
أما الأستاذ عبد الرزاق السنهوري باشا وهو لا يحتاج إلى التعريف لدى المتخصصين في القانون الدولي، فلقد وصف قدرة الشهيد ابن عبود في الأوساط السياسية المصرية من أجل الدفاع عن القضية الوطنية المغربية قائلا:

في الختام، إذا كنت ركزت على دور الشهيد امحمد بن عبود في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي دون غيره من الوطنيين، فهذا لا يعني نفيي لهذا الدور. يمكن القول إن هذه العملية كانت من إنتاج مؤسسة وطنية هي مكتب المغرب العربي بالقاهرة، حيث كان للشهيد ابن عبود دور بارز بصفته أحد مؤسسيها ثم أحد مديريها، كما يمكن اعتبار حلم استقلال المغرب، بل استقلال المغرب العربي سياسيا و المحرك الرئيسي لابن عبود وزملائه في تنظيم هذه العملية، وحسب هذا التفكير والطرح فإن دور الفرد يذوب في القضية.

كما يمكن القول، إن تحرير محمد بن عبد الكريم يكتسي أهمية كبرى بسبب نتائجه أكثر منه في ذاته، ذلك أنه مكن أعضاء مكتب المغرب العربي والقضية الوطنية المغاربية من جلب اهتمام وسائل الإعلام المصرية والعربية والدولية، مقدما بذلك خدمة عظيمة للقضية الوطنية والكفاح ضد الاستعمار في المغرب العربي.

و من نتائج هذا الحدث أيضا، تحول نشاط الحركة الوطنية السياسية في القاهرة خلال الأربعينيات إلى نشاط المقاومة المسلحة خلال الخمسينيات، فلقد كان لجوء محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر تمهيدا للمقاومة المسلحة في المغرب وخصوصا في الجزائر.

ولقد كان هذا الإشكال سبب خلافا عميقا بين المجاهد محمد بن عبد الكريم، وبعض الزعماء الوطنيين المغاربة - زعماء الأحزاب الوطنية - كما أثر تحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة في طبيعة العلاقة الدبلوماسية بين الدولتين المستعمرتين للمغرب وفرنسا و إسبانيا اللتين تحالفتا عسكريا ضده في حرب الريف عشرين سنة قبل تحريره بالقاهرة.

ويمكن أن نناقش تأويلات مختلفة متناقضة في بعض الحالات، تأويل الحدث الذي نناقشه في إطار العلاقات الفرنسية الإسبانية، أو المنظور الوطني لهذا التأثير.

ورغم أهمية موضوع تأثير الحدث في الأوضاع الدولية، فإن المسألة التي ركزت على مناقشتها، هي دور الشهيد امحمد بن عبود في تحرير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بالذات.

لذلك أريد أن أختتم هذا العرض بمناقشة طبيعة العلاقة بين الرجلين بعد الحدث، وبالذات خلال المدة القصيرة – مدة سنتين ونصف تقريبا (1 يونيو 1947 / 12 دجمبر 1949) – التي عاش خلالها الشهيد امحمد بن عبود قبل استشهاده من أجل استقلال وطنه في حادثة الطائرة يوم 12 دجمبر بعيدا عن القاهرة، وبعيدا عن تطوان مسقط رأسه في منطقة نائية بين مدينتي لاهور وكراتشي الباكستانيتين.

يمكن أن نلمس هذه العلاقة من خلال الصور التي أخذت لهما معا في مكتب المغرب العربي في نفس اليوم، عندما اجتمع الخطابي بالزعماء الوطنيين وبالصحفيين، أو صورة احتفالهما بعيد العرش ضمن السلك الدبلوماسي العربي بالقاهرة سنة 1948، أو صورتها والشهيد امحمد بن عبود يقدم وساما لرئيس الديوان المصري، أو صورة الشهيد امحمد ابن عبود يقدم وساما للأستاذ عبد الرزاق السنهوري في مكتبه سنة 1948 في حضور الزعماء الوطنيين المغاربة وأبناء الخطابي وأولاد عمه، أو تلك الصورة المثيرة التي نشرت على غلاف مجلة « المصور » في نهاية دجمبر 1949، حيث يشاهد السي امحمد الخطابي ومجموعة من الوطنيين وهم يقرأون الفاتحة أمام الصندوق الذي كان يحمل جثة الشهيد امحمد بن عبود الطاهرة، وختم أخيه الدكتور أحمد بن عبود فوق الصندوق في طريقه من كراتشي إلى طنجة حيث دفن بضريح سيدي بوعراقية عندما منعت السلطات الاستعمارية الإسبانية دفنه في مسقط رأسه تطوان، لأن ابن عبود حسب تعبير المقيم العام الجنرال بريلا كان منفيا حيا وميتا.

وهناك بعض التفاصيل الموجودة في الرسائل الخاصة المتبادلة بين الشهيد امحمد بن عبود من القاهرة وأخيه محمد بتطوان، تعبر عن طبيعة العلاقة الشخصية بين الرجلين، تلك التي طلب فيها على حد تعبيره:

ويمكن الاستعانة أيضا بالشهادة الشفوية لتركيب صورة العلاقة الشخصية بين الرجلين.

إن والدتي الحاجة زبيدة أفيلال وهي في العشرين من عمرها، مازالت تحتفظ بذكرى بعض الزيارات الشخصية للمجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي لشقة زوجها الشهيد امحمد بن عبود بحي غاردين سيتي. كان الخطابي حسب شهادتها يستحم قبل تناول الأكل في الأيام الأولى بعد نزوله بالقاهرة، وكانا ينطقان بعض الجمل بالفرنسية حتى لا يفهما.

تفتخر والدتي لكون المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي كان يثني على طبخها التطواني الأصل، فكان الشهيد امحمد بن عبود يبلغها ذلك. ومن الطبيعي أن تبهر تلك الفتاة بمشاهدة بطل حرب الريف، يتناول الغذاء مع زوجها، فلم تمر سنين كثيرة على مشاركتها بالمدرسة الأهلية بتطوان في أداء الأناشيد الوطنية.

و أخيرا، أريد أن أختتم هذه المداخلة، ببلاغ نشره المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي في جريدة "الأهرام" القاهرية دجمبر 1949، يتقدم فيه بالشكر إلى الذين قدموا له تعازيهم بمكتب المغرب العربي بالقاهرة في شهداء المغرب العربي: الدكتور الحبيب تامر من تونس والشهيد علي الحمامي من الجزائر والشهيد امحمد بن عبود من المغرب، النص¹²:

تلقينا من سمو الأمير عبد الكريم الخطابي النعي التالي: أنعي إلى الأمة الإسلامية والأمة العربية وخاصة المغرب العربي بمزيد الحزن وببالغ الأسى استشهاد ثلاثة من أخلص رجالنا وأبرهم بقضية الحرية التي ندافع عنها فقد أودى حادث مشؤوم بحياة شهدائنا الأبرار الدكتور الحبيب تامر، والأستاذ علي الحمامي والأستاذ امحمد ابن عبود أثناء عودتهم إلى مصر ملاذ الأحرار بعد أن مثلوا شعوبهم في المؤتمر الإسلامي بكراتشي وإني إذ استمطر عليهم شآبيب الرحمة أتقدم إلى شعوب المغرب العربي بأجزل العزاء وأقدم تعازي الحارة إلى جلاله ملك مراكش وجلالة باي تونس وإلى شعب الجزائر المناضل .

ولقد اطلعنا مؤخرا على أرشيف الجنرال فريلا بمدينة قادس، واعتمدناها لدراسة هذا الموضوع وسنقوم بنشر هذه الدراسة قريبا عن شاء الله. ونلاحظ أن هذا الأرشيف الإسباني يؤكد ويعزز ما وصلنا إليه اعتمادا على الوثائق العربية الوطنية في هذا العرض.

المسرح المغربي في عهد الحماية : ملامح من بنية الخطاب

رشيد بناني مشيطة

لقد قر في بعض الأذهان أن المسرح المغربي خلال فترة الحماية، لا سيما في مدينة فاس، قد كان مسرح نضال سياسي ومواجهة مباشرة وعنيفة مع السلطات الاستعمارية؛ وتؤكد على ذلك بحرارة العديد من الكتابات التي تناولت هذه المرحلة المبكرة من تاريخ المغرب الحديث؛ غير أن المتأمل في اليوميات التي توثق لبدايات المسرح المغربي والتي كتبت عنه في حينه، يكتشف أن هذا الأخير لم يكن، في أغلب لحظاته، أداة معارضة مباشرة أو عنيفة للسلطة الاستعمارية القائمة، بقدر ما كان تعبيراً فنياً عن هموم المدينة والإنسان في تنوعها وتشعبها واختلافها، كما كان في نفس الوقت أداة تجمع ما بين هاجس المتعة والتسلية وهدف التوعية والتربية والبناء الاجتماعي. وإذا كانت بعض الأعمال التمثيلية قد تحولت، في وقت معين، إلى أداة للمواجهة السياسية المباشرة والقوية للاستعمار، إبان فترات الغليان الوطني واشتداد معركة الاستقلال في خمسينيات القرن 20، فإن ذلك لم يحول السياسة إلى هاجس وحيد أوحد لفنانينا الدراميين، ولم يشغلهم عن الإخلاص لأصول فنهم والرغبة في الإبداع فيه؛ وهذا ما سنحاول بسطه في هذه المقالة.

ملامح الخطاب في مسرح ما بعد الحرب العالمية الأولى :

لقد ساهمت مجموعة من الكتابات المتأخرة (التي كانت بداياتها في ستينيات القرن 20) في بروز ذلك الحكم التعميمي غير المعلل، مع ما صاحبه من ترسيخ لأسطورة استشهاد محمد القري بسبب ما سمي معارضة مسرحه للاستعمار الفرنسي، نذكر من أوائل هذه الكتابات ما صرح به عبد الله الستوكي¹:

أحس الطلبة بالتيار الأدبي المجدد الذي ظهر في المشرق، فأخذ بعض الطلبة الوطنيين بعض الترجمات الشرقية لموليير واجتهدوا لإعطائها مدلولاً سياسياً عند العرض... وذهب ضحية هذا التيار أحد المسرحيين اللامعين، فقد توفي القري إثر تعذيبه معاقبة له على تلك العروض السياسية.

وربما ساهم في ميلاد هذا الاعتقاد ثم انتشاره ورسوخه استشهاد المؤلف المسرحي محمد القري عقب مشاركته في المظاهرات الوطنية التي اندلعت بمدينة فاس سنة 1937. ومعلوم أن محمد القري قد شارك في تأجيج وقيادة هذه المظاهرات باعتباره خطيباً يمثل الحركة القومية (حزب الشورى والاستقلال لاحقاً)، ويؤجج ثورة الناس قبل خروجهم للمظاهرة في الشوارع؛ لذلك

*A Compléter

1. العلم، الأحد، 20 أكتوبر 1968.

فإن سجنه ثم وفاته داخل معتقل (كولميما) العسكري خلال نفس السنة المشار إليها، لم يكونا نتيجة مباشرة لنشاطاته الأدبية وعروضه الفنية داخل الفرق المسرحية، كما يعتقد الكاتب، وإنما كانا بسبب نشاطه الوطني الحزبي العام، وتزعمه للمظاهرات الاحتجاجية المذكورة.²

وقد أصدر الأستاذ عبد الإله الكتاني، خلال عقد السبعينيات، سلسلة من المقالات التي نشرتها مجلة فنون³، يوثق فيها بالصورة والشهادة والقصاصات الصحفية ل بدايات الحركة المسرحية في عدد من مدن المغرب؛ وتتضمن هذه المقالات مجموعة من أوصاف العروض وملخصات المسرحيات المعروضة وتفاعلات الصحافة المعاصرة لها معها، وكلها تسير في اتجاه جديد مخالف؛ ولكن صدور هذه المقالات التوثيقية، وإقبال المثقفين على قراءتها، لم يؤد دوره التصحيحي، ولم يساهم في تغيير ذلك الاعتقاد المضلل وذلك الحكم التعميمي، واستمرت معظم الكتابات اللاحقة تؤكد على هيمنة السياسة على الخطاب المسرحي في المغرب خلال فترة الحماية.

لقد حاول الأستاذ عبد القادر السميحي أن يدخل بعض الموضوعية المحدودة على هذا الحكم، حيث استثنى منه فرقا مسرحية يعرفها عن قرب، وهي تلك التي كانت ناشطة في منطقة طنجة خلال الحكم الدولي، حين يقول⁴ :

والواقع أن سياسة الإدارة الدولية القائمة على قمع الروح الوطنية، كانت تدعو الوطنيين إلى التقية الفكرية، من حيث تجنب إثارة الآراء السياسية والاجتماعية في صيغة مباشرة. وكان الرمز وسيلة لإثارة الأفكار التغييرية بواسطة المسرحيات التاريخية العربية...

غير أن عبد القادر السميحي نفسه لا يلبث أن يعود ليؤكد على نفس الأحكام الخاطئة المتداولة بالنسبة لبقية مناطق المغرب، وعلى رأسها مدينة فاس، قائلا⁵ :

وعلى العكس المسرح الفاسي في نفس هذه الفترة... كان مسرح المجابهة العنيفة، يثير المواقف الحاضرة المتصلة بالوضع القائم إلى درجة أن الرقابة كانت تمنع عرض الكثير منه. وقد استشهد المرحوم محمد القري بسبب آرائه الحرة المباشرة في مسرحياته.

وقد بقيت هذه الأحكام متداولة، إلى يومنا هذا، وكأنها أمر بديهي لا يحتاج إلى دليل، حتى بين الجامعيين أنفسهم⁶؛ وبناء على هذه الأحكام نفسها تم التقليل من القيمة الفنية لهذه

2. للاطلاع المفصل على ملايبات اعتقاله وموته أنظر كتابنا: *حفريات في ذاكرة المسرح المغربي*، محمد القري، الدار البيضاء، 2000.

3. مجلة فنون كانت تصدر بالرباط عن وزارة الثقافة.

4. عبد القادر السميحي، *نشأة المسرح والرياضة في المغرب*، الرباط، مكتبة المعارف، 1986، ص. 149.

5. نفس المرجع والصفحة.

6. يقول حسن المنيعي في كتابه: *المسرح المغربي من التأسيس إلى صناعة الفرجة*، فاس، منشورات كلية الآداب ظهر المهرز، 1994، ص 7، ما يلي: "إن كان تجدر المسرح في العديد من المدن المغربية قد أدى برواده إلى العمل ضمن قناعات سياسية، فإن هذا التجدر اعتمد في الأساس على نصوص عربية ذات نزعة سلفية (صلاح الدين الأيوبي؛ نجيب الحداد) تعبر عن مواقف وطنية محمومة تنادي بالتغيير والمطالبة بالاستقلال. وهذا يعني أن البداية إبان فترة الاحتلال كانت ترتبط بالنضال الوطني".

الممارسة المسرحية برمتها، في اعتبار دارس مثل عبد الواحد عوزري الذي نجده يقول عن هذه الحقبة⁷ :

في مرحلة أولى... لم يكن المسرح سوى خطاب سياسي وطني، ونوع من المرافعة ضد الوجود الاستعماري بالمغرب؛ إنها فترة ميلاد مسرح المقاومة .

ثم يستنتج الكاتب، في نفس الكتاب، حكما لا يقدم عليه دليلا، كالتالي :كان مسرحا تحتل فيه الجوانب التقنية أهمية ثانوية... ولأنه بدون قاعدة تقنية أو طموح جمالي، فقد اعتبر هذا المسرح بحق مسرحا ساذجا (نفسه، ص 27).

ورغم هذه التأكيدات المتواترة، فإن من يعود إلى الوثائق التي تؤرخ لبدايات المسرح في فاس متمعنا في عامة مواضيعه، وفيما كتبه عنها الصحافة التي واكبته في إبانها، والأوصاف التي نشرتها عن مختلف أعماله، سوف يجد ما كان يعرض على المسرح بفاس متشابهة تماما مع ما كان يعرض في طنجة أو في الرباط أو في تطوان أو في الدار البيضاء، أو في غيرها؛ فقد كان هذا المسرح يطرح أكثر المواضيع الإنسانية بهجة وإمتاعا للمتفرج المغربي، مثل مواضيع الغرام والمغامرة والتاريخ والحلم الرومنسي ؛ نذكر كأمثلة على هذا النوع مسرحية شهداء الغرام (1928) المقتبسة عن روميو وجولييت، والمنصور الذهبي (1928)، والشهيدة (1929) المقتبسة عن غادة الكاميليا لألكسندر ديماس الإبن، وهارون الرشيد مع خليفة الصياد (1931)، والحب فداء الغرام (1932)، وأميرة الأندلس (1933) لأمير الشعراء أحمد شوقي...

لقد كانت لهذا المسرح أيضا مواجهاته الرمزية الذكية ومناورات الحذرة لسلطات استعمارية لا تتساهل في متابعة ومراقبة وإسكات كل الدلالات السياسية الخطيرة على وجودها؛ نذكر كمثال على ذلك مسرحية صلاح الدين الأيوبي (1927). لقد كانت هذه المسرحية المستمدة من التاريخ تثير شعور الاعتزاز والحمية والنخوة الوطنية في نفوس كل من شاهدها من المغاربة؛ ولكنها، بالرغم من ذلك، لم تعلن المواجهة الراضية للأجنبي المحتل بقدر ما كانت تدعو إلى المصالحة والاحترام المتبادل بين المسيحيين والمسلمين⁸.

كما نذكر، كمثال ثان، مسرحية طرثيف التي ترجمها المهدي المنيعي وعبد السلام التويمي، وقدمتها فرقة قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس بفاس سنة 1928. لقد أحدثت هذه المسرحية رجة اجتماعية غير مسبقة، وحركت احتجاجات بعض رجال الطرق الدينية الذين رأوا فيها

7. عبد الواحد عوزري، المسرح في المغرب : بنيات وتحليلات، ترجمة عبد الكريم الامrani، الدار البيضاء، دار طوقال، 1998، ص 203.
8. انظر دراسة لهذه المسرحية في كتابنا: حفريات في ذاكرة المسرح المغربي، تجارب وعلام، الدار البيضاء، 2001، ص. 53-74.

انتقادا لشيوعهم؛ وكان بعض هؤلاء الشيوخ من المتعاملين مع سلطات الحماية، مما اضطر هذه السلطات إلى منع عروضها؛ ولكن طرئاً، رغم الرغبة الاجتماعية التي أحدثتها، لم تكن هي بدورها تحمل العداء أو الرفض أو المواجهة المباشرة للسلطة الحاكمة. وقد كتب روجيه لوتورنو مقالة يتذكر فيها هذه الحادثة، بعد عشر سنوات من وقوعها، ويقول فيها⁹ :

لقد تم تقديم مسرحيات موليير مرات عديدة قبل الآن بفاس، من طرف المغاربة المسلمين؛ بل لقد قدمت طارتوف، منذ عشر سنوات، فآثارت من الانفعال مثل الذي آثرت به بباريس منذ قرنين ونصف.

وإذا تركنا جانبا هذين العاملين اللذين تلونا جزئيا بالطابع السياسي، ولو دون أن يكونا مسرح مواجهة مباشرة للسلطات الحاكمة، فإننا نجد معظم المجهود المسرحي الذي بذله المغاربة، في المرحلة الأولى من عهد الحماية، يكتسي بالأساس طابع الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي، وتربية الفكر والسلوك، وتحديث المجتمع المغربي، ونشر الثقافة العربية.

لقد كان المسرح شكلا فنيا حديثا وممارسة ثقافية واجتماعية جديدة على المغاربة؛ تعرفوا عليه، أولا، من خلال نشاط الفرق الفرنسية التي كانت ترد على بلادهم لإمتاع الجاليات الأجنبية المقيمة في المغرب؛ ثم تعرفوا عليه، ثانيا، من خلال الدروس التي تلقاها شبابهم المتعلم في المدارس العصرية التي أسستها سلطات الحماية؛ كما تعرفوا عليه أساسا وبشكل ملموس من خلال الجولات الفنية التي قامت بها بعض الفرق المصرية والتونسية داخل المغرب؛ لذلك كان إنشاء الفرق وإنتاج المسرحيات يشكل في حد ذاته إضافة نوعية، وخطوة في سبيل تحديث المجتمع المغربي وإغنائه بشكل فني تعبيرى عصري لم يكن له وجود من قبل؛ وهذا ما قامت به الشبيبة المغربية المتعلمة في المدارس العصرية ودعمته سلطات الحماية في البداية، باعتباره إنجازا من إنجازاتها في مجال نشر التعليم وتحديث الثقافة؛ وهذا ما يعبر عنه أحد الصحفيين في تعليقه على مسرحية صلاح الدين الأيوبي، المشار إليها أعلاه، حين عرضتها فرقة ثانوية مولاي إدريس أول مرة بفاس سنة 1927¹⁰:

وقد علمت الشبيبة فيما علمت، يوم أن كانت كارعة في حياض التعليم، أن من الفنون الجميلة فن التمثيل الذي يغرس الفضائل في النفوس ويربي ملكات الشعور والإحساس، ويدعو النفوس إلى المعالي، ويأخذ بزمامها إلى الكمالات، فكلفت به كلف المجنون بليلاه، وتمنت أن يشرق على ربوع وطنها يوما من الأيام نوره اللامع.

وما كانت تظن أن ذلك الكمال الذي تبتغيه لوطنها سيتم له على يدها ويكون السرور مزدوجا.

9. Roger Le Tourneau, "Moliere à Fès", *Bulletin de l'enseignement public*, n° 159, Rabat, avril-mai 1938, p. 261.
10. "لتحي النهضة الفاسية و ليحي الشباب الناهض"، السعادة، 1927/4/2.

ولكن الفن المسرحي، وإن كان ممارسة ثقافية حديثة، فإنه لم يفرق بين خريجي المدارس العصرية وزملائهم من خريجي جامعة القرويين، بقدر ما جمع كلمتهم حول هذا الفن الحدائث الذي سيساهم في بناء مجتمع متقدم وواع؛ لذلك كان أول من احتفى بمسرحية صلاح الدين الأيوبي السالفة الذكر، وبالفرقة التي قدمتها هو الشاعر الأستاذ علال الفاسي الذي نظم قصيدته المعروفة بعنوان إلى الشباب الممثل وضمنها مجموعة من الخاطرات النقدية، ومن الوصايا الاجتماعية للفرقة الناشئة، وللشباب الممثل، تتمثل أساسا في استعادة الثقة بالنفس، والاعتزاز بالوطن ورموزه، والتمسك باللغة العربية¹¹ :

كل صعب على الشباب يهون	هكذا همة الرجال تكون
مثلوا ما مضى من فخر	ليرى ما أتاه دهر خوون
آه لو دام ذلك العزم فينا	كان للعالمين منا شؤون
يا شباب البلاد أحييتونا	فلنا فيكم رجاء متين
قد بعثتم رجاءنا فأديموا	سركم و اعملوا ولا تستكينوا
واحفظوا ما ورثتم من لسان	فهو روح الحياة والأكسجين
لغة العرب أتقنوها فمنها	كل ما تبتغونه يستبين

ومباشرة بعد ذلك، لم يبق النشاط المسرحي في يد خريجي الثانويات وحدهم، فسرعان ما التحق بهم خريجو جامعة القرويين؛ وقد اشتهر بينهم الشاعر محمد القري (1900 – 1937) الذي برع في كتابة نصوص مسرحية ذات طعم أدبي، خصص معظمها للإصلاح الاجتماعي؛ ويكفي أن نطلع على موضوع مسرحيته الأساسيتين العلم ونتائج (1928) (و الأوصياء (1932)، والصدى الذي خلفته كل واحدة منهما، لننتعرف على التوجه الذي اتخذه نشاط هذا الشاعر الفنان، ولنعرف أيضا أن المواضيع الناجحة التي تناولها المسرح في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية قد كانت أساسا هي مواضيع إصلاح المجتمع وتنوير أبنائه¹².

لقد كان محمد القري واعيا بطبيعة المرحلة وأخطار المواجهة المباشرة للاستعمار خلالها، كما كان مؤمنا بضرورة البدء أولا بإصلاح المجتمع وتأهيل أبنائه تدريجيا حتى تتمكن البلاد من

11. ديوان علال الفاسي، ج. 1.
12. للأطلاع على حياته وأعماله أنظر كتابنا: حفريات في ذاكرة المسرح المغربي، محمد القري، الدار البيضاء، 2000.

الاعتماد عليهم في المستقبل؛ ويعبر هو نفسه عن ذلك بوضوح في مقالة يوجهها إلى الكتاب، صاغها سنة 1933 تحت عنوان الموضوعات الكتابية، يقول فيها¹³ :

فالمواضيع الكتابية لا تنحصر في المسائل الدينية أو المواضيع التي قد تهيج أفكار الشعب... بل المواضيع الكتابية منها السياسي، وهذا لم يحن وقته بعد، وحتى إذا حان فعن تعقل واحتراس مما لا يسوء الأمة، ولا الدولة الحاكمة فيها. ومنها الأخلاقي، وهذا الوقت هو عنوان القول فيه، وهو أوان غرسها في النشء النامي والجيل المستقبل الذي يحمل مسؤولية الشعب نحو الحياة.

الخطاب المسرحي بعد الحرب العالمية الثانية:

ينبغي انتظار نهاية عقد الأربعينات لنعاين التقوي التدريجي لاستعمال التمثيل كأداة سياسية مباشرة في نشر أفكار الحركة الوطنية الصاعدة، لقد تكاثرت الفرق المسرحية بين الشباب والتنظيمات الوطنية، الذي بدأ مع نهاية الأربعينات، ثم تقوى مع حصول المغرب على استقلاله؛ مما جعل بعض الفرق الشابة، أو فرق الأحياء، لا تلتفت إلى المقومات الفنية لأعمالها بقدر ما تعنى بالهم السياسي الذي كانت تفرضه المرحلة. وترسم جريدة السعادة صورة انتقادية لهذا النوع من التمثيل بقولها¹⁴ :

ولا نذيع سرا إذا قلنا أن جماعة من شبان الحي يجتمعون في الأزقة، ثم يؤلفون فرقة تمثيلية، ثم يكترون المسرح ويلقون إعلانات تحمل اسم الرواية أو فكرة الرواية، وربما يؤلفون الرواية داخل المسرح وبين الكواليس، ويوزعون الأدوار ويخرجون إلى الجمهور دون وجل. ولماذا الخجل ما داموا يعرفون نقطة الضعف في نفسية الجمهور البسيط، ونقطة الضعف هذه لا تتجاوز طعن خصمه بخنجر ثم يقف على رأسه خطيبا يتلفظ ببعض الفقرات منها "هذا جزاء الخائنين أعداء الوطن....".

غير أن التعميم هنا أيضا غير صالح لمن يريد امتلاك صورة موضوعية عن المسرح المغربي ومظاهر حيويته وتنوعه. وقد حاولنا في عمل سابق أن نصنف أنواع النشاط المثلي

13. محمد القري، "الموضوعات الكتابية"، مجلة المغرب، عدد 8، مارس-أبريل 1933، ص. 26-27.

14. "نريد فرقة قومية تشرف عليها وزارة التعليم"، السعادة، 3 فبراير 1956.

التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الاستقلال¹⁵، وخلصنا إلى تمييز خمس عينات تتقاطع فيما بينها وتتبادل التأثير، هي :

1 – التمثيل العفوي والتقليدي: الذي يمارسه فنانون شعبيون، ونصادفه في أنماط التعبير الموروثة التي كانت متداولة في الساحات العمومية وفي عدد من الاحتفالات الدينية والاجتماعية، مثل الحلقة والبساط وسيدي الكتفي وسليمان الطلبة...

2 – التمثيل شبه الاحترافي: الذي يتراوح بين الدراما والكوميديا والاستعراض، وكان يقوم به فنانون معروفون يقبل على أعمالهم الجمهور مثل عبد الواحد الشاوي والبشير العليج وبوشعيب البيضاوي...

3 – المسرح الأدبي : المكتوب والمنشور في المجالات القليلة آنذاك، ومن أسمائه علال الهاشمي الفيلالي، وأبو بكر اللمتوني، وأحمد عبد السلام البقالي...

4 – التمثيل الإذاعي : لاسيما عند ميلاد قسم التمثيل العربي في الإذاعة المغربية سنة 1949 على يد عبد الله شقرون ومن يؤازره من الفنانين الآخرين.

5 – المسرح الهاوي والجاد : الذي كان يمارسه عدد من المتعلمين، وتدعمه في الغالب تيارات الحركة الوطنية؛ وكان من أهم أعلامه فرقة المنار في الدار البيضاء، وفرقة النجم المغربي في مدينة فاس...

وقد كان عدد من الفرق المنتمية إلى الصنف الأخير يعمل تحت إشراف الأحزاب الوطنية المغربية التي احتضنت الأعمال الأولى لعدد من الفنانين الذين داع صيتهم فيما بعد، نذكر على رأسهم الفنان أحمد الطيب العليج الذي برزت أعماله الجيدة الأولى داخل فرقة تابعة لحزب الشورى والاستقلال بمدينة فاس في بداية الخمسينات.

إن الاطلاع عن كتب على الأعمال التي قدمتها هذه الفرق، هي نفسها، يجعلنا نكتشف أن المسرح المغربي لم يكن، في هذه الفترة بدورها وفي نماذجها الجيدة، مسرح مواجهة سياسية مباشرة للسلطة الاستعمارية، بقدر ما كان طرحا لقضايا المدينة – بما فيها القضايا السياسية الساخنة - ومناقشة لها بطرق فنية متعارف عليها في تقاليد الإبداع.

وللتدليل على ما سبق نورد نماذج من ربرتوار فرقة المنار التي كانت ناشطة في الدار البيضاء في الأربعينيات في كنف الحركة الوطنية؛ فقد تضمن هذا الربرتوار مسرحيات ذات

15. انظر كتابنا: المسرح المغربي قبل الاستقلال، دراسة دراماتورية، فاس، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2008، ص. 46-67.

قيمة أدبية عالية، تتخذ الرمز التاريخي لتبليغ ما تريد قوله، نذكر منها : فتح الأندلس، وصلاح الدين، وعبد الرحمن الناصر، أو تتخذ الحكاية الشعبية كأمثولة تحيل على زاوية نظر إلى الواقع السياسي، مثل مسمار جحا لعلي أحمد باكثير...¹⁶

كما نشير، للتدليل على ذلك، إلى المضمون العام لمسرحية الحاج بناصر، رئيس الغرفة التجارية التي كتبها وشخصها الفنان أحمد الطيب العليج سنة 1951، وكانت عبارة عن عرض كاريكاتوري ينتقد بشكل ساخر الطرق المغشوشة التي يتم بواسطتها انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس المنتخبة من طرف سلطات الاسـتعمار.

16. لا توجد دراسات مفصلة لنشاط هذه الفرقة المتميزة، وللإطلاع على بعض معالم فنّها، أنظر: عبد الله شقرون، "المسرح المغربي بين الهواية والاحتراف"، المشاهد، عدد 51، الرباط، 15 فبراير 1961، ص. 26.

المجالات الحدودية في تاريخ المغرب

عكاشة برحاب*

تمهيد

عرفت المجالات الحدودية المغربية عبر العصور مذبذباً وجزراً تبعاً لقوة الدولة أو ضعفها، وفي كل الحالات حافظت الدولة المغربية على كيانها واستمراريتها منذ قيام دولة الأدارسة، وهذه خصوصية تفرّدت بها بلاد المغرب، فيبعد أن اتسعت رقعة الدولة في عهد الموحدين إلى أبعد مدى لها، حيث شملت كل الشمال الإفريقي، تشكل في عهد السعديين ما يمكن أن نسميه تجاوزاً الدولة الوطنية بحدود معلومة بناء على مقاييس معتمدة لدى المخزن، وهي البيعة والخطبة باسم السلطان يوم الجمعة واستخلاص الجبايات وتعيين قواد القبائل في كل نواحي البلاد بما في ذلك مجال الهوامش، ومعلوم أن المجال الحدودي امتد من الشمال الشرقي (ساحل البحر الأبيض المتوسط) إلى الجنوب الشرقي (بلاد شنقيط)، ويمكن تعريف المجال الحدودي باعتباره مجالاً جغرافياً يفصل بين كيانين سياسيين بناء على خط حدودي متفق عليه، وكثيراً ما كان هذا المجال مصدراً للتوترات والصراعات بحكم الغموض الذي ميزه، خاصة منذ قيام الدولة السعدية. ويقتضي موضوع المجال الحدودي البحث في العلاقات السياسية والتبادل التجاري ووضع سكان مناطق الحدود، غير أن مسألة الحد تبقى هي العنصر المحدد الرئيس للمجال الحدودي، وهو الذي يؤثر على كل الجوانب الأخرى من قبيل حسن الجوار وكل ما يرتبط به، وتبعاً لذلك سوف نركز في هذا العرض على مسألة الحد. ويمكن أن نميز بهذا الخصوص بين عدة مراحل في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر.

1 - مفهوم الحدود في إطاره الإسلامي : من عهد السعديين إلى بداية عهد العلويين

يُطرح بهذا الصدد سؤال محوري، هو كيف ومتى ظهر مفهوم الحدود في بلاد المغرب؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل يقتضي التذكير بتاريخ المجال الحدودي منذ مطلع القرن السادس عشر، وخاصة منذ دخول الأتراك العثمانيين إلى بلاد الجزائر، حيث أدى ذلك إلى التمييز بين المغرب الأوسط (أي الجزائر) الذي سيطر عليه العثمانيون والمغرب الأقصى الذي كان تحت حكم السعديين¹، وترتب عن هذا الوضع صراع بين الأتراك وملوك الدولة السعدية الناشئة. وفي بداية الأمر، استطاع السلطان محمد الشيخ بسط سلطته على تلمسان سنة 1549 بعد أن استعانت به أهلها، لكن الغلبة كانت في نهاية المطاف للدولة العثمانية التي سيطرت على

*A Compléter

1. Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912)*, Paris, F.Maspéro, 1977, p. 58.

المدينة وأحوازها سنة 1552. وأعقب ذلك بعثُ سفارة عثمانية إلى فاس بهدف الصلح وضبط الحدود بين البلدين، غير أننا نجهل مآل هذه السفارة²، ومن المرجح أنها فشلت في ضبط معالم الحد بشكل دقيق، وهذا ما كشفه واقع الحال لاحقاً. وفي عهد أحمد المنصور السعدي وبعد أن صفا الجو السياسي بين الدولة العثمانية والشرفاء السعديين، صارت وجدة مدينة الحدود المغربية، بينما صارت تلمسان تشكل حدود الأتراك في بلاد الجزائر³. ويتبين من هذا التحديد مدى الغموض الذي طبع المجال الحدودي بين دولتين إسلاميتين، في وقت كانت فيه أوروبا تعرف نشأة الدولة الوطنية بكل مقوماتها من حدود واضحة المعالم معززة بخرائط طبوغرافية، وهو ما كانت تجهله البلاد الإسلامية. وتكشف المصادر المغربية أن نفوذ أتراك الجزائر امتد إلى شمال شرق المغرب بعد أن أصاب الوهن الدولة السعدية في أواخر أيامها.

صاحب قيام الدولة العلوية تطور ملحوظ بشأن مسألة الحدود، وخاصة منذ منتصف القرن السابع عشر ميلادي، بعد أن بسط السلطان مولاي محمد بن الشريف سلطته على شمال شرق المغرب، بل تجاوزه إلى مدينة تلمسان، وهو ما أغضب داي الجزائر⁴، الذي أوفد سفارة إلى تافيلالت، فتعهد له السلطان حينئذ بعدم تجاوز واد تافنا، وهو ما نقله أحمد بن خالد الناصري على لسان هذا العاهل بقوله :

"إني أعاهد الله تعالى لا أعرض بعد هذا اليوم لبلادكم، ولا لرعيكم بسوء، وإنني أعطيك ذمة الله وذمة رسوله لا قطعت واد تافنا إلى ناحيتكم إلا فيما يرضي الله ورسوله."⁵

وصار هذا الالتزام بمثابة اتفاق ضمني بين أتراك الجزائر والدولة العلوية.

ويحق لنا أن نتساءل هل يرقى هذا التعهد إلى مستوى الاتفاقيات الدولية، وهل انعكس أثره على أرض الواقع عبر معالم واضحة للحد، ما هو واضح هو مجرى واد تافنا، الذي صار يشكل حداً طبيعياً لا يزيد طوله عن 150 كلم (من جنوب شرق مغنية إلى مصبه في البحر بموقع يُدعى بني انصاف)، بينما ظلت أجزاء أخرى غير واضحة المعالم جنوب هذا الواد، ونستنتج من ذلك أن الالتزام الذي قطعه السلطان على نفسه لا يكتسب مقومات الاتفاقيات الدولية. ويفسر هذا التقاعس في ضبط معالم الحدود بشكل دقيق إلى انتماء الدولتين إلى أمة واحدة يوحد بينها الإسلام، هذا فضلاً عن الروابط التي كانت تجمع بين قبائل هذا المجال الحدودي .

2. محمد الإفرائي المراكشي، *نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي*، تصحيح هوداس، باريس، مطبعة أنجي، 1888، ص. 41-42.
3. محمد حجي، *الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين*، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة فضالة، 1978، الجزء الثاني ص. 431.
4. أبو القاسم الزباني، *البستان الظريف في دولة مولاي الشريف*، مخطوط المكتبة الوطنية رقم د 1577، ص. 22-38.
5. أحمد بن خالد الناصري السلاوي، *الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى*، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1956، الجزء السابع ص. 20-21.

ورغم هذا التحديد المجالي بين الدولتين، فإن التوتر كان هو السائد في علاقة الدولة المغربية بأتراك الجزائر، وبلغ هذا التوتر ذروته في عهد السلطان مولاي إسماعيل الذي نظم عدة حملات إلى شرق المغرب، تجاوز خلالها وادي تافنا. فطالب دايات الجزائر المولى إسماعيل بالتزام الحد الذي اعترف به أسلافه، ومن كان قبلهم من ملوك الدولة السعدية، وبعثوا له بكتاب أخيه مولاي محمد بن الشريف، الذي كان بعث به إليهم مع رُسلهم، كما بعثوا له كتاب أخيه مولاي الرشيد، الذي فيه الحد بينه وبينهم، فوقع الصلح على ذلك⁶.

ومن الثابت أن السلطان مولاي سليمان قد فرض سلطته الفعلية بشكل نهائي على شمال شرق المغرب في نهاية القرن الثامن عشر، واعترف داي الجزائر بسلطة المخزن على المناطق الواقعة غرب واد تافنا، فخاطبه بهذه العبارة: تركنا لكم ما كان لكم من قديم الزمان⁷. وهذا تأكيد على اعتبار واد تافنا هو الحد بين الدولتين، وهذا الوضع بعينه عاينه رحالة إسباني زار المنطقة في بداية القرن التاسع عشر⁸. وبذلك يتضح أن الطرفين التزما في نهاية المطاف باعتبار واد تافنا حدًا يفصل بين كيانين سياسيين.

غير أن قبائل هذا المجال الحدودي لم تكن تآبهُ لهذا الحد، نظرا للسلطة الإسلامية التي كانت تسود في هذا الجانب وذلك، وشجعها على ذلك موقعها في الهامش، فضلا عن العلاقة الاجتماعية والاقتصادية وروابط الدم التي جمعت منذ قرون بين قبائل هذا الطرف وذلك. إلا أن الوضع قد تغيّر بعد سنة 1830، حيث اعتبرت فرنسا نفسها وريثة للحكم التركي بالجزائر، وعلى ضوء ذلك نهجت سياسة في التخوم المغربية-الجزائرية باعتبارها امتدادا لسياسة الترك، واستفادت بالخصوص من غياب حدود واضحة المعالم قد تعرقل أطماعها التوسعية في شرق المغرب. وهو ما طرح مشكل الحد من جديد، لكن بناء على تصوّر غير معهود لدى الدولة المغربية.

2 - فرض تصوّر جديد للحدود بعد سنة 1845

من الثابت أن رسم حدود جديدة بين المغرب والجزائر المحتلة سنة 1845، كان مبنيا على القوة والغلبة، ولم يستند بتاتا إلى التاريخ والجغرافيا، خاصة بعد انتكاسة الجيش المغربي في معركة إيسلي سنة 1844 إثر دفاعه عن الحد المعلوم أيام الترك -أي واد تافنا- فصار المغرب -الدولة الإسلامية- في موقع دفاع عن دار الإسلام من جهة الشرق، حيث أضحي

6. أبو القاسم الزباني، *البيستان الظريف في دولة مولاي الشريف*، مرجع سابق، ص. 33-42.

7. أبو القاسم الزباني، *الترجمان المغرب عن دول المشرق والمغرب*، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط رقم د 658 ص. 425.

8. Domingo Badia y Leblich, *Voyage en Afrique et en Asie pendant les années 1803-1807*, Paris, Diodot, 1914, vol 1, p. 332-334.

مسلمو الجزائر تحت حكم دولة غير إسلامية، وتبعاً لذلك تصدر مشكل الحد اهتمامات المخزن المغربي، ومن المعلوم أن السلطان عبد الرحمان لما استجاب لبيعة أهل تلمسان سنة 1830، كان يدرك أنه تجاوز الحد المعلوم أيام الحكم التركي، وهو ما يُستفاد من توجيهاته لخليفته بتلمسان فخطبه بما يلي: فإن الأرض ليست لكم ولا تعرفوا صالحها من طالحها، وهذا إقرار صريح بالحد الذي سبق أن تعهد به مولاي محمد⁹. ومعلوم أن التوتر بين المغرب وفرنسا بلغ أشده بعد أن تجاوز الجيش الفرنسي وادي تافنا في بداية سنة 1844. وأعقب الهزيمة العسكرية معاهدة صلح (طنجة 10 شتنبر 1844)، حيث نصّ الفصل الخامس منها على بقاء الحدود كما كانت أيام الحكم التركي بالجزائر، وهو ما أكدّه البند الأول من اتفاق مغنية حول الحدود سنة 1845.¹⁰

ودون الخوض في تفاصيل هذه الاتفاقية، فإنها رسمت لأول مرة في تاريخ المغرب حدوداً سياسية وجغرافية كانت لها تداعيات كثيرة استمرت طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وترتبت عنها التزامات كثيرة، من أبرزها المهادنة والتخلي عن الجهاد واحترام حسن الجوار، غير أن السلطان تحفظ على بعض بنودها وطالب بمراجعتها، غير أنه لم ينجح في مسعاه هذا.¹¹

ومن أخطر تداعيات هذه الاتفاقية أنها تسببت في عداوة بين السلطان عبد الرحمان بن هشام والأمير عبد القادر الجزائري، الذي استمال إليه جل قبائل شرق المغرب بالدعوة إلى الجهاد، بعد أن استفتى علماء مصر الذين أفتوا بوجوب الجهاد، بينما دعا السلطان تلك القبائل إلى ترك الجهاد اعتماداً على مبدأ مشهور لدى المالكية، وهو أن الضرورات تبيح المحظورات، وهو ما يُعبّر عنه بلغة العصر بالمصلحة العليا للدولة¹². ويعكس الجدال بين عبد الرحمان بن زيدان في كتابه إتحاف وصاحب تحفة الزائر نجل عبد القادر الجزائري حدة الخلاف بخصوص مسألة الجهاد، حيث عدّ هذا الأخير قرار السلطان عبد الرحمان بمثابة تعاون وتأمّر مع فرنسا ضد المقاومة الجزائرية¹³، ولا زال صدى هذا الجدال قائماً في البرامج التعليمية بالجزائر، بل ساهم الأدب الجزائري في إحيائه من خلال رواية الأمير لصاحبها واسيني الأعرج¹⁴.

9. عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2004، ص 15-16.

10. انظر نص معاهدة الصلح واتفاق مغنية في دورية الوثائق، مديرية الوثائق الملكية، العدد الأول 1976، ص 468-475.

11. عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، منشورات جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء، 1989، ص. 99 - 100.

12. عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الخامس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1933، ص. 73.

13. محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، بيروت، دار البقعة العربية، الطبعة الثانية، 1964، ص. 449-452.

14. واسيني الأعرج، كتاب الأمير، بيروت، مطبعة دار الآداب، 2005.

ومن تداعيات اتفاقية الحدود اقتطاع أجزاء كثيرة وضُمّها إلى التراب الجزائري في منطقة التل، بالإضافة إلى تقسيم القبائل والقصور الواقعة شمال فكيك، بينما ظلت المناطق الواقعة جنوب واحة فكيك دون تحديد بدعوي أنها صحراء لا تستغل. ويكشف هذا المخطط الفرنسي بشأن ضبط الحدود أن فرنسا كانت تجهل المجال الحدودي، ومن ثم عدلت عن ضبط دقيق لخط الحدود. وقد أدرك الحسن الأول مخاطر غموض خط الحدود جنوب منطقة التل، فطالب بإنشاء لجنة مشتركة يعهد إليها تمييز الحدود حتى تصير واضحة للخاص والعام، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لهذا الطلب تحت ذريعة عدم توفر المغرب على مختصين بمقدورهم القيام بالأشغال الطبوغرافية الضرورية لوضع خرائط للمجال الحدودي، وكانت آخر محاولة لإشهار معالم الحدود في بداية عهد السلطان عبد العزيز سنة 1896 إلا أنها آلت إلى الفشل أيضا¹⁵. وتعكس جهود الدولة المغربية الرامية إلى إبراز معالم الحدود بشكل مضبوط وعي الحكام بالتصور الجديد للحد، وتجلّى ذلك في رفض السلطان الحسن الأول خريطة وضعتها الحكومة الفرنسية تخص الحدود في الجنوب الشرقي، كما أن مولاي عبد الحفيظ احتج بشدة سنة 1910 على نشر خريطة للمستعمرات الفرنسية في القارة الإفريقية، وضمت مناطق مغربية في الجنوب الشرق، وطالب بحق الرد في جريدتي السعادة والديش الفرنسي اللتان نشرتا الخريطة المذكورة¹⁶.

ترتبت عن اتفاق مغنية أيضا آثار سلبية على الاقتصاد، وخاصة المبادلات التجارية، حيث رفض السلطان عبد الرحمان توقيع اتفاق تجاري، خوفا من أي يكون مطية لامتداد النفوذ الفرنسي وتمهيدا لاحتلال أجزاء أخرى من التراب المغربي، بل ذهب أبعد من ذلك عندما أصدر أوامره بمقاطعة التعامل مع النصاري وتوعد كل من خالف ذلك بأقصى العقوبات. وقد تبين لاحقا أن سياسة المقاطعة التجارية كانت وراء ظهور نشاط التهريب عبر الحدود البرية، مما خلق متاعب جديدة للدولة المغربية.

قبل احتلال الجزائر كانت الهجرة من المغرب إلى الجزائر أو العكس محدودة، وتقتصر في غالب الأحيان على فئة التجار وطلبة العلم، لكن بعد سنة 1830 توفرت دواع كثيرة للهجرة من الجزائر إلى المغرب، وكانت وجدة وفاس وتطوان هي أكثر المواطن المستقبلة للمهاجرين الجزائريين، ومن مسوغات هذه الهجرة اضطهاد الكفار الذين احتلوا بلاد المسلمين، بالإضافة إلى النفور من العيش تحت سلطة غير إسلامية، وقد صدرت فتاوى كثيرة تحرم العيش في

15. عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، مرجع سابق، ص. 287-289.
16. رسالة السلطان عبد الحفيظ إلى وزير خارجيته الحاج محمد المقرئ بتاريخ 24 شوال 1328/29 أكتوبر 1910، مديرية الوثائق الملكية، الرباط، ملف الحدود.

كنف دولة غير إسلامية، وقد تشبّه المهاجرون الجزائريون بالصحابّة الذين هاجروا من مكة إلى المدينة¹⁷.

ويستفاد من الأرشيف المغربي والفرنسي أن اتجاه الهجرة في البداية كان في اتجاه المغرب، ومما شجع هذه الهجرة انتماء البلدين إلى الأمة الإسلامية، فضلا عن التاريخ المشترك منذ أمد بعيد، وقد حظي هؤلاء المهاجرون بعطف كبير على المستوى الشعبي والمستوى الرسمي، وخصّتهم الدولة بمساعدات منتظمة، وهو ما يكشف عن عمق التضامن والتآزر بين مسلمي البلدين¹⁸.

أما هجرة المغاربة نحو الجزائر، فقد كانت وراءها ظروف اقتصادية، خاصة أثناء فترات القحوط والمجاعة، كما أن السلطات الفرنسية بالجزائر كانت في حاجة إلى يد عاملة طيّعة ورخيصة لإنجاز مشاريع كبرى. وكانت الجزائر المحتلة تعرف أوراهاً كبرى في قطاع النقل الطرقي والنقل السككي، بالإضافة إلى حاجة كبار المستثمرين في القطاع الزراعي إلى اليد العاملة في استصلاح الأراضي وجني حقول الكروم والقيام بأشغال الحصاد. ومن دواعي الهجرة إلى الجزائر أيضا تعسف وبطش رجال المحزن، خاصة بمناسبة استخلاص الضرائب، وكانت نواحي جبال الريف أكثر المناطق المصدّرة للمهاجرين نحو الجزائر، وقد فاق عدد المهاجرين في مطلع القرن العشرين خمسين ألف نسمة، أغلبهم عمال مؤسّمون¹⁹.

ويتبيّن مما سبق جانباً من تداعيات رسم خط الحدود على مستوى الدولة وعلى المستوى الشعبي، وتبقى المقاومة الشعبية لخط الحدود أهم ظاهرة، ظل صداها محفوظاً في الذاكرة الشعبية، رغم أن المخزن كان يدعو إلى السلم والمهادنة، وأنه قادر على حل المشاكل التي تقع بين القبائل المغربية والجيش الفرنسي المتمركز على طول الشريط الحدودي، وقد ازدادت هذه المقاومة ضراوة بعد اتفاق باريس حول الحدود سنة 1901 وملحقاته الموقعة بالجزائر سنة 1902، والتي بموجبها تم اقتطاع أجزاء أخرى جنوب واحة فكّيك وضمها إلى التراب الجزائري²⁰.

3 - المجال الحدودي بعد سنة 1912

17. محمد بن العربي المشرفي، طرس الأخبار بما جرى للمسلمين في آخر القرن الثالث عشر مع الكفار، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط، رقم 496ك.

18. عكاشة براحاب، من قضايا الحدود، مرجع سابق، ص 98-107.

19. عكاشة براحاب، من قضايا الحدود، مرجع سابق، ص. 106-110.

20. عكاشة براحاب، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن العشرين (1900 - 1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2002، ص. 43-68.

في فترة الحماية (1912-1956) أصبحت سلطة استعمارية واحدة متحركة في المغرب والجزائر، فوق التنسيق بين الإقامة العامة للمغرب والحكومة العامة للجزائر من أجل رسم حدود بشكل يخدم مصالح الدولة المستعمرة، فتم اعتماد (سنة 1914) مشروع مشهور باسم صاحبه -ويدعى مورييس فارنيري- (Maurice Varnier)، وكان يشغل منصب المندوب السامي لمناطق الحدود، وقد صار هذا المشروع قاعدة معتمدة لتمييز خط الحدود بين المغرب والجزائر المحتلة، غير أن هذا المشروع اقتصر على رسم خط الحدود من جنوب فكيك إلى الحوض الأسفل لوادي كير²¹. وبعد انتهاء عمليات الاحتلال خضعت التخوم المغربية-الجزائرية الواقعة جنوب فكيك إلى عدة تغييرات، طبقا لتقسيمات إدارية وعسكرية تحكمت فيها ظروف أنية، وجدير بالإشارة إلى أن السلطات الفرنسية لم تأخذ بعين الاعتبار مشروع رسم الحدود، الذي وضعه الضابط اترينكي (Trinquet) سنة 1938، وهو مشروع متم لمشروع فارنيري²²، بل عمدت إلى استصدار عدة مراسيم، اقتطعت بموجبها أجزاء عديدة من التراب المغربي وألحقها بالتراب الجزائري، الذي كان يعتبر آنذاك مقاطعة فرنسية²³.

وغداة استقلال المغرب سنة 1956 دخلت مسألة الحدود في سياق جديد، من خصوصياته استمرار خضوع عدة مناطق في التخوم المغربية الجزائرية للاستعمار الفرنسي، كما أن الاستعمار الإسباني كان ما زال جاثما على جنوب المغرب (إفني- طرفاية - الساقية الحمراء ووادي الذهب)، فضلا عن الجيوب المحتلة في أقصى الشمال، ورغم التصريحات الرسمية وغير الرسمية بمغربية المناطق التي ضُمَّت إلى التراب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي (بني ونيف- بشار- القنادسة- تندوف)، فإن الحكومة المغربية رفضت التفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن استرجاع هذه المناطق، ما دامت الجزائر لم تتل استقلالها، وقد اختار الجانب المغربي التنسيق مع الحكومة المؤقتة للجزائر بصفتها طرفا مسؤولا عن مصير قضية الحدود بين البلدين، وفي هذا الإطار تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الطرفين يوم 6 يوليوز 1961، يقضي بفتح ملف الحدود وتصفيته مباشرة بعد حصول الجزائر على استقلالها²⁴.

تلكأت الجزائر المستقلة عن الوفاء بتعهداتها بشأن تصفية مسألة الحدود مع المغرب، فوقع صدام عسكري بين البلدين سنة 1963 (حرب الرمال). وبذلك لم يسترجع المغرب الأراضي الذي كان يطالب بها في عهد الرئيس بن بلة، ولما تولى هواري بومدين زمام السلطة في

21. M.Varnier, *Exposé de la situation au Maroc Oriental à la fin de l'année 1912*, Oran, Edit D.Heintz, 1914.

22. Mohammed El Maazouzi, *l'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire marocain*, Casablanca, Dar El Kitab, 1976, p. 90-92.

23. عكاشة براحاب، من قضايا الحدود، مرجع سابق، ص. 157 - 158.

24. Benjamin Stora, *Algérie-Maroc : Histoires parallèles*, Editions Zellige, 2002, p. 25-26.

الجزائر سنة 1965، انبعث الأمل من جديد في المغرب بشأن مطالبه الترابية في مناطق التخموم²⁵. حيث انعقدت قمة بمدينة إيفران يوم 15 يناير 1969، جمعت بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين، وكان هذا الاجتماع منطلقا لحل مشكل الحدود بين البلدين²⁶. وأعقب ذلك قمة ثانية بتلمسان يوم 27 مايو 1970. وتكشف مذكرات عبد الهادي بوطالب أن الملك الحسن الثاني قد سلم للجزائر المناطق التي كانت محط نزاع، وتقرر قيام الطرفين بوضع معالم حجرية على الحدود القائمة، كما أفضت هذه القمة إلى إقامة شراكة مغربية جزائرية بشأن منجم غار جبيلات غير بعيد عن تندوف، واتفق الجانبان على اقتسام إنتاجه مناصفة، وأن يؤمن المغرب للجزائر المرور عبر خط للسكة الحديدية لنقل الإنتاج المعدني إلى ميناء مغربي على المحيط الأطلسي لتصديره وتسويقه²⁷. ويستفاد من مذكرات عبد الهادي بوطالب أن تسوية ملف الحدود تمت لصالح الجزائر، إذ قدّم المغرب تنازلات ترابية دون الحصول على مقابل لها، وقد برر عبد الهادي بوطالب ذلك بكون الملك الحسن الثاني كان يسعى إلى حل المشاكل مع الجيران بالحسنى للتفرغ إلى معالجة الأوضاع الداخلية. وتؤجّت المفاوضات المغربية الجزائرية بالتوقيع على اتفاق يُنهي مشكل الحدود بين البلدين يوم 15 يونيو 1972 بالرباط. وقد تأخر الإعلان عنه إلى سنة 1992، بعد تكتّم دام زهاء عشرين سنة، إذ نشر في الجريدة الرسمية المغربية يوم 24 يونيو 1992²⁸.

يتبيّن من سرد أهم المراحل التي مر بها مشكل الحدود، أن تدبير هذا الملف كان غير موفق في كل أطواره، ففي القرن التاسع عشر كانت كفة القوة ترجّح فرض إرادة المستعمر على سلاطين المغرب، مما أفضى إلى اقتطاع أجزاء واسعة من التراب المغربي وضمها إلى الجزائر المحتلة. وبعد استقلال البلدين تحكمت ظروف جديدة في تسوية الملف، ويكشف بعض أصحاب المذكرات الذين عايشوا مشكل الحدود سوء تدبيره، ويزكي هذا الطرح استمرار المشاكل المرتبطة بالحدود بين البلدين إلى وقتنا هذا، وخاصة ما يتعلق بحسن الجوار وحرية تنقل الأفراد ونقل السلع عبر الحدود البرية. ومعلوم لدى المهتمين أن الظل كثيرة في مواطن كل ما يتعلق بالحدود بعد استقلال البلدين، ويبقى الكشف عن الوثائق الرسمية للدولة بشأن هذا الملف (سنة 1914) هو الكفيل بالإحاطة بكل خباياه، وهو ما يتطلع إليه كل باحث مهتم بالعلاقة المغربية-الجزائري

25. عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، الدار البيضاء، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، 2001، ص. 158.
26. انظر معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بإيفران ضمن ملاحق كتاب مؤرخ المملكة عبد الوهاب بن منصور تحت عنوان: مع جلالة الحسن الثاني في فاس وتازة ووجدة وتلمسان، الرباط، المطبعة الملكية، الرباط، ص. 160-163.
27. عبد الهادي بوطالب، مرجع سابق، ص. 212.
28. الجريدة الرسمية، عدد 4156 الصادرة بتاريخ 22 ذي الحجة 1412/24 يونيو 1992، ص. 746-749.

الثقافة السياسية الوطنية في ضوء تمثل الإصلاحية المغربية للإسلام

المصطفى بوعزيز*

مفهوم الثقافة من المفاهيم التي تثير العديد من الإشكالات ليس فقط ما يتعلق بجدل "الثقافة العالمية" و"الثقافة الشعبية" وهي إشكالية تحاول المطابقة بين الحقل الثقافي والحقل الاجتماعي، بل أساسا فيما يتعلق بمقابلة "العقلية" بمفهوم المؤرخ لوكوف و"الكفاءة" بمفهوم السوسيولوجي بورديو. والمقابلة هنا أيضا جدل وليس تعارضا. "مستوى تاريخ العقلية هو مستوى المعاش اليومي والتلقائي، مستوى ما ينفلت للفاعلين الفرديين في التاريخ لأنه يؤثر على مضمون في فكرهم يفوق الأفراد. فهو ذاك المشترك بين يوليوس قيصر وآخر جندي في لفيفه... في هذا المستوى يدرك طابع مرحلة، أي في أعماق المعيش اليومي.¹ أما الكفاءة فهي حصرية بالأساس ومرتبطة بنوع من الوعي الفردي أو الفئوي بامتلاكها، فهي خلاف العقلية ليست جامعة بل مميزة. فالكفاءة السياسية مثلا "كفاءة خاصة" تستلزم "القدرة"، وهي قدرة قد تكبر أو تصغر، على تمييز المسائل السياسية كسياسة، و معالجتها بهذه الصفة، والإجابة عليها سياسيا، أي انطلاقا من مبادئ سياسية محضة (وليس أخلاقية مثلا). لا تنفصل هذه القدرة عن شعور حاد، بهذا القدر أو ذاك، لدى الفرد بكفاءته بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي الاعتراف الاجتماعي له بأنه مؤهل ليهتم بالشؤون السياسية، و إبداء رأيه اتجاهها، بل حتى تغيير مجراها: يمكن فعلا افتراض أن الكفاءة، بمعنى الكفاءة التقنية (أي الثقافة السياسية) تتطور مثلها مثل الكفاءة بمعنى القدرة المعترف بها اجتماعيا عبر التفويض أو التفويضات القانونية التنظيمية.²

بين ما يجمع وما يميز سنحاول مقارنة تشكل العقلية المهيمنة وسط الوطنيين المغاربة وتبلور ثقافتهم السياسية عبر حصر ملامح فعلهم السياسي وخصائص ممارستهم الحزبية. وقد سبق لنا أن قدمنا تدقيقات هذه المقاربة أعلاه³، و نكتفي هنا بالإحاطة العامة.

1- الإصلاحية المغربية:

توصف عادة "ثقافة الوطنيين المغاربة" بكونها عربية إسلامية، ومؤخرا يضاف نعت "أمازيغية" كتأقلم مع الجاري في الحقل الثقافي.

*

1. Jean-Pierre LeGoff, « les mentalités, une histoire ambiguë », *Faire de l'histoire*, éditions Gallimard, Paris, 1974.

2 Pierre Bourdieu, *La Distinction*, Les éditions de Minuit, Paris, 1979.

3 Mustafa Bouaziz, *Aux origines de la koutla démocratique*, Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines Ain chock, 1997.

ونتساءل، من منظور معالجتنا للموضوع، هل ظلت "عقلية" الوطنيين المغاربة، وفي محدداتها الرئيسية، هي نفسها خلال القرن العشرين؟ ونقصد بالمحددات الرئيسية: النظرة إلى الكون والعلاقة مع الطبيعة وأنماط التدبير وتمثل الأسرة والذات والآخر والعلاقات الاجتماعية وشرعية السلطة... بعبارة مكثفة منظومة القيم المستبطنة والمخيال الفاعل. وإذا كانت هذه "العقلية" مستقرة في القرن العشرين، أو في جزء فقط منه، فهل تتزامن ظرفيات التحول مع التحولات السياسية التي عرفها القرن العشرين؟ في دراسات سابقة⁴، و تأثرا بعيد الله العروبي، كتبت أن احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، سيكون بمثابة الصدمة التي ستحدث ارتجاجا في البنية الثقافية المحافظة، إذ ستختلط مفاهيم الأمة والوطن ومفاهيم أرض الإسلام وأرض المغرب، و مفاهيم بيعة الإمام وبيعة السلطان القطري. واعتبرت وقتها أن هذه الصدمة، بالرغم من أن أدواتها كانت هي الاستعمار، فإن أصلها الحادثة الغربية بعدها الكوني. وتأسيسا على ذلك كنت أعتقد، و كنت مخطئا في ذلك، أن تموجات "العقلية المغربية" مقارنة بما هو مروج عن "العقلية العربية الإسلامية" تعود للقرن التاسع عشر. وجه الخطأ يعود أولا للشمولية الاختزالية التي تقدم "العقلية العربية الإسلامية" موحدة منسجمة، و ثانيا لتكثيف الفعل الخارجي المربك للبنى المادية والعقلية في القرن التاسع عشر. ويحلل الزميل لطفي بوشنتوف في أطروحته المجددة *العالم والسلطان*⁵ كيف أربكت ظاهرة الجهاد من أجل تحرير الثغور المحتلة في القرن السادس عشر من طرف الإيبيريين، منظومة الإمامة وتمثل أنتلجنسيات ذلك العصر لشرعية السلطان، وخصوصا لوحداثيته. ففي سابقة تاريخية من نوعها، ستشرعن أنتلجنسيات عربية إسلامية بامتياز، إذ يتعلق الأمر بعلماء في الشرع الإسلامي المالكي، لجواز مبايعة سلطانين في نفس الآن. صحيح أن تاريخ السلالات الحاكمة للمغرب مليء بالنزاعات حول الخلافة السلطانية، و تحفظ الإسطوغرافيا المغربية العديد من الأمثلة التي تزامن فيها سلاطين متنازعون على السلطة، إلا أن كل طرف كان مدعوما بفقهاء وعلماء يبررون بيعته ويسفهون بيعة المنافسين، والجميع ينضبط بدون نقاش ولا تفكير لقاعدة "الإمام الواحد". أما في هذه الظرفية، فقد حصل ما يشبه الاستثناء، إذ أجاز العلماء، المناصرون للسلطان الوطاسي، والمناصرون للسلطان السعدي، المجتمعين على ضفاف أم الربيع، شرعية سلطانين في نفس الآن. لا يهم هنا كيف تم التبرير الشرعي لهذه الإجازة، بل الأساسي بالنسبة لنا ومن منظور العقلية، هو حصول تعديل جوهري في "المعتاد" الفقهي والسياسي للأنتلجنسيات انطلاقا من واقع ميداني. فالقاعدة الفقهية هي إمام واحد صالح يتم إقراره بقوة

4 Mustafa Bouaziz, « La modernité marocaine, histoire d'une ambiguïté », dossier H.D, *Opcit*, vol II.

5 بوشنتوف لطفي: *العالم و السلطان*، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء.

التأويل المالكي للإسلام، أو بقوة الحديد والنار في الميدان، وغالبا بهما جميعا. فعند التعدد، هناك منطق واحد يعتمد هو المنطق الثنائي صلاح الإمام أو عدمه وفي هذه الحالة الثانية يقال ويعوض بإمام واحد صالح.

ما نفهمه من أطروحة لطفي بوشنتوف هو أن أواسط القرن السادس عشر شهد انتقالا من المنطق الثنائي المانوي إلى المنطق الثلاثي، أي جواز شرعية سلطانين في نفس المكان والزمان.. فبين "الحلال" و "الحرام" هناك منزلة "الجواز"؟ ألا يذكر هذا بالمنزلة بين المنزلتين إثر صراع علي ابن أبي طالب ومعاوية ابن سفيان؟ نعم، لكن في الحقل الإيديولوجي فقط، أما الواقعة المغربية فسياسية: لقد اجتمع ممثلو السلطانين، وتداولوا، وتوصلوا إلى مساومة سياسية، وحرروا محضر اتفاق. صحيح أن الأمر كان بمثابة قوس سيقلق في سيرورة الزمن الطويل. إلا أنه مؤشر على إرث في المخيال العام ولو أنه سيظل "حبس النايا العقلية"⁶ زمنا طويلا. فسؤال التعدد والاختلاف لازال راهنا، واستبطن هذا الواقع الموضوعي في "معتاد" المغاربة لازال برنامجا للإنجاز.

الحديث عن "العقلية" وإن كان حديثا عن التقليد بما يفيد الطرق التي يعاد بها ذهنيا إنتاج المجتمعات، والتفاوتات الناتجة عن تباطؤ الأذهان في التأقلم مع التغيير، وعدم تساوي سرعة تطور القطاعات التاريخية المختلفة⁷ فهو أيضا حديث عن محاولات التجديد بغض النظر عن تحقيقها لقطيعة تاريخية أو تسهيلها لإعادة إنتاج نفس البنى.

عقلية الوطنيين المغاربة منحدر من هذا الإرث، وهي حصيلة تاريخية في الزمن الطويل، إلا أن وتيرة هذا الزمن متفاوتة، فهي عموما بطيئة لدرجة السكون، مما يجعل من الصعوبة وضع الأصبع على لحظات الارتباك، كالتى أشرنا إليها، وهي في بعض الظرفيات متسارعة و كثيفة. فالنصف الثاني من القرن التاسع عشر (منذ الاتفاقية التجارية مع بريطانيا العظمى 1856)، واستقرار حمايتين بالمغرب (1912)، ونهاية الحرب العالمية الثانية (1945) ونهاية الحرب الباردة (1989) كلها ظرفيات تسارع وتيرة هذا الزمن الطويل الصاقل للعقليات.

يمكن المغامرة بالقول إن إحدى تجليات عقلية الوطنيين المغاربة تتجسد فيما نسميه "الإصلاحية المغربية" وهو تجديد في الثقافة المحافظة، بالرغم من تعدد تعبيراته الإيديولوجية والسياسية. فالتفكير العميق الذي سيتعرض له النظام الاقتصادي المغربي منذ دخول الاتفاقية

6 Jean LeGoff, *Op.cit*, p. 81.

7 *Idem*, p. 81.

التجارية لسنة 1856 حيز التنفيذ، سيؤدي إلى إفلاس الحرفيين، حيث لم يصمد نمط إنتاجهم أمام إغراق السوق بالمنتجات المانيفاكتورية⁸، وأمام المنافسة غير الشريفة من لدن المحميين. وفي سياق الأزمات الاجتماعية التي أفرزها هذا الواقع الجديد ستبرز من جهة فكرة "رابطة القانون" وتساوي المغاربة أمامه، و نزوع نحو تحويل رابطة البيعة من ولاء مطلق إلى تعاقد سياسي، وهذا ما عبرت عنه، ولو بشكل جنيني وضمني أحداث "انتفاض الدباغين بفاس سنة 1873". أما التقاطب الحاد الذي شهده المغرب في بداية القرن العشرين بين "دعاة الإصلاح والتجديد" في ظل القوى الأجنبية الغربية واستنساخ نموذجهم الاقتصادي والسياسي (مولاي عبد العزيز) و"دعاة المحافظة و الاستقلال" برفض الغرب وهيمته وعلمه وفنونه (المولى عبيد الحفيظ)، فقد فتح المجال، ولو بشكل هامشي، لمجموعة حضرية محدودة ومستترة لاقتراح "مشروع دستور سنة 1908" الذي نشرته مجلة لسان المغرب الطنجية.

لقد عجل الصراع بين "الانتفاعيين" و"الهوياتيين" بفقدان المغرب لاستقلاله وباستقرار الحمايتين الفرنسية والإسبانية بالمغرب، وشكل ذلك صدمة قوية لأنتجسيات تلك الحقبة. وبالإضافة إلى الصدمة، وهي عنصر مساعد على تحول العقليات، أحدث استقرار الحمايتين، أساسا الفرنسية، تغييرا مهما في كل البنى المغربية المجالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتغيرت حركة النقل مع السكك الحديدية ومع شبكة الطرق، كما تغيرت علاقات البادية والحاضرة بتحول عدة قرى إلى مدن جديدة (سيدي قاسم، القنيطرة، خريبكة...)، بل تغيرت البوادي نفسها مع اقتحام المعمرين لها. وحتى المدن ستتغير بنياتها وتوزع ساكنتها بنمو الأحياء الأوربية والمناطق الصناعية وريفيها الطبيعي آنذاك: أحياء الصفيح. كل هذه التحولات العميقة ستغير المعيش اليومي للمغاربة، وستخلق عادات اضطرارية ستتدخل مع العادات المستتبنة للواقع الاستعماري وسيحول المغاربة إلى "حالة الدونية"⁹. نعت المغاربة عام، وهو يغطي في الواقع فئات اجتماعية مختلفة ومتنوعة، قديمة وجديدة، وبالتالي فمعيشها اليومي مختلف، وكمثل على ذلك، اختلاف عيش الفلاح الرعوي الذي تقلصت مساحات رعيه، عن عيش الفلاح الذي طرد واضطر إلى النزوح للمدينة والعيش في حي صفيحي عالي الكثافة. ويمكن أن نتعدد الفئات التي تعود إلى نفس الأصل والتي اختلف عيشها اليومي في هذا الزمن المتسارع، كساكنة المدينة القديمة بالدار البيضاء وساكنة حي الحبوس المستحدث بنفس المدينة، ومع كل هذه الاختلافات كان الجميع يعيش "حالة الدونية" ويستبطنها ولو كان من المقربين من سلطات الحماية. وستولد "الإصلاحية المغربية" بالضبط، كرد فعل إيجابي على

8 D. Benali, Le rôle de l'organisation urbaine dans le blocage de la F.E.S, *Revue juridique, politique, et économique du maroc*, F.D.S.E de Rabat, N°2, juin 1977, p. 111 et p. 113.

9. René GALLISSOT, *Le Maghreb de traverse*, Editions Bouchene, Paris, 2000, p. 77-196.

الاستبطان السلبي لهذه الدونية، وستشكل كما أسلفنا إحدى التجليات الجديدة لعقلية الوطنيين المغاربة. جاءت الإصلاحية المغربية، بعد عقد من الذهول أمام "جبروت" المستعمر، كمجهود مزدوج وواع من طرف أنتلجنسيا معينة، تجاه الذات لمساءلتها واعتصار عناصر المقاومة والصمود منها، واتجاه الآخر، المسيطر والمهيمن، لفهم عناصر قوته وتفوقه. هكذا برزت السلفية المغربية، والليبرالية المغربية، والشيعية المغربية والشعبوية المغربية، وفيما بعد (وهو زمن قصير بالنسبة للعقليات) الاشتراكية المغربية والماركسية المغربية. وقد شددنا عن قصد على نعت مغربية بتكراره حتى ندقق حمولة المنعوت. فالمرجعية الإيديولوجية التي تشير إليها أقل أهمية من القراءة المغربية وخصوصا من التمثيل المغربي لها. فالاستعارة تتم عبر "عتاد ذهني" واحد هو الذي نسميه "روح المقاومة" وهو الذي يعطي لكل هذه التوجهات المتنوعة وحدتها.

الإصلاحية المغربية تعبير عن الحركة الوطنية المغربية بالمفهوم الواسع للمصطلح، وهي تجديد في الثقافة المغربية المحافظة، من حيث النظرة للعلم كمنتوج إنساني كوني مفصول عن هيمنة المستعمر، والتدين كممارسة بشرية خاضعة للنقد (الطريقة) مفصولا عن العقيدة وقدسيتها، ومنظومة قيم المجتمع كتقنين إنساني ظرفي للسلوك العام يستلزم المراجعة كواجب "اجتهاد" والسياسة كالالتزام بالشأن العام و"كجهاد".

لقد فصلنا في أماكن أخرى هذه الحمولة التجديدية ونشدد الآن على أن لها سقفوا حدثت من تطورها. لم تخترق هذه السقوف إلا من طرف بعض الانتفاض في الهامش، قد يطول زمنا وقد يتجسد في حركة اجتماعية ملموسة، لكن كقوس في الزمن الطويل للعقلية، إذ سرعان ما يغلق في سيرورة انتقال القوى المحمولة بهذه الحركة الاجتماعية من الهامش إلى مركز الحقل، وكمثال "الشبيبة المتعلمة" و"الحركات الإسلامية" واليوم ومستقبلا "الحركات الأمازيغية".

السقوف التي حدثت و تحد الإصلاحية المغربية، بمختلف مشاربها، ثلاثة: الإسلام، والملكية، والقومية.

أ. الإسلام:

يشكل الإسلام سقفا للبعد التجديدي للإصلاحية المغربية لا كعقيدة، بل كعلاقة مع الممارسة المدنية، لذلك لازالت الخطابات حول "الدين و السياسة"، "الإسلام والديمقراطية"، "الإسلام

السياسي"، "فصل الحقل الديني عن الحقل السياسي"، راهنة. فهي تطرح جدل الفضاء العام والفضاء الخاص وما يترتب عن ذلك من ترددات في طرح إشكالية فصل الدين عن الدولة.

تحتفظ أدبيات الوطنيين المغاربة بما يكفي من الدراسات والمقالات والتصريحات التي قد تفيد في مقارنة تشكل هذه الترددات، وسنحيل على بعضها في تحديد هذا السقف.

السلفية المغربية قراءة تجديدية للتراث الإسلامي، وتأويل مفيد لبعض النصوص، فالإسلام حسب علال الفاسي، إسلام السلف الصالح، يربي شخصية المسلم على المبادئ القدسية، ويهتم بنهوض الأمة وإعدادها للخلافة التي يخص بها الله الصالحين من عباده¹⁰ والسلفية توجه يحث على المجهود الفردي لإصلاح المجتمع، ويدعو فكر الإنسان للتفتح حتى يستوعب كل جديد تتجسد فيه المصلحة العامة، وهو في الأخير يهدف إلى إحياء عظمة المسلمين الأوائل في إطار الدين والعمل.¹¹

تذكر عملية الإحياء والانبعاث هذه بتجربة النهضة الأوربية وسعيها الأول لإعادة الروح إلى العصر الذهبي الذي توارى خلال العصور الوسطى، ونعرف كيف تطور هذا السعي إلى وعي باستحالة إحياء القديم، أي وعي بالموت، فتمكن هذا الوعي من ابتكار الجديد. إلا أن علال الفاسي وفي سياق رواد السلفية العربية يسارع إلى تمييز الإسلام (الصحيح المحفوظ) عن مسيحية القديس بولس، غير الأصيلة. فإذا كان الإطلاع، يقول علال الفاسي، على الآداب والثقافة الغربية يظهر الصراع الكبير بين العلم والدين الذي شهده القرن الثامن عشر، فيجب الاحتراس من السقوط في صراع لا علاقة له بالإسلام، فالدين الإسلامي لا يمكن إلا أن يشجع العلم والعلماء¹² ويضيف الفاسي أن التخلف الذي يعيش فيه المسلمون هو نتاج إسلام غير صحيح، إسلام أهل الزوايا والطرقية الذي يجب مقاومته بفكر السلفية المغربية¹³. يدعو هذا الفكر إلى الصراع ضد التقليد بضرورة تجديد البنيات العقلية والاجتماعية، وبالنسبة لهذه الأخيرة يوضح علال الفاسي أنه يجب أن تبنى على قاعدة العدل والإنصاف ليس بمفهوم الأسلاف خلال العصور المظلمة بل بمفهوم إنساني هذا القرن¹⁴. هكذا يحيط علال الفاسي، عالم القرويين بفكر الإنسانيين الغربيين، ويلمس الفرق المفاهيمي بين نعني إنسي وإنساني اللذين تحملهما نفس الكلمة في العربية، وله يعود الفضل في ابتكار مصطلح "أنسنة" كتعريب لهومانيسمي حتى لا يختلط مع الحمولة الأخلاقية للفظ هومانيتي¹⁵. إن لمس علال الفاسي لهذا

10. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الطبعة الرابعة، الرباط 1980، مطبعة الرسالة، ص 135.

11. نفس المرجع، ص 135.

12. الفاسي علال، النقد الذاتي، الطبعة الأولى بالقاهرة سنة 1952، الطبعة الخامسة، الرباط 1979، مطبعة الرسالة، ص 116.

13. نفس المرجع، ص 19.

14. الفاسي علال: النقد الذاتي...م.س، ص 20.

الفرق المعرفي لم يسم إلى إدراك البعد التاريخي، ولا غرابة في ذلك، فقد حصل هذا اللمس بالقاهرة نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين، والفاسي بعيد عن الصراع اليومي بالمغرب ومنغمس بحركة نشيطة للإخوان المسلمين. ويحكى أنه اكتشف كارل ماركس في مكتبة جامعة القاهرة وقرأ كتاب الرأسمال وتأثر به وعلق: لا ينقص هذا الرجل إلا اعتناق الإسلام!¹⁵ و يفهم في شروط الإنتاج هذه تراكم البعد النقدي مع البعد التبريري في "النقد الذاتي"، المؤلف المتميز لعلال الفاسي. فبين البعد عن المغرب والقرب من "الإخوان" حصلت إشراقة كادت أن تبشر بميلاد "أنسنة مغربية أصيلة" وربما كنا على مرمى حجر من صياغة مغربية لشعار: ما لله الله وما لقيصر لقيصر. فالإنسانيون الغربيون كانوا، كعلال الفاسي، قبل كل شيء رجال دين. يكتب هذا المثقف المغربي الأصل بنوع من الحسرة، وفي نفس المؤلف، بأن مركزية الجهاد من أجل الاستقلال تعطي الأسبقية للمعالجة السياسية على المعالجة النظرية، ولذلك سيخفت مجهود تطهير الإسلام من الخرافات والبدع، وسيتم التأقلم مع بعض العادات المتجذرة داخل الشعب بينما يرفض العقل، يقول الفاسي، مقاومتها.¹⁶

يشكل علال الفاسي النموذج الأمثل لما سأسميه "المنزلة ما قبل" والتي سماها سابقا الباحث المقتر جاك بيرك "الغير مكتمل" (ل'يناچيهيف) أعني منزلة ما قبل القطيعة مع الذهنية المحافظة، ومنزلة ما قبل العبور إلى العصر. سيظل علال الفاسي في هذه المنزلة، وسيظهر ذلك في كل حالات اجتهاده، سواء تعلق الأمر بمسألة المرأة والأسرة والفارق بين اختراقاته في "النقد الذاتي" وتردداته عند صياغة الفقهاء المحافظين لأول مدونة للأحوال الشخصية لما كان وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية، أو سواء لما صاغ "التعادلية" في أواسط الستينيات، وكاد شعاره المركزي "من أين لك هذا" أن يؤسس لمواطنة مدنية متحررة من أي رهن قدسي.

"المنزلة ما قبل"، حالة غير مستقرة، وغالبا، إذا ما لم تتطور إلى قطيعة، فإنها تتراجع إلى إعادة إنتاج ما قبلها أي المحافظة بالنسبة للسلفية المغربية. وعلى مدى أربعة عقود بعد إشراقات علال الفاسي، سيواجه الاستقلاليون، ورثة التوجه الثقافي والذهني للزعيم، ما واجهه هو في القاهرة، أي نمو تيار إسلاموي أصولي كان قد بدأ ينافسهم الشارع والأتباع. وفي خضم الصراع اليومي سيتوارى التجديد أمام محاولات تملك الموروث الثقافي. ففي مهرجان من المهرجانات المتعددة التي قرر حزب الاستقلال عقدها في مجموع ربوع المغرب تحت شعار "يوم الأبطال" أعلن السيد أحمد الدويري بالناضور بصفته نائبا للأمين العام لحزبه،

15. شهادة الأستاذ الفلسطيني مسلمي بكلية الآداب عين الشق الدار البيضاء، مايو 1988، و قد كان هذا الأستاذ طالبا بجامعة القاهرة
16. علال الفاسي، النقد الذاتي، م.س، ص 30

وتخليدا لذكرى معركة أنوال ولبطلها محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي تبناه الحزب كأن عداءهما التاريخي تبخر وانمحى، أعلن: أن حزب الاستقلال هو أولا وقبل كل شيء حزب مسلم، حزب يعمل لبث مبادئ الإسلام، كما أنه انبثق من الإسلام ومن مبادئ الإسلام، وكان علال الفاسي دائما يقول: حزب الاستقلال لم ينشأ سنة 1944 أو سنة 1937 تاريخ إنشاء الحزب الوطني" أو سنة 1934 تاريخ تأسيس كتلة العمل الوطني. حزب الاستقلال أنشئ مع نزول الوحي على النبي (صلعم) لأن حزب الاستقلال أنشئ للدفاع عن الإسلام ولنشر الرسالة الإسلامية ولتنشيط مبادئ الإسلام.¹⁷

ونفس القيادي الاستقلالي هو الذي سيفرض على "القيادة العليا للكتلة الديمقراطية" في بحر أبريل 1996 أن يتصدر المطالب الدستورية المرفوعة للملك، مطلب تعديل الفصل الأول للدستور المغربي الذي ينص على "أن الإسلام دين الدولة" ليصبح: الإسلام دين الدولة لذلك يجب اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في صياغة القوانين وبعد مناقشة حادة عوضت شريعة بالنص التالي: لقد نص الدستور المغربي في تصديره على أن المملكة المغربية دولة إسلامية، ونتيجة لذلك نقترح أن ينص الدستور في تصديره على أن قوانين البلاد لا تتعارض مع تعاليم الإسلام، ومن المعلوم أن القوانين المغربية حرصت دائما على الإستئذان بالإجتهادات المتفتحة¹⁸. وبالرغم من اعتراضات بعض الأطراف، فقد فرض مضمون هذا المطلب في المذكرة التي بعثت بها الكتلة الديمقراطية للملك، وكان ذلك ليس فقط "مساومة سياسية ظرفية" للحفاظ على حليف له وزنه السياسي والانتخابي، بل أيضا تعبيراً عن هذا السقف الذي يصعب اختراقه.

يصنف محمد بالحسن الوزاني كليبرالي، وغالبا ما تقترن هذه الصفة بدراسته العلوم القانونية بمعهد العلوم السياسية بباريس، وغالبا أيضا ما يقدم كالمقابل "العصري" لعالل الفاسي "التقليدي". وطبعا كانت بين الشخصيتين منافسة سياسية، وكان بين حزبيهما (حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال) تسابق وتطاحن وإقصاء. وبالرغم من اختلاف نسبي في مرجعياتهما، وميول الوزاني إلى الاستفادة من فكر الأنوار وفكر الثورة الفرنسية بانتقائية كبيرة¹⁹، فإن العقلية التي تحكمهما واحدة. لقد كان حزب الشورى والاستقلال يتضايق، خلال الأربعينيات من القرن العشرين، من اتهامه بالشيوعية، وكثيرا ما كانت صفحات جريدته

17. أحمد، حزب الاستقلال بين مؤتمرين (خطب وأحاديث) منشورات الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط، 1994، ص. 19-20، ص.

30.

18. حضرت شخصيا هذه الاجتماعات. أنظر نص المذكرة في "حركة المطالبة بدستور ديمقراطي".
19. أنظر المساهمات القيمة للأستاذ محمد معروف الدفالي في موضوع: أطروحة السلك الثالث حول "حزب الشورى والاستقلال" و "أطروحة الوزاني"، و مساره "تدقيقات

الرأي العام مليئة بمقالات توضح الفرق بين الفكر الشيوعي والفكر الشوري. صحيح أن هذا الفكر يمتاز بميولاته الدستورية وبتصور لدولة القانون، لكن في إطار الإسلام المأول تأويلا عصريا. فالإسلام يقول الوزاني، ليس فقط دينا بل أيضا منهجا شاملا لحياة البشر. فهو يعم عالم الروح وعالم المادة، ووعي الفرد وفضاء الجماعة، والمشاعر الفردية ونظام السلطة والدولة²⁰، فالفكر الشوري كالإسلام يتموقع ما بين البطش والثورة.

فبطش الرأسمالية يتجسد في توضيحها بالفقير لصالح الغني، أما الثورة فتتأسس على العنف وتفضي إلى الإضرابات وإلى الفوضى²¹، فالصراع الطبقي الذي يحركها يتنافى مع المبادئ الإسلامية للوئام والسلام.

اندثرت الحركة الشورية منذ 1959 ولم تبق في المشهد السياسي المغربي إلا كبقية متكلسة، إلا أنها استمرت كفكر وانتعشت داخل الدولة المغربية في ظل الملكية. ويمكن اعتبار الأستاذ عبد الهادي بوطالب، بدون مغامرة، إحدى التطورات المتطابقة للفكر الشوري مثله مثل الفيلسوف محمد عزيز لحبابي، وكلاهما فيما يتعلق بإشكاليتهما، وبالرغم من إجهاد كل منهما، يقفان عند سقف الإسلام بل يبرران عدم فصل الدين عن الدولة²².

انفصل عن حزب الاستقلال، كما هو معروف، سنة 1959، فصيل مهم من أطره وقواعده، أخذ لنفسه بعد مرحلة صراع عن رموز الحزب، اسم "الإتحاد الوطني للقوات الشعبية" وقدم نفسه على أنه "البديل الثوري" على "التخاذل البورجوازي" داخل الحركة الوطنية المغربية. وشكل هذا التيار فعلا بديلا سياسيا من حيث راديكالية المواقف وأساليب الصراع، وإن كان قد نهل هو أيضا، وبانتقائية من الفكر الاشتراكي العالمي، فقد تجنب طرح الأبعاد النظرية والثقافية في مرجعيته الاشتراكية وخصوصا مسألة الدين والدولة. فطيلة الستينيات والسبعينيات همشت هذه المسألة لصالح المسائل الاقتصادية والسياسية. وسنستحضر فيما يلي بعض مواقف رواد هذا التوجه الذي طبع "الإصلاحية المغربية" بعمق. للتذكير فقط نقول إن أحد مؤسسي السلفية المغربية، "شيخ الإسلام" محمد بالعربي العلوي، أستاذ ومربي "الزعيم" علال الفاسي في قاعات جامعة القرويين ومسالك مدينة فاس، انضم عند انفصال 1959، إلى هذا التوجه القائل بالاشتراكية. وقد كانت له علاقة "حميمية" بالمهدي بن بركة، قاطرة هذا التيار الجديد. وقدم هذا الأخير في جلسات المؤتمر الثاني للإتحاد الوطني للقوات الشعبية (مايو 1962) تقريرا مهما سيظل لعقود مرجعا أساسيا للراديكالية المغربية. في هذا النص

20. الوزاني محمد بالحسن، حرب القلم، الجزء الأول منشورات مؤسسة محمد بالحسن الوزاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981، ص 176

21. ن.م.س، ص 175

22. بوطالب عبد الهادي - لحبابي محمد عزيز

الذي يحمل عنوان "الاختيار الثوري" يقدم المهدي بنبركة تحليلاً سياسياً للتطورات السياسية والاجتماعية لمغرب نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، وأساساً نقداً جريئاً للتجربة الحكومية لأصدقائه في التوجه الاشتراكي. فالنص، في هذا الجانب، شبيه بكتاب علال الفاسي "النقد الذاتي"، فبن بركة يدعو رفاقه إلى ممارسة النقد الذاتي على ثلاثة أخطاء قاتلة²³، ويدعو لنهج الاختيار الثوري، ويذكر في النص المكون من 79 صفحة من الحجم المتوسط، كلمة ثورة ومشتقاتها 108 مرة، بينما لا يعالج، وهو في خضم توضيح الاختيار الإيديولوجي لتوجهه، لا المسألة الثقافية عموماً، ولا الدينية خصوصاً. فهي لا تدخل في مجال المهام التي يعتبرها رئيسية ومستعجلة، حتى عند الجواب على سؤال من نحن؟ (ص 46) أو الحديث المطول عن "الاختيار الثوري" مقابل "الاختيار الرجعي" أو عند تدقيق مضمون "الاشتراكية العلمية" (ص 62)، أو بسط مقتضيات البرنامج الإستراتيجي... والبرنامج الأدنى (ص 67). كما همشت بل أهملت المسألة الثقافية والدينية عند الحديث عن ضرورة توضيح معالم المجتمع الجديد الذي نسعى لبنائه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (ص 46). يثير النص، وفقط بعجالة وبشكل ضمني، مرتين هذه المسائل. فالأولى بشكل عرضي في سياق تحليل علاقات القصر مع البادية عموماً الذي لا يعير اهتماماً كبيراً لهذه الفئات في المجتمع من الوجهة السياسية، اللهم إلا ما كان من استغلال رخيص لعواطفها الدينية و تمسكها بالعادات التقليدية، كما أنه لا يكثرث لحركة مزاج البرجوازية الكبرى، مثلما هو مهتم على الخصوص طبقة الفلاحين²⁴. الثانية عند تحديد مستلزمات تكوين الأطر الحزبية التي ستقود الثورة والتي من الضروري أن تمتلك الإيديولوجيا المطابقة. إن هذا التكوين الإيديولوجي يجب أن يقوم على أساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع وقد أثرتها تجارب الثورات الاشتراكية التحررية ضد الاستعمار. كما يجب أن تمتد جذوره إلى أعماق ثقافتنا العربية الإسلامية، وأن تستمد قوتها من تراثنا القومي الزاخر بالقيم التقدمية الإنسانية.²⁵

تجنب بن بركة ورفاقه للخوض في هذه المسائل يعود لسببين: الأول سياسي ويندرج في السعي لحشد أوسع الفئات حول برنامجه السياسي وحركته التي تتمثل نفسها المعبر الأصيل عن "القوات الشعبية"، لذلك لا فائدة في إثارة ما يزعج وما قد يفرق لكونه قد يكون صادماً، ومنها "العواطف الدينية" و"العادات التقليدية". في هذا المستوى الأول لا يختلف بن بركة عن علال الفاسي إلا بأسلوبه الضمني المبهم عن قصد، بينما الفاسي وضع الأصعب، وبوضوح

23. بن بركة المهدي: الاختيار الثوري (الطبعة الأولى بيروت) الطبعة الجديدة بالمغرب من منشورات "اليسار الديمقراطي" الدار البيضاء 1995 ص 37-76.

24. م.س، ص 35

25. م.س، ص 71

كبير، على الجانب الاضطراري لهذا المسعى، وعلى تناقض، أو على الأقل التعارض الظرفي، بين الممارسة السياسية والممارسة الفكرية. الثاني إيدولوجي، ويشرح إلى حد ما السبب الأول. فبن بركة ومعه الاشتراكيون المغاربة الذين يقولون بالاشتراكية العلمية حتى يميزوا أنفسهم عن الشيوعية التي كانت في المغرب آنذاك رديفا للإلحاد، يستبطن (نعني بن بركة) المنهج الذي تقوم عليه هذه "الاشتراكية العلمية" المروجة آنذاك داخل أوساط حركات التحرر الوطنية في القارات الثلاث. والذي كان بن بركة أحد أقطابها. يعتمد هذا المنهج على التطورية التقدمية بنفسها الوضعي وبعدها الحتمي، وعلى المادية التاريخية بمفهومها الاختزالي ونظرتها الميكانيكية لتحكم البنيات التحتية في البنيات الفوقية. يظهر هذا جليا في نص الاختيار الثوري الذي حكمه تحليل طبقي ونفس إرادي. فمصطلحات مثل "الإقطاعية و"البرجوازية" و"الطبقة العاملة" والطبقة البرجوازية الصغيرة"... تؤثت النص من أوله إلى آخره. كما أن استحواذ "الرجعية" على مقاليد الحكم بعد رحيل الاستعمار ليس إلا كبوة سيتم تجاوزها حسب بن بركة بالنضال ضد الرجعية التي ستزداد خضوعا للاستعمار الجديد، وفي سياق ذلك ستتوضح صورة الصراع في المغرب، كتجلي للصراع الهائل الدائر بين الاستعمار وقوى التحرر والتقدم في العالم²⁶، لذلك يجب اعتماد برنامج ثوري لتغيير جذري يعد البلاد والعباد لسلك طريق التقدم طريق الاشتراكية²⁷. فعادات وتقاليد "الجماهير الشعبية" ستتغير مع تغيير المعطيات الأساسية الواقعية باستئصال جذور الهيكل الإقطاعي والرأسمالي الاستعماري²⁸ فسيكون لذلك أثر إيجابي على تنمية مجموع الأمة. المنطق المهيكل لهذا الخطاب هو أسبقية تغيير البنى التحتية، أما البنى العقلية فهي تحصيل حاصل. هكذا سنجد عند الاشتراكيين المغاربة، مثلهم مثل اشتراكيي "العالم الثالث"، والمصطلح من ابتكار المهدي بن بركة، نزعة نحو اختزال "تنمية مجموع الأمة" في التنمية الاقتصادية. وسيمتد هذا التوجه إلى حدود منعطف 1975. بعد سنتين من وفاة بن بركة وأحداث مارس 1965، وفي مناخ حالة الاستثناء، ستنظم "الشبيبة العاملة" "سلسلة الإتحاد المغربي للشغل" شهرها الثقافي لسنة 1967، وستستدعي له أقطابا ثلاثة من الاشتراكيين المغاربة عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد الحبابي. وفي محاضرات هؤلاء يستمر نفس المنطق أي الدور المركزي للبنيات التحتية والارتباط مع الشعب وفهمه وتجنيد مع ميل لتقديسه، دون أدنى مقاربة نقدية لحمولته الثقافية والإرادية خصوصا من لدن الشباب قوة المستقبل. ركز المحاضرون منطق بن بركة مع بعض التملل فيما يتعلق بالاحتمية، إذ نبه الجميع إلى احتمال استمرار "تقهقر

26. م. س، ص 36

27. م. س، ص 62 - 64

28. م. س، ص 64

الأوضاع" إذا لم ينخرط الشباب الواعي بكل قوته وزخمه في تغيير المستقبل. يفهم هذا التمييز نظرا لعدم تحقق المراهنة على "تعفن الأوضاع". ونلمس في مداخله عبد الله إبراهيم نوعا من المرارة والمقاربة الأخلاقية، فقد قال بعض استعراض تاريخي للأوضاع: والنتيجة هي أن تحليل الحالة الحاضرة بعد اثني عشر سنة من الاستقلال، يدل على أن جميع الشخصيات وجميع الهيئات، تجد نفسها الآن في وضع مزيف، فالمغرب على هذا يمكن اعتباره بلاد الأوضاع المزيفة في الوقت الحاضر، ولكن أفجع هذه الأوضاع وأوخمها نتائج على الإطلاق هي التي تعبت بتكوين النشء المغربي اليوم، لتوطيد دعائم انحطاط المغرب لما بعد سنة 2000²⁹. تأسيسا على هذه الصورة القاتمة، يؤكد عبد الله إبراهيم أن المخرج وعملية الإنقاذ يملكهما الشباب نفسه إذا شعر بشكل جدي بالمسؤولية، فتلك الخطوة الأولى للخروج من المأزق ولأجل الوصول للهدف يجب [على الشباب] العمل على رفع مستوى الوعي السياسي الاجتماعي عند الشباب على العموم، وذلك على أساس علمي للواقع المغربي من جهة، وإدراك صحيح للأحداث التي تجري في العالم الآن من جهة أخرى. والاتصال الدائم العميق بال جماهير الشعبية، وخلق الفرص باستمرار للتعاون معها، والكفاح إلى جانبها، وبالشعور بآمالها وآلامها مهما كانت الظروف"³⁰.

لم يخرج عبد الرحيم بوعبيد عن هذه العمومية فيما يتعلق بالمرجعية الإيديولوجية والثقافية، بالرغم من أحداث مارس 1965 وما أسفرت عنه من حركة شبابية منتقدة ومشاكسة، هؤلاء الذين يصفهم بوعبيد بطوائف الشباب المستيقظ ليعلق: فلهؤلاء و لغيرهم نقول: إن الأبواب مفتوحة، وأن الأطر تنقص القوات التقدمية، وهي ترحب بكل الطاقات التي تريد العمل الجدي، وتؤمن بعقيدتها الثورية، وأن الحركة الثورية والتقدمية في حاجة إلى تلقيح وتنمية وتغذية، من طرف الشباب الحي العامل الذي يريد أن يصنع مستقبله ومستقبل الجماهير المحرومة، وفقا لمبادئ الاشتراكية الصحيحة والديمقراطية³¹ ويضيف وإذا قال البعض: يجب قبل كل شيء أن توضح المفاهيم الثورية، فنقول لهم: تعالوا معنا، والتزموا بالعمل الخلاق، وإذا بقيت هناك جوانب غامضة، فدوركم كمناضلين ملتزمين، يحتم عليكم إزالة الغموض، وتحليل الوضع تحليلًا علميًا. وإذا قال آخرون إن الأساليب والوسائل التي تستعمل غير مجدية فليدركوا أن المناضلين الملتزمين، هم الذين يستطيعون اختيار الوسائل التي قد تكون أكثر فعالية، بل هم

29. عبد الله، بوعبيد عبد الرحيم، لحبابي محمد: الشباب المغربي أمام مسؤولياته، منشورات الإتحاد المغربي للشغل، الدار البيضاء 1968، ص

26

30. م.س، ص 29 و 30

31. م.س، ص 42

الذين يبتكرون هذه الوسائل ويخلقونها، بوعي كامل وشعور بالمسؤولية³². فلأن هذا التوجه لم يعر أهمية لتلك الجوانب الغامضة، سيلجأ بعض شبابه إلى إيجاد أجوبة لها باختراق إرادوي راديكالي وإسقاطي للبنية الذهنية الوطنية، كما سنبين ذلك فيما بعد. أما محمد الحبابي الذي تدخل خلال الأسبوع الثالث من هذا الشهر الحافل، فقد قدم دراسة اقتصادية إحصائية مستقبلية عن تطور البنيات الاقتصادية والاجتماعية وسوق الشغل، مع تطورها المحتمل في أفق سنة 1985. والدراسة أنجزت على غرار دراسة سيناريوهات تطور العالم من لدن الأمم المتحدة. وستبقى هذه الدراسة، التي ستصدر بشكل أكبر تفصيلا في كتاب خاص³³، من أهم الدراسات التي أنجزها الاشتراكيون المغاربة قبل سنة 1975. فالعرض غني بالأرقام وبمقاربة لبنية التعليم وبنية سوق الشغل، وشبكة توزيع الاستهلاك، والدراسة من هذه الزاوية إضافة نوعية في المنتج العلمي للسنتين، إلا أن الطابع الطبقي والتنموي (ديبولوبيميتاريستي) شكل روحها، وأستسمح في استخراج هذا الاستشهاد الطويل نسبيا من دراسة لحبابي: كما أن الهياكل الفكرية التقليدية تشكل عائقا للتقدم والتنمية، وهذه الهياكل الفكرية تستند إلى الفكرة القائلة بأن الإنسانية في مجموعها لا يمكن أن تتقدم، بل أن الفرد وحده أو الجماعة، هو الذي يتقدم، فتكون النتيجة قلة الثقة في التقدم وفي التحسن. أما الهياكل الفكرية العصرية فإنها تقوم على فكرة عالم نشيط ومتفاعل: فالعالم المادي هو المادة المرنة التي تقبل سيطرة الإنسان، وذلك من أجل ازدهار الإنسان وتقدمه وسعادته. وتم سيطرة الإنسان على المادة من خلال الملاحظة وتطبيق المنطق الإنساني. والهياكل الفكرية العصرية، بخلاف الهياكل الفكرية التقليدية، تعطي الأسبقية للمنطق والتجربة والعمل الإنساني.

أما الهياكل الاقتصادية، فمن المستحيل أن تخرج من التخلف أو أن تجد حلا للمشاكل الحيوية التي توضع في سنة 1985 مع وجود هياكل يطغى عليها الجانب الفلاحي. إن تنمية الفلاحة في المغرب أمر ضروري، لا كهدف ولا كوسيلة أساسية للتنمية العامة، ومادام المغرب بلدا يطغى عليه الطابع الفلاحي فإنه سيظل بلدا متخلفا³⁴.

كان لمحمد الحبابي قبل سنة 1959 ماض شيوعي، ولما التحق بالاشتراكيين في حزب "القوات الشعبية" حافظ على بنية التحليل الذي يشرح كل شيء انطلاقا من المعطيات الاقتصادية حتى عندما يعتبر أن تعليم الشباب ضرورة حيوية لتجاوز التخلف وأن المستقبل مضمونا حينما يكون لكل شاب من شباب المغرب قلم بيده، لا محراث يجره، لأن القلم هو

32. م.س، ص 43

33. الحبابي محمد . مستقبل شببيتنا المغربية في أفق الثمانينات ، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1971

34. م.س، ص 129

الذي يضمن لنا لقمة العيش اليومية³⁵، فإنه يركز على الجانب التقني والكمي في التعليم (التعميم)، فمسألة مضمون البرامج وفلسفة التكوين ووظيفة المدرسة، لم تكن مطروحة على الإطلاق، ويمكن فهم ذلك بالنظر لثقل الأمية آنذاك.

سيبقى هذا المنحى التتموياني سائدا لدى الاشتراكيين المغاربة إلى حدود أواسط السبعينيات، باستثناء بعض القلق عند عبد الله إبراهيم لما نشر سنة 1969 مؤلفه صمود وسط الإعصار وعبر فيه بقوة على أن فساد الأوضاع العامة لا يكفي، والبؤس لا يكفي، واضطهاد الجماهير الشعبية وسحقها وتعذيبها لا يكفي، واستغلال الملايين من البشر وامتصاص دمائها واستنزاف جميع قواها من قبل كمشة من النفعيين لا يكفي، والتهديد الأجنبي للبلاد كلها بالعبودية والاحتلال لا يكفي، والهزائم العسكرية الفظيعة لا تكفي، أن تدفع بشعب ليثور بصفة إيجابية مسؤولة و ليتولى بنفسه زمام مصيره إذا لم تكن لدى ذلك الشعب فكرة تتبلور فيها إرادته بجد وتزوده معنويا بسلح النصر وتنصره داخل بوتقتها إطاراته وقراراته وسلوكه النضالي العام³⁶. هذا الشعور بضرورة تعميق التصور النظري، أو المذهبي كما كان يقال آنذاك، سيطوره عبد الله إبراهيم بالتدريج وبالتوازي مع إقامة مسافة مع النشاط السياسي اليومي. هكذا سيؤدي به التأمل، بعد عقد من الزمن، إلى طرق الموضوع الذي غيب تحت ضغط النشاط السياسي اليومي، وينشر في كتيب صغير مضامين محاضرتين في موضوع الإسلام في أفق سنة ألفين³⁷. ألفت هاتان المحاضرتان أمام جمهور مخضرم من الفقهاء والمناضلين اشتراكيي النزعة، وكان هدف المحاضرة هو خلق شروط حوار بين مرجعيتين. احتلت مسألة الاجتهاد عند المسلمين، حسب عبد الله إبراهيم، مكانة مركزية. والاجتهاد يفضي إلى تجديد الممارسة. هل للاجتهاد معنى، يتساءل المحاضر، إن كان موضوعه شيئا آخر غير ميدان العلاقات الاجتماعية، أي ملاءمة روح الإسلام مع الممارسات الحضارية؟ فيجيب بالإيجاب³⁸ موضحا أن هناك فرق بين الدين والتدين، وهذا الأخير تأويل للدين انطلاقا من شروط اقتصادية واجتماعية محددة الزمان والمكان. وما يقدم اليوم كإسلام إنما هو ممارسة لتدين تبلور في المرحلة الثانية من تطور الإسلام، أي لما تحول من دين إلى إيديولوجيا طبقية، إيديولوجيا طبقة الأغنياء والملاكين العقاريين، طبقة قوية كانت قادرة على انتزاع السلطة السياسية بقوة الحديد والنار³⁹. فلم يتقنن الشرع إلا في هذه المرحلة. وقد كان جوابا على أسئلة تبلورت في إطار البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتلك المرحلة. فإذا تغيرت

35. م.س، ص 134

36. إبراهيم عبد الله : صمود وسط الإعصار، منشورات الشركة الشرقية، القاهرة 1969، ص 82

37. إبراهيم عبد الله: الإسلام في أفق سنة ألفين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1979

38. م.س، ص 20

39. م.س، ص 38

الشروط التاريخية، فيجب بالضرورة مراجعة الأجوبة لتلائم الأسئلة الجديدة⁴⁰. هذا التجديد ليس فقط ذهنيا بل أيضا نضالا من أجل إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية، ولا يمكن أن يقوم بعمل مثل هذا إلا تقدمي⁴¹. ولما تساءل فقيه عن الجمع بين الإسلام والصراع الطبقي بينما القرآن يوصي بالسلام، أجاب عبد الله إبراهيم أن تعارض الإسلام مع المجتمع الطبقي برنامج للإنجاز، أفق على المسلمين الوصول إليه كمحطة نهائية، أما البداية فهو الصراع العنيد ضد التفاوت، وكل تجاهل ساذج للمعطيات الموضوعية للواقع هو بمثابة إلغاء لكل الآيات القرآنية التي تندد باستغلال الإنسان وبالسلطة الجائرة للمال⁴². هكذا يصل عبد الله إبراهيم إلى ضرورة تأويل تقدمي للإسلام ينطلق من أسئلة الظرفية الراهنة وهي بالنسبة له ثلاثة: من يملك الأرض؟ في أيدي من يتكسد المال؟ وفي خدمة من تسخر التكنولوجيا؟ ويصل عبد الله إبراهيم، كعلال الفاسي إلى "المنزلة ما قبل" !

يمكن أن نعدد الأمثلة، إلا أن السقف واحد، فبالرغم من المجهود التركيبي الذي بذله عمر بن جلون في إعداد التقرير الأيديولوجي⁴³ والذي وضع فيه الأصبع على التشكل التاريخي للدولة المغربية، فإنه توقف عند الشعب وقاربه كفاعل تاريخي كلي، ولم يتجاوز "المنزلة ما قبل" غالبا لدواعي الحشد الواسع. حتى الحزب الشيوعي، وبعد محنة منعه سنة 1959، بتبرير عدم جواز قيام حزب شيوعي في بلد إسلامي على رأسه أمير المؤمنين، وصل إلى هذا السقف، لما عقد مؤتمره الثالث بشكل سري في الدار البيضاء لأنه كان ممنوعا، والمغرب تحت حالة الاستثناء؛ فقد ورد في التقرير العام الذي أقره المؤتمر، بأن الجماهير المغربية قوية الإيمان، ولا يجب أن يعرقل ذلك التزامها في النضال الثوري وانخراطها في الاشتراكية... فكل فصل في الشروط الحالية للتطور السياسي والثقافي والاجتماعي، بين الواقع الديني والواقع الاجتماعي، لا يعدو أن يكون إلا وهما. هذا الموقف الصحيح اتجاه الإسلام في بلدنا، لا ينبغي أن يفهم كمجرد قضية تسامح ديني أو كاحترام للمعتقدات، كما لا ينبغي أن يعتبر كموقف تكتيكي أو كموقف تفرضه الظروف، بل يجب أن يعتبر كانعكاس لإنسجام حي وكاستيعاب منسق للواقع الوطني في مجموعه، كما يجب أن يكون انسجاما لنضالنا مع ظروف وعي شعبنا، وإدخالنا في كفاحنا لقيم الإسلام التقدمية التي كانت الجماهير الشعبية

40. م.س، ص 39

41. م.س، ص 24

42. م.س، ص 52

43. الاتحاد الاشتراكي: المؤتمر الاستثنائي، (يناير 1975) الطبعة الثانية، الرباط، 1978، صص 33-190

تتناضل من أجلها أمس أثناء المعركة في سبيل الاستقلال، واليوم في المعركة في سبيل العدالة الاجتماعية والديموقراطية ضد استغلال الإنسان للإنسان⁴⁴.

بعد هذا المؤتمر (1966)، سيتخلى الحزب عن النعت الشيوعي، وسيحمل ابتداء من 1967 اسم حزب التحرر والاشتراكية، الذي سيمنع بدوره، ولم يستقر كحزب شرعي إلا ابتداء من 1975 تحت اسم التقدم والاشتراكية.

كيفما كان المنطلق الأيديولوجي عند الوطنيين المغاربة، يصلون أمام الطابع الإسلامي للمغاربة والتداخل العضوي بين الدين والدولة إلى ضرورة تأويل جديد أو لين أو تقديم للإسلام. بل قد يغامر بعضهم من حين لآخر بالحديث عن ضرورة "إصلاح ديني"، أما فصل الدين عن الدولة فغير وارد، على الأقل بصريح العبارة. هذا هو التوجه الغالب والمركزي داخل الإصلاحية المغربية، وقد تعرض لاختراقات من طرف تيارات هامشية، منها الراديكالية الماركسية في الستينيات والسبعينيات، التي روجت داخل أوساط الشباب للإلحاد انطلاقاً من مقولة: "الدين أفيون الشعوب"، لكنها في وثائقها اكتفت بفصل الدين عن الدولة⁴⁵ وفي سياق جدل حول دور الفلاحين في الثورة. ومنها النزاعات الإسلامية التي سار بعضها في سياق قناعته بأن الدولة المغربية "لا دينية" وعوض المذهب المالكي السائد في المغرب بالتأويل الوهابي المانوي وبضرورة سمو الدين على السياسة وفصل إمارة المؤمنين عن النهج الوراثي للحكم⁴⁶.

شكلت هذه الاختراقات استثناءات في شكل أقواس سرعان ما تغلق في دينامية سعي التيارات التي برزت فيها إلى الخروج من الهامشية. بل من قلب هذه الهوامش تنتصب شخصيات وأصوات لتركز ما هو قائم⁴⁷، أي التداخل العضوي والدور الحيوي لإمارة المؤمنين. والملفت للنظر خصوصاً بعد اقتحام الحركات الإسلامية للحقل السياسي، وبعد انفجارات الدار البيضاء في مايو 2003، سارت تصريحات بعض رموز الإصلاحية المغربية إلى:

"لن يكون أبداً المغرب بلداً علمانياً" (محمد جسوس).

"إمارة المؤمنين بوابتنا نحو الحداثة" (الحبيب طالب).

"لو لم يكن الفصل 19 في الدستور لخلقناه" (إسماعيل العلوي).

44. الحزب الشيوعي المغربي: التقرير المقدم للمؤتمر الثالث 1966، نص مرقون، أرشيف حزب التقدم والاشتراكية، ص 36.

45. في جدال بين "23 مارس" و "إلى الأمام" حول حزب "العمال والفلاحين" أم الحزب العمال والفلاحين

46. تصريحات أحمد الريسوني في جريدة التجديد

47. عبد الإله بنكيران، عبد الكريم الخطيب، أحمد حرزني، لحبيب طالب، مولاي إسماعيل العلوي، محمد جسوس، أحمد طالب، عبد الرفيق الجوهري

بينما أعلن الملك محمد السادس، وبعد الأحداث المذكورة، في خطاب رسمي أن الحقل الديني والحقل السياسي مفصولان ولا يجتمعان إلا عند أمير المؤمنين.

هل يعكس هذا الواقع، حالة ظرفية تتميز بوجود "خطر" إسلاموي قد يزرع التطرف في المجتمع، لذلك تتم المفاضلة بين "الأصولية الشعبية" و"أصولية الدولة"⁴⁸، لأن هذه الأخيرة تبدو قابلة للتجديد، أم أن هذا الواقع معطى بنيوي يؤشر على عقلية تعيش ترددات عميقة تحت وقع موجات تحول تعصرها من الداخل. أميل إلى هذا الشرح الثاني، وسأستشهد بعبد الله العروي لتوضيح ذلك.

شكل هذا المؤرخ بالنسبة لي مرجعا علميا لا محيد عنه، وقدرة نظرية على التحليل وتوليد المعنى، وبالرغم من التحفظات النظرية على "تاريخانيته"، فقد نهلت من تراثه باستمرار منذ أن اخترت الاشتغال بالتاريخ. أذكر بهذا لأنني سأستشهد به اليوم كمثقف عضوي "للإصلاحية المغربية" بالرغم من حكمه القاسي عليها في شهادته حول المغرب والحسن الثاني⁴⁹.

في كتاب نشره العروي بالفرنسية سنة 1997 تحت عنوان: الإسلاموية والتحديث و الليبرالية يحلل العروي، عبر مقالات متعددة كتبها كمداخلات في مناظرات أو مساهمات في مواضيع متنوعة، يحلل التفاعلات المختلفة على صعيد العالم العربي والإسلامي، بين التوجهات الثلاثة المذكورة، فبقدر ما تفاعلت إيجابا مع تحليله في الفصل الثاني المعنون "التحديث و إشكالاته"⁵⁰، وقفت حائرا أمام تحليله في الفصل السابع المعنون "الدين و المجتمع و الثقافة"، ذلك أنني لم ألمس لا تاريخانية ولا نسبية المؤرخ أمام ما يبدو كمعطى ثابت. يستعير العروي من الألماني بورخاردت جاكوب أفكاره حول نمذجة ثلاثية لفهم التاريخ الكوني: الدين و الدولة و الثقافة... يمكن توزيع التجارب التاريخية الكونية إلى ثلاثة مجموعات يكون في كل منها مستوى واحد (الدين أو الدولة أو الثقافة) هو المهيكل الرئيسي للتجربة، فمثلا الثقافة بالنسبة للإغريق، الدولة بالنسبة للرومان، والدين بالنسبة للمجتمعات الشرقية (الشرق الأوسط والأدنى). فالمستوى المهيكل يحول الآخرين إلى مجرد أدوات⁵¹. طبعاً ينتقد العروي الطابع المجرد لهذه الأفكار، إلا أنه يسجل أهمية وجود "قيمة مهيكلية في كل مجتمع تاريخي" يدعو إلى دراستها جدياً، وإلى تدقيق مفاهيم دين ودولة وثقافة للتمييز

48. العيادي محمد: ملف التأهيل : الدين و الدولة و المجتمع في مغرب القرن العشرين، جامعة باريس "الثامنة"، يوليو 1996

49. LAROUÏ, A: Le Maroc et Hassan II (un témoignage) , éditions centre culturel arabe, Casablanca 2005, pp 28, 122, 192, 219.

50. LAROUÏ, A : islam , modernisme, libéralisme, éditions du centre culturel arabe, Casablanca 1997, pp 35 –

54

51. Idem, p 157

بينها. بعد هذه الإحتياطات يعتبر بأن هذه النمذجة يمكن أن تشكل قاعدة لتحليل مقارن للمجتمعات الإنسانية.

يطبق العروي، بعد ذلك هذه المقاربة على المغرب، ويصنفه ضمن المجموعة التي يحتل الدين فيها مستوى "القيمة المهيكلية". الدين بمفهوم التدين وليس العقيدة فيقول: ينتمي معظم سكان المغرب المسلمين إلى المذهب المالكي، فما يحدد وعي المغاربة إذا ليس الإسلام بشكل عام بل المالكية كما تطورت في البلد نفسه⁵² أما الدولة في المغرب، فلها تاريخها و منطلقاتها والعاهل فيها، يستمد سلطته من الدستور المكتوب ومن البيعة التقليدية، ويجسد الأمة ويضمن خلود الدولة، ويرعى السلم الاجتماعي، والطرق والوسائل لتحقيق ذلك متروكة لتقديره⁵³، فهذا المنطق الخاص المسجل في التاريخ و الذي يعطي للدولة المغربية ملامح الدولة "الوضعية" لا يمكنها لا من السمو على الدين ولا من الانفصال عنه. فلأن الدولة جاءت في الأصل خارجية، و لم تتشكل كما حصل في تجارب أخرى من انحلال قبلي، واقرنت منذ القرن الثامن بنشر الإسلام، فلا يمكن لها في المغرب أن تكون قيمة عليا بالرغم من استقلالها النسبي والنفوذ الفعلي والدائم لمفهوم المخزن في بسلوكولوجية الفرد المغربي ولو كان أميا⁵⁴، وما الثقافة يتساءل العروي؟ إنها تستدعي التمييز. فالكبيرة، أي الثقافة العالمية، فهي عربية-إسلامية بعد أن كانت لاتينية-مسيحية ووثنية-سامية، أما الأخرى أي الفلكلور، مختلف التعبيرات من غناء ورقص وحكي وأمثال... فهي أيضا لا تأخذ قيمتها إلا عبر الدين فما يشكل القيمة السامية، ما يحدد الهوية المغربية، بصرف النظر عن الاختلافات الجغرافية والاجتماعية والتربوية، ليس الدين كلاهوت، بل الدين كمجموعة أشكال التعبير... فكل عناصر الفلكلور... لا تأخذ شكلها ولا تمتلك مساحتها وقيمتها "الإنسية" إلا بإدماجها للرسالة القرآنية⁵⁵. فحتى على صعيد البسلوكولوجيا الفردية، فما يحدد الهوية المغربية، ما يمكن المثقف والحرفي والعاطل والأمي، من تجاوز التمايزات الفردية وتعريف الذات كمغربي، هو الإسلام كثقافة والإسلام كتعبير قادر على إثارة المشاعر الجماعية⁵⁶.

القاعدة إذن هي مركزية الدين كقيمة سامية مهيكلية، ولو أنه على الصعيد الدستوري، مجال الرموز، هناك فصل وغموض، وهذا موجود في كل مكان.

52. *Idem*, p 159.

53. *Idem*, p 162.

54. *Idem*, p. 164.

55. *Idem*, p. 165.

56. *Idem*, p. 166.

وما القول في العلمانية أو اللائكية؟ إن قطيعة في هذا الاتجاه، يقول العروبي، أي تقليص دور الشريعة في التشريع القانوني، فهذا لا يمكن أن يأتي إلا من جهة النساء، إذ سيتطرق الإصلاح لقانون الأسرة... [فمطالب الجمعيات النسائية] تدعو لحظر تعدد الزوجات وحرية الزوج في التطبيق... قبل التفكير في مرحلة ثانية أصعب قد تهدف إلى التغيير العملي لقانون الإرث غير المنصف للمرأة. في المرحلة الحالية لا أحد قادر على تأكيد أن هذه الإصلاحات مستحيلة⁵⁷.

هذا الكلام للعروبي ورد في مداخلة قدمها لمناظرة بالولايات المتحدة الأمريكية، ولعل مناخ ذلك اللقاء، وخارج المغرب، جعله يركز على ما يميز التجربة التاريخية المغربية... وإنصافاً له أوردت كل هذه الاستشهادات، وأنا في أريحية لأسجل عدم اقتناعي بفرضية "الدين كقيمة سامية مهيكلية"... ولمزيد من الإنصاف أقول إنني أفهم العروبي عندما أجاب في فضاء مغربي على مداخلات زملاء في ندوة بنمسيك: ... لكي لا نتقاتل، ولا نتشاجر بدون نتيجة، ولكي لا نتخابش صباح مساء، نضع المسجد في بقعة، والبرلمان في بقعة بعيدة، والمختبر في بقعة بعيدة جداً⁵⁸، أليست هذه خطوة نحو الفصل؟

57. *Idem*, p. 163.

58. العروبي عبد الله: الحداثة وأسئلة التاريخ، منشورات كلية الآداب بنمسيك، الدار البيضاء 2007، ص 187

محمد بن الحسن الوزاني الصحفي من خلال جريدة "الرأي العام"

محمد معروف الدفالي

صدور جريدة "الرأي العام"

عقد حزب الشورى والاستقلال بعد مؤتمره التأسيسي، بحوالي شهرين، اجتماعا بمدينة فاس في شهر أكتوبر من سنة 1946 ترأسه الأمين العام للحزب محمد بن الحسن الوزاني، وانصبت أشغاله على مناقشة مشروع إصدار لسان حال للحزب، فتم الاتفاق حول الموضوع وحول الاسم الذي اقترحه الوزاني للجريدة المرتقبة، وهو *الرأي العام*¹، كما تطوع أحد شباب الحزب، وهو أحمد بن سودة، لتولي إدارة تلك الجريدة².

ورغم أن أحمد بن سودة تقدم بطلب ترخيص إصدار الجريدة إلى المراجع الفرنسية المختصة في نفس شهر الاجتماع، أي شهر أكتوبر سنة 1946، فإنه لم يحصل عليه إلا بعد حوالي ستة أشهر³ -أبريل من سنة 1947-، وقد حمل الوزاني سلطات الحماية وما سماه "السياسة المتبعة في البلاد" مسؤولية هذا التأخير، وبين كيف أن "السلطة المتصرفة" لم تسمح بإصدار هذه الجريدة "إلا بعد التي واللتيا وبعدما ذهب الناس في شأنه مذاهب شتى"⁴، كما وظف المناسبة لتجديد توجيه النقد لسياسة الحماية بخصوص الحق في إصدار الصحف، فنعت تلك السياسة بسياسة "الامتياز العنصري التي تبخس المغربي والعربية حقها وتزن الأقوام والأشياء بقسطاسين مختلفين"⁵. فقد أنكر على الإقامة العامة ما تمنحه من تسهيلات للصحافة المكتوبة بالفرنسية وما تضعه من عراقيل أمام الصحافة المكتوبة بالعربية، معتبرا هذا الواقع نوعا من

*A compléter

1. عز العرب الوزاني، *حشني والدي*، م س، ص. 50-51.
2. يظهر من خلال مذكرات أحمد بن سودة أن حضور الاجتماع ترددوا، في قبول هذه المسؤولية، وأن الآراء والتدخلات كانت متعددة، وأن أحمد بن سودة اقترح الميدان بجرأة واقترح نفسه لإدارة الجريدة. كما يظهر أن البعض تراجعوا عن التردد، واقترحوا أنفسهم للمهمة، إلا أن الوزاني حسم في الموضوع بإعلانه "لا يديرها إلا أحمد بن سودة الذي صمد حين ترددتم، وثبت حين جبنتم". انظر: عبد الحى حسن العمراني، *أبطال الوطنية - الكتاب الثاني - أحمد بن سودة*، م س، ص. 74-75.
3. يرى عبد الهادي بوطالب في مذكراته، أحد احتمالين وراء تأخر صدور جريدة *الرأي العام*، وتأخر ما سماه "تكرم الإقامة العام الترخيص" بقوله: "وربما كان سبب ذلك أن حزبنا ضمن في رسالة الطلب، أنها (الجريدة) لسانه الناطق، أو أن مديرها كان غير مرغوب فيه من لدن الإقامة العامة. بمقتضى الظروف التي كان يجتازها، مما أشرنا إليه في الصفحات الماضية". انظر عبد الهادي بوطالب، *ذكريات ... ج2*، م س، ص 253.
4. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، جريدة *الرأي العام*، السنة 1 العدد 1، الأربعاء 16 أبريل 1947.
5. المصدر نفسه.

"المعاملة الشاذة التي تعامل بها الصحافة العربية في عقر دارها"⁶ ومحملاً إياه المسؤولية الأصلية وراء تأخر صدور جريدة *الرأي العام* وغيرها من الجرائد الوطنية.

وقد صدر العدد الأول من أسبوعية *الرأي العام* يوم الأربعاء 16 أبريل 1947 بهوية أنها لسان حزب الشورى والاستقلال. وكان صدره متزامناً مع زيارة السلطان لمدينة طنجة ومع المذبحة التي ارتكبها المجندون السينغاليون في الجيش الفرنسي بمدينة الدار البيضاء، فجاءت مضامين مقالاته مطبوعة ببعض الحدة. أما شكل الجريدة فكان متواضعاً، عكسته ثمانى صفحات من الحجم المتوسط ونوع الورق الأبيض المائل إلى الصفرة. وتعود أسباب هذا الظهور المتواضع، حسب المعنيين بالأمر، إلى ضعف الوسائل والشروط التي جعلت من صدور تلك الجريدة "معجزة لا تتحقق من المشرفين عليها إلا بمعاناة لا تطاق"⁷. فمدير الجريدة لم يكن محترفاً، إذ لم يتلق تعليماً صحفياً بمدارس أو معاهد ولم يسبق أن مارس الصحافة عملاً أو وظيفة، وإنما ولج الميدان مناضلاً حزيباً من أجل مبادئ آمن بها واختار معانقتها⁸، بما ينطوي عليه ذلك من عوامل من شأنها أن تغلب الجانب النضالي والإيديولوجي على الجانب الصحفي والفني، وإلى جانب هذا كانت الإمكانيات اللوجيستكية في عداد العدم، حيث كانت الجريدة تطبع "بمطبعة الأمنية" بالرباط وهي مطبعة "لم تكن ... تتوفر في تجهيزها المادي إلا على الأدنى المتمثل في تصفيف الحروف باليد وفي آلة سحب لا تسحب في الساعة إلا عدداً محدوداً من المطبوعات"⁹. وكانت هيئة التحرير قليلة العدد، تقوم بإعداد ما ينشر، تحريراً وتصحيحاً، في ورشة صغيرة¹⁰. ويذكر عبد الهادي بوطالب أنه بمعية أحمد بن سودة كانا يقومان بعمل فريق حيث كانا يملآن بأيديهم عناوين المشتركين، ثم يخرجان من البيت إلى مركز البريد لإيداع الأعداد الموجهة للمشتركين عبر المغرب في الصناديق، بعد أن يقوموا بنقل "أحمال الجريدة على دفعات من المطبعة إلى البيت أو منها إلى إدارة الشركة

6. المصدر نفسه.

وبوضح الوزاني في المقال نفسه الأمر بالاستناد إلى القيود والإجراءات التي فرضها القانون -آنذاك- على الصحافة العربية، بقوله: "وبين هذا بالإجمال أن حق إصدار الجريدة العربية بالمغرب لا يتوقف فقط على الإجراءات الضرورية من وضع الضمانة المالية، بصندوق الدولة، وطلب الإذن من المراجع العليا، بل إن الحصول على ذلك الحق مقيد بمشينة الإدارة إن شاءت سمحت، وإن شاءت لم تسمح دون أن تسأل عما تريد أو تفعل، أما الجريدة الفرنسية، سواء أكان صاحبها مغربياً أو أجنبياً فلا يتوقف الحق في إصدارها، على أكثر من الضمانة المالية، وتسجيل طلب الإنشاء، وبمجرد ما يمنح وكيل الدولة لصاحب الجريدة، توصلاً بالتسجيل المذكور -وهذا يتطلب بضعة أيام فقط- تعتبر مؤسسة قانونياً، ولصاحبها الحق في إصدارها متى شاء".

7. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج1، م س، ص. 237.

8. أحمد بن سودة، "صفحات من تاريخ المغرب، تأملات، خواطر وذكريات"، الحلقة الثانية، جريدة *الحياة*، عدد 12943، الثلاثاء 11 غشت 1998.

9. رغم هذه الإمكانيات المحدودة، يقول عبد الهادي بوطالب، إن القائمين على الجريدة، اعتبروا أن ذلك فرصة العمر، أو حظاً سعيداً، بعدما ضاقت بهم مسالك البحث عن مطبعة عربية، عبر المغرب الواسع. انظر عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج2، م س، ص. 256.

10. يذكر عز العرب الوزاني أن الورشة كانت بمكان صغير بشارع "بوتي جان" بالرباط. انظر عز العرب الوزاني، حدثني والدي، م س، ص. 51. بينما يذكر عبد الهادي بوطالب، أن الورشة كانت غرفة بالبيت الذي أسكنه به الملك يحيى تواركة بجوار القصر الملكي، إذ يروي أنه حول غرفة بذلك البيت إلى ورشة عمل للجريدة، أصبحت مستقراً لأحمد بن سودة، كلما حضر إلى الرباط حيث كانا يعملان فيها معاً -بوطالب وبن سودة- على إعداد الجريدة. انظر عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج2، م س، ص. 256.

المغربية للنقل "الستيام"، التي كانت على مقربة من المطبعة¹¹، كما ذكر أحمد بن سودة، المتفرغ الوحيد لشأن الجريدة، أن ثقلها كان عليه لما كتب في هذا الصدد قائلا: "كنت أحررها وأسهر على طبعتها وأتابع نشرها وتوزيعها ... وكنت إلى جانب التحرير والوقوف بالمطبعة على كل صغيرة وكبيرة، حتى يتم توضيب كل الصفحات بالشكل الذي أرتاح له، أقوم بعمل إدارة بكاملها، من المدير إلى المحاسب إلى محصل المبيعات"¹²، كما كان في تنقلاته بين المدن، من أجل مصالح الجريدة، يمزج الأمر بمهام حزبية فيجري اتصالات مع المناضلين ويتعرف على قضايا الحزب ويبلغ ما حمل من تعليمات، قبل أن يقلل راجعا إلى مقر الجريدة¹³. وقد شهد عبد الهادي بوطالب على جزء مما ذكره زميله بالقول، إن "أحمد بن سودة كان يعمل خارج الرباط بمفرده كجهاز كامل لتأمين مال الجريدة وتركيز بيعها ورفع حجم اشتراكاتها عبر المغرب"¹⁴.

ويظهر أن تمارس أحمد بن سودة بالإشراف على الجريدة أكسبه تجربة جعلته العارف بأسرارها وبأمور سيرها والقادر الوحيد على ضبط شؤونها، لدرجة لم تستطع معها شكوك حول ذمته المالية أن تقصيه عن المسؤولية. فرغم إبعاده بسبب تلك الشكوك وتعيين عبد الهادي الشرايبي مسؤولا إداريا وماليا، فإنه سرعان ما فرضت عودته نفسها لما عجز المسؤول الجديد عن الاستمرار في مهمته فتخلّى بداعي صعوبة الاتصال بالموزعين، مقرا بأن "أحمد بن سودة هو المدير والمحصل المالي والمحاسب، وهو الذي يعرف كيف يستوفي حقوق الجريدة من المسؤولين عن بيعها"¹⁵.

ولم تكن الصعوبات المالية أقل تأثيرا على الجريدة من المشاكل اللوجستكية، فقد عانى حزب الثوري والاستقلال متاعب مالية بخصوص جريدته لم يتغلب عليها إلا بفضل الأنصار والمتطوعين، إذ كانت أهم المداخل هي اشتراكات المشتركين، فعليها اعتمد استرسال

11. المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
12. يستمر بن سودة، في مذكراته، في شرح المهام التي كان يقوم بها بخصوص الجريدة بقوله: "في كل شهر كنت أقوم بجولة في المدن للاتصال بالمسؤولين عن توزيع الجريدة وبيعها، وأغلبهم كانوا مسؤولين حزبيين، لم تكن عندي سيارة خاصة... فكانت وسيلة النقل شركة الحافلات "الستيام"، وعندما أصل إلى مدينة ما، فإن الفندق الذي أقيم فيه هو بيت المسؤول عن توزيع الجريدة، وكان عليه إذا أراد أن أكون ضيفا خفيفا وظريفا، أن يسرع بسداد ما بذمته من محصول ... فأسلمه وصلا يثبت سلامة ذمته، وأجمع الإيراد معدا ومرتبيا أوراقا وقطعا نقدية في محفظة كانت بنكا وخزانة طعام ولباس، في نفس الوقت". انظر أحمد بن سودة، "صفحات من تاريخ المغرب، تأملات، خواطر وذكريات"، الحلقة الثانية، جريدة الحياة، عدد 12943، الثلاثاء 11 غشت 1998.
13. أحمد بن سودة، "صفحات من تاريخ المغرب، تأملات، خواطر وذكريات"، الحلقة الثانية، م س.
14. بوطالب، ذكريات ...، ج 2، م س، ص. 258.
15. أحمد بن سودة، صفحات من تاريخ المغرب ...، الحلقة الثانية، م س.

الصدور¹⁶. وبحكم أن المطبعة كانت تفرض أداء ثمن العدد قبل تسلمه، تزايدت متاعب المسؤولين، حيث كان أحمد بن سودة مضطرا، بين الفينة والأخرى، إلى أن "يطوف بنواحي المغرب بحثا عن المال اللازم لتأمين طبع العدد اللاحق"¹⁷. ومن الوسائل التي مارسها الحزب لتوسيع مداخيل الجريدة، اللجوء إلى أسلوب "البيع النضالي"، إذ باقترح من عبد القادر بن جلون، نائب الأمين العام، حمل أعضاء المكتب السياسي أعداد جريدة *الرأي العام* من المطبعة وتفرقوا بها في شوارع الدار البيضاء لبيعها. ورغم أن المبادرة لم تكن ابتكارا فإنها ساهمت في الدعاية للحزب وللجريدة رأى فيها البعض عملا جريئا ومثيرا "كان حديث الساعة وحديث الناس"¹⁸.

ويظهر أن مراقبة الوزاني للجريدة، شكلا ومضمونا، كان له الدور الواضح في أن تتبوأ مكانتها. فقد كان يتتبعها بحزم ولا "يسكت حتى عن الكلمة أو الحرف أن يكونا في غير موضعهما"¹⁹، كما كان يبعث لهيئة التحرير، كلما صدر العدد، "بسيل مخطوط من الملاحظات، في سعي منه إلى الإتيان وحرصا على أن تكون الجريدة، حسب تعبيره، مشرفة"²⁰. ولعل تدخلاته تلك ساهمت في أن تكون جريدة *الرأي العام* في مستوى مثيلاتها، بل "كانت تعتبر من أرقى جرائد ذلك العهد"²¹.

فقد عمل محمد بن الحسن الوزاني على أن يجعل من جريدة *الرأي العام* النواة الصلبة لفكره ولحزبه، لذلك سهر على أن تكون نقطة تجمع ونشر الأفكار ونقطة التقاء الأنصار والمتعاطفين وأداة الدعاية وتوسيع مجال الإيديولوجية الليبرالية، إضافة إلى نشر الإيديولوجية الوطنية بهدف التصدي لنظام الحماية والكفاح من أجل استقلال البلاد. ولعل اسم الجريدة وشعاراتها ومضامين مقالاتها تبين هذه الأهداف بشكل جلي²².

16. جاء في أحد الإعلانات التي وزعها القائمون على الجريدة بتاريخ 15 لأبريل 1952: "وهي في كفاحها الشاق لا تعتمد إلا على المواطنين المخلصين، لذلك فهي ترجو منكم أن تعجلوا بتسديد اشتراكاتكم عن السنة السادسة، حتى يتسنى لها أن تتفرغ لمواصلة الكفاح، ولنا الثقة الكبيرة في وطنية الشعب المغربي". اطلعنا على نسخة من هذا الإعلان بأرشيف مؤسسة محمد حسن الوزاني.

17. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج. 2، م س، ص. 257.

18. المصدر نفسه، ص. 281.

تعرف المغاربة الذين درسوا بفرنسا، على طريقة "البيع النضالي"، للصحافة من خلال تجربة الحزب الشيوعي الفرنسي، وقد مارس بعضهم العملية بفرنسا، وباع الجرائد في الشوارع، خاصة جريدة *لومانيتي*.

19. عبد الحى حسن العمراني، *أبطال الوطنية، الكتاب الثاني، أحمد بن سودة*، م س، ص. 79.

20. بوطالب، ذكريات ... ج. 2، م س، ص. 237.

21. المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

22. د. تودورف، *تاريخ الصحافة العالمية*، م س، ص. 48.

فمفهوم "الرأي العام" يحيل على مرحلة في تاريخ التحرر البشري وتاريخ إقرار مبدأ سيادة الشعب، حيث ارتبط ظهوره بكتابات مفكري القرن الثامن عشر من أنصار التوجه الليبرالي الديمقراطي المبني على الحقوق والحريات وعلى أفكار الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية التي كان الوزاني أحد المتأثرين بها، كما يحيل تطوره على ظهور الصحافة الليبرالية وعلى اكتساب الجرائد، مع الثورة الأمريكية، مكانة المعبر الوحيد عن الرأي العام ويحيل على تعميق هذا الدور مع الثورة الفرنسية التي يؤرخ بها وبظهور مفهوم "الرأي العام" لميلاد الصحافة الدورية الفرنسية وميلاد الجريدة الفرنسية²³، وعلى التطور الذي عرفته وسائل الاتصال والإعلام في القرن التاسع عشر ودورها في المطالبة "للرأي العام" بأن يصبح صاحب السطوة والسلطان الحقيقي في الدولة، مثلما يحيل على ترسيخ هذا التطور في القرن العشرين وما عبر عنه من آمال في تحقيق مطلب إشراف الشعب على حكم الدول. ولا نشك في أن تكون مرامي الربط بين "الصحافة" وبين "الرأي العام"، حاضرة في ذهن الوزاني لحظة اختياره إسم جريدة حزبه.

وفي باب المفهوم، يفرق الوزاني بين الرأي الخاص أو الفردي ورأي ذوي المصالح الخاصة، وبين "الرأي العام"، فيعرف الثاني بأنه رأي "الجمهور والسواد الأعظم من الأمة وبأنه مجموع الإرادات الفردية التي تتكون من جميعها الإرادة المشتركة أو إرادة الجماعة ... [التي] تدل على قوة شخصية الأمة وشعورها بكيانها وإيمانها بحقها في الوجود"²⁴. ومن إيمانه بالتطور، يرى أن الرأي العام لا يتبلور جماعة ولا دفعة واحدة، وإنما يبدأ ظهوره في شكل بسيط عبارة عن سائحة وخاطرة وفكرة سريعة قد يملئها مجرد الشعور والهوى، وهي الحالة التي يكون فيها هذا الرأي مؤقتاً وغير ثابت، على أنه بعدما يفعل العقل والروية والنقد والتمحيص فعله في هذا الرأي فإنه يتحول إلى رأي صحيح، فيصبح معتقدا وإرادة²⁵، أي رأيا عاما. وفيما يخص المغرب يحدد الوزاني، الرأي العام، بأنه "مجموع العناصر المغربية التي لها رأي أو تستطيع أن تكون رأيا في جميع قضايا البلاد"²⁶، كما يحدد أن أهم العناصر، التي يقصد، وأنشطها يوجد داخل الأحزاب المغربية، كما يوجد بعضها خارج الأحزاب²⁷. ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أنه كان مع تعدد الرأي العام وليس مع واحديته، فهو لا يقصد به

23. المرجع نفسه، ص. 40.

24. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، م. س.

25. المصدر نفسه.

26. من الندوة الصحفية التي عقدها الوزاني بالدار البيضاء بتاريخ 10 فبراير 1951، م. س.

27. المصدر نفسه.

جميع الأفراد وإنما مجموعة من الآراء التي تؤمن بها جماعة من الناس إزاء الأمور التي تؤثر في مصالحها العامة والخاصة، إلى جانب رد فعل هذه الجماعة حول أمر من الأمور في وقت من الأوقات. ومن هنا يصبح "الرأي العام" هو اتفاق جماعة من الناس حول موقف من حدث معين أو فكرة أو نظرية معينة أو قضية معينة، فيكون بذلك "الرأي العام" في البلد رأياً متعددًا وليس محتكرًا من طرف فئة أو جماعة بعينها. ويتبين هذا الموقف بوضوح في أحد تصريحاته الصحفية بالقول: "ونحن بصفتنا حزبًا ديمقراطيًا، كنا ولا نزال نقاوم كل احتكار للرأي في البلاد ونعتبر أن لكل مغربي كامل الحق في إبداء رأيه في القضايا المغربية العامة بالوسائل المشروعة، لأن هذه القضايا تهم أمة بأسرها وليست من اختصاص طائفة من الشعب دون أخرى"²⁸. ولعله في مثل هذه التصريحات، كان يرغب في توضيح العلاقة الجدلية بين "الرأي العام" و "الأحزاب الوطنية السياسية"، وكيف أن الحزب السياسي هو نتيجة لبنية الرأي العام في البلد، كما أن بنية الرأي العام هي نتيجة لأفكار الأحزاب ونظامها. ومهما كان الأمر، فقد كان يربط من جهة أخرى – بين حرية الفكر وحرية الجهر به بجميع الوسائل وبين ظهور الرأي العام، ويرى في هذا الباب أن الرأي العام يشكل "في عصر الحرية والديمقراطية سلطة معنوية رهيبية، يخشاها الناس وتحسب لها الحكومات ألف حساب"²⁹، كما كان يربط بين تطور الرأي العام وبين درجة الرقي بالعلم والتربية والنظام في الأمة، وكذلك بين عظمة شأن الرأي العام ووجود الشخصيات القوية الحرة المستقلة في المجتمع، إذ كان يرى أن مثل هذه الشخصيات هي القادرة على تقوية رأي الجماعة³⁰. ومن كل هذا كان يربط بين الرأي العام وبين الثابت الفكرية والإيديولوجية التي سطرها لحزبه كإيمان بدور التربية والتعليم في ترقية المجتمع والإيمان بالحرية وبدور النخبة في المجتمع.

ومثلما كان اختيار اسم "الرأي العام" لسان حال الحزب ذو مغزى صحفي ليبرالي واضح، كان كذلك ذو مغزى له علاقة بإيديولوجية وبرنامج حزب الشورى والاستقلال. فكان من مقاصد الإسم، تمييز الجريدة وفكر صاحبها عن الغير. وفي هذا الباب، دفعت رغبة المساهمة في خلق رأي عام له سلطة المراقبة على الحكم والطموح إلى خلق جريدة تعبر عن آلام وآمال الشعب، إلى التزام نوع من التعبئة للنضال من أجل الاستقلال والديمقراطية، بما يعنيه ذلك من إيمان بأن الاستقلال آت ومن إيمان بضرورة أن لا يكون ذلك الاستقلال غنيمة تستفيد منها

28. نفسه.

29. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، م.س.

30. المصدر نفسه.

أقلية قيادية أو فئوية على حساب الشعب بأجمعه³¹. وإلى جانب هذا تضمن اسم الجريدة نوعاً من النزعة الدستورية البرلمانية، حيث يجيب مفهوم "الرأي العام" بوجه من الوجوه على سؤال من من حقه صياغة أو وضع دستور للمغرب يعكس بحق عمق تطلعات المغاربة³². ولعل الشكل الذي كانت تصدر به الصفحة الأولى من الجريدة يختصر الكثير من هذه التصورات والأهداف. فقد كتب اسم الجريدة بخط عريض بارز تتوسطه النجمة الخماسية شعار المغرب داخل صورة مجلس نواب بمقاعد مملوءة بممثلي الشعب، صلبة شعارين أحدهما آية قرآنية تؤكد على ضرورة الحوار والتشاور وتلغي أي احتكار أو استبداد بالرأي هي: "وأمرهم شورى بينهم" وقولة مأثورة عن الخليفة الثاني في سلسلة خلفاء الرسول الراشدين، عمر بن الخطاب، تعترف لبني الإنسان بالحرية وتلغي استبعاد البعض للآخر هي: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، وتحت صورة قاعة البرلمان كتب التعريف بأن الجريدة هي لسان حال حزب الشورى والاستقلال، والتي حذفها الرقابة في كل الأعداد، ولم تبق سوى كلمة "لسان"، وأمامها بين مزدوجتين "حذفته الرقابة".

وبارتباط مع كل هذه المعطيات، يظهر أن اسم "الرأي العام" كان كذلك من ضمن مختصرات برنامج حزب الشورى والاستقلال، كما وضعه الوزاني، وتمييزاً له، عن غيره من الأحزاب الوطنية وخاصة حزب الاستقلال، فباختيار هذا الأخير لجريدته الناطقة باسمه، اسم العلم، التي تحيل على الراية واسترجاع السيادة، كان يختصر برنامجه في الاهتمام بالاستقلال وتحرير السيادة، بينما كان اسم *الرأي العام*، لسان حزب الشورى والاستقلال، يرمز إلى تحرير سيادة الشعب عن طريق تعزيز سلطة الرأي العام³³، بما يعنيه ذلك من مزج بين الاستقلال والديمقراطية. وعلى العموم، فمن يتصفح جريدة *الرأي العام* في السنوات الأولى من صدورها، يلاحظ كيف أن مفهوم "الرأي العام" على صفحاتها كان يوظف في إطار أوسع من مفهوم الشعب في معناه الانتخابي³⁴.

وقد اعتبر الوزاني صدور جريدة *الرأي العام* سنة 1947 فتحاً جديداً، ليس في عالم الصحافة المغربية فحسب، بل في تاريخ النهضة القومية المغربية، كما اعتبر تلك الجريدة رتبة في

31. انظر عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج 2، م س، ص. 255.

32. المصدر نفسه والصفحة نفسها.

33. نفسه والصفحة نفسها.

34. انظر تأكيد الأمر لدى عبد الهادي بوطالب، نفسه، ص. 254-255.

صحافة المعارضة الوطنية السياسية التي فرض عليها الغياب منذ حوادث سنة 1937³⁵. أما

إسم الجريدة، فاعتبره فاصحا عن حقيقة أمرها ودالا على خطتها ومنهجها.

وإذا كان الوزاني يؤكد على وجود "رأي عام مغربي"، فإنه كان يرى بأنه "ما زال لم يبلغ شأن الرأي العام في كل أمة حرة مستقلة"³⁶، كما كان يحمل مسؤولية ذلك النقص إلى مجمل الوضع تحت سيطرة نظام الحماية، والتميز بما سماه "القيود العسفية والشروط الإرهابية". فهي في رأيه- التي تضيق الخناق على الرأي العام المغربي وهي التي تعرقل سيره وتكبث صوته وتهيض جناحه³⁷. وتجعل بالتالي أن لا إمكانية في أفق استكمال النمو الذاتي والظفر بالحق تاما غير ناقص وأداء المهمة في المجتمع، سوى بتحطيم قيود العسف ورفع شروط الإرهاق³⁸.

ومساهمة في الرقي بالرأي العام المغربي مرحلة النضج ومن منطلق إيمان الوزاني بالدور الذي على الأحزاب الوطنية أن تقوم به في هذا الشأن، جعل من بين مهام جريدة *الرأي العام* إغناء وتنمية الفكر السياسي الليبرالي وتقويته في المجتمع وخلق نوع من الثقة بالنفس في صفوف المؤمنين به واستقطاب أنصار جدد إلى جانبه من أجل تمتيعه بسلطان واضح في المجتمع وصهره في عائلة فكرية يعول عليها. واعتمادا على هذه الرغبة التكوينية والتوجيهية، كانت صفحات الجريدة حريصة على إظهار أفكار الشورى والديمقراطية والملكية الدستورية والدستور والبرلمان والحريات... والدعاية لتعاليم الإسلام التي تلتقي أو يمكن أن تلتقي مع الفكر الليبرالي وكذا الدعاية للأنظمة الغربية الديمقراطية وإظهار عدم تعارضها مع الإسلام وعقيدته. وبما أن المساهمة في رفع المدارك السياسية لعامة الناس وخلق رأي عام مغربي ناضج كانت أحد أهداف الجريدة، فقد كان العديد من مقالاتها مهتما بمطلب حرية التعبير وضمانه، وبتزويد المغاربة بكل ما يحتاجونه من حقائق ومعلومات حول الواقع تحت شعار "خدمة الصالح العام المغربي بكل نزاهة وإخلاص وشجاعة وإقدام وثبات ووفاء"³⁹، بما يفرضه ذلك من الصدع بالحق والمطالبة به⁴⁰.

35. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، م. س.

36. المصدر نفسه.

37. نفسه.

38. نفسه.

39. نفسه.

40. نفسه.

فقد كان الوزاني ضد التحدث "نصف حديث" وضد التعبير عن "حقيقة دون أخرى" وكان شعاره "الجهر بالحق والتعبير عن الرأي"⁴¹ بكل صراحة، مؤمنا بمبدأ "الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة"، محددًا خصوم حزبه وجريدته في من نعتهم "خصوم الشعب وأعداء الإصلاح وزعانف الرجعية وسماسرة الدين وأدعياء الواجب"⁴² وملتزمًا بأنه سيكون لهم بالمرصاد. وبهذا اصطف حزبه وجريدته في المعارضة التي نعتها بأنها "معارضة سياسية وطنية"⁴³ ومعارضة "باسم الشعب ولصالح الشعب وحده"⁴⁴، كما جعل شعارها قوله لرابع الخلفاء الراشدين علي ابن أبي طالب تقول: "لا يقيم أمر الله إلا من لا يصانع ولا يضارع ولا يتبع المطامع"⁴⁵. ولم يلتزم الوزاني - باسم الجريدة - بالصدع بالحق، إزاء الحاكمين فقط، بنقد سوء تصرفهم والاحتجاج على باطل سياستهم ومطالبتهم بما فيه مصالح الشعب، وإنما التزم بلعب نفس الدور إزاء الأمة، انطلاقًا من الإيمان بضرورة عدم التكتّم على ما يعتقد أنه الحق والصواب والمصلحة وما وجب المناداة به في سبيل الخير العام وانطلاقًا من ضرورة الإيمان بالإصلاح، أو - على الأقل - التشنيع بالفساد في المجتمع⁴⁶.

الخلفية الصحفية للجريدة

شكل الإعلام الحزبي وسيلة رئيسية لدى الوزاني لإبلاغ الأفكار والمواقف لأنصاره وغيرهم. ولما صدرت جريدة *الرأي العام* حرص على تعزيزها بمنشورات موازية، كان من أبرزها كتيبات حملت اسم *دفاتر المغرب أو كراسات المغرب* (Les cahiers du Maroc)، التي كانت توزع داخل البلاد وفي أوروبا وأمريكا والبلاد العربية لكشف حقائق الواقع المغربي تحت الحماية الفرنسية.

وقد ارتبطت الخلفية الصحفية، لصدور جريدة *الرأي العام* ومسارها بشخص مؤسسها، وهو صاحب تكوين صحفي إلى جانب ميول صحفية منذ تفتق وعيه السياسي، وصاحب تجارب صحفية سابقة على أعمدة مجلة *الأمة العربية* التي كان يصدرها الأمير شكيب أرسلان من جنيف ومجلة *مغرب* التي كان يصدرها روبير جان لونكي من باريس، وجريدة *لاكسيون* *نو پوپل* (*عمل الشعب*) التي كان له الدور الأساس في صدورها وتوجيهها كأول لسان حال

41. محمد حسن الوزاني، "رسالة مفتوحة"، *الرأي العام*، السنة 5، عدد 233، فبراير 1952.

42. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، م.س.

43. محمد حسن الوزاني، "سياسة إرهاب وتمنيات"، *الرأي العام*، عدد 51-14 أبريل 1948.

44. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، م.س.

45. المصدر نفسه.

46. نفسه.

للحركة الوطنية من داخل المغرب، ثم جريدة *الدفاع* لسان حال الحركة القومية، إضافة إلى المقالات التي كان يسرب من منفاه إلى بعض المجالات الثقافية العربية. وهي تجارب أكسبته مراسا قويا كان وراء شبه إجماع من قبل الوطنيين حول مكانته الصحفية⁴⁷، ووراء ترديد أنصاره بأن مقالاته كانت **تمشي بها الركبان**. ويظهر أن اهتمامه الكبير بالصحف وبالمقالة الصحفية، كان أحد الأسباب التي جعلت إنتاجه الفكري متداخلا مع إنتاجه الصحفي، اللهم إذا استثنينا بعض ما ألفه أو ترجمه من كتب أيام المنفى .

لقد كان الوزاني يرى شأن الصحافة في الأمة أنه شأن « عظيم »، ويرجع ذلك لمهامها الكبيرة في المجتمع ورسالتها الفريدة في الشعب، وكذلك لمسئوليتها "أمام نفسها وأمام القانون والرأي العام"⁴⁸. إذ مثلما كان يدافع عن حقوق الصحافة كان يؤكد على واجباتها، ويميز في هذا الإطار بين الصحف الجيدة التي شبهها **بالأشجار الباسقة المثمرة**، وبين التي كان يشبهها **بالنباتات الطفيلية**. فقد كانت العديد من الصحف - في رأيه - لا تمت إلى الصحافة بأي صلة، وإن حسبت نفسها من أسرتها. وميز هذا النوع من الصحافة بعدد من الصفات، منها أنها "لا تقوم بمهامها خير قيام ولا تؤدي رسالتها أحسن أداء ولا تقدر مسؤوليتها حق قدرها ولا تحترم نفسها ولا غيرها"، وأنها تبني مواقفها على أغراض خاصة فردية أو طائفية إما مباشرة أو بطريقة ملتبسة "ترتدي لباس الفضل والتقوى والنصيحة والصلاح"⁴⁹، وما شابه ذلك من صفات تجعل هذه الجرائد - حسب رأيه - مسيئة لسمعة الصحافة ومشوهة لحقيقتها⁵⁰. وفي هذا العينة من الصحف ذكر جريدة *لابطاي*، التي وصفها بأنها "اشتهرت بسفورها وخستها وإسفافها"⁵¹ والجريدة الرسمية التي رأى في حقها أنها "تصدر في المغرب ناقصة، هزيلة، مسيخة"⁵². ويأخذ الوزاني على هذه الصحافة، الطريقة التي تتناول بها القضية المغربية، والتي وصفها بغياب النزاهة ونزعة الاستغلال والاستعمار. فقد تبين له كيف أن تلك الصحافة قلما "تبرهن على علم ودراية وخبرة وبصيرة ونزاهة وإنصاف"، مبرزا، كيف أن حديثها يتحكم فيه "الغرض والشهوة بشكل يجعل مقالاتها تنقاد في خطتها للعصبية الجنسية والنعرة الاستعمارية والنزعة الإبليسية"⁵³. ومنه كانت أكبر المآخذ التي أخذها على طريقة معالجة

47. يدل على ذلك إشارات الإعجاب بقدرات الوزاني الصحفية المتضمنة في مذكرات الوطنيين بمختلف مشاربهم.

48. محمد حسن الوزاني، "خض الغمرات للحق حيث كان، حركتنا بين القذف والوعيد"، *الرأي العام*، السنة الأولى، العدد 4- 7 ماي 1947.

49. المصدر نفسه.

50. نفسه.

51. محمد حسن الوزاني، "في سبيل الدستور!"، *الرأي العام*، السنة الأولى، العدد 18- 20 غشت 1947.

52. محمد حسن الوزاني، "فضائح مالية في ميزانية الدولة بفرنسا والمغرب"، *الرأي العام*، السنة الأولى، العدد 88- 4 يناير 1949.

53. محمد حسن الوزاني، "في سبيل الدستور!"، م س.

أغلب الصحف الفرنسية للقضية المغربية هي الجهل بحيثيات القضية وغياب الموضوعية. وهي أحد الأسباب التي ضاعفت - كما قال - من مهمة الصحافة الوطنية المغربية.

وفي إطار الرد على الصحافة الاستعمارية المتحاملة، تحاشى الوزاني أسلوب المزايدة معتمداً بديله أسلوب التصحيح وبسط الحقائق، بقناعة ترى أن "قضية المغرب قضية شرعية عادلة، لا تحتاج إلى أن يخدمها أهلها بغير الصدق والحقيقة"⁵⁴، كما ترى أن خدمة الحقيقة من طرف الصحافة الوطنية، لا تنحصر في مهمة الإخبار وإنما تتجاوزها نحو "الشرح والتعليق بما ينفع الجمهور"⁵⁵ ونحو "مراقبة الحكومة ومحاسبتها على تصرفاتها"⁵⁶. ذلك أن الصحافة السياسية الحرة تقوم - في رأيه - في أوساط الأمة التي "تحرّم من حق الشورى الشعبية الصحيحة" مقام المجالس والمؤسسات الديمقراطية وتلعب دور "الترجمان الصادق" للرأي العام، و"أداته الوفية"⁵⁷. ومن هذا المنظور، ومن منطلق تصنيف المجالس التمثيلية، القائمة آنذاك بالمغرب، مجالس صورية، أكد على ضرورة أن تعمل الصحافة الوطنية المغربية "كل ما في وسعها... لتعوض الأمة في خدمة صالحها العام"⁵⁸.

ومثلما جعل مؤسس حزب الشورى والاستقلال الصحافة قائمة مقام المجالس التمثيلية، جعلها أحد أعمدة نظام "الشورى"، وأحد أعمدة المدنية الحديثة، إذ تقوم هذه المدنية - في رأيه - "على الديمقراطية، والدستور والصحافة"⁵⁹. ومن هذا الرأي أولى أهمية كبرى لحرية التعبير ودور الحاكمين والمحكومين في ضرورة الاهتمام بها، فبلغ تقديسه للرأي وحرية التعبير عنه بالقلم واللسان أن اعتبره هو ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان⁶⁰. وفي وضع المغرب، عهد الحماية، كان يرى أنه "لا يوجد غير الصحافة أداة للتعبير عن ذلك الرأي"، رغم الرقابة⁶¹، بسبب غياب أدوات أخرى غيرها.

54. محمد حسن الوزاني، "حول تصريح المسيو فلوري. متى تطبق فرنسا دستورها الجديد؟"، *الرأي العام*، السنة الأولى، العدد 1، الأربعاء 16 أبريل 1947.

55. محمد حسن الوزاني، "إنما العز بالحرية"، *الرأي العام*، السنة الثالثة، العدد 134، 23 نونبر 1949.

56. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، جريدة *الرأي العام*، السنة الأولى، العدد 1، الأربعاء 16 أبريل 1947.

57. المصدر نفسه.

58. محمد حسن الوزاني، "فضائح مالية في ميزانية الدولة بفرنسا والمغرب"، *الرأي العام*، السنة الأولى، العدد 88-4 يناير 1949.

الرأي العام - السنة 3 - العدد 97-6 ماي 1949

59. محمد حسن الوزاني، "دعوا الشعب يقول كلمته، فلا خير فيه إذا لم يقلها لكم ولا خير فيكم إذا لم تسمعوها منه"، *الرأي العام*، السنة الثالثة، العدد 107-15 يوليوز 1949.

60. محمد حسن الوزاني، كتاب مفتوح إلى الجنرال جوان ...

61. من الندوة الصحفية التي عقدها الوزاني بالدار البيضاء بتاريخ 10 فبراير 1951. انظر نصها بجريدة *الرأي العام*، عدد 186، 16 فبراير 1951.

وقد كان الوزاني يؤمن بضرورة خطأ كل عامل أو مسؤول في الميدان العام أو تقصيره، فالخطأ والتقصير واقع لا يرتفع، إلا أنه كان يؤمن، مقابل ذلك، بعدم سمو أي فرد أو حزب عن التجريح والتشريح والنقد والحساب والنصح والتقويم. وبناء على هاتين القناعتين، كان يرى أن من واجب الصحافة أن تكون بالمرصاد لكل المسؤولين، تنتقدهم وتحاسبهم في سبيل الصالح العام، وهي مهمة رئيسية - في رأيه - إذا تخلت عنها الصحافة، "تكون شريكة كل عامل أو مسؤول فيما يأتيه من فساد أو تقصير، وفيما يرتكبه من خطأ ومسؤولية"⁶²، كما أنها مهمة منطقية وعقلانية، إذ ليس "من الحكمة أن تخطئ السياسة، ولا تبيح لأحد أن ينتقد خطأها، ولا تسمح له بأن يتقدم لها بالنصح والإشارة"⁶³.

مضامين المقالات

وبما أن القضية المغربية كانت في نظره قضية سياسية في العمق والظاهر، فإن موضوع السياسة وموضوع الحماية كانا مهيمنين على صفحات جريدة *الرأي العام*، إذ اهتمت مقالاتها بفصح مختلف الممارسات التعسفية لنظام الحماية، ودافعت عن حقوق المغاربة. ومثلما طالبت تلك المقالات بالحرية والاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، طالبت بإقامة نظام سياسي مبني على الشورى، معزز بدستور ينظم الحياة السياسية. ولم تكن الجماهير المغربية غائبة عن اهتمامات الجريدة، إذ كانت هدفا رئيسيا في خطها، فاهتمت بتوعيتها وإقناعها بمبادئ الديمقراطية، مكرسة جزءا من جهودها، لتكوين الجمهور المغربي تكوينا سياسيا، كما اهتمت بشؤون المغاربة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ملفقة الانتباه إلى أوضاع الفلاح والعامل، وأوضاع المرأة والشباب، إلى جانب الاهتمام بأوضاع مختلف الأقاليم، من خلال مراسلات المراسلين بمختلف الجهات. ولربط المغاربة بمحيطهم العربي والإسلامي، اهتمت المقالات وقصاصات الأخبار التي نشرتها بالعالم العربي والإسلامي، وشكلت القضية الفلسطينية أحد المحاور الكبرى، ضمن هذا الاهتمام، كما تتبععت الجريدة المثير والجديد من الأخبار العالمية.

وكان عدد الذين كتبوا مقالات العدد الأول، من جريدة *الرأي العام* حوالي خمسة كتاب فقط⁶⁴، إلا أن العدد سرعان ما بدأ في التزايد مع الأيام ومع تطور الجريدة، حيث ارتفع عدد

62. محمد حسن الوزاني، "كلمة صريحة وموقف واضح"، *الرأي العام*، العدد 188، الجمعة 2 مارس 1951.

63. محمد حسن الوزاني، كتاب مفتوح إلى جنرال جوان...، م س.

64. هؤلاء كما ذكرهم عبد الهادي بوطالب هم: محمد حسن الوزاني، وعبد الهادي الشرايبي، ومحمد بن عبد الله، وأدريس الكتاني، وعبد الهادي بوطالب.

عبد الهادي بوطالب، ذكريات...، ج. 2، م س، ص. 261.

المشرفين على الأبواب والأركان الثابتة، كما ارتفع عدد كتاب المقالات السياسية والوطنية والاجتماعية⁶⁵. وكان أغلب محرري المواد الصحفية متطوعين، لم يسعوا من وراء مساهماتهم إلى تحقيق أي كسب مادي⁶⁶. وبين الأبواب الثابتة بالجريدة، والتي كانت متعددة مثل ركن الشباب وركن المرأة وركن العامل والركن الثقافي...، اشتهرت افتتاحيات الوزاني، التي كانت تنشر تحت اسم "الغمرات"، والمقال الذي كان ينشره أحمد بن سودة، دون توقيع، تحت اسم "حديث المفتي". وقد كتب أحمد بن سودة بأسلوب مغاير، قريب من أسلوب المقامات في الأدب العربي، عمد فيه إلى التورية وإضغام المعاني، واستعان بالسجع لإخفاء المرامي عن طريق الرمز قاصدا تعمية الرقيب، من جهة، وإثارة الحس التراثي اللغوي والأدبي لدى أكبر عدد من القراء، من جهة أخرى⁶⁷، فجاء لون "الحديث" كاريكاتوريا ساخرا ميالا إلى النقد التهكمي⁶⁸. وكانت المواضيع التي يتناولها أحمد بن سودة في هذا الركن، هي نفس المواضيع التي يهتم بها حزب الشورى والاستقلال عامة، بل إن المطلع على مضامين "حديث المفتي"، لا بد أن يلاحظ بعض التطابق بين ما كان يتناوله الوزاني حول الحماية والديموقراطية والدستور ومجلس شورى الحكومة... وغيرها، وبين عدة حلقات من سلسلة ابن سودة، لدرجة يظهر معها وكأن هذا الأخير وضع من بين مهامه إبلاغ نفس الخطاب إلى نوع آخر من الجمهور، أي الجمهور الميال إلى الأسلوب المبسط والأسلوب الفكاهي⁶⁹. ولعل هذا الأسلوب - كما ذهب إلى ذلك بعض الشوريين - وفر لجريدة *الرأي العام* إضافة ثانية، إلى جانب افتتاحيات الوزاني، لعبت دورا في الرفع من مبيعاتها⁷⁰. إذ سرعان ما شغف جمهور كبير بقراءة تلك الأحاديث⁷¹ وأصبح لأسلوبها صداه البعيد⁷²، الذي صورته - فيما بعد - صاحب الركن، بأنه "أثار ضجة في أوساط المواطنين، فارتفعت بشكل مذهل مبيعات الجريدة"، كما صور الإقبال على الجريدة - بسبب هذا الركن - بقوله أنه كان "يتخاطفها الناس، وتقرأ النسخة الواحدة منها مآت المرات، ويجتمع الناس في المقاهي حول من يقرأ لهم "حديث

65. من الذين تكررت أسماءهم كثيرا: محمد حسن الوزاني، وأحمد بن سودة، وعبد الهادي الشرايبي، وأحمد معنيو، وإدريس الكتاني، وعبد الهادي بوطالب، ومحمد العربي الخطابي، وعبد الحي العمراني، ومحمد بن الحسن اليوسفي، ومحمد العربي العلمي، ومحمد العمروي، ومصطفى القصري، ومحمد فاضل بن الموقت، ومحمد الصقلي، ومولاي الطيب العلوي.

66. عز العرب الوزاني، *حنثي والدي*، م س، ص. 52-53.

67. حسن المصمودي، *أحمد بن سودة في حديث المفتي مسيرة نضال وثبات*، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1987، ص. 28.

68. من رأي محمد العربي الخطابي في ركن "حديث المفتي"، انظر المرجع نفسه، ص. 84.

69. يذهب محمد العربي الخطابي إلى أن تقمص أحمد بن سودة، في ركن "حديث المفتي"، شخص المفتي، جاء نتيجة تأثره ببيئة الاجتماعية التي عرفت الكثير من العلماء والقضاة والمفتين، وتأثره بثقافته الأولى النابعة من القرويين، ومن مجتمع "فاس" ذي اللون والطابع المميزين.

70. انظر مثلا: عبد الحي حسن العمراني، *أبطال الوطنية*، *الكتاب الثاني*، أحمد بن سودة، م س، ص. 8.

71. من رأي عبد الهادي بوطالب في ركن "حديث المفتي"، انظر المرجع نفسه، ص. 50.

72. من رأي محمد العربي الخطابي ركن "حديث المفتي"، م ن، ص. 54.

المفتي⁷³، بل إن أحمد بن سودة، استمر يفتخر بكون الوزاني، كان يقول له - في تلك المرحلة - "إنك حينما تكسل أو يشغلك شيء عن كتابة حديث المفتي فأنت تعرض الرأي العام وقراءها لأزمة"⁷⁴. وكيفما كان الأمر، فميل المغاربة، متعلمين وأنصاف متعلمين، لهذا النوع من الأسلوب ثابت⁷⁵، ولا شك أن يكون ذلك قد لعب دورا في الهالة التي أحاطت بركن "حديث المفتي"، وفي جلب قراء جدد لجريدة *الرأي العام*، أو - ربما - استقطاب أنصار جدد لحزب الشورى والاستقلال.

أما افتتاحيات الوزاني، الموسومة بـ "الغمرات"، فتحفظ ذاكرة الشوريين، - وغيرهم - إزاءها، بالأوصاف المثلى، فقد وصفوها أنها كانت بالنسبة لجريدة *الرأي العام*، "قوتها المعبرة عن أفكارها، وأن الشعب المغربي كان ينتظرها ... بتلهف ليعرف الحقائق، وليقرأ بخشوع ما يكتب الأستاذ الوزاني بقلمه العربي الصميم، وبأفكاره المتجددة"⁷⁶، كما وصفوها بأنها مخمرات، كانت "تأخذ بألباب المغاربة الواعين، وتهز مشاعرهم أجمعين، وتطلق ألسنتهم لاهجين"⁷⁷، بل إن محمد المكي الناصري، زعيم حزب الوحدة المغربية، ذهب إلى أن "غمرات" الوزاني، وتحليلاته، كانت "مدرسة سياسية متنقلة يتلقى دروسها كل أسبوع جمهور كبير من المواطنين، لا فرق بين مرديه من حزبه وأتباع أحزاب أخرى. إذ لا تقف دون انتشار الفكرة حدود ولا حواجز"⁷⁸.

وقد اقتبس الوزاني "الغمرات" عنوانا لافتتاحياته بجريدة *الرأي العام*، من أحد وصايا الإمام علي لابنه الحسن. فقد ذكر في مذكراته - أنه لما كان بمنفى أسا يقرأ وصايا الخليفة الرابع لابنه في كتاب نهج البلاغة، لفت نظره عبارة : "وخض يا بني غمرات الحق حيث كان"، فاستقر رأيه على اتخاذ "الغمرات" عنوانا لافتتاحيات الجريدة، التي كان يفكر في إصدارها بعد العودة من المنفى⁷⁹. ولم يكن هذا الاختيار مجانيا، ولا من باب التيمن فقط، بل كان ذا علاقة بفكر الوزاني واختياراته، "فالغمرات" في اللغة العربية من الغمرة التي تعني الشدة

73. نفسه، ص. 28.

74. نفسه، ص. 29.

75. الميل لهذا الأسلوب ما زال ساريا إلى اليوم، وكتابات عبد اللطيف الجواهري على صفحات جريدة *الاتحاد الاشتراكي*، ثم جريدة *الأحداث المغربية*، وكذا كتابات رشيد نيني على صفحات جريدة *الصباح*، ثم جريدة *المساء*، شاهد يمكن إثبات ذلك من خلاله.

76. عبد الحي حسن العمراني، *الزعيم الوطني الكبير*، م س، ص. 13.

77. عبد القادر بنشقرون، "الفقيد محمد بن الحسن الوزاني في سلوكه الحزبي ونضاله الوطني"، ضمن كتاب محمد حسن الوزاني *الداعية الديهقراطي المجاهد*، م س، ص. 94.

78. محمد المكي الناصري، ملامح من شخصية الأخ بلحسن فقيد الوطنية والوطن، م س، ص. 70.

79. محمد حسن الوزاني، مذكرات ... ج. 5، م س، ص. 197-198.

والمزدهم والمكاره والشدائد⁸⁰، و"الحق" أحد الثوابت التي آمن بها الوزاني لدرجة التقديس، ومن هذا انبثقت ضرورة خوض الغمرات ضد سلطات الحماية من أجل حق المغاربة.

وكان صاحب الغمرات يعتبر كتابة افتتاحيات جريدة حزبه "فريضة من فرائض الدين والوطنية"⁸¹، لهذا لم يتخل عنها ولم يتهاون إزاء الموعد. ومن يتصفح *الرأي العام*، بين شهر أبريل 1947 وشهر مارس من سنة 1952، يلاحظ الاسترسال في كتابة "الغمرات"، إلا في حالات نادرة كانت بسبب المرض أو مقص الرقيب، وبسبب الإضراب عن الكتابة في وقت من الأوقات، احتجاجاً على نظام الرقابة. وللإشارة فإن أول مرة غابت فيها "غمرات"، الوزاني تزامنت مع صدور العدد السابع والخمسين، بتاريخ 26 ماي سنة 1948، بسبب وعكة صحية وعملية جراحية أجريت لمؤسس حزب الشورى والاستقلال، إلا أن الملاحظ هو أنه عاد إلى كتابة افتتاحياته، بعد أسبوعين فقط، فصدرت "الغمرات" في العدد الستين، بتاريخ 16 يونيو 1948، مؤكدة على تثبيت صاحبها بدوره.

أما المواضيع التي تناولتها "الغمرات"، فتوزعت بين ملاحقة كبار رجال الحماية وتحميلهم مسؤولية السياسة الفرنسية، عن طريق متابعة تصريحاتهم وممارساتهم وتسفيه أفكارهم ومنظورهم للوضع الاجتماعي والمستقبل المغرب، وعن طريق تعقب أسلوب نظام الحماية ومخططاته بالنقد والتحليل والتشريح، لإطلاع المغاربة على ما يحاك ضدهم. كما اهتمت بضرورة تكوين المغاربة سياسياً، وبشرح أساليب الحكم المعتمدة على الديمقراطية والدستور والبرلمان للشعب كأصلح أسلوب لسوسه في الحاضر والمستقبل، وبإظهار سلبيات الاستبداد والاستعباد والاحتكار ومصادرة الحريات، إضافة إلى اقتراح أساليب من أجل استقلال المغرب، وإقامة دولة ملكية دستورية حرة. وفي كل هذه المواضيع، استعان الوزاني بأمثلة من التراث ومن التاريخ ومن تجارب العالم وتجارب البلاد العربية والبلاد المحتلة.

ويظهر أن هذا النوع من الاهتمام نبع من كون الوزاني أحاط الصحافة ببعد نضالي، ومارسها كأقصى سلاح في الكفاح الوطني. فقد آمن بالارتباط المتين بين العمل الصحفي والكفاح الوطني والانتصار للفكرة الوطنية وبرامجها، كما آمن بوجوب عدم الاستهانة بقوة الكلمة في القدرة على الوقوف في وجه الاستعمار والاستبداد، فظل يكتب باستمرار⁸²، وتناقل أنصاره

80. انظر محمد بن أبي بكر القادري الرازي، *مختار الصحاح*، م س، ص. 480.

وكذلك المنجد في اللغة والأعلام، م س، ص. 559.

81. محمد المكي الناصري، *ملاحم من شخصية الأخ بلحسن*، ...، م س.

82. حول اهتمام الوزاني بالصحافة والكلمة، انظر شهادة عبد الهادي بوطالب في ذكريات ...، ج 1، م س، ص. 237-238، ج 2، ص. 264-265.

القول بأن القلم لا يفارقه. وكان في كتابته الصحافية يصدر عن شعور بأن عليه واجب توضيح خفايا السياسة للرأي العام، وعن عورش بضرورة تسليط الأضواء على التفاصيل بأسلوب مباشر⁸³. ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية وراء النفس الطويل في افتتاحياته التي كانت تتجاوز الحيز المخصص لها في الصفحة الأولى، وأحياناً يتم إرجاء تنمته إلى العدد اللاحق. لقد كان يميل إلى أسلوب التفصيل ووضع النقاط على الحروف وتوضيح الموقف، بطريقة تتوخى سد المنافذ أمام التأويلات المغرضة⁸⁴. وفي كتاباته، كان يضبط الفكرة ويخطط لمقالته السياسية قبل تحريرها، نتيجة اقتناع بهذا النوع من الكتابة البعيدة عن العفوية وعن التداعيات البسيطة، وكان يعلن ذلك باستمرار، إذ كتب في إحدى مقالاته قائلاً، "إنه ليس في كتابتي، ما يمكن أن يعتبر فلتة أو صدف، بل تعودت أن لا أكتب إلا ما أقصده قصداً، أي أنني أكتب عن اقتناع وإيمان وأعبر عن رأيي بحرية وصراحة وأتحرى جهد الإمكان أن يكون القول مطابقاً أتم المطابقة للفكرة التي أتحدث عنها، وفي كل هذا لا أتقيد بغير الحق وبالحق وحده، ولا أبالي إلا بما فيه الصالح العام"⁸⁵. ولإفاء هذا النوع من الكتابة حقه عرف عنه حسه التوثيقي ودقته في تحضير الملفات والتوفر على الوثائق⁸⁶ الخاصة بكل موضوع، بل إن عدم التوفر على تلك الوثائق كان يجعله يؤخر الكتابة في ذلك الموضوع، ويعتبر ذلك التأخير نوعاً من "الحكمة والسياسة والمصلحة"⁸⁷. ومن الأمثلة التي توضح هذا الأمر، تأخر جريدة *الرأي العام* سنة 1950 عن الكتابة حول الرحلة الملكية للديار الفرنسية. فقد أرجع الوزاني أسباب ذلك إلى عدم توفر الوثائق السياسية الرسمية، وعدم صراحة ودقة البيانات والبلاغات، وجعل عنوان المقال الذي تحدث فيه عن الموضوع هو "في انتظار الوثائق الرسمية عن المحادثات الملكية الفرنسية"⁸⁸، دون أن يرى في ذلك الانتظار أي مس بمهنة الصحافة. فالانتظار – بالنسبة إليه – أفضل من الخوض في موضوع لا يعرف حقائقه – كما قال – إلا كبار الرسميين، وزمرة قليلة من المطلعين.

وفيما يخص لغة الكتابة، كتب الوزاني مقالاته الصحفية في الثلاثينيات من القرن العشرين باللغة الفرنسية التي كان متمكناً منها، قبل أن يكتب باللغة العربية. وقد رأى البعض إزاء

83. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج 1، م س، ص. 375.

84. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج 2، م س، ص. X.

85. محمد حسن الوزاني، "أمحكم أم مجازر؟"، *الرأي العام*، عدد 118، 9 شتنبر 1948.

86. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج 1، م س، ص. 490.

87. محمد حسن الوزاني، "في انتظار الوثائق الرسمية عن المحادثات الفرنسية ..."، *الرأي العام*، عدد 176، 17 نونبر 1950.

88. المصدر نفسه.

كتاباتة باللغة العربية، في تلك المرحلة، أنه كان "يفكر فرنسيا، ويكتب عربيا"⁸⁹، غير أن اعتكافه في منفاه على قراءة أمهات كتب التراث العربي وكتابات أبرز المجددين النهضةيين المشاركة، مكنه من ناصية اللغة العربية، فجاءت كتاباته في "الغمرات"، في الأربعينيات وبداية الخمسينيات، مشدودة إلى الأصالة العربية والاقتباس والاستشهاد من أساليب العرب وحكمهم وأمثالهم، حيث دأب على توظيف هذه الثقافة وهو يجادل مسؤولي الحماية ومسؤولي الجمهورية الفرنسية وينتقدهم، أو يقدم أطروحاته السياسية⁹⁰. وكان أسلوبه، من حيث البناء، رصينا وعقلانيا ولائكيا على النمط الأوربي المحض، أسلوب مبني على التحليلات السياسية المحضة⁹¹. ومن حيث الترتيب والتخطيط، تميزت مقالاته بوضوح الفكرة واستعمال الشرح والتفصيل، مع توظيف عدد من الخلفيات الضرورية ومن المادة الثانوية، التي كان يرى أن لها ضرورة في توضيح المقصود. وفي هذا الإطار، استعمل أسلوب السرد، حيث اهتم بتحديد الزمان والمكان وأولى أهمية لتعاقب الأحداث وللاستعانة بالماضي القريب أو البعيد وبتقنية الاسترجاع، كما استعمل أسلوب الوصف بما يعنيه من إعطاء أهمية للوظيفة الإخبارية التفسيرية ومن أسلوب مباشر يتلافى التعقيدات اللفظية. وبما أنه سخر نضاله لمحاربة الفكر والممارسة الاستعمارية ولنشر أفكار جديدة في المجتمع، فقد وظف أسلوب الحجاج، بل إن هيمنة هذا الأسلوب تكاد تظهر كتاباته في "الغمرات"، مقالات حجاجية، حضرت فيها المرافعة والمناقشة والنقد ومقارعة الحجة بالحجة، وهو أمر استدعته، ربما، الرغبة في إقناع المخاطب، الذي كان تارة سلطات الحماية أو سلطات المخزن، وأحيانا المواطن المغربي وأطرافا أخرى، كما أنه أمر استدعى باستمرار تقديم مختلف الحجج الواقعية والمنطقية والتاريخية والتذكير بالأقوال والشواهد، التي كانت في غالبيتها من المأثور عن الفكر التنويري وعن الثورات التحريرية، وخاصة الثورة الفرنسية، والمأثور عن الفكر والتجارب العربية المتنورة. لهذا جاء بناء المقالات منتقلا من الأطروحة إلى النقيض ثم إلى التركيب.

وكان الطابع الذي أضفاه الوزاني، على مضمون جريدة *الرأي العام*، هو طابع العناية بالتحليل السياسي والقانوني والعناية بالجدل السياسي والفكري. وأهم ما اعتمده في هذا الإطار، طريقة الحوار التي تظهر ثقة المحاور بنفسه وبقضيته، وتظهر ضرورة الاحتكام للعقل وإلى قيم الوعي المتجدد المؤمن بضرورة انتقال الإنسان من مستوى الضرورة إلى

89. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج 1، م س، ص. 264.

90. المصدر نفسه والصفحة نفسها.

91. من حوار أجرته إذاعة الرباط مع عبد الله العروي بتاريخ 18-4-1984 أمدنا بنسخة منه مسجلة على الشريط الأستاذ والصدیق المرحوم حمدي أونوش.

مستوى الحرية، والمؤمن بأن الحق سليل القانون. ويبين الأسلوب الجدلي الذي استعمله شدة اهتمامه بالفكرة التي يناقش وليس بصاحبها، والابتعاد عن الجدل العقيم وعن المناورات والمهاترات. وقد جعله هذا النوع من المعالجة ميالا إلى الجد ونحو ما كان يراه هو القول الفصل، كما جعله عفيف اللسان والقلم، لا يستعمل الكلمات النابية ولا الاتهامات الرخيصة⁹².

ومن يتصفح مقالاته بجريدة *الرأي العام*، من أواسط الأربعينيات إلى بداية الخمسينيات، يلاحظ، كيف حافظ - كعادته من قبل - على اختيار عناوين مقالاته، اختيارا تظهر فيه أهمية العنوان، بما يتضمنه من رغبة في الإحالة أو رغبة في الاستمالة أو جذب القراء نحو الإيمان بما ورد في المقال.

وكإشارة أخيرة، لا بد من التأكيد، على أن جريدة *الرأي العام*، عكست - كما أراد لها صاحبها - العديد من صفات الصحافة الليبرالية، من خلال اهتمامها بالفكر التنويري وفكر حقوق الإنسان، وبالتنظير للفكر الديمقراطي، ومن خلال اهتمامها بنشر الأخبار والمعلومات وتفسير الأحداث، وكذا اهتمامها بالأفكار الحرة ورفض الرقابة، واهتمامها بالاستقلالية والتحرر.

دفاع الوزاني عن حرية التعبير الصحفي

لم تشكل الثورة الفرنسية، عاملا مهما وراء ظهور الصحافة السياسية، فقط، بل كانت كذلك نصيرا لحرية الصحافة. فقد أوضحت تلك الثورة أنه "لم يعد ممكنا استخدام الأساليب الإقطاعية القديمة ضد الصحافة، كفرض الرقابة وإجراءات التضييق"⁹³، ووصفت الفقرة التاسعة من إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة بتاريخ 26 غشت 1789 حرية التعبير عن الأفكار والآراء بأنها "أحد أئمن حقوق الإنسان"، كما ضمنت لكل مواطن حرية الكلام والكتابة والنشر، ولم تمنعه سوى من الإفراط في استعمال هذا الحق وهذه الحرية في الأمور التي يحددها القانون. ولم تقف الثورة عند تحديد مبادئ حرية الصحافة، وإنما طبقتها، ولو لفترة وجيزة⁹⁴.

ومثلما يتحدث تاريخ الصحافة عن دور الثورة الفرنسية في بسط مبادئ حرية الصحافة، يتحدث كذلك عن دور نابليون وطريقته في الرقابة على الصحافة والعمل على توجيهها

92. انظر: محمد المكي الناصري، ملامح من شخصية الأخ بلحسن ...، م س، ص. 710. وكذلك عبد الكريم غلاب:

93. تودوروف، *تاريخ الصحافة العالمية*، م س، ص 51.

94. بترو فرنسوا والبيير بيار، *تاريخ الصحافة*، ترجمة عبد الله نعمان، سلسلة ماذا أعرف، بيروت، المنشورات العربية، د ت، ص. 23.

الوجهة التي ترضيه⁹⁵. ومن يتتبع صراع الوزاني مع الرقابة، في فترة الحماية يرى فيه بعض وجه الصراع بين مبادئ الثورة الفرنسية، كما آمن بها، وبين مواقف نابليون، كما مثلتها سلطات الحماية، كما يلاحظ أن حرية الفكر وحرية التعبير عنه، لم تكن في خطابه مجرد قضية هامة، وإنما قضية وجب خوض حرب القلم من أجلها ضد الرقابة والمصادرة، واتخاذها قياساً وأداة من أجل خوض غمار الدفاع عن كافة الحريات الأخرى. فقد كان يؤمن بأن تلعب الأحزاب السياسية الوطنية في عهد الحماية دور المجالس التمثيلية للأمة وبالدور الذي على الصحافة الوطنية أن تضطلع به في هذا الباب، كما كان يقدر أهمية حرية الرأي والصحافة من أجل بناء رأي عام مغربي حقيقي. ولكل هذا احتلت حرية الصحافة مكانة رئيسية في اهتماماته فاهتمت بها كتاباته مباشرة وفي حد ذاتها، كما اهتمت بها بأسلوب غير مباشر انطلق من الحديث حولها نحو الحريات بأجمعها.

وللحديث عن علاقة جريدة *الرأي العام* بالرقابة لابد من الإشارة إلى أن سلطات الحماية تحكمت في حق نشر الصحافة تحكما كبيرا، وضايقت الصحافة الوطنية بمختلف أساليب المضايقة التي وصلت حد تحكم إدارة الإعلام الفرنسية في رخصة الحصول على شراء الصحافة الوطنية للورق، وحد تحديد نوع ذلك الورق في النوع الرديء وتحديد مقداره في الحد الأدنى⁹⁶. ورغم أن الفرنسيين سمحوا، في إطار سياسة الانفراج التي دشنها المقيم العام ايريك لابون، بإصدار صحافة عربية، فإنهم أبقوا على قانون سنة 1913 وعلى الأحكام العرفية التي طبقت على الصحافة إبان الحرب العالمية الثانية، وما تضمنته تلك الأحكام من سطوة لسلطة الرقابة وسلطة الرقيب الذي كانت تأشيرته ترخيصه بصور كل جريدة عربية بمثابة إذن لا حق للمطبعة بسحب أي عدد منها دون توفره⁹⁷. وكانت مصلحة الرقابة، تفرض على مديري الصحف التوجه بعدد الجريدة، قيد النشر، إلى مكتب الرقيب بالإقامة العامة الفرنسية بالرباط، لإطلاعها على المحتوى قصد تنفيذ مهمته، ثم هذبت هذا الأسلوب، فأصبح الرقيب يزور المطابع لمراقبة الصحف⁹⁸.

95. ينسب لنابليون في باب الرقابة على الصحافة، أقوال متعددة، منها:

- "إن توسيع حرية الصحافة، يعني تماما أن تفقد السلطة"
- "إن أربع صحف معادية أكثر خطورة من مائة ألف جندي معاد"
- "أن تترك الصحافة مستقلة بذاتها، فإن هذا يعني أنك تنام أمام الخطر"

انظر تودوروف، *تاريخ الصحافة العالمية*، م س، ص. 66.

وفي كتابات مؤرخي الصحافة المصرية، إشارة دائمة تقول: "إن نابليون هو الذي أوصل الصحافة والرقابة إلى مصر".

96. عبد الهادي بوطالب، *ذكريات ... ج 2، م س، ص. 260.*

97. المصدر نفسه، ص. 253.

98. نفسه، ص. 258.

وكان الرقيب فرنسيا قبل أن تسند المهمة لضابط مغربي في الجيش الفرنسي⁹⁹. وبحكم جهل الرقيب الفرنسي اللغة العربية، كان يحذف كل ما شك فيه من كلمات وفقرات، من باب التحري، ولم يكن الرقيب المغربي أشفق منه على صفحات الجريدة إذ لم يتميز عنه سوى بمحاولة مساومات، كانت تنتهي إلى نفس عمل زميله الفرنسي¹⁰⁰. ولم يكن قانون الرقابة يسمح بتعويض ما تم حذفه من مقالات أو فقرات، وإنما يسمح فقط بالتنصيص على أن سبب البياض في صفحات الجريدة هو الرقابة، ولهذا كانت صفحات الصحافة الوطنية، ضحية الرقيب، مملوءة بعبارات "حذفته الرقابة" و "أخرته الرقابة"¹⁰¹. وفي ظل هذه الشروط وبسبب مواقف جريدة *الرأي العام*، انضاف إلى أزمتها المالية، أزمة مع الرقابة، خصوصا في فترة المقيم العام جوان الذي ضاق ذرعا بالأحزاب الوطنية وصحافتها. ففي فترة هذا المقيم أصبحت أعداد الجريدة تصدر وبياض الأعمدة يتخلل صفحاتها ومقالاتها جزئيا أو كليا، وأصبحت العديد من المقالات والصفحات تصدر شوها، بسبب ما حذف من المقالات والجمال والكلمات¹⁰²، لدرجة شبيهها أحد أقلامها قائلا إنها كانت "مشوهة المعالم، كوجه الأبرص الذي يختلط فيه البياض الناصع بالسواد الحالك ويقدم منظرا مريعا"¹⁰³، وأطلق البعض على الرقابة نعت «الأفعى البرصاء» ونعت «أرضة الأفكار»¹⁰⁴. لقد كان الرقيب يحذف من صفحات جريدة *الرأي العام*، كل الكتابات «الفاضة للحقائق المرة التي لا يبتلعها حلقوم الرقابة ولا يهضمها بطن السياسة»¹⁰⁵، حسب تعبير الوزاني. وكانت الافتتاحيات أكثر المقالات تعرضا لمقص الرقيب، ومن أمثلة ما حذف وجهة نظر الوزاني في تعيين الجنرال جوان مقيما عاما بالمغرب، بل إن رقابة الحماية حذفت الكثير من الفقرات والكلمات حتى من المقالات التي كانت تصدر بالجريدة لتغطية الحوار الذي جرى سنة 1947 بين حزب الشورى والاستقلال وبين الإقامة العامة¹⁰⁶. ولم تكن تتوقف عند حذف بعض المضامين

99. نفسه، ص. 258-259.

100. نفسه، صفحات 257-258-259.

101. نفسه، ص. 258.

102. عبد الحى العمراني، أبطال الوطنية، الكتاب الثاني، أحمد بن سودة، م س، ص. 80.

103. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج 2، م س، ص 303.

104. أحمد بن سودة، "في انتظار نعي الرقابة"، ركن "حديث المفتي"، *الرأي العام*، عدد 22، 10 شتبر 1947.

105. محمد حسن الوزاني، "صيحة الحق ... ونداء الواجب"، *الرأي العام*، عدد 78، 27 أكتوبر 1948.

106. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ... ج 2، م س، ص. 303.

كتب أحمد بن سودة يقول حول تناقضات الحماية إزاء الصحافة: "أما الرقابة فإنه [المقيم العام] لا يعارض في إلزتها مبدئيا، ولكن الرقابة تقص أجنحة البرقيات في الجو عمليا، والمقيم لا يعارض في الحريات مبدئيا، ولكننا مقيدون ومقصون عمليا". انظر: أحمد بن سودة: في انتظار نعي الرقابة، م س.

الحرية¹⁰⁷، بل تجاوزت ذلك إلى الذعائر والمحاكمات والمضايقات¹⁰⁸. ولما لم تصل سلطات الحماية إلى مبتغاها، بهذه الإجراءات، لجأت إلى أسلوب التوقيف، حيث تم توقيف هذه الجريدة مدة شهر سنة 1947 ومرتين سنة 1950، بتاريخ 8 شتنبر وتاريخ 23 شتنبر. وفي سنة 1951 وضد نشر مقال بالعدد 204 بتاريخ 18 غشت بعنوان "سياسة الأبهة والآلهة الجدد"، أصدرت محكمة الدار البيضاء حكماً يقضي بتوقيفها ابتداء من 4 أبريل 1952 لمدة شهر، ثم أعقبته بحكم آخر أوقفها لمدة شهرين ابتداء من تاريخ 16 ماي 1952¹⁰⁹، كما لجأت إلى أساليب أخرى مثل مهاجمة الباعة بالقوة ومصادرة الجريدة منهم¹¹⁰. لقد كان موزعو الجريدة وباعثها يتعرضون لمعاملات تعسفية وقمعية وصلت حد الاعتقال والتكيد بالمعتقلين بالسجون، كما وصلت المضايقة حد حضر بيع جريدة *الرأي العام* بتونس من طرف سلطات الحماية هناك¹¹¹. وإثر أحداث 7-8 دجنبر 1952، بالدار البيضاء، التي اندلعت في أعقاب تضامن النقابية والوطنية المغربية مع الشعب التونسي، إثر اغتيال المناضل النقابي فرحات حشاد، أوقفت سلطات الحماية الفرنسية لسان حال حزب الشورى والاستقلال، ومنعتها من الصدور¹¹².

وللإشارة فإن الرقابة، لم تكن شراً كلها في فترة الحماية-حسب شهادات من عاشوا المرحلة -إذ كان لها وجه ايجابي، رغم أنف القائمين عليها وضد ما كانوا يأملون. فالقريب بتصرفه الأهوج- كما يقول عبد الهادي بوطالب- "كان يفتح المجال لاستعظام التكهن بشأن ما يحذف، وحين كان يبيض الصحف كان يسود وجه النظام الاستعماري ويجليه في صورته البشعة، لذهاب النفوس في تأويل المحذوف كل مذهب، مما أصبح معه الحذف أقوى تأثيراً من النشر والسكوت المفروض أفصح من البيان المطلوب"¹¹³.

107. كتب أحمد بن سودة، في ركن "حديث المفتي"، حول الرقابة يقول: "وإياك والفضول الكثير، فيسطو عليك مقص الرقيب، ويخرج مقالك أبيض كالحليب، ويلتحق "بالغمرات"، وتكتب في قائمة المتطرفين، الذين ليسوا بمتعاونين، ولا بلا "بون" منتفعين، ولا للسيارات الفخمة راكبين". انظر أحمد بن سودة، "بين وزارتين، وزارة فرنسية متغيرة ووزارتنا الدائمة المرنّة الحريانية"، حديث المفتي، *الرأي العام*، عدد 65، 21 يوليوز 1948.

108. وقف مدير الجريدة مرارا، أمام القضاء بمحاكم الدار البيضاء والرباط وفاس، ومن الأمثلة، وقوفه ثلاث مرات أمام المحكمة في شهر واحد سنة 1952، يوم 12 يناير، ويوم 17 يناير، ويوم 24 يناير، بسبب مقالات نشرت حول بني زروال، وحول تيفلت، وحول الخميسات، ومن أساليب المضايقات التي تعرضت لها "الرأي العام"، منع الإعلانات عنها حتى تتعرض للإفلاس، وقد كتب أحمد بن سودة في هذا العدد يقول: "وقال تاجر كبير، يتقن الضرب بالطر والبندير، سأمع عنهم الإعلانات، وأثير عليهم الشركات، حتى تصبح الجريدة في قائمة المفلسات". أحمد بن سودة، "مؤتمرات ومحادثات ضد الرأي العام ؟"، حديث المفتي، *الرأي العام*، عدد 242، 31 يوليوز 1952.

109. عز العرب الوزاني، *حدثني والذي*، م س، ص. 54-55.

110. عبد الحي العمراني، *أبطال الوطنية، الكتاب الثاني، أحمد بن سودة*، م س، ص. 81.

111. عز العرب الوزاني، *حدثني والذي*، م س، ص. 55.

112. لم تعد جريدة *الرأي العام* للصدور إلا بتاريخ 19 نونبر 1955، في إطار عودة السلطان من منفاه، والتهنيء لعهد الاستقلال.

113. عبد الهادي بوطالب، ذكريات ...، ج 2، م س، ص. 260.

وكان الوزاني يصور الرقابة المطلقة على لسان حزبه سيفاً مصلتاً فوق أقلامه وأقلام الأحرار مثله معلقاً "بشعرة فوق رؤوس دعاة الحق وأنصار الحقيقة في المغرب"¹¹⁴. وضد هذا الواقع، اعتبر الرقابة باطلاً وجهاناً، كما اعتبرها، من خلال تصرفاتها وأساليبها، بغياً وعدواناً واضطهاداً مستمراً¹¹⁵ واعتبر سلوك الرقيب نوعاً من التقهقر والرجوع بالمغرب إلى الوراء¹¹⁶ وتعبيراً عن تناقض الفرنسيين مع تاريخهم ومع تصريحات مسؤوليهم، مشيراً إلى ما جاءت به الثورة الفرنسية من حرية الصحافة ومشتكياً من "جور عصر أحراره ظلام"¹¹⁷ وسائل المقيم العام جوان، باسم ماذا تفرض السياسة الفرنسية الحجر والرقابة والقيود والأغلال، على الأفكار الوطنية؟ هل "باسم المبادئ والحقوق والحريات والمثل العليا"¹¹⁸ التي اشتهرت بها فرنسا خلال تاريخها، أم باسم أشياء أخرى؟ فوضح كيف أن سياسة الحماية موسومة بتناقض القول مع الفعل، إذ في الوقت الذي أعلن فيه المقيم العام، في مجلس شورى الحكومة، "أن ممارسة الديمقراطية في المغرب تقتضي تدريباً طويلاً وعسيراً"¹¹⁹، تصر الرقابة الفرنسية على مخالفة مبادئ ومقتضيات الديمقراطية، فتخلق حرية الرأي وتعرقل صوت المعارضة وجودها¹²⁰. ولم يستنكر الوزاني تناقض السياسة الفرنسية في مجال الصحافة بالمغرب مع المبادئ المفروض أن يتشبهت بها الفرنسيون، ومع تصريحاتهم فقط، بل استنكر كذلك التمايز الموجود في سياستهم تلك بشمال إفريقيا وغيرها من المناطق التابعة للفرنسيين، بإلغائهم الرقابة على الصحف في تلك الأقطار، وتشديد فرضها على الصحافة الوطنية المغربية، بطريقة بلغت درجة "الشذوذ... و المعاملة الخاصة، التي ما أنزل الله بها من سلطان"¹²¹.

وقد كرر الوزاني، في العديد من المقالات، أن الصحافة في المغرب "كانت ولا تزال منكوبة في أعز شيء لها، وهو ما يمتاز به الإنسان، عن الحيوان: الرأي وحرية التعبير عنه بالقلم واللسان، في دائرة القانون العادل"¹²²، وبين كيف أن المغاربة، حرّموا من حرية الصحافة منذ

114. محمد حسن الوزاني، "السياسة ... التي تبحث عن نفسها"، *الرأي العام*، السنة 1، عدد 6، 21 ماي 1947.
115. محمد حسن الوزاني، "الحرية بين حماية القانون وعسف السياسة"، *الرأي العام*، عدد 38-13 ماي 1949.
116. محمد حسن الوزاني، "كتاب مفتوح إلى الجنرال جوان ..."، *الرأي العام*، السنة 3، عدد 97-6 ماي 1948.
117. محمد حسن الوزاني، "ما وراءك يا عصام؟"، *الرأي العام*، السنة 1، عدد 7، 28 ماي 1947.
118. محمد حسن الوزاني، "كتاب مفتوح إلى الجنرال جوان ..."، م س.
119. محمد حسن الوزاني، "يحلونه (أعواماً) ويحرمونه (أياماً)"، *الرأي العام*، عدد 162، 4 غشت 1950.
120. المصدر نفسه.
121. محمد حسن الوزاني، "كتاب مفتوح إلى الجنرال جوان ..."، م س.
122. المصدر نفسه.

خضوعهم لنظام الحماية الفرنسية، رادا هذا الحرمان إلى القانون الأساسي المنظم للصحافة بالمغرب، وإجحافه في حق الصحافة العربية -أساسا-¹²³. فقد بين كيف أن الميدان المغربي، قبل الحرب العالمية الثانية، كان خلوا من الجرائد العربية الحقة، حيث لم تسمح الإقامة العامة بإصدارها إلا سنة 1937، كما لم تسمح باستمرارها إلا لأشهر معدودة، لما أوقفتها عن الصدور في نفس السنة بقرار من السلطة العسكرية، وباسم (الأمن والنظام)¹²⁴. إلا أنه ورغم هذا الواقع- لا حظ الوزاني - كيف تعمق تراجع حرية الصحافة، بعد الحرب العالمية الثانية، عكس ما كان ينتظره المغاربة. فقبل الحرب -كما قال- كان الوطنيون أحرارا يكتبون في الصحف ما يشاءون، إلا أنهم بعد الحرب، والتي شاركوا فيها -كما قيل لهم- باسم «الحرية والديموقراطية ضد الاستبداد والديكتاتورية». فرضت عليهم الرقابة باسم «المقتضيات العسكرية»، أثناء الحرب، واستمر الأمر حتى بعد الحرب¹²⁵. وقد جرد الوزاني القوانين التي عمقت سلطة الرقابة، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، فذكر القرار المقيمي الصادر في 29 غشت سنة 1939، والتعديل الذي تعرض له بقرار مقيمي آخر صدر بتاريخ 29 ماي 1943، كما ذكر القرار المقيمي الصادر في 31 مارس سنة 1948¹²⁶، فلم يشر بأي تحليل أو نقاش للقرارين الأولين، وكأن ظروف الحرب كانت توفر لهما بعض الحصانة، بينما أفرد القرار الأخير بالنقد. فقد اعتبره القرار الذي بموجبه تعزز جانب الرقابة وتضاعف سلاحها وتفاقم خطرهما واستفحل شرهما¹²⁷، وناقش مضمونه الذي منح الاستخبارات العامة حق الإذن بنشر الصحافة وحق مراقبتها، كما ناقش النقط السبع التي سطرها كموجبات لحذف المقالات أو تعديلها، فاعتبر "عباراتها الحطاطة والملتبسة والملتوية، تجعل من كل واحدة منها سيفاً ذا حدين، مصلتا فوق رأس كل مفكر وكاتب، وطابع وناشر"، كما اعتبر القرار في مجمله، أداة توفرت للرقابة السياسية وسمحت لها "أن تأتي من البغي والعدوان وخنق الأفكار، ما لا يصفه قلم ولا يعبر عنه لسان"، كما تساءل عن معنى الاحتياط الجديد الذي لجأت إليه الحماية، من خلال ذلك القرار، وعن مغزى الغلو -عبره- في التضيق على حرية الرأي¹²⁸.

ولم يقف عند نقد الرقابة والتنديد بها، بل تجاوزه إلى الاحتجاج برسائل مفتوحة إلى المراجع العليا، مثل المقيم العام الجنرال جوان، والصدر الأعظم، والمطالبة بتعديل قانون الصحافة،

123. محمد حسن الوزاني، "الحرية بن حماية القانون وعسف السياسة"، م س.

124. المصدر نفسه.

125. محمد حسن الوزاني، "كتاب مفتوح إلى الجنرال جوان ..."، م س.

126. محمد حسن الوزاني، "نظام الحرية"، *الرأي العام*، عدد 99، الجمعة 20 ماي 1949.

127. المصدر نفسه.

128. نفسه.

وسن تسهيلات أمام الصحافة العربية¹²⁹، ولجأ إلى أسلوب الإضراب عن الكتابة، كطريقة للاحتجاج¹³⁰، كما دفع لجنة تحرير الجريدة إلى رفع خطاب مفتوح إلى ممثلي الصحافة في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم¹³¹. إلا أنه، ورغم قيود التشريع، وتصرفات الرقابة، استمر عازما على استغلال حيز الحرية المسموح به، لتبليغ الرسالة التي آمن بها في مجال الإصلاح الاجتماعي والوعي السياسي¹³²، واستغلال إمكانيات التدارك، فكان يعطي تعليماته بإعادة نشر المقالات التي حذفها الرقابة في شكل نشرات سريعة، توزع على أنصار الحزب والمتعاطفين معه.

129. محمد حسن الوزاني، "الرأي العام"، م س.

130. انظر محمد حسن الوزاني، "الحرية بين حماية القانون، وعسف السياسة"، م س. وقد ترجم أحمد بن سودة في حديث المفتي، هذا الموقف بالقول: "قال لي مدير الرأي العام، لم لا تكتب أيها المفتي الهمام؟ فأجبت: حتى تزول الرقابة ويحرر القلم ويصبح دون "بون" "ولا نظام". أحمد بن سودة، "من باب النباهة ترك الأفواه بالكمامة"، حديث المفتي، *الرأي العام*، عدد 183، 12 يناير 1951.

131. من أمثلة ذلك الرسالة التي رفعت باسم محمد العمراي، ومصطفى القصري إلى اجتماع ممثلي الصحافة الجهوية المنعقد بمراكش بتاريخ 7 ماي 1953، وهي الرسالة التي تناولت موضوع توقيف جريدة *الرأي العام*. انظر عز العرب الوزاني، *حدثني والدي*، م س، ص. 55.

132. محمد حسن الوزاني، "كلمة صريحة وموقف واضح"، *الرأي العام*، عدد 188، الجمعة 2 مارس 1951.

تجربة الصحافة الثقافية عند الزعيم محمد بن الحسن الوزاني

عبد الصمد الغازي

تتوق هذه المداخلة إلى إبراز جوانب مهمة تميز بها جيل رواد الحركة الوطنية بمختلف مشاربهم وتنوع رؤاهم لما ينبغي أن يكون عليه المغرب، فلقد ارتبط لديهم النضال الوطني بالعمل على مختلف الواجهات السياسية والفكرية معبرين عن فهم عميق للتركيب الحضاري العميق للمغرب الذي كان يرنو إلى استعادة استقلاله وتحرير أرضه من الاحتلال الفرنسي.

كان محمد بن الحسن الوزاني نموذجا أمثل لهذا الوعي الوطني بمفهومه الشامل الذي يتعامل مع مفردات السعي نحو الإصلاح والاستقلال بشكل يستدمج عناصر التاريخ والجغرافيا التي تميز المغرب بحيث ترى أن اجتهاده طيلة حياته رحمه الله لم يكف عن البحث عن الصيغ التي بها يستقيم حال بلده مزاجا بين التنظير والتنزيل في أرض الواقع مختبرا ومعتبرا في آن.

ويمكن اعتبار محمد بن الحسن الوزاني نتاج المدرسة الوطنية المغربية التي ترعرع فيها جيل من الشبيبة لم يرقه أن يرى بلاده ترزح تحت نير الاستعمار، وتعاني من تخلف فكري مهول في حاضرها لا يناسب عظمة ماضيها التليد.

تقلب في البلاد مشرقا ومغربا وتعرف على النبض والإيقاع الذي أصبح يصير عليه العالم أجمع، فلم تكن رحلاته "الاستكشافية" لمراكز الحراك العام، فرنسا ومصر وسويسرا وغيرها إلا لتنمي إيمانه بضرورة المزج بين الإصلاح الفكري والسياسي وأن الثقافة مدخل أساسي يمنح سعة في الرؤية وشجاعة في ركوب موجات التجديد التي تجانف كل جمود وتوقع.

لن أتحدث في هذه المداخلة عن الجوانب الحياتية للرجل ونضاله السياسي ومعاناته الكبيرة، فقد سبقني إلى ذلك الكثير من الباحثين، ولكن أريد فقط أن ألمع إلى محاور أساسي أرى أن محمد بن الحسن الوزاني كان شديد الاهتمام به ولم ينل حظه من العناية إلا ما نذر، وهو الاهتمام بالثقافة المغربية، فلقد غلب التعامل معه من خلال الصفة السياسية والقانونية التي حجبت كثيرا من إبداع الرجل في الثقافة المغربية والبحث عن رؤية توطر جميع ذلك وسخر بشكل مبكر وسائل الإعلام المتاحة حينها لخدمة ذلك من صحف ومجلات بالرغم من المضايقات والتهديدات.

لا يسع المتأمل في المادة الثقافية التي كان يسهر على نشرها تأليفا وترجمة إلا أن يشهد له بالتمكن المعرفي ومتابعته لتفاصيل البحث الأكاديمي في الجامعة الفرنسية وجهده في مواكبة ذلك من أجل استكمال نظره حول الإصلاح ورؤيته للمجتمع.

فمحمد بن الحسن الوزاني، ترعرع في مدينة فاس وخبر الثقافة التقليدية وحصل علومها ومناهجها كما عرف كذلك المعارف الغربية في الجامعة الفرنسية واحتك بكثير من رجالات العلم والفكر والسياسة الذي كانوا يتصدرون المشهد الفكري بوجه عام ويوجهون سياساته وقراراته. وتعرف على أهمية الصحافة والإعلام ودورها الحيوي في التوعية والتثقيف والدفاع عن الحقوق الوطنية التي كانت الثقافة جزءا حيويا في نسيجها سعيا منه إلى تطوير الفكر المغربي الذي أصابه كثير من الوهن والضعف والتشويه من طرف الاستعمار الفرنسي. وعلى هذا الأساس يمكن فهم الاجتهاد الفكري والعمل الثقافي الرائد الذي قام به محمد بن الحسن الوزاني، في أوج الصراع مع الاحتلال الفرنسي، والذي تجلى في دراسات تناولت بالمناقشة والتحليل قضايا بالغة الحساسية، تنم عن وعيه الحاد بالتحولات الدقيقة التي كان يعرفها العالم العربي والإسلامي بشكل عام والمغرب بصفة خاصة وإرادته وهو الرجل السياسي في توجيه بوصلة الثقافة والفكر وجهة علمية صحيحة لا تسقط في فخ النفث الإيديولوجي للمستعمر الفرنسي، فسلسلة الدراسات والترجمات حول تجديد الفكر السلفي، والتي تتالى نشرها في أعداد مجلة "المغرب الجديد" لسنة 1935م، وحلقات أخرى عن الثقافة المغربية والمورث العربي والأندلسي، التي نشرها في مجلة "الثقافة المغربية" (1945م) تنم على امتلاك الرجل لرؤية فكرية تحاول تجاوز مركب النقص تجاه الثقافة الغربية ببحثه عن شواهد من داخل هذه المرجعية نفسها يعمل على توظيفها من أجل دحض طروحات الثقافة الكولونيالية، وهو عمل إعلامي ثقافي فيه كثير من الذكاء السياسي. فهنري لاووست وهو عمدة الاستشراق الفرنسي آنذاك والمتخصص الكبير في الفكر السلفي يأتي به شاهدا على تسفيه طروحات مثقف كولونيالي هو ميشو بلير لتصوير الخدمة الثقافية ذات بعد سياسي واضح، يقول هنري لاووست: "وفي المدة الأخيرة ظهر شبيه هذا بالمغرب الأقصى مع الحركة الإصلاحية الدينية التي قام بها الناصري بنشره رسالة نقدية إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة عن الحالة الداخلية للإسلام، وما يتهده من الأخطار الخارجية، وقد ألهم هذا العمل الفقيد ميشو بلير الرأي بأن الوهابية قد وطدت أركانها في بلاد المغرب، ومن غير شك أن هذا الرأي غلط صادر عن قليل من الطيش، ولكنه يدل دلالة واضحة على أن من اللازم أن يبدأ الإنسان عمله الاستطلاعي عن الأمور المغربية في الماضي والحاضر بدراسات إسلامية مستفيضة".

فرسالة محمد بن الحسن الوزاني كانت واضحة وهو عالم بتفاصيل المعمار الديني والفكري للمغرب وكيف أن الإصلاح السلفي في صيغته المغربية لا ينبغي التسرع في إلحاقه بمذهبية معينة. غير أن الواقع الثقافي الذي كان يتسم بكثير من الجمود وعدم الانفتاح على لغات العالم الفكرية جعل محمد بن الحسن الوزاني يسعى إلى إيصال مستجدات الفكر الغربي والمختارة بعناية، إذ هذا الترجيح نفسه لطرح دون آخر، لم يكن ليتأتى لو توافر مكنة علمية وعدة معرفية ورؤية حضارية يقول مبينا مقاصد إقدامه على نشر حلقات تجديد الفكر السلفي:

أولاً، "شدة رغبتني في أن أجعل في متناول الذين لا معرفة لهم بغير العربية من أبناء الوطن أفيد ما أثمر عليه من البحوث التي يكتبها المستعربون عن كل ما يتصل بقوميتنا من حيث الدين واللغة والمعارف العامة".

ثانياً: "مشاركتي بنصيب من سد الفراغ الذي نشأ عن تقصير المتأدبين عندنا في إسداء الخدمة الواجبة للثقافة المغربية".

أعلن محمد بن الحسن الوزاني عن مقاصده من الإعلام الثقافي بكل وضوح والذي يجعل من خدمة الثقافة المغربية أوجب الواجبات الوطنية.

إن هذا الوعي الثقافي المغربي الوطني ميسم جيل شاب يطمح إلى الجديد في عهد الحماية، متعطش للنهوض والمبادرة الحضارية، وقد حدد طبقاتهم بحسب تحصيلهم الفكري وميولهم الحضاري أحمد الهواري في كلمته في حق *الشبيبة المغربية*، فمنهم طبقة لا تعرف إلا العربية قد تحلت بأدابها ومحاسنها، وتنورت أفكارها بعقائد الإيمان الراسخة، وأحكام ديانة الإسلام المتينة، وزادت على ذلك علماً جديداً أدركته من مطالعة الجرائد والمجلات والكتب العصرية النفيسة، فتولعت بالجديد، وتاقت نفسها إليه. وصارت تنظر إلى "العصريات" بعين الرضا، والاستحسان، فوفقت بينها وبين الدين وطبقت قواعده وأنظمتها "وهي طبقة جلييلة يرتجى منها الخير" إلا أن بعض دخلائها يفرطون فيشوهون سمعتها بتعقلاتهم الفاسدة وخروجهم بها عن حدود الشريعة.

ومنهم طبقة تعلمت اللغة الفرنسية بأدابها وبعض علومها العصرية، و"بقيت على حالتها في اللباس والهيئة والتقاليد القومية"¹.

1- جريدة السعادة، الرباط، عدد، 3457، بتاريخ 1929/10/22.

لنخلص من خلال الشهادة السالفة إلى فهم تمثيلات النخبة للتقليد والتجديد واهتمامهم بالبحث عن طريق يضمن مسايرة العصر دون التفريط في "تقاليدهم القومية" التي عبر عنها محمد بن الحسن الوزاني بـ "الخدمة الواجبة للثقافة المغربية"، والتي لم تكن لتتيسر شروط النهوض بعينها لولا المعرفة الدقيقة بمجريات تبدلها، وهو ما نلمسه من خلال النقاط الوزاني للحظات هذا التبدل والتغير والمتنثرة إفاداتها في مذكراته.

فنادي المسامرات بفاس التابع لجمعية قدماء تلامذة ثانوية مولاي إدريس (تأسست في 15 سبتمبر 1921) وهو بمثابة مجمع لأبناء الأعيان، يروي محمد حسن الوزاني في مذكراته، كيف كانت هذه الثانوية بفاس ومجمعها الثقافي، ملتقى للمثقفين يسد النقص الذي كانت تعانيه النخبة في التواصل الثقافي والعمل على نشر المعرفة وبث الوعي الجديد.

كما أن مسرد المحاضرات التي أقيمت بالنادي، "السنة والبدعة" لعبد السلام السريغيني 1924، مستقبل التجارة للجوي، الحالة القديمة والراهنة للعلم والتعليم لمحمد بن العربي العلوي، خطوات أولى نحو التجديد لعبد السلام الفاسي، تبرز الأسئلة الملحة والمستفزة للوعي المغربي من أجل التثمين والعكوف على إيجاد أنجع الأجوبة والحلول لها. فكانت هذه المحاضرات كما ذكر الوزاني بـ "العربية لا تقتصر على التلاميذ بل يدعى إليها جمهور من المثقفين وأكبر عدد من النخبة الفكرية في العاصمة العلمية فكان عدد الوافدين تضيق عليهم القاعة الفسيحة الجميلة، وكان يحضر كذلك قدماء التلاميذ والأساتذة والفرنسيون المغتربون حيث كان يتراوح عدد الحاضرين بين ثلاث وأربعمائة...". وهو ما يبرز نوع الأوراش الثقافية التي أراد الوزاني الإسهام فيها وتأطيرها إعلاميا بحيث يمكن اعتبار دفع داء الانقسام عن الوعي المغربي بخلق جسور ناعمة بين القديم والجديد أولاها عنده.

ولذلك تجده في مذكراته يرصد التيارات التي تتجاذب الساحة الفكرية المغربية وميولاتها من خلال تتبع التداول الثقافي للمجالات بالساحة المغربية، إذ تعددت روافد التأثير من مشرق ومغرب وظهرت منابر تتلقفها النخبة المغربية كالشهاب والمنار والعروة الوثقى وغيرها، مع العلم أن سلطات الحماية كانت تعوق كل محاولات الانفتاح الثقافي للمغاربة، خصوصا أن هذه المنابر لم تكن تعنى بالثقافة بمفهومها العام بل كانت تتناول شؤون المغرب السياسية وتفضح أشكال الاستلاب الحضاري للاحتلال الفرنسي، بل منها من كان يعلن رسالة الإصلاح الديني والسلفي الشامل باعتباره سبيلا للنهضة والتحرر. ومثل هذا الإدراك الثقافي والحس السياسي والإصلاحي لمحمد بن الحسن الوزاني هو الذي جعله يقدم حصيلة الكتب الإصلاحية عند حديثه عن آثار "حركة النهضة الشرقية" في "النهضة المغربية الفتية" ضمنها مذكراته حيث

أكد أن "حركة الكتب الواردة من المشرق أثرها الكبير في الأوساط المثقفة المغربية التي كانت تتجلى فيها روح النهضة والتجديد ويتقوى فيها الشعور الوطني باستمرار، وبالرغم عما كانت تتخذه السلطات الفرنسية من إجراءات المنع ضد الكتب المستنهضة لهم والمثيرة للمشاعر الوطنية، فإن أغلب وأهم هذه الكتب كانت تفد إلى المغرب وتروج بين الشباب خاصة..."

ومن بين الكتب التي كانت تستأثر باهتمام النخبة آنذاك مؤلفات الإصلاح الديني لكل من الأفغاني وعبدو ورشيد رضا والتي صنفها الوزاني ضمن الثقافة السلفية ليعلم عن مشربه في الإصلاح الديني والفكري على أسس سلفية كغيره من رواد المرحلة.

كان محمد بن الحسن الوزاني رحمه الله صاحب مشروع مجتمعي يعبر عن اطلاع فكري واسع دفعه ليعمل على الواجهة الثقافية إعلامياً وإن كان قد استفرد جهده في العمل والتنظيم السياسيين.

وختاماً، فإن المرحوم كان يرى بأن العمل الوطني منظومة متكاملة لا تتجزأ، تتطافر مختلف المناشط من أجل خدمته على الوجه المطلوب والأكمل.

حزب الشورى والاستقلال والمغاربة اليهود: الإدماج عبر بوابات العمل السياسي

محمد الحاتمي

يقف المتصفح لأعداد جريدتي الرأي العام وDémocratie الصادرة في الفترة التي تلت حصول المغرب على الاستقلال على مواد متنوعة لها صلة بوضع المغاربة اليهود وسبل إدماجهم في المجتمع المغربي الجديد. لقد كانت الرأي العام أول منبر أثار قضية وجود منظمة صهيونية تسهر رسميا على تنظيم ترحيل اليهود المغاربة انطلاقا من مكاتبها في الدار البيضاء، ونادت بضرورة وضع حد لهذه الأنشطة، وهو المقال الذي استندت عليه الحكومة فوراً من أجل إغلاق مكاتب منظمة كاديماء، الدرع الرسمي للمنظمة الصهيونية في المغرب. وعلى صفحات Démocratie اعتاد كبار المثقفين اليهود من أمثال Carlos de Nesry وVictor Malka على نشر مقالات تعرض مقترحات واقعية وعملية كانوا يرمون من خلالها تحقيق تصالح حقيقي بين المغاربة اليهود والدولة المغربية، والتدشين لمرحلة جديدة تقوم على الثقة والاعتراف بالحقوق الخاصة. والواقع أن حزب الشورى والاستقلال كانت له مواقف جريئة في معالجته لقضايا المغاربة اليهود، وهي مواقف لم تفهم في حينها، بل اعتبرت في زمن المزايدات والمضاربة السياسية من قبيل الخيانة والتكرار والانهازمية... ونجد في كتيب ادريس الكتاني المغرب المسلم ضد اللادينية الصادر بالدار البيضاء سنة 1958، خير نموذج لسوء الفهم المقصود والمسخر حيث أفرد الكاتب مساحة مهمة للتنديد بمواقف الحزب في قضايا المغاربة اليهود معتبرا إياها متصهينة. وواقع الأمر أن تلك المواقف كانت غاية في الواقعية لإدراك زعماء الحزب لموازين القوى الوطنية والعالمية، ولوعيم بأن المد الصهيوني في المغرب بلغ من القوة ما يستوجب للرد عليه والحد منه اعتماد مقاربة ذكية عوض التمادي في المقاربة الأمنية الصرفة التي على كل حال أفادت المد الصهيوني وخدمته من دون أن تدري. ومهما يكن، فإن مواقف الحزب لم تكن وليدة الفترة، بل هي تراكم لمعرفة قبلية بحقائق الأمور نود في هذه المداخلة المركزة أهم محطاتها.

كانت أطر حزب الشورى والاستقلال من أوائل الشخصيات التي عمل المؤتمر اليهودي العالمي على ربط الاتصال بهم في إطار خطة مدروسة كانت ترمي إلى إدماج النخب اليهودية في منظومة العمل الوطني ليكون لها نصيب في الحركة الوطنية، التي كان المؤتمر يعرف أنها لا محالة يتخرج منتصرة في صراعها ضد سلطات الحماية. فمن خلال متابعتهم لتطور الأوضاع المغرب، لاحظ أطر المؤتمر اليهودي أن موجة العداء لليهود أخذت أبعادا لا يمكن ردها جميعا إلى مضاعفات الصراع العربي الفلسطيني، واعتباره مصدرا الوحيد.

وانتبهوا إلى أن القوى الوطنية المحافظة تساهم بطريقة أو بأخرى في الترويج لثقافة المعاداة لليهود، وهي مسألة تبعث عن القلق وتستلزم اتخاذ تدابير عملية للحد من مضاعفاتها. وعليه فإنهم جعلوا من ربط الاتصالات بالقوى الليبرالية في البلدان الإسلامية غاية مستعجلة ظنا منهم أن لها ما يكفي من أدوات التأثير لتحويل وجهات الغضب الشعبي من استهداف اليهود ومصلحتهم، إلى قوة إيجابية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية، في انتظار الوصول إلى توافقات عامة تضمن السلامة والأمن للجميع. ومن أولى الشخصيات المغربية التي تم الاتصال بها الأستاذ عبد القادر بن جلون، الذي بدوره أخبر رئيسه بالموضوع، فشجعه هذا الأخير على المضي قدما في الاتصالات مع أطر المؤتمر اليهودي العالمي لإدراكه من جهة لقوة اللوبي اليهودي في دعم القضية المغربية، ومن جهة أخرى لكسب المغاربة اليهود لصالح القضية المغربية وفي ذلك إضعاف لكفة الإدارة الاستعمارية في المغرب. والظاهر أن حسابات الوزاني كانت واضحة، ورمت إلى تحقيق مكاسب على ثلاثة مستويات :

-التأثير على اليهود المغاربة وكسبهم لصالح القضية المغربية وتشجيع فعاليات يهودية من خارج الدوائر المتعاملة مع السلطات الفرنسية على الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية، ليكون لها مستقبلا نصيب في المناصب العليا في تسيير وتدبير الشأن العام الوطني.

-كسب تأييد الرأي العام الفرنسي عبر التأثير على السياسيين اليهود الفرنسيين والمتعاطفين معهم.

- التأثير على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية -الذين اتسم موقفهم حتى نهاية سنة 1954 بالسلبية تجاه القضية المغربية- لأن استمالتهم تسهل المأموريات داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة.

كان حزب الشورى والاستقلال أول من فاتح السلطان محمد بن يوسف في موضوع وجوب الحديث عن المغاربة اليهود وتخصيص نصيب من اهتماماته بهم، ويعود الفضل لعبد القادر بنجلون خلال إحدى زيارته لمدغشقر لطرح فكرة استوزار شخصية يهودية في أول حكومة للاستقلال، وهي الفكرة التي نالت استحسان السلطان وتبناها من دون تردد، اعتبارا منه أنها ستكون فاتحة لعهد جديد في تاريخ المغرب المعاصر.

وفي هذا الإطار، أي في إطار التأسيس لثقافة جديدة تأخذ بعين الاعتبار مشاغل المغاربة اليهود وارتقباتهم، سعت أطر حزب الشورى والاستقلال خلال أيام انعقاد مؤتمر إيكسليان

إلى عقد لقاءات بين ممثلين عن اليهود والوطنيين المسلمين، كان أهمها الذي حصل في إحدى مقاهي المدينة، وضم ممثلين عن الحزب وحزب الاستقلال ومسؤولين عن مجلس الجماعات اليهودية الذي كان يرأسه جاك دهان، وهو الاجتماع الذي بدا فيه واضحا أن النخب اليهودية القديمة غير قادرة على رفع التحديات الآتية، وأنه من مصلحة الجميع الاعتماد مستقبلا على نخب يهودية جديدة منبثقة من الدوائر الليبرالية، وهؤلاء هم من سيراهن عليهم حزب الشورى والاستقلال، وأهمهم جميعا سام بنزراف الذي يمكن نعتة بأكثر المغاربة اليهود شورية، وسيلعب أدوارا مهمة كإطار حزبي، أو في وقت لاحق كمقرب من ولي العهد الأمير مولاي الحسن.

وتبقى أهم محطات الحزب في سعيه لإدماج المغاربة اليهود هو التصريح الصحافي الذي أدلى به عبد القادر بنجلون لأسبوعية الجويشكرونيكل، وهي إحدى أكثر النشرات اليهودية العالمية تأثيرا ونفاذا، ويمكن وفق جميع الموصفات اعتبار التصريح وثيقة مؤسسة ليس فقط للعلاقات مع المغاربة اليهود، وإنما للتصور العام لما يجب أن تكون عليه الدولة المغربية بعد الاستقلال.

قد يقول قائل إن هذا الجيل الأول من الوطنيين كان طوباويا ومثاليا، والحق أن الوطنية من دون طوباوية ولا مثالية لا تستحق أن توصف بالوطنية. المهم أن حزب الشورى والاستقلال ظل فيما يتعلق بالمغاربة اليهود وفيما لمبدأ حرية التنقل، أي أن يهاجر كل يهودي يرغب في ذلك من بلده صوب أي بلد آخر، شريطة توفره على الوثائق التي تسمح له بذلك، وأن لا تُرحله جهة تعتبر عدوة في خدمة بلد يعبر هو الآخر عدوا، وهو للإشارة نفس ما كان يؤمن به المهدي بن بركة، وكان ينعتة بالهجرة الطبيعية.

كان ظن الحزب أنه بالإمكان الحد من المد الصهيوني من خلال تثبيت أو اصر الثقة بين المواطنين اليهود والدولة المغربية ومؤسساتها. وقد جعل الحزب من استقطاب النخب اليهودية واجبا وطنيا اعتبارا منه بأن العمل الحزبي هو أضمن الوسائل لتحقيق وتكريس الغايات الوطنية المشتركة. وقد قرر الحزب عدم تأسيس شعبة يهودية مستقلة لاعتقاده بأن المساواة الكاملة تقتضى الاندماج في الإطارات الموجودة من دون ميز.

في حقيقة الأمر، لم تختلف مقاربة حزب الشورى في استقطاب العناصر اليهودية من حيث الأسلوب والآليات من التي اعتمدها حزب الاستقلال. فهو في مخاطبته لليهود، شدد أساسا على ملامح الصورة الإيجابية التي اكتسبها محمد بن الحسن الوزاني عند مثقفهم. فالزعيم

الشوري وظف خير توظيف تكوينه العصري وقناعاته الليبرالية وتشبعه بالأفكار الإنسانية التي تجعل من القانون الأساس في مسيرة قاطرة التقدم عبر اعتماد دستور مصادق عليه ومجالس دستورية منتخبة تضم ممثلين عن جميع مكونات المجتمع المغربي. وشدد الوزاني في اللقاءات التي جمعت بفعاليات يهودية على "عرقية الجنس اليهودي" وبمساهمة اليهود المغاربة في معارك التحرير التاريخية، فخلص إلى ما للدولة المغربية من واجبات إزاء مواطنيها اليهود ووجوب استفادتهم من ثمار الاستقلال خاصة ما له علاقة بتشجيع الاستثمار والتخفيف من عبئ الضرائب والتحملات الاجتماعية. ثم إنه راعى باستمرار التأكيد على أن الإجراءات "الشعبوية" لا تتوافق وما يرتقبه اليهود، حيث عبر في العديد من المناسبات وبصرامة عن رفض حزبه للقرارات الحكومية التي تمس بالحريات الأساسية معتبرا إياها غير مشروعة مهما كانت الاعتبارات التي دفعت إلى اتخاذها. ولجعل هذا الخطاب أكثر نفاذاً، أوكل حزب الشورى والاستقلال لسام ناحون مأموريات الترويج لرؤى الحزب في موضوع مكانة اليهود المغاربة داخل مجتمع مغربي يسعى إلى ضبط العلاقات بين الحاكمين والمحكومين على أسس ليبرالية يضمنها القانون والمشاركة المباشرة في المجالس التمثيلية.

وحاصل القول إن المقاربة العقلانية لحزب الشورى والاستقلال ساهمت في خلق جو عام مساعد على تهدئة الأنفس وطمأنة فئات عريضة من المغاربة اليهود. ولكن رياح التهجير الصهيوني كانت أقوى بكثير من النيات الحسنة، ففشل الحزب والأحزاب الأخرى والدولة المغربية في كسب ما أسماه كارلوس نصري في مقال له على صفحات جريدة Démocratie "رهان البقاء في المغرب المستقل".

كيف استقبلت سلا محمد الخامس يوم عودته من المنفى مساهمة حزب الشورى والاستقلال نموذجا

هذا اللقاء العلمي يعقد كما تعلمون في غمرة الاحتفالات بعيد الاستقلال، وبذكرى عزيزة علينا، وهي عودة المغفور له السلطان محمد الخامس وأسرته الشريفة من المنفى السحيق بمدغشقر وكريسيكا، إلى نزل خاص "بقصر سان جيرمان أولي" بفرنسا، بعد أن لم تفلح مكائد الاستعمار وجبروته في الحد من تعاظم وانتشار رقعة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني بكل التراب المغربي¹، فيفضل التحام الشعب المغربي بالعرش، ورفضهما معا لكل أشكال المناورات الاستعمارية، لم يسع الحكومة الفرنسية إلا أن تتخذ قرارات مستعجلة بعزل السلطان المصطنع محمد ولد مولاي عرفة²، وتشكيل مجلس مغربي للوصاية على العرش سمي "حراس العرش"، وإرجاع السلطان الشرعي محمد الخامس من المنفى إلى فرنسا لإجراء المفاوضات الأخيرة من أجل منح المغرب استقلاله التام والمشروع. وهذا ما حصل بالفعل حيث بدأت المفاوضات مع جميع القوى السياسية المغربية بإيكس ليبان³، وانتهت بمفاوضات أخرى تقنية بباريس بين حكومتي فرنسا والمغرب، توجت بالتوقيع على معاهدة الاستقلال يوم الثاني مارس سنة 1956م.

في هذه اللحظات التاريخية الصعبة والدقيقة، طارت الوفود المغربية وعلى رأسها المكتب السياسي لحزب الاستقلال، والمكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال ويتكون من السادة: الأمين العام محمد حسن الوزاني، عبد الهادي بوطالب، محمد بن المؤقت المراكشي، وإدريس الكتاني، وسيدي محمد الشرقاوي، والعلامة ابراهيم الهيلالي المكناسي، والمجاهد الحاج أحمد معنيو السلوي⁴.

ونخبة من علماء القرويين، وممثلو الطائفة اليهودية بالمغرب وغيرهم، للاجتماع بالسلطان محمد الخامس مباشرة بمقر إقامته المؤقتة بفرنسا، وأثناء هذه اللقاءات بكى الجميع من شدة الفرح بالنصر وعودة الحق إلى نصابه، نشوة الفرح لم تنس السلطان المسؤوليات الملقاة على

1. بعد إبعاد السلطان محمد الخامس إلى المنفى تحول العمل الوطني من مقاومة سياسية إلى مقاومة مسلحة، فردية وجماعية، عفوية ومنظمة، سواء في المدن أو البوادي، وفي تصاعد مستمر.

2. بعد توقيع محمد بن عرفة على وثيقة تنازله على العرش المغربي يوم السبت 01 أكتوبر 1955م، في سرية تامة نقل على متن طائرة خاصة إلى طنجة، حيث أقام بقصر السلطان مولاي عبد العزيز، وبعد الاستقلال نقل إلى مدينة نيس بفرنسا، دون علم الحكومة المغربية، وظل هناك إلى وفاته سنة 1976م.

3. يوم 23 غشت 1955م انطلقت مفاوضات إيكس ليبان بفرنسا، ودامت خمسة أيام، وأسفرت على اتخاذ قرار تنحية ابن عرفة عن العرش، وكان الوفد المغربي يتشكل من 37 شخصية، وبعد استشارة السلطان محمد الخامس وافق على ضرورة بقاء مجلس العرش مؤقتا إلى حين عودته.

4. ويتكون من السادة: الأمين العام محمد حسن الوزاني، عبد الهادي بوطالب، محمد بن المؤقت المراكشي، وإدريس الكتاني، وسيدي محمد الشرقاوي، والعلامة ابراهيم الهيلالي المكناسي، والمجاهد الحاج أحمد معنيو السلوي.

عائقه رغم أنه في الغربية، لذلك نبه الوفود المهيئة له بخطورة الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال، فطلب منهم أن يتخذوا كل الاحتياطات والترتيبات الضرورية ليتم هذا الانتقال الخطير والصعب في جو آمن وحضاري يعكس تاريخ المغرب وشخصيته الدولية، وأخبرهم بأن الشعب المغربي قاطبة ينتظر يوم عودته إلى أرض الوطن بكل لهفة وشوق، ولتفادي ما قد يعكر صفو هذا اللقاء الحماسي المرتقب، وما يهدده من مؤامرات خارجية وداخلية قد يحيكها المستعمر وأعدائه من أجل وأد هذا اللقاء التاريخي المنتظر، ولتفادي كل هذه الأخطار المحتملة جدا كلف جلالته القادة السياسيين لحزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال، باتخاذ الإجراءات العملية والممكنة من أجل إفشال كل عمل متهور أو طائش أو مبيت قد يحسب على سمعة المغرب أمام الصحافة العالمية التي حظرت وبكثافة لتغطية ونقل هذا الحدث الكوني الكبير، ولتفادي كل تعثر قد يسقط المغرب في منزلقات خطيرة وهو يخطو خطواته الأولى نحو بناء أسس الاستقلال الجديد. فالقوى الاستعمارية والمعمرين الأجانب والخونة المحليين كانوا جميعا يروجون دعاية خبيثة تسيء إلى الشعب المغربي بأنه لم ينضج بعد، وأنه مازال في حاجة إلى الحماية الأجنبية، والوصاية الفرنسية وذلك لمنع الفتن والفوضى والتسيب، وأنه في حالة ما وقعت أحداث خطيرة ستتدخل القوى الاستعمارية من جديد لفرض الأمن.

إذن الاحتياط واجب والعمل المنظم والمسؤول ضرورة ملحة في تنظيم الاحتفالات الجماهيرية المغربية المرتقبة بعودة الملك البطل إلى أرض الوطن وهو يحمل بين يديه بشرى الحرية والاستقلال، أول شيء نبه إليه هو ضرورة الالتزام بتأطير وحراسة كل الشوارع والطرق التي سيمر منها الموكب الملكي من مطار مدينة سلا إلى القصر العامر بتواركة-الرباط.

فعلا عادت الوفود السياسية والعلمية إلى المغرب على وجه الاستعجال والسرعة لتحضير وتنظيم مراسيم استقبال جلالته، كان الأمر صعبا بل مستحيلا لأن الجيش والشرطة ورجال الدرك والأمن وأعوان السلطة عامة كانوا خاضعين وتابعين بشكل مباشر لإدارة الفرنسية بالمغرب، والتي كانت حائرة ومصدومة تترقب الأحداث والتطورات يوما بعد يوم. إذن كان هناك فراغ أمني مهول وخطير يجعل أمن البلاد في مهب الريح، إذا ما تسلل بعض الجواسيس أو أعوان المستعمر أو الجهلة من العوام بين جموع الناس المحتشدين بكثافة وهم سكارى من نشوة الفرحة، وقاموا لا قدر الله بأعمال استفزازية للمشاعر، قد تنشب عنها أعمال شغب وفوضى وعنف تقصد أجواء الفرحة والانتصار.

ولإنجاح هذا العرس الوطني الكبير وتلطيف الأجواء السياسية وعودة الطمأنينة إلى قلوب كافة الشعب المغربي، تقدم حزب الشورى والاستقلال بملتئم سياسي مستعجل إلى أعضاء هيئة حراس العرش⁵، مجلس تكلف بتسيير أمور الدولة بشكل مؤقت كمرحلة انتقالية في انتظار عودة السلطان الشرعي إلى البلاد، والتوقيع بشكل نهائي على وثيقة الاستقلال قبيل مغادرة قوى الاستعمار أرض المغرب، وقد تخوف بعض الوطنيين من إقدام فرنسا على تأسيس مجلس العرش بالمغرب، خاصة وأن من بين أعضائه الحاج محمد المقرري التلمساني⁶ لذلك عارضوا هذه المبادرة، من بينهم العلامة محمد بلعربي العلوي، والعلامة عبد الله كنون⁷.

إذن ولربح الوقت واستغلال هذه الظرفية السياسية الطارئة والنادرة، تقدم وباستعجال الأستاذ الحاج أحمد معنيو بالنيابة عن المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال بالملتئم الآتي إلى مجلس حراس العرش، وثيقة تاريخية فريدة من نوعها، عثرت عليها صدفة ضمن وثائق الخزنة العلمية الصبيحية بسلا وهذا نصها الكامل:

ملتئم بمناسبة الحالة الحاضرة

1. إصدار عفو على المعتقلين السياسيين المحكوم عليهم سنة فما دون، أو الذين لم يبق لهم في المقام في السجن إلا هذه المدة، وذلك بمناسبة عيد المولد النبوي ورجوع صاحب الجلالة إلى فرنسا - وإذا أمكن التصريح بأن هذا الإجراء بداية لعفو سيكون بإذن الله شاملا.
2. إصدار عفو على المنفيين والإذن لهم بالرجوع إلى مساقط رؤوسهم لأنهم أبعادوا في سبيل الملك المفدى.
3. توقيف تنفيذ الإعدام على المحكوم عليهم - كما جرى ذلك بتونس بواسطة نفس المقيم-. ينبغي الإسراع بهذا العمل في سبيل تحقيق هذه النقاط الثلاث حتى يمكن أن تأتي بنتائجها المرجوة يوم العيد نفسه حيث تفتح أبواب السجون وتقر عيون المنفيين وذويهم وتطمئن النفوس على الأرواح المعلقة.
4. "برطوكول العيد" من خصائص مجلس حراس العرش، اختراع طريقة ملائمة تضيف على المجلس حلة الإجلال اللانقبة به، وذلك باستدعاء العمال والقضاة ومختلف طبقات الشعب الشرفاء وأفراد العائلة الملكية بالخصوص والأحزاب الوطنية، وإن أمكن فليكن ذلك على نمط ما كان يجري في عيد العرش، وفي ذلك من الاتصال المباشر بالشعب والاعتراف العملي بالمجلس ما لا يخفى.
5. تركيب وفد من حراس العرش يمكن أن يشمل العاملين المشاركين في مفاوضات إكس- لبيان ، وفرد من كل حزب، ووفد مستقل أو حسب ما ترتزونه وذلك للحضور في فرنسا لاستقبال صاحب الجلالة ساعة عودته، ويقدم له الطاعة والولاء باسم حراس العرش مع رسالة يحملها الوفد من المجلس وذلك ليجيب صاحب الجلالة عنها بما سيثبت ويقوي مركز المجلس ويقطع دابر كل تدجيل وتشويش.

5. تشكل مجلس حراس العرش من طرف الجنرال بوابي دولاتور Boyer de tour في أواخر صيف 1955م من السادة المستشار محمد المقرري والقيطان امبارك البكاي، والحاج محمد الصبيحي باشا سلا، والقائد أو عسو، والفاطمي بنسليمان، وتحددت مهام هذا المجلس في تشكيل حكومة مؤقتة تسيير أمور الدولة المغربية إلى حين عودة السلطان الشرعي.

6. تقلد الصدارة العظمى سنة 1917م، شارك في المؤامرة التي أدت إلى خلع ونفي محمد الخامس سنة 1953م، في بداية عهد الاستقلال أبعاد عن القصر الملكي وجرّد من كل أملاكه وتوفي سنة 1957م. *المعلّمة المغربية*، العدد 21، ص. 7235.

7. أصدر بياناً عبر إذاعة طنجة الدولية يعارض فيه تأسيس هذا المجلس، وطالب بضرورة بقائه مجلساً مؤقتاً إلى حين عودة محمد الخامس.

6. اختيار وفد من علماء القرويين ومختلف جهات المغرب للافتاء في موضوع دعاء خطبة الجمعة مؤقتا. بما يناسب الظروف ويضمن الأفكار، وإن أمكن إلقاء هذه الفتوى في الحفل الحافل المنوي إقامته يوم العيد، سيكون لذلك أثر بليغ إذ يعد هذا الجمع كبرلمان مصغر يمثل مختلف طبقات الشعب، ويكون ذلك دعوة إلى تعمير المساجد والقيام بشعائر الدين التي كادت أن تندثر وتضمحل - لا قدر الله - .
7. الابتعاد عن الموظفين المشبوه فيهم، واختيار أفراد من ذوي الكفاءات وخصوصا الذين أبعدوا عن القصر بمناسبة حوادث 20 غشت 1953م، هم الذين يكلفون من طرف المجلس بالقيام بشؤونه والتحدث باسمه تحت إشرافكم المباشر طبعاً.
8. وإذا أمكن لعالم المجلس أن يؤدي مباشرة باسم المجلس وموافقة دعوة للشعب المغربي أجمع تشمل التهاني بعيد المولد النبوي والابتهاج بالرجوع إلى فرنسا، والدعوة إلى تعمير المساجد وإقامة الشعائر الدينية التي عليها بني هذا العرش العتيق.⁸
- وأخيراً تقبلوا هذه الملتزمات الصادرة عن إخلاص ووفاء للمغرب والإسلام والعاملين على إنقاذ هذا الوطن وعمدته بعد الله صاحب الجلالة نصره الله والله ولي التوفيق.

حرر في 05 ربيع الأول عام 1375هـ./ الموافق 22 أكتوبر 1955م.

الإمضاء: الحاج أحمد معنيو عن حزب الشورى والاستقلال.

فعلا استجابة السلطات العليا بفرنسا لهذه الملتزمات المستعجلة، وقامت بدعوة الإقامة العامة وباقي السلطات الاستعمارية المنهارة بالمغرب بتوقيف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق رجال المقاومة وجيش التحرير، وممن استفادوا من هذا العفو في اللحظات الأخيرة أذكر على سبيل المثال: المقاوم الكبير أحمد بالبشير الودغيري⁹، عضو الحركة القومية وحزب الشورى والاستقلال، ومن مؤسسي المنظمة الفدائية الشهيرة "اليد السوداء" اعتقل وعذب وحوكم من طرف المحكمة العسكرية الفرنسية بالدار البيضاء، التي أصدرت عليه الحكم بالإعدام، لكن الألطاف الإلهية وتدخل رفاقه في الكفاح في الوقت المناسب حال دون تنفيذ حكم الإعدام عليه، وأطلق سراحه مباشرة بعد الاستقلال، توفي رحمه الله يوم 1993/10/12 ودفن بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء.

الخطوة الثانية وبتعليمات من الزعيم محمد حسن الوزاني، قام فريق حزب الشورى والاستقلال بسلا بقيادة المجاهد الحاج أحمد معنيو، بعقد العديد من الاجتماعات بسلا والرباط من أجل التنسيق مع باشا سلا الحاج محمد بن الطيب الصبيحي¹⁰ واللجان التابعة لحزب الاستقلال وتوزيع المسؤوليات والمهام، كما بعث الفريق الشوري السلوي بقرقيات مستعجلة

8. وثيقة نادرة نشرها الحاج أحمد معنيو في *ذكريات ومذكرات*، الجزء 11، طنجة، مطبعة سبارطيل، 1991، ص. 167 و 168.

9. أنظر ترجمته الكاملة *بمذكرات الحاج أحمد معنيو*، الجزء 9، ص. 204، وبمؤلفه من *مظاهر التعذيب الحزبي أو دار بريشة الثانية*، بقلم الأستاذ المناضل عبد الله الرداد، ص. 138، مطابع سلا، 1990.

10. تولى باشوية سلا سنة 1914م إلى بداية عهد الاستقلال، كان فيها مثال السياسي الحازم اللبق الذي مرت في فترته أزمنة شديدة وعرف كيف يعالجها بخبرة وحكمة، وكان له شرف تقديم صينية الحليب والتمر للسلطان محمد الخامس لحظة نزوله من سلم الطائرة التي حملته من المنفى إلى مطار سلا، وكان بيته كعبة الزوار من العلماء والفضلاء والأولياء، وهو صاحب مكرمة الخزانة العلمية الصبيحية بباب سيدي بوحاجة، سلا.

إلى كل فروع الحزب بالدار البيضاء وفاس ومكناس والخميسات وتيفلت والقنيطرة، ومدن أخرى من الشمال كوزان وطنجة والقصر الكبير وأصيلا والعرائش وغيرها، لتتجند من أجل إرسال العديد من شبيبة الحزب الملتزمة، والمتطوعين وقادة منظمة الكشافة المغربية الإسلامية على وجه السرعة وبنظام وانتظام إلى مدينة سلا، للمشاركة في فرض الأمن وتنظيم حركة السير والجماهير تفاديا لكل ما قد يعكر صفو عرس الاستقبال، وفعلا توافد على مدينة سلا أعداد كبيرة من قادة حزب الشورى والكشافة من أجل تأطير المتطوعين الشباب، ما يناهز خمسة آلاف شخص مزودين ببعض الأغذية والمواد الغذائية، وقد تم إسكانهم لأيام قليلة قبل وصول السلطان إلى المغرب بالعديد من الدور والمساجد، وخاصة المسجد الأعظم، وتم إلياسهم بذلة موحدة في الشكل واللون مع وضع طرابيش حمراء فوق رؤوسهم لتمييزهم عن باقي الناس، كتب عليها "حزب الشورى والاستقلال"، وكانوا بدون سلاح. كانت أقسام مدرسة الأميرة للا عائشة بحي الطالعة زنقة سيدي مغيث بسلا مقر القيادة الشورية المنظمة والمؤطرة لهذا الحدث، وتكفلت النساء الشوريات المنضويات داخل جمعية "أخوات الصفا" بتأطير العنصر النسوي¹¹، وإسعاف ضعاف الصحة، وطهي الطعام على الفحم والحطب وبالليل والنهار لكل هؤلاء المتطوعين، وعلى رأس فرع المنظمة المذكور بسلا السيدة للا زينب العلوية، وللا خدوج العلوية، وحليمة بلقاضي، والسيدة هطالة زوجة الأديب عبد المالك البلغيتي، وللا السعدية القادري زوجة أحمد معنيو وأخريات من آل السفيناني وآل عواد وآل بنغموش وآل حجي، ومن فاس السيدة حبيبة جسوس والسيدة الصقلي، ومن الدار البيضاء السيدة أمنة حرم الأستاذ الكتاني، ومن آسفي عائشة الخزامي ومريم الوزاني وكلثوم التريكي، ومن سطات نعيمة بناني وغيرهن كثير.. إضافة إلى هذا الشق الأمني عملت اللجنة الشورية السلوية بتنظيف وتجميل العروس سلا وهي تستقبل عريس الحرية القادم من المنفى، بتعاون مع رجال الحرف الأحرار، باعتبارهم الدرع الشعبي القوي الذي شارك في كل أنشطة الحركة الوطنية، هؤلاء الجنود المجهولون قاموا وبشكل تطوعي وتلقائي بصنع أقواس النصر، وتصفيف الأسلاك الكهربائية بالمصابيح، أما الخطاطون قد قاموا بكتابة اللافتات والمناشير، والرسامون أبدعوا في رسم صور جلالة الملك وولي عهده، وشعار المملكة المغربية والعلم الوطني على الألواح واللافتات وغير ذلك، وكانت مدينة سلا خلال هذا العرس الوطني كخالية نحل تشتغل بالليل والنهار. أما خارج أسوار المدينة وعلى طول الطريق إلى مطار سلا المدني

11. عملت النساء والفتيات الشوريات إلى جانب أخيها الرجل من أجل الخروج بالمرأة المغربية من عهد الجمود والانكماش إلى عهد النهضة والعمل الخلاق، وقد أصدر الحاج أحمد معنيو كتيب صغير عن جمعية أخوات الصفا، نشرته مؤسسة محمد الحسن الوزاني سنة 1996م.

امتلات بخيام وخيل قبائل احصين والسهول وعامر وزمور وبني احسن وزعير ابتهاجا ببزوغ فجر الاستقلال.

وقد تم الاتفاق بين المسؤولين الشوريين والاستقلاليين على تقسيم الطريق الرابطة ما بين مطار سلا المدني، وباب السفراء مدخل تواركة بالرباط، ليتكلف كل حزب بتزيين ومراقبة المسافة المخصصة له، هكذا تكلف حزب الاستقلال بالقسم الأول من الطريق ما بين مطار سلا المدني والذي ستحط به الطائرة الملكية إلى مفترق الطرق جهة سوق الخميس أي حي السلام حالياً، وتكلف حزب الشورى والاستقلال بالقسم الثاني أي من مفترق الطرق حي السلام بسلا إلى مستشفى "دييارو كبير" بالرباط، مروراً بقنطرة سيدي بوسدره الرابطة بين العدوتين، ثم تكلف حزب الاستقلال بباقي الطريق حتى باب السفراء، أما داخل تواركة فقد كانت عملية مشتركة بين الحزبين الوطنيين وسكان تواركة، وكان على رأس اللجنة الشورية السلوية المجاهد الحاج أحمد معنيو ورفاقه في الوطنية أذكر منهم: عبد السلام بنسعيد وعثمان وأخويه علي وعبد العزيز الأحرش والعربي السفياي والمنتصر الكتاني وعبد الرحمن وأخاه العربي معنيو وأحمد عواد وأحمد السفياي وعبد القادر الشاوي الدرزي، وعلي وأخاه إدريس المنيوي، وأحمد فنيش ومحمد زنيير والحسن البزيوي والحاج عمر بنسعيد وعبد الرحمن لعلو ومحمد بن الصغير السهلي وعبد الرحمن وأخاه محمد أملاح وعبد المجيد الدكالي وأبو بكر الحسنوي وعبد الرحيم بالحاج وابن علال بوكرين وعبد القادر الودغيري وعبد الله عواد وبوسلهام المنصوري وعبد القادر التهامي الوزاني وأحمد التونسي والراضي محمد ومحمد الصبيحي وعمر الفاسي وإدريس أمبوزيد والرسام شعبة وعدد آخر من المناضلين الذين شاركوا في صنع هذا الحدث العظيم، وغيرهم من قادة كتيبة الأطلس التابعة للكشافة المغربية الإسلامية. ومن الرباط أعضاء حزب الشورى أذكر منهم إدريس رودياس وأخاه المختار، وعبد القادر الشرقي، ومحمد الهرم ومحمد كراكشو والطاهر بريشة وإدريس المعروف والحجمري بلحاجم وآخرون.¹²

وفي يوم 16 نونبر 1955م عاد محمد الخامس من المنفى إلى مطار سلا المدني حاملاً معه بشرى الاستقلال والحرية، وكان في استقباله حشود غفيرة من شعبه الوفي، توطرها وتنظمها فيالق من الشباب الشوري الذين حضروا قبل بضعة أيام إلى مدينة سلا بلباسهم الكاكي الجميل الشبيه باللباس العسكري، حيث قسموا إلى عدة جماعات برؤسائها ومآكلها ومشاربها وزعت على جنبات الطريق الذي مر منه موكب السلطان، وهي متماسكة بالأيدي على شكل سلسلة

12. معظم تراجم هؤلاء الجنود المجهولين متوفرة في مؤلفات المجاهد الحاج أحمد معنيو تذكريات ومنكرات، عددها 11 جزءاً.

بشرية كدرع لحفظ النظام والأمن، في منظر بديع وأنيق كما تشهد بذلك كل الأفلام والصور التاريخية التي لازالت التلفزة المغربية تقدمها للجمهور كل سنة في يوم ذكرى عيد الاستقلال المجيد.

هكذا ساهم حزب الشورى والاستقلال بقيادة فرعه بسلا في تنظيم مراسيم عودة ملك البلاد إلى عرشه المفدى، وقد تلقى الأستاذ عبد القادر بنجلون الأمين العام بالنيابة للحزب المذكور برقية تهنئة بإسم السلطان محمد الخامس، من رئيس الوزراء المعين من قبل حراس العرش الأستاذ الفاطمي ابن سليمان¹³، وهذا نصها:

برقية من صاحب الجلالة إلى حزب الشورى والاستقلال
بأمر من جلالة السلطان كلفني مجلس العرش بأن أحمل إليكم تهانيه بالمشاركة الفعالة التي قامت بها منظماتكم، ولحسن نظام المظاهرات المنظمة بمناسبة عودة جلالته.
وإني لسعيد بأن أرفع لكم تهانيه مشفوعة بتهانئي الخاصة على حسن هيئة المتطوعين للمحافظة على الأمن والتي نظمتموها. إمضاء: الفاطمي بن سليمان.
وأختم دراستي هذه بما جاء في أول خطاب وجهه محمد الخامس إلى المغاربة بعد عودته من المنفى يوم 18 نونبر 1955م، معلنا نهاية عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الحرية والاستقلال، ودعا فيه إلى المزيد من الاستنفار ولابد من شحذ الهمم، إذ الإطاحة بنظام الحماية كان أمرا يسيرا على ما تطلب من جسيم التضحيات، بالنظر إلى مهمة بناء دولة الاستقلال، وتجديد صرح أدوات الحكم، واستثمار الخيرات على قدم المساواة بين المغاربة مع إشراكهم في تدبير الشأن العام، بعدما أبلوا البلاء الحسن في تحريرها.

13. نشرت بجريدة الرأي العام عدد 261، الصادرة بتاريخ 19 نوفمبر 1955م

حزب الشورى والاستقلال بآسفي

علال ركوك

بداية نود الإشارة إلى نقطة منهجية تتعلق بعدم ذكر مجموعة من الرموز والزعامات كان لها وزنها ولعبت أدوارا طلائعية في عهد الحماية. لتفادي مثل هذه الملاحظات وهذا النقص وجب الاهتمام بالتاريخ المحلي والجهوي الذي يوظف في نفس الآن الذاكرة الجماعية والذاكرة التاريخية التي تمكن بفضل تدخل المؤرخ بأدواته العلمية والمنهجية من تجاوز هذه القفزات وردم هذه الفراغات. ومن هذا المنطلق وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة حول حزب الشورى والاستقلال انطلاقا من جهة محددة ويتعلق الأمر بمدينة آسفي.

ركزت جل الكتابات الأدبية التي اهتمت بحزب الشورى والاستقلال، على هياكل الحزب وزعمائه وأنشطته، لكنها اقتصرت على مستوى القيادة والمركز، وهذا نسجله عند أهم من كتبوا أمثال محمد بن حسن الوزاني أو أحمد معنيو أو عبد الهادي بوطالب، وإذا كان القارئ يحصل على معلومات حول مسيرة هذا الحزب العتيق الذي سجل توجهها جديدا ورسم تصورات مخالفة لبقية الأحزاب، خصوصا في طرق التعامل مع سلطات الحماية ومقاومتها وكذلك في تصور الاستقلال إلى غيرها من الإشكاليات ذات الراهنية وقتذاك، مقابل هذه الوفرة بخصوص الزعامات والقيادة فإن هياكل هذا الحزب ومناضله على صعيد الفروع بقيت طي الهوامش نظرا لمجموعة من العوامل منها ضعف القاعدة الجماهيرية للحزب وكذلك نظرا للمنافسة الشرسة التي كان يلاقيها من طرف خصومه السياسيين، وحتى نساهم في إبراز جزء من الدور الذي لعبه هذا الحزب وما سجله مناضله من مواقف بطولية على صعيد الفروع نتتبع حلقات من مسيرة هذا الحزب النضالية منذ نشأته انطلاقا من جهة معينة ومحدودة مجاليا. ويتعلق الأمر بمدينة آسفي وجهة عبدة واحمر.

المصادر:

تقف هذه الإشكالية أمام الباحث كلما نبش في موضوع منسي أو مغمور لم يأخذ حقه من البحث وهذا راجع طبعا إلى دونيته مقارنة مع الأحداث الأخرى البارزة والتي تستحوذ على اهتمام الباحثين. وخلاف ذلك فإن تلك الأحداث المحصورة لا ينتبه إليها أحد ويكون مصيرها الزوال بزوال الفاعلين فيها. ولعل هذه هي حالة حزب الشورى والاستقلال بمدينة آسفي، حيث لا يصادف الباحث أي من الوثائق التي تجعله يستتير بها.

ومحاولة منا لكشف بعض جوانب أنشطة هذه المؤسسة الحزبية ونشاطاتها. فقد عمدنا بداية إلى النزول إلى الميدان وذلك للاتصال بعناصر الحزب الذين لازالوا على قيد الحياة والذين صادفنا منهم واحدا فقط وهو السيد الخزامي، كما كان لنا اتصال بمجموعة من المناضلين الآخرين من حزب الاستقلال الذين كانت لهم علاقات وطيدة مع الشوريين.

وحاولنا أن نكمل بعض المعلومات من خلال تتبع صفحات جريدة الرأي العام وكانت المعلومات عبارة عن حوادث شارك فيها الشوريون وبعض أنشطة الحزب.

وعن طريق هذه المصادر على اختلاف أنواعها حاولنا رسم صورة لواقع حزب الشورى والاستقلال بأسفي، قريبة من الحقيقة التاريخية في حدود ما تسمح به الوثائق، على أساس تحيين كل هذه المعلومات وإضافة كل الوقائع كلما سمحت الظروف بذلك.

الإرهاصات الأولى للعمل الوطني بأسفي خلال العشرينيات

عشية توقيع عقد الحماية سجل المغاربة قاطبة رفضهم لهذا الحدث، وأعلنوا الجهاد والحرب على المستعمر بداية بأحداث فاس الدامية وما تلاها من أحداث في المناطق المغربية برمتها.

ولم تخرج حاضرة أسفي عن هذا المسار حيث دشن جيل من الشباب المتعلم خصوصا الذين سبق لهم أن درسوا في القرويين أو في كلية ابن يوسف بمراكش وكانوا يتتبعون عن كثب ما يجري في البلاد، أولى التحركات ضد السلطات الاستعمارية.

فخلال العشرينيات شرع بعض هؤلاء الشباب الأسفيين في تنظيم صفوفهم عن طريق تأسيس نوادي ثقافية وجمعيات سرية جلبوا إليها كل المتعلمين من الفقهاء والعلماء والمدرسين وغيرهم وخططوا لاختراق طبقات الجماهير، عن طريق بث روح الوعي الوطني وإشعار الناس بواقعهم في ظل الإستعمار، وجندوا لذلك كل السبل المتاحة لهم مثل دروس الوعظ والإرشاد ودروس محو الأمية وخطب الجمعة وغيرها.

ولعل هذه التحركات الأولى المبكرة على صعيد أسفي المدينة جعلت الأسفيين على اتصال بقيادة الحركة الوطنية بفاس وسلا والرباط، كما ان استقرار وقدم بعض الوطنيين إلى أسفي من مدن أخرى ساهم في شد عضد هؤلاء الشباب.

اعتنى هؤلاء الشباب الأسفيون بدارستهم وفهمهم للعقيدة الإسلامية وفق تطورات جديدة تنمي وتساهم في بلورة وعي وطني كفيل بتوعية الناس ومرروا ذلك للعموم عن طريق الدروس التي كانوا يلقونها في حلقات العلم والتدريس والوعظ وخطب الجمعة وغيرها.

ومنذ سنة 1928 بعد زيارة العلامة أبو شعيب الدكالي لأسفي انخرط كل علماء وفقهاء المدينة في تيار السلفية. إثر ذلك انتظمت جماعة من الأسفيين بزعامة السيد محمد البوعمراني الذي كان قد عاد من الدراسة بالقرويين وكانت له صلات وطيدة مع الشباب الوطني بفاس وغيرها من المدن الأخرى. وقد عمل هذا الأخير في البداية صحبة المهدي الكراوي ومحمد الكراوي على تأسيس مكتبة لبيع الكتب والجرائد، وابتداءً من هذه السنة عملت هذه المجموعة إضافة إلى وطنيين آخرين أمثال أحمد البوعمراني والطيب الفيلاي وآخرين على تأسيس جمعية سرية سياسية كانت تصدر مجلة اسمها الدروس.

في سنة 1929 تعرفت الجماعة الأسفية على اشماعوا الذي قدم لأسفي لزيارة خاله زنيير الذي كان ناظراً بأسفي، وخلال هذه المناسبة دعاهم للقدوم إلى الرباط للاتصال بقيادات العمل الوطني الذي كان في بداية تكونه وبعد اتصال جماعة أسفي بأقطاب الوطنية بالرباط اقترحوا عليهم العمل في سبيل نشر الوعي الوطني عن طريق جمع الشباب وتوعيتهم.

بعد هذه الاتصالات الأولى شرع الشباب الأسفي في التخطيط لأولى تحركاته لنشر وتعميم الوعي الوطني وفي هذا الإطار أقام الباعمراني سنة 1930 مقراً اتخذته الجماعة كنادي لها تمارس فيه أنشطة فكرية وثقافية وترفيهية، حيث أسسوا جوق موسيقي وفرقة مسرحية إضافة إلى إعطاء الدروس.

توسعت هذه الجمعية لتضم كل الفقهاء والعلماء الأسفيين المتنورين المتبنين للتيار السلفي المحرر، نذكر منهم الفقيه الهسكوري و الفقيه المستاري والفقيه محمد بن الطيب الوزاني والفقيه ادريس بناصر والفقيه الكانوني ومحمد علان وغيرهم، إلى الاهتمام بما كان يكتب وينشر في العالم العربي من كتب ومجلات مثل مجلة الفتح ومجلة الإسلام ومجلة مكارم الأخلاق وجرائد صادرة عن جمعية علماء الجزائر وغيرها، وبهذا الاطلاع الواسع والتتبع المستمر تمكنت هذه النخبة من رواد السلفية والوطنية بأسفي من تشخيص مواطن الضعف لدى المغاربة وتلمس سبل تقويته وتصحيحه سواء عن طريق توعية الجماهير وشحنها بالخطاب الترشيدي والتوعوي والديني والوطني وكذلك عن طريق مواجهة سياسة الحماية المدمرة بواسطة تأسيس مؤسسات تقف في وجه هذه السياسة وتحد من تجاوزاتها مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات والمدارس الحرة.

1- الحركة الوطنية بأسفي خلال الثلاثينات

إن الفكر المبكر الذي حمله هؤلاء الشباب ما لبث أن تولدت عنه جمعية سرية أصبحت تعمل في خفاء هدفها الأول كان توعية الجماهير وتكوين جبهة رافضة ومواقف صامدة في وجه سياسة الحماية أو المتعاونين معها.

وبالفعل كان هذا التهييء القبلي للجماهير مفيداً، بحيث أنه حينما أراد الوطنيون أن يقوموا بأول مظاهرة احتجاجية بأسفي ضد ظهير 16 ماي 1930 كانت الاستجابة في المستوى المطلوب.

- مرحلة "الظهير البربري":

مع بداية سنة 1930 فرضت سلطات الحماية على الأسفيين ضريبة جديدة مما جعل السكان متدمرين وكانوا يتأهبون لتوقيع عريضة احتجاجية يرفعونها للإدارة المركزية نالت الإجماع الجماهيري.

وبما أن أسفي كما سبق وأشرنا كان بها شباب وطني شرع في العمل السري قبل صدور الظهير البربري وأن هؤلاء الشباب كانت لهم علاقات وطيدة مع الوطنيين في مدن أخرى، فقد قام الوطنيون من مدن أخرى بمراسلات إخوانهم بأسفي يدعونهم للإنخراط في عملية مقاومة الظهير.

وفي هذا السياق تلقى صالح العبدوي أحد المناضلين المشهورين رسالة من جمعية قدماء التلاميذ بفاس يدعونه إلى تأسيس جمعية بأسفي ومقاومة الظهير البربري وتفاصيل أخرى يعرضها نص الرسالة.

لقد عملت مثل هذه الاتصالات على حث المواطنين بأسفي وتأجيج حماسهم لتسجيل موقفهم الرافض لهذا الظهير. تضاربت الآراء حول كيفية الاحتجاج ضد هذا الظهير فكان هناك تيار رفض القيام بأي رد فعل نظراً لعدم صدور أي تعليمات في الموضوع وهو موقف رسمي سجله القاضي ابن العربي الدكالي الذي تولى قضاء أسفي في دجنبر 1929 وهو الذي كان يوم صلاة الجمعة بالناس ولما طلب منه الكانوني قيادة حركة اللطيف رفض وغادر المسجد قبل الختم.

وهناك رأي آخر وهو الذي كان يمثل زعماء الجمعية السرية بقيادة محمد البوعمراني الذين حبزوا فكرة الإشراك الواسع للجماهير في هذه الحركة وتحمل عواقبها ونتائجها، ويبدو أن هذا

الموقف يتلاءم وتصورات واستراتيجية الجمعية التي كانت تهدف إلى خلق الإجماع الشعبي والتوافق الجماهيري.

وهكذا قرر بعض أعضاء الجمعية السرية الأسفية وهم البوعمراني والكرابي والفقير الكانوني والفقير المستاري خلافا لبقية الأعضاء انطلاق حركة اللطيف. ورغم عدم وجود صالح العبدى في قيادة هذه الحركة فإن بصماته التنظيمية والتأطيرية تبدو واضحة، وإن كان قد تصدى بشكل آخر لهذه النازلة من خلال كتاباته.

وتحولت عملية قراءة اللطيف في مدينة آسفي إلى شكل مظاهرة احتجاجية تخضع لتنظيم وتأطير جماهيري محكم تحت قيادة الوطنيين الذين أصبحوا منذئذ لا يملكون جمعية سرية بل أصبحوا يعملون في العلن.

إثر هذه الحركة الاحتجاجية ثم إلقاء القبض على كل من الفقير الكانوني ومحمد الباعمراني وحكم بشهر سجن وهناك من فرضت عليه الإقامة الإبرية كما ورد في حديث صالح العبدى فالمحكمة ألقت القبض على الكانوني ثم محمد الباعمراني وبقي تحت الضمانة الفقير عبد السلام المستاري والعويني ومولاي محمد البوعناني وبعد ذلك بقليل أي بثلاثة أيام سرحت المعتقلين بعد أن عزلت الكانوني من العدالة. وعلى إثر هذا الحدث تفككت الجماعة.

مرحلة ما بعد الظهير البربري

في سنة 1932 حل بمدينة آسفي الفقير محمد غازي ليشغل وكيلا شرعيا. كان هذا الوطني من أفراد تنظيم الزاوية والطائفة الشكل الأول للتنظيم السياسي الذي سيتحول منذ سنة 1935 إلى كتلة العمل، وفي سنة 1932 زار علال الفاسي آسفي وأخبر المجموعة على نية الوطنيين في تأسيس حزب كتلة العمل الوطني الذي كان أحد أعضاء قيادته المركزية محمد البوعمراني.

وشهدت سنة 1935 تكوين أول مكتب فرع كتلة العمل بآسفي أشرف على تأسيسه الفقير غازي، وضم هذا المكتب في صفوفه نخبة من رجال السلفية والوطنية الذين تحدثنا عن معظمهم أمثال محمد البوعمراني وعبد السلام المستاري ومحمد الهسكوري ومحمد الكانوني ومحمد علان ومحمد بن الطالب، ويعتبر هذا المكتب أول مكتب فرع حزب منظم في آسفي رغم تحفظات السلطات الفرنسية.

خلال سنة 1936 وبعد تقديم دفتر المطالب الاستعجالية وعلى إثر التجمع الخطابي الذي نظمته الكتلة في مدينة الدار البيضاء الذي ترعاه علال الفاسي ومجموعة من الوطنيين وتم على إثره اعتقال علال الفاسي. قامت بمدينة آسفي مظاهرات من تنظيم الشباب كانوا يهتفون بحياة علال الفاسي وقد أُلقي القبض على أحد المتظاهرين وهو محمد مجيد وسجن لأنه كان محمولا على الأكتاف وهو يهتف في شوارع آسفي بحياة علال الفاسي .

في سنة 1937 وبعد أحداث بوفكران بمكناس تضامن الأسفيون مع الحدث وذلك بإقامة صلاة الغائب عن شهداء مكناس كما ذكره الفقيه الهسكوري .

كما تضامن أهل آسفي مع سكان مدينة مراكش في انتفاضتها يوم 24 أكتوبر 1937 التي تعرف بحركة الجياع والمتسولين التي قامت إثر زيارة الوزير الفرنسي للمدينة. عقب هذا كانت هجمة شرسة على الوطنيين بمراكش، الأمر الذي دفع بالأسفيين لمناصرتهم والتضامن معهم.

التيارات السياسية والحزبية بآسفي

- نشأة الحركة القومية بآسفي:

بعد انقسام كتلة العمل الوطني سنة 1937 انضم أنصار محمد بلحسن الوزاني إلى حزب الحركة القومية دون تردد وعلى رأسهم احمد بن الشيخ بن حسن، لكن هذه الفترة يكتنفها الغموض لكون أنصار بلحسن الوزاني فضلوا الإنزواء وعدم الإنضمام للحزب الوطني.

لكن سرعان ما ظهرت ملامح الخلاف بين أنصار التيارين تجلت اولها على مستوى التعليم.

كانت بمدينة آسفي مدرسة وهي الأولى من المدارس الحرة إسمها مدرسة مولاي عبد السلام بن مولاي الحاج وكان بها مجموعة من الشباب أبناء الوطنيين الذين كانوا قبل سنة 1937 ينتمون لكتلة العمل الوطني وبعد انقسام الكتلة ظهر الحزب الوطني لكن الحركة القومية لم تكن بارزة في المشهد السياسي بآسفي.

هذه المدرسة كانت تسمى المدرسة الأهلية الوطنية، تأسست سنة 1930 م، اتخذت مقرا لها "بدار القبة" وتعرف بدار القايد ولد عيسى بن عمر، لازالت حتى الآن توجد بزقة ابن حزم بالمدينة القديمة، تضم تلامذة من مختلف الأعمار، بها كل المرافق المطلوبة، حيث تستوعب أزيد من 100 تلميذ وطالب، وقد أبدعت طرقا تعليمية وتنظيمية فريدة، رائدها نشر الفكر والوطنية، زارها الزعيم علال الفاسي سنة 1932 م فعاين دروسها وامتحان تلامذتها وطلبها

الكبار، فسر باعتزاز وتقدير قائلًا بأنها قرويين صغيرة، كان مديرها من فطاحل العلماء درس عن والده بأسفي ثم فاس وحاز إجازات من شيوخه، كانت المواد التي تدرس بها تفسير القرآن والحديث والفقه والفرائض والتصوف والأخلاق والأدب والتاريخ والجغرافية والنحو والبلاغة والمنطق والعروض والتوقيت والحساب. والطريقة المتبعة في التدريس هو تصنيفها إلى ثلاث طبقات – أي إلى ثلاثة فصول :

- طبقة مبتدئة تتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن.
- طبقة متوسطة تتعلم بعضا من علوم الدين واللغة.
- طبقة عليا تدرس كثيرا من العلوم.

ومنذ بداية الأربعينيات فتحت مدرسة أخرى أبوابها في وجه التلاميذ وكان مديرها من حزب الاستقلال. وفي هذه الفترة بدأت بوادر الخلاف بين رجال العمل الوطني بأسفي حيث كانت البداية بمغادرة مجموعة من أبناء الوطنيين مدرسة مولاي عبد السلام بن مولاي الحاج والإلتحاق بمدرسة محمد الهسكوري التابعة لحزب الاستقلال ومن بين هؤلاء الدكتور محمد بنهيمه وأخوه أحمد الطيب بنهيمه.

حزب الشورى بأسفي سنة 1947

تأسس حزب الشورى بأسفي سنة 1947 من طرف مجموعة من الوطنيين الأسفيين الذين كانوا في صفوف الحركة القومية في البداية، نذكر من بينهم الفقيه الداودي أبوه هو الطيب الداودي كان موظفا بالديوانة وهو من أصل فاسي، ومحمد بنيس ومولاي إدريس الوزاني والحبيب البخاري وأحمد بنحسن بنشيخ ومحمد التريكي وأبو بكر التريكي والحاج أحمد بوقطان بن الشيخ كان مراسل جريدة الرأي العام، والحبيب التريكي وأحمد ولد المتحسب وأخيه السيد حميد بنهيمه والوزاني التهامي وأخيه زين العابدين هؤلاء كونوا حزب الشورى والاستقلال.

لكنهم كانوا مختلفين عن الأنظار بسبب الصراع الذي كان بينهم وبين الاستقاليين والنقابيين.

حينما تأسس حزب الشورى والاستقلال بفاس، سافر وفد من أسفي يتكون من السادة احمد بلحسن ولد الشيخ والسيد محمد بنيس والفقيه الداودي والطاهر واعزيز إلى فاس وكلفوا من طرف الأمانة العامة بتأسيس فرع الحزب بأسفي وكلف السيد محمد بلحسن كمندوب الحزب بأسفي. ويبدو أن زعيم الحزب بأسفي كانت له علاقات مباشرة مع محمد بن الحسن الوزاني.

زار محمد بلحسن الوزاني آسفي ثلاث مرات، ومرة حضر الوزاني رفقة عبد القادر بنجلون وأحمد بنسودة كما زارها قادة آخرين من حزب الشورى والاستقلال مثل عبد الهادي بوطالب، وقد كان مناضلوا حزب الشورى بآسفي يتعرضون للاعتقال والاستنطاق كلما زارهم محمد بلحسن الوزاني. مثلما حصل للسيد محمد لخزامي الذي تعرض للاعتقال والاستنطاق نظرا لاستقباله لمحمد بلحسن الوزاني بمنزله وحرّم من تسلّم جواز سفره. وبعد نفي محمد الخامس كلف السيد محمد لخزامي من طرف الحزب بآسفي للاتصال بمحمد بلحسن الوزاني بمدينة سبتة لشرح الحالة التي أصبحت عليها الوضعية وفعلا اتصل بالزعيم الذي كان يسكن بساحة إفريقيا وأخبره بأن الوطنيين أفضّلوا محاولة تنصيب مولاي الحسن بلمهدي مكان محمد الخامس.

- العلاقة بين قيادة الحزب ومكتب فرع آسفي:

كان أعضاء مكتب الفرع يجمعون المناضلين ويقومون بقراءة النشرة التي كانت تصل من الأمانة العامة وتوزيعها على جميع أعضاء الحزب بمجموع نواحي آسفي وكذا حث الأعضاء على النضال. وقد كانت لمكتب الحزب بآسفي مجموعة من الفروع بالنواحي في جمعة اسحيم وبلاد احمر والشماعية والشياطمة.

وكانت هناك علاقة وطيدة بين مكتب الفرع ومقر الأمانة العامة للحزب بالدار البيضاء شارع بانظونغ وذلك قصد الاستشارة ونقل المناشير وجريدتي الديموقراطية والرأي العام.

- العلاقة مع حزب الاستقلال:

كان بعض أعضاء حزب الاستقلال ينعثون الشوريين بالخونة لأنهم حسب شهادة الشوريين كانوا يريدون الإبقاء على الحزب الوحيد الذي يناضل في الساحة.

- مداخل وأنشطة الحزب:

كان فرع الحزب بآسفي يعتمد على الاشتراكات والتبرعات والعطّات من طرف بعض الغيورين على الحزب وكان قسط من الاشتراكات يرسل إلى مقر الأمانة العامة.

- الحزب والعمل السري:

حسب ما توصلت إليه فإن الشوريين لم تكن لهم مشاركة في العمل السري داخل آسفي ضمن المنظمات السرية الخمسة التي تواجدت بآسفي والتي كان معظم عناصرها لا ينتمون لأي حزب. ومع ذلك نسجل بعض التحركات الفردية لعناصر حزب الشورى والاستقلال مثل ما

قام به محمد الشرجان بجمعة اسحيم حيث حاول قتل احمد المعمرين يدعى "غانوا" إضافة إلى عمليات أخرى ببركة لمين واليوسفية.

مما جعل مناضلو الحزب عرضة للاعتقال عدة مرات وعلى رأسهم المسؤول عن الحزب بأسفي محمد لحسن ومحمد بنيس .

كما كانوا يتضامنون مع حزب الاستقلال وشاركوا في كل المظاهرات التي كانت تقام بأسفي حيث شارك احمد بن حسن في مظاهرة 20 غشت واعتقل احمد الخزامي.

أنشطة حزبية مختلفة

لقد كان هذا الحزب رغم محدودية قاعدته، يقوم بأنشطة موازية للعمل الوطني مثل استقبالهم لوفد الكشفية بمدينة أسفي.

كما كان القطاع النسائي نشيطا داخل هذا الحزب عن طريق جمعية أخوات الصفا، التي تأسست بأسفي في يونيو 1956 تحت رئاسة مريم الوزاني وقد اختلفت أنشطة الجمعية من محاربة الأمية وإعطاء دروس في تعليم فن الخياطة العصرية والتدبير المنزلي.

خلاصة:

من خلال تتبعنا لمختلف مراحل تطور العمل الوطني بمدينة أسفي منذ العشرينيات، وبعد الوقوف عند مواقف الوطنيين الأسفيين بعد صدور ظهير 16 ماي 1930، فإننا نلاحظ أن حدث انشقاق حزب كتلة العمل سنة 1937 قد أظهر إلى الوجود الحزب الوطني والحركة القومية التي بقيت منزوية بأسفي لمجموعة من العوامل إلى غاية سنة 1947.

وبعد تأسيس حزب الشورى والاستقلال، تكون فرع أسفي، وشرع في تنظيم مناضليه والمشاركة في العمل الوطني لكن رغم كل هذه المجهودات فإن نشاط الحزب ظل ضعيفا في هذه المدينة، وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل مثل ضعف قاعدة هذا الحزب الجماهيرية، والمنافسة الشديدة من طرف خصومهم السياسيين وغيرها من الوسائل الأخرى التي تدعم العمل الوطني مثل النقابات إلخ. وبذلك بقي نشاط الحزب يتقلص خصوصا بعد الاستقلال واشتداد المنافسة مع الخصوم السياسيين.

المراجع

علا ركوك، أسفي مذكرات رجال الحركة الوطنية، الرباط، 2009.

الحريشي محمد، المدرسة الناصرية بفاس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003

أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية، ج 2، 3

موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير، نشر المندوبية السامية للمقاومة، الرباط، 2009

من مظاهر البعد القومي في الحركة الوطنية المغربية - الرسائل المتبادلة بين

محمد حسن الوزاني والأمير شكيب أرسلان نموذجا

أحمد الزيادي

إن مظاهر البعد القومي في الحركة الوطنية المغربية عديدة ومتنوعة في المستويين الشعبي والرسمي على السواء، بل إن هذه الحركة كانت تتصادى أحيانا، وتتماهى أحيانا أخرى مع الحركات الوطنية في الأقطار العربية المستعمرة أو المحتلة أو المحمية في الكثير من أسسها ومنطلقاتها وشعاراتها وأهدافها ومواقفها الاجتماعية والسياسية، وضوابطها التنظيمية، وفي العديد من أساليبها في المقاومة والنضال السياسي.

وقد أكد الوزاني عمق هذا البعد القومي في الحركة الوطنية منذ انطلاقتها فقال: ولايكتفم مغربي واحد أن قومة الشرق كانت العامل الأكبر في تشجيع الشعب على التفاؤل بالشباب المجاهد، والسير من خلفه عن إخلاص وطاعة¹.

وسنقصر مداخلتنا هاته على مظهر واحد من هذه المظاهر هو بعض الرسائل التي كان يتبادلها أحد القادة الوطنيين المغاربة محمد حسن الوزاني (1910/01/17 — 1978/11/09)، مع أبرز دعاة القومية العربية المسلمين الأمير شكيب أرسلان (1869/12/25 - 1946/12/09).

وإذا كان الوقت المحدد للعرض يفرض علينا تناول البعد المذكور في حلقة أضيق، تقتصر على عينة من الرسائل المتبادلة بين الزعيمين، فإن عمق الرابطة الوطنية والقومية التي جمعت بين الرجلين تعتبر الحلقة الأمل، وهي بهذه الصفة كفيلة بتجلية هذا المكون الأساس في الحركة الوطنية المغربية، وجديرة بتمثيله.

ومعلوم أن الرسالة قناة تواصلية حيوية وبلغية تختزن الكثير من مميزات الخطاب الإعلامي الثنائي الخاص أو المغلق، المكتوب والشفاهي معا، التي تضفي عليه طابعا حواريا إنسانيا كالحميمية والائتمانية والثقة المتبادلة بين الملقى والمتلقي، والفورية في وصف ما حدث وتوثيقه، والتعبير عن المشاعر الأنية، والخلجات اللحظية قبل أن تطوي تفاصيلها الأيام، وتغمر دقائقها رواسب النسيان.

1. رسالة مبتورة الصفحتين الأوليين، مجهولة التاريخ ومكان الإصدار، ص. 3. ومعلوم أن أول لقاء تم بين الوزاني والأمير شكيب أرسلان في بيت الأخير كان مساء يوم 27 مارس 1932 مذكرات حياة وجهاد، محمد حسن الوزاني، مؤسسة محمد حسن الوزاني، طبع مؤسسة جواد للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ج 3 / 228.

وإن الرسائل المتبادلة بين العديد من رجال الحركة الوطنية² والأمير أرسلان – الذي كان عهدئذ هو وإحسان الجابري عضوي الوفد السوري الفلسطيني لدى هيئة الأمم في جنيف – وإن كانت غايتها سياسية، فإن روحها الوطنية والقومية قد أسبغت عليها ألوانا من المجاملة والملاطفة والاحترام والتقدير والتعارف والبوح الذاتي، مما تولدت عنه وشائج قرى سامية قواها إحساس صادق متين بمشاعر الأبوة من جهة، وبرور البنية من جهة ثانية، فترعرعت في كنف هذه القرى شبه العائلية حاجة الوطنيين إلى حماية في العائلة العربية الإسلامية ممثلة في الزعماء السياسيين القوميين ذوي النفوذ الواسع، والتجربة السياسية الوازنة، والخبرة العميقة بأسرار السياسة الدولية. يقول الوزاني عن دور الأمير أرسلان في الوطنية المغربية: لا يمكن أن يُؤرخ للحركة الوطنية المغربية دون أن يُتحدث عن الدور السري والعلني الذي كان للأمير شكيب أرسلان في مجالها ، وخاصة مع بعض قادتها في الداخل والخارج منذ سنة 1930³.

وقد عرفت سنة 1934 تطورا سياسيا مهما في استراتيجية الحركة الوطنية المغربية، وطفرة نوعية في عملها السياسي، تمثلت في برنامج مطالب الشعب المغربي التي استخلصت من مختلف المطالب المنفردة الخاصة بأكثر من مجال من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية⁴، وتفردت هي من جهة بعموميتها المستجيبة لحاجات سكان البوادي والمدن، وأهل الجنوب والشمال على السواء، ومن جهة أخرى بصوغها صياغة سياسية وقانونية تلائم الظروف التاريخية الوطنية والدولية.

وقد تحدث الوزاني في ثلاث من رسائله – التي بين أيدينا، وهي كلها محررة في باريس – عن ظروف إعدادة وترجمته إلى الفرنسية بتفصيل دقيق، وعن عمله رفقة عمر بن عبد الجليل في باريس؛ من اتصال بالصحافيين، وتأسيس لجنة أصدقاء المغرب، واستضافة المناصرين للقضية المغربية، وإجراء الاستجوابات، وتحضير الفتاوى القانونية، وطبع مشروع المطالب

...

2. تبادل معه الرسائل أيضا بعض العلماء والأدباء، منهم عبد الرحمن بن زيدان، ومحمد تقي الدين الهلالي.

3. مذكرات حياة وجهاد، ج 3، ص. 310.

4. تمثل الشكايات والعرائض والاحتجاجات التي كان المواطنون المتتورون يتقدمون بها إلى السلطان، وحكومة الخزن، والمقيمين العامين بالمغرب، مادة أولية لمطالب الشعب المغربي، ومنها

- مطالب إصلاحية تتعلق بحرية الصحافة وإصلاح التعليم، تقدمت بها النخبة إلى المقيم العام (ليوطي)، في يونيو 1920

- احتجاج سكان الرباط وسلا بباب دار المخزن، واعتراضهم على ضريبة (الكياب) في سنة 1921

- تقديم لائحة مطالب إلى المقيم العام (ستيج)، في نوفمبر 1925، تضمنت استياء طائفة من المواطنين الواعين من المعاملة السيئة، والوضعية المزرية التي كانوا عليها إيقاف حركة التنصير، وتوحيد التعليم، وتعميم التعليم الديني الإسلامي واللغة العربية، واحترامها في الإدارات، والعفو عن المعتقلين الوطنيين في أعقاب الأحداث الناشئة عن إعلان الظهير البربري

- تقديم وفد من أعيان المنطقة الخليفية، في أوائل شهر يونيو 1931، لائحة مطالب إلى رئيس حكومة الجمهورية الإسبانية.. (يرجع إلى : مذكرات حياة وجهاد، ج 4، ص 91 وما بعدها وإلى : الاتجاهات الوطنية في النثر المغربي الحديث، أحمد زيادي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999، ص 235 وما بعدها)

وإذا كان إخبار الأمير بهذه التفاصيل؛ بغاية وضعه في صورة هذا الحدث الهام، استرشادا بأرائه، وإغناء للمشروع بمقترحاته، قد استحوذ على النصيب الأوفر في الرسائل الثلاث، فإن العديد من فقراتها تضمنت معلومات وإشارات تبين تغلغل البعد القومي في بنية الفكر الوطني، واستيحاءه في خطابه وأشاليب عمله. ومن أوضحها:

أولا : الاعتراف بفضل النهضة الشرقية على نشأة الحركة الوطنية المغربية وتطورها.

وقد عبرت الرسائل الثلاث عن ذلك بالمواقف التالية:

1. الإقرار بأن الثقة التي يحظى بها الوطنيون الشباب في المغرب مستمدة من نهضة الإسلام في المشرق العربي⁵.

2. الرغبة في إطلاع الشباب الوطني على حقيقة النهضة الشرقية، تحبيبا إياهم في الاقتداء بها، يقول الوزاني في هذا الصدد لقد خطر في بالي أن أنشر بمجلة المغرب عدة مقالات عن الحركة الوطنية العربية، لإطلاع شبابنا على حقيقة النهضة العربية الشرقية، ولإرشاده إلى ما يجب الاقتداء فيه بإخواننا الذين سبقونا في الجهاد، ولكن ليس لدي لأجل هذا معلومات مضبوطة، ووثائق كافية يوثق بها، فهل يمكن لسيادتكم أن ترشدوني إلى ما فيه الكفاية والفائدة؟⁶

3. اعتبار قضية الشرق كله جزءاً من قضية المغرب، والوعد بالوقوف إلى جانب المشاركة، ردا لجميلهم في مؤازرة المغاربة في كفاحهم الوطني، يقول الوزاني سنعمل في بلادنا، وحسب كل إمكاناتنا، مانقدر عليه لتبرير عطف إخواننا في المشرق إما بالدعوة لقضيتهم التي هي قضيتنا جميعا، وإما بالضجة الصاخبة الثائرة كلما دعت الحاجة إلى شيء من هذا القبيل، ونحن دائما رهن إشارات ما يرد من الشرق، وفي الماضي أرينا لفلسطين – رغم أحكامنا العرفية، وأحوالنا المعروفة - كيف نفهم الأخوة والواجب لها علينا⁷.

ثانيا: طلب المشورة من الأمير ضمنيا أو تصريحاً في الكثير من الأفكار والمواقف والمشاريع والإجراءات التي يتبناها الوزاني أو غيره من الوطنيين فرادى أو جماعة، واستطلاع رأيه في بعض الأخبار أو الإشاعات السياسية الرائجة. من ذلك مثلا:

5. يرجع إلى أول نص مستشهد به في هذه المداخلة، ص. 1. ومعلوم أن اسم الكتلة نفسه كان اقتداء بالكتلة الوطنية السورية، كما صرح بذلك وأضحه الوزاني. مذكرات حياة وجهاد، ج. 4، ص. 70-71.

6. الرسالة المبتورة، ص. 4.

7. نفسه، ص. 3.

1. تقديم تفاصيل عن الاجراءات واللقاءات التي يقوم بها الوزاني وعمر بن عبد الجليل في باريس والتي دامت حوالي ستة شهور اعدادا لبرنامج المطالب، وتهيئا لخطه تقديمه، وانتظارا للظروف المناسبة للانجاز، وقد ذكرنا بعض ذلك فيما سبق.

2. إظهار الحركة الوطنية لرباطة الجأش بالرغم مما تعرضت له في أعقاب زيارة السلطان لمدينة فاس في أوائل ماي 1934، من منع لجريدة عمل الشعب من الصدور، ومنع مغرب والحياة والسلام من الدخول إلى المنطقة السلطانية، مؤكدا أن هذه المهادنة ليست إلا تجنباً لإحراج السلطان الذي تتهمه إدارة الحماية بالانضمام إلى حزب الوطنيين. إضافة إلى انشغال الحركة بتحضير برنامج المطالب الشعبية خلال شهرين⁸.

وإن كان الوزاني يصرح في رسالة أخرى وهو آنذاك في عنفوان الشباب أنه ليس من طبعه المهادنة دائماً، ويقول يؤكد لكم أنني لا أقول في كل وقت بمذهب عدم العنف نون فيولينجي في محاربتنا للخصوم الذين لا يعرفون للسلم سبيلا، بل أميل أحيانا إلى الصرامة في المخاصمة، وأحبذ الهيجان مثلاً على احتجاج يودع في الورق ابتداء، وينتهي إلى السلة التي أصبحت في كل مكتب غربي بحكم المدينة، أو ما ألفه الناس من أساليب فاسدة قاصرة في باب الاحتجاج والمكاشفة بما في النفس. فأنا أرى الاحتجاج الصاخب الذي يؤدي إلى هدم نوافذ القنصليات، وتبديل منظر الشوارع بضعة (كذا) دقائق أو في تبديل المنازل راحة كما نقول في المغرب أحسن بكثير من احتجاج في قاعة وبين جدران وفي صحيفة، كل الوسائل حسنة قابلة للاستغلال، ولكن هذه الوسائل أبلغ أثراً، وأسرع نتاجاً. أليس كذلك يا سمو الأمير؟⁹

3. استفساره الأمير عن مدى صحة خبر شائع آنذاك عن انعقاد مؤتمر إسلامي غربي في جنيف، واستطلاع رأيه في ما يرجى منه¹⁰.

4. إخبار الأمير بوقوع شبه ثورة في الريف، يقدر أنها كانت ستؤدي إلى شبه ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي، ويرجح أنها مؤامرة دبّرت على لوز فرير، انتهت بالقبض على خمسين من الإسبان (أو المغاربة بحسب الوزاني) في تطوان، وعلى ابن الريسوني وشيخ الطريقة الدرقاوية، ويدعي فرير أنهم عرب شيوعيون وطنيون، وأن للحركة علاقة بالجامعة الإسلامية. وقد عزل فرير وخلفه حاكم برشلونة بإيعاز من صاحب صندوق الجمعية الاسبانية الإسلامية، وهو ماربال Mاربال .

8. الرسالة المؤرخة في 22 شتنبر 1934، ص. 2.

9. الرسالة المبتورة، ص. 3.

10. نفسه، ص. 4.

وفي هذا السياق يقول الوزاني: وقد قدمت إلى المجلس مشروع برنامج، وصادق عليه، وعرضه على الولاية، ولست أدري نتيجة هذا، وربما وجهت إليكم نسخة منه بعد أخذها من رافولس الذي كلف بإخراجه على الآلة الكاتبة، والمقيم الجديد يعد خيرا ويشاع عنه الشيء الحسن¹¹

ثالثا: العمل على توسيع الدعم العربي والإسلامي والإفريقي للحركة الوطنية المغربية عبر المؤتمرات والجمعيات واللجان والاتحادات؛ فالوزاني يؤكد أن عزم الوطنيين على مباشرة أعمال واسعة النطاق يتطلب إعداد ما يتوقف عليه القيام بها في الداخل وخصوصا في الخارج، لأجل ذلك يقدم جملة مقترحات وأفكارا ومواقف وأنشطة للوفاء بهذا الغرض، ومن أهمها:

1. السعي في تأسيس لجنة الدفاع عن المغرب، ويفصل الحديث في ذلك قائلا: ارتأيت من الواجب أن نسعى في تأسيس لجان في امهات العواصم العربية الاسلامية، تحت اسم لجنة الدفاع عن المغرب مثلا، وليس من الضروري، ولا من الفائدة ان تكون علنية معرضة للقوانين العربية الجائرة مادامت حكومات البلاد الشقيقة على حالتها الحاضرة، فهذه اللجان تكون سرية يعمل افرادها جهارا كأفراد لا ينتسبون لهيئة ولكنهم في الواقع مربوطون بصلة موحدون في الغاية والمنهج، وينبغي ان يكون أفرادها من ذوي النفوذ في الاوساط، ومن القادرين على العمل، العاملين بثبات وإخلاص، غاية هذه اللجان موازنة المغاربة في جهادهم بالدعوة الفعالة لقضيتهم، وبالقيام لدى تألمهم وشكواهم¹²

2. قرار الوزاني حضور المؤتمر الإسلامي الأوروبي في جنيف للمشاركة فيه نيابة عن المغرب.¹³

3. اجتماعه بطائفة من أعضاء الكتلة الوطنية السورية في باريس الذين كانت لهم صلة وثيقة بالأمر أرسالن، ويذكر منهم محمد السراج¹⁴ وزكي علي الذي كان قد تعرف عليه منذ سنين¹⁵.

4. مشاركته في تأسس الاتحاد الإفريقي بباريس¹⁶، وتردده على جمعية الطلبة الإفريقيين¹⁷.

11. الإحالة نفسها.

12. نفسه، ص. 3.

13. رسالة 22 شتنبر 1934، ص. 1.

14. الرسالة المؤرخة في 9 أكتوبر 1934، ص. 2.

15. نفسه، ص. 3.

16. نفسه، ص. 1. وقد كان الوزاني يؤمل أن يعطي الوطنيون المغاربة ببرنامج المطالب مثلا للمجاهدين في شمال إفريقيا. رسالة 22 شتنبر

1934، ص. 3.

5. دعوة العالم الإسلامي إلى إظهار وحدته. يقول الوزاني تعليقاً على شبه الثورة التي وقعت في الريف: وأرى من الواجب أن يظهر العالم الإسلامي وحدته لدى وقوع شيء من هذا القبيل (يقصد توقع معاملة المعتقلين في هذه الأحداث بعنف وقساوة) حتى تعلم إسبانيا الغدارة عدوة المغرب والإسلام إلى الأبد أن المغاربة محتمون بروح العروبة والإسلام، وأنهم أقوى منها لو أراد الله ورضي المسلمون طبعاً¹⁸

وشهد مطلع 1937 حدثاً وطنياً خطيراً كاد يعصف بالعمل الوطني الموحد، ضمن ما أصبح يعرف بكتلة العمل الوطني، ألا وهو انشقاقها إلى فريقين أحدهما يتزعمه علال الفاسي، والآخر يتزعمه محمد حسن الوزاني.

ولا تختلف أسباب الانشقاق التي يذكرها الوزاني في رسالته المؤرخة بـ 19 مارس 1937، عن تلك التي أثبتتها في مذكراته بتفصيل بعد حوالي 38 سنة، إلا في بعض الجزئيات التي من أهمها: إقراره أن علال الفاسي هو الذي اقترح أن يضع بنفسه نظام الحزب، فوضعه على أساس ترضيات¹⁹ بينما يذكر في المذكرات أن الكتلة عهدت إليه هو بإعداد مشروع الحزب الجديد، كما عينت لدراسته الأولى عضوين آخرين هما علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل²⁰. ولما اجتمع الثلاثة في بيت الأخير، يقول الوزاني إنه فوجئ في بداية الاجتماع بمشروع مضاد أتى به علال الفاسي الذي قال إنه فكر من جهته في الأمر، وإن لم يكن مكلفاً بوضع أي مشروع²¹.

ونجده في الرسالة نفسها يشكو لأرسلان رفقاء الأمل، وينتقد العديد من تصرفاتهم التي وصفها بأنها مناقضة لروح الحركة الوطنية ومبادئها الديمقراطية لما فيها من استبداد بتسيير الحركة، وإقصاء طائفة كبيرة من العاملين الأكفاء مثل محمد المكي الناصري وعبد الهادي الشرايبي ورشيد الدرقاوي وإبراهيم الوزاني وإبراهيم الكتاني، وعدم السماح لأي عامل بالمشاركة إلا على أساس الخضوع المطلق الدائم، كما اعتبر كل ما رافق إعداد نظام الحزب الجديد ومناقشته والتصويت عليه وإقراره وتعيين وظائف اللجنة التنفيذية ... اعتبر كل ذلك مؤامرة محوكة ضده عليه، وتم فرضها بالأغلبية المدبرة.

17. نفسه، ص. 1.

18. الرسالة المبثورة، ص. 4.

19. الرسالة المرفوعة، المؤرخة في 9 مارس 1937 (مجهولة مكان الإصدار)، ص. 1.

20. مذكرات حياة وجهاد، ج. 5، ص. 19.

21. نفسه، ص. 20.

وقابلوا رفضه لما دبروه له بمقاطعته، ومواصلة أعمالهم من غير طلب مشاركته بالرغم من احتجابه، فالتقوا مع الحكومة في مقابلات رسمية، وأهملوا نشر مقاله في السياسة الخارجية بجريدة الأطلس، وأسندوا مهمة تحرير هذا الفصل إلى غيره²².

وحاول بعض العاملين الصلح بين الطرفين على أساس وضع نظام بديل يرضي الجميع. فحصل خلاف في كيفية تنفيذه. واقترح الوسطاء حلاً آخر قبله الوزاني ورفضه الآخرون، وتعددت الاقتراحات ومشاريع الحلول²³، ويؤكد الوزاني أن أعضاء الفريق الآخر كانوا أثناء ذلك يتعجلون في قطع طرق المفاهمة، وسرعان ما أعلنوا الحزب، وفتحوا المراكز لتسجيل المنخرطين فيه، وأصدروا جريدتهم العمل الشعبي. وتجاوزا ذلك إلى نشر الدعايات المغرضة في مختلف المدن والأوساط، وتجند ثلة منهم ذكرهم الوزاني بأسمائهم لنعتهم بأشنع الصفات، وأرذل الألقاب²⁴.

ويؤكد الوزاني أنهم لم يقفوا في تهميشه عند هذا الحد، بل سعوا إلى الاتصال بأعضاء الحزب الاشتراكي بفاس، وبالشخصيات العاملة في القضية المغربية وجميع الهيئات بباريس التي نجح الوزاني من قبل في ربط علاقات طيبة معها²⁵.

وفي الختام يطمئن الوزاني الأمير على مستقبله السياسي فيخبره بتكون جبهات قوية من مناصريه في المدن المغربية²⁶، وإرفاق مراسلته بنسخة من بيان حقيقة الخلاف الذي سبق له أن وزعه على العاملين في المغرب²⁷.

ومما ذكره الوزاني في شأن الجهود المضنية التي بذلها الأمير لتدبير شؤون هذا الخلاف واحتوائه قبل استشرائه، شهادته التالية: وأول وأكبر الذين بذلوا أقصى الجهد للقضاء على الخلاف في بدايته الأمير شكيب أرسلان المقيم إذاك في جنيف، حيث راسل الفريقين في الموضوع²⁸.

وقد رد الأمير على الوزاني بثلاث رسائل؛ أولاها مؤرخة في 7 أبريل 1937، وفيها يدعوه إلى تغليب المصالحة على المخالفة، والعقل على العواطف، والبحث عما يوحد، وترك ما يفرق، ويقول في خاتمتها: «ياولدي الحبيب، أنا في المغرب لاناقة لي ولا جمل وما جاءني

22. رسالة 9 مارس 1937، ص. 2.

23. الإحالة نفسها.

24. نفسه، ص. 3.

25. الإحالة نفسها.

26. نفسه، ص. 3-4.

27. ونشرته جريدة الوحدة المغربية ع 31/16 مارس 1937، ص. 4-8. وأثبتته في مذكرات حياة وجهاد، ج. 5، ص. 33-36.

28. نفسه، ص. 40.

من التدخل في شؤون المغرب إلا التعرض لعدوات أنتم تعلمونها ... ولكني كمسلم لا أقدر أن لا أفكر في أموركم، والمسلم الصادق المخلص لا يفرق في الإسلام بين مغرب ومشرق، فبحق حرمتي ومحبتني لديكم جميعا تغلبون العقل على العاطفة، وتعودون كما كنتم لتخدموا وطنكم، وتخلصوا من لوائم الناس، ومن سماع الأخذ والرد بما يؤلم. واعلم يا حضرة السيد العزيز، أنه مهما وقع بينكم - ولكني أوأم زوال هذا الخلاف - فإني لكم جميعا ..²⁹.

ولم يفته تصحيح بعض أفكار الوزاني التي كانت من جملة مواضع سوء الفهم بين الفريقين في بعض مراحل محاولات الصلح؛ مثل قوله: رأيكم في فتح الباب على مصراعيه، وإدخال العاملين في الحزب، لا باستحسان المركز وحده، بل بآراء أغلبية الجمهور، فيه نظر... لأنه أوفق أن يبقى الزمام في يد المركز. ولكن الجمهور يكون هو الحاكم في المؤتمرات العمومية، على أن في حل الجمعية بسبب كثرة المنسلكين فيها عبرة تحكم على الاعتدال في قضية تكثير سوادها³⁰.

أما الرسالتان الأخريان³¹ فإن الأمير، وقد تبين مظاهر تحقق الانشقاق باستقلال كل فريق بجريدته ومجلته، يرجو فيهما الوزاني، وغيره من الفريق الآخر، ألا يدخلوا في جرائدهما في مناقشات، فإنها وإن كانت في بدايتها خفيفة، فإنها ستتحول إلى مهاترات ومطاعن شخصية، مما يجعلها أشد ضررا على الفريقين وعلى المغرب عموما.

وبفضل هذه التوجيهات الرشيدة الصادرة عن زعيم قومي كان بمثابة الأب الروحي لزعماء الفريقين، حافظوا جميعا على شعرة معاوية في علاقة بعضهم ببعض، وظلوا أوفياء لنصيحة الأمير، مما أبقي على شعلة ضوء متعثر في نهاية النفق؛ فتوالى تقاطر الوفود من مختلف المدن والمناطق المغربية على زعمي الفريقين في فاس، داعين إياهما إلى نبذ أسباب الخلاف، وإلى العودة إلى توحيد الصفوف³².

وتكررت محاولات الصلح من قبل هذا الفريق أو ذاك، أو من قبل شخصيات وحدوية من الفريقين معا³³، من ذلك:

29. نفسه، ص. 42.

30. نفسه، ص. 41.

31. نفسه، ص. 43 - 47. تاريخ الأولى 5 صفر 1356 (17 أبريل 1937)، وتاريخ الثانية 12 صفر 1356 (24 أبريل 1937).

32. نفسه، ص. 30 وما بعدها، وص. 47 وما بعدها، ورسالة 19 مارس 1937، ص. 3.

33. مذكرات حياة وجهاد، ج. 5، ص. 38 وما بعدها.

طلب الوزاني من فريق علال تأسيس لجنة مشتركة مناصفة، تتولى تنفيذ الأعمال المتفق عليها بين الجانبين، وتبحث في تسوية كل مسائل الخلاف، وإيجاد نظام محكم للحركة، يرضى عنه الجميع، فرفضوا؛ لأن ذلك في نظرهم اعتراف منهم بفريق الوزاني³⁴.

استدعاء أحمد مكواري للوزاني وبعض أتباعه لقضاء يوم معه في بستانه بصفرو، لكن الوزاني مالبث أن اكتشف أنها كانت مكيدة³⁵.

انتداب وفد مهم لعبد القادر بن عمر برادة، ليتصل بالطرفين، وينقل وجهتي نظرهما لبعضهما البعض، فدعا إلى بيته بفاس علالا والوزاني، وناب عن الأخير حين اعتذر لحضور اجتماع قومي في بيته، إبراهيم بن عبد الله الوزاني، وتم الاتفاق بين الحاضرين على مايلي:

حل الحزب الوطني، والاندماج في الحركة القومية.

عقد مؤتمر عام لتقرير النظام الجديد

لكن أحداث الخميسات، واعتقال قادة الحزب الوطني، حالت دون الصلح الوطني، الذي كان على وشك التحقق³⁶.

و بالرغم من الخلاف الذي طال أمده، ومن التوترات التي تحول بعضها إلى صدامات دامية، فقد أثمرت مراعاة توصيات الأمير ونصائحه وتوسلاته للفريقين بالتعقل والروية، فرصا للتنسيق بينهما في العديد من محطات العمل الوطني الحاسمة، نتجت بمبادرة من الوزاني نفسه إلى تكوين جبهة وطنية موحدة في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي؛ نتيجة للمتغيرات الدولية، واستجابة للوساطات المصرية، والجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، فاستجابت لها مرحليا الأحزاب الوطنية الرئيسية في المنطقتين الجنوبية والشمالية، في مؤتمر طنجة المنعقد في 9 أبريل 1951.

34. نفسه، ص. 76-77.

35. نفسه، ص. 77-78.

36. نفسه، ص. 51-54.

محمد حسن الوزاني ومحمد بن عبد الكريم الخطابي - مقاربات ومواقف سياسية

زكي مبارك

يعد محمد حسن الوزاني الزعيم السياسي المغربي الوحيد الذي ربطته بالأمير الخطابي زعيم الثورة التحريرية بالريف علاقات ودية وحميمية منذ لجوئه إلى القاهرة وتأسيسه لجنة تحرير المغرب العربي في 5 يناير 1948 إلى يوم وفاته بالقاهرة في فبراير 1963.

على أي أساس قامت هذه العلاقات الودية بين الرجلين وقد يوجد بينهما من وجوه الاختلاف من حيث السن، والتنشئة الاجتماعية، والتكوين الثقافي، والمسار السياسي، والمكانة الدولية والوطنية ما يتعارض والمستوى المتميز لهذه العلاقات؟

وما سر الروابط التي قربت وألفت بين الشخصيتين سنوات عدة حافلة بالوقائع والأحداث السياسية بالغة الأهمية عاش الرجلان أطوارها بكل جوارحهما فحدد في شأنها كل واحد منهما مواقفه وآرائه بصراحة وشجاعة أدبية وفكرية وبكل وعي ومسؤولية في ظرفية سياسية، وتاريخية جد حرجية عرف فيها المجتمع السياسي المغربي، وهو في طور التحول والتكون، صراعات طاحنة بين مختلف مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والفكرية من أجل الاستحواذ على الحكم، والقبضة على السلطة للتحكم في دواليب الدولة ومراكز القرار.

من خلال نصوص تاريخية وسياسية مختارة، وشهادات الشخصيات المعاصرة للأحداث والقريبة من الرجلين عبد الكريم الخطابي وحسن الوزاني، نقف عند بعض المقاربات والمواقف التي تفسر في نظرنا الروابط التي الفت بين الخطابي في منفاه، والوزاني في معتقله إلى أن شاء القدر فيلتقيا بالقاهرة ليستأنفا الكفاح من جديد.

ي المواقف خلال معركة التحرير الوطني (نماذج)

1-مطالبة الوزاني فرنسا بالإفراج عن الخطابي (1937)

وجه الوزاني إلى الجنرال نوكتيس N وعوض المقيم العام الفرنسي بالمغرب يوم 15 يوليوز 1937 نداء نشرته جريدة عمل الشعب جاء فيه:

"... نلفت أنظار الحكومة الفرنسية التي أطلقت سراح الشيخ عبد العزيز التعاليبي التونسي والسلطان الأطرش السوري أن عبد الكريم الذي مازال قابعا في منفاه يستحق بدوره الإفراج عنه علما أن لجنة المستعمرات قد صادقت في ديسمبر 1936

على قرار يرمي إلى تحسين الوضعية المادية والمعنوية للأمير الخطابي والسماح له بالاستقرار بفرنسا هو وعائلته كما أعرب عن ذلك ... إننا نلتبس من الجنرال نوكتيس أن يقدم بهذه المبادرة الإنسانية التي ستبقى خالدة في سجله السياسي بالمغرب"¹

2 ألوزاني ومذكرات الخطابي:

خصص الوزاني في مذكراته حياة وجهاد الجزء الثاني منها لحرب الريف التحريرية. وفي مقدمة هذا الجزء تحدث الوزاني عن الرؤيا التي تؤلف بينه وبين الخطابي وشقيقه محمد الخطابي، ومن بين هذه الروابط اهتمامه بكتابة مذكرات الأمير، وفي هذا الصدد أورد الوزاني هذه الإفادات:

"... وبما أنني كنت على اتصال وثيق و متميز بالخطابي وشقيقه في القاهرة طيلة سنوات، فقد حاولت أن أقنع الأمير بضرورة نشر مذكراته لأنه أولى من يتحدث عن الثورة التحريرية بالريف، ولأنه بهذا يمكن دحض باقي المؤلفات الأجنبية من ترهات وأباطيل حولها. ولأن في ذلك خدمة لتاريخ المغرب الحديث وحركته الوطنية التحريرية، ويضيف الوزاني حول نفس الموضوع: "... وكنت أنتهز كل فرصة لإعادة الكرة حتى فزت آخر الأمر بموافقه، وهو أن أتولى مراجعة المذكرات مع شقيقه الأمير محمد في بيته بالدقي، وأن تفرغها في صبغتها النهائية مع الرجوع إليه كلما دعت الحاجة، والتزمت بأن أضيف إليها التعليقات والإيضاحات المناسبة وشرعت في العمل مع الأمير محمد ثم انقطعت عنه لما توجهت لحضور دورة الأمم المتحدة."²

3- شهادة عبد الهادي بوطالب حول الروابط بين الخطابي والوزاني:

يقول عبد الهادي بوطالب في كتابه هذه قصتي:

"... قبل أن يحدد لي الخطابي موعدا لاستقبالي ببيته بالقاهرة، سبقني إليه ما كان عنده لمحمد حسن الوزاني من رصيد العقد والمحبة، ومعرفته مسبقا أنني أنتمي إلى حزب الشورى والاستقلال، حزب الشريف الوزاني كما تسألني عنه. وبدأ لي من بداية الحديث أنه يتعاطف مع محمد بن حسن الوزاني لأنه شريف، ومع الزاوية الوزانية التي كان عبد الكريم الخطابي يعلم عنها الكثير"³

4- مذكره 23 شتنبر 1947 لحزب الشورى والاستقلال وموقف الخطابي منها:

تقدم حزب الشورى والاستقلال يوم 24 شتنبر 1947 بمذكرة سياسية إلى السلطان محمد الخامس وإلى المقيم العام أطلق عليها مذكره 23 شتنبر 1947. وقد أوفد الحزب إلى القاهرة مبعوثا للتعريف بها في الأوساط السياسية والإعلامية بمصر ولدى الجامعة العربية. ولما كان الزعيم علال الفاسي متواجد في القاهرة في ذلك الوقت، واطلع على فقرات منها نشرتها بعض

1. Mohamed Hassan Ouazzani, Combats d'un nationaliste marocain, Tome 2, 1933-1938, Fondation Mohamed Hassan Ouazzani, Fès, 1983, p. 281.

2. محمد حسن الوزاني / مذكره "حياة وجهاد"، العدد الثاني / حرب الريف / م.ح.و. / مطبعة المتوسط / بيروت / 1982-صفحة 18

3. عبد الهادي بوطالب- هذه قصتي- منشورات الأحداث المغربية- كتاب الشهر / عدد 2005/15 ص 100

الصحف القاهرية انتقدتها الزعيم علال الفاسي انتقادا لاذعا معربا عن معارضته القوية لما ورد فيها من مقترحات وأفكار من بينها تلك التي تعترف لفرنسا بمهمتها التمدينية في المغرب، وبفضلها وصل وبلغ المغرب ما حققه من تقدم وتطور.

بادر الخطابي لمؤازرة ومساندة المذكرة الثورية لحزب حسن الوزاني في تصريحات أدلى بها للجريدة المصرية الكتلة بتاريخ 19 نونبر 1947، كما نشرت جريدة الأهرام استجوابا للخطابي بتاريخ 5 يناير 1948 علق فيه على المذكرة الثورية معلنا موافقته على ما ورد فيها من مقترحات سياسية في شأن تسوية الأزمة المغربية الفرنسية.⁴

5- تدخل الخطابي لدى الخارجية المصرية لفائدة الوزاني:

منذ سنة 1951 والوزاني يحضر مداوالات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي شرعت في مناقشة القضية المغربية. ولما أراد الوزاني الحصول على تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية مقر الجمعية الأممية لحضور أشغال الدورة السابعة لسنة 1952، وجد صعوبات وعراقيل للحصول على التأشيرة من السفارة الأمريكية بالقاهرة. فطلب الوزاني من الأمير الخطابي التدخل لدى وزير خارجية مصر حول الموضوع، وهذا ما فعله الخطابي يوم 24 أكتوبر 1952 حيث وجه خطابا طويلا إلى وزير خارجية مصر نقطف منه الفقرات التالية:

"...فقد ترامى إلينا أن دساس حزبية تمليها شهوات رخيصة ضارة بالقضية المراكشية مع الأسف حاولوا وضع العراقيل في طريق سفر السيد محمد حسن الوزاني زعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشي إلى أمريكا، وقاموا بها لدى وزارتك الموقرة ولدى بعض الدوائر الأجنبية لمنع كريم وساطتكم لديها... ونحن لا نستبعد أن يكون علال الفاسي هو محرر ما قد يكون وصل إلى وزارة الخارجية المصرية من دس في شأن الأستاذ الوزاني"⁵.

ى- رسائل محمد حسن الوزاني إلى الخطابي في فجر الاستقلال

1- رسالة 30 يونيو 1956

في هذه الرسالة يعطي الوزاني للخطابي فكرة عن الحالة العامة التي كانت سائدة في فجر الاستقلال ويحدثه فيها عن الاعتدات والاختطافات التي طالت رجال وشباب المغرب، ويختم رسالته بهذه العبارات "إن الحالة في المغرب لا تبشر بخير، والشعب في كرب عظيم، والأزمة تشد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، والفوضى تعم بسرعة، والشعب يتطلع إلى الإنقاذ السريع، ويأسف على عهد الاستقلال، ويفضل عليه عهد الاستعمار... هذا، ومن الأخبار

4. عز العرب محمد حسن الوزاني - حدثني والدي - مؤسسة محمد حسن الوزاني - الطبعة الأولى- بيروت / 1990 / ص 248-256.

5. نص الرسالة بكاملها في كتاب، عز العرب الوزاني / المصدر السابق - ص 337/339.

المحققة أن عباس من رؤساء جيش التحرير قد اختطف منذ يومين ولا يعرف له أثر، وأنتم تعرفونه لأنه كان قد زاركم بمصر".

2- رسالة 2 فبراير 1959 من جنيف

بعث الوزاني هذه الرسالة من جنيف إلى الخطابى تعرض فيها إلى الأحداث الدامية التي اندلعت في الريف في أكتوبر 1958 وفبراير 1959 ويعرب فيها عن موقفه بهذه العبارات: "ولقد تألمت أشد الألم لما علمته من رسالتكم حول "الوحشية" المرتكبة ضد الأحرار في الريف من طرف القوات المضادة تحت قيادة الفرنسيين. ويجب أن تفصح تلك الوحشية بكل تفاصيلها وفنائها في الداخل والخارج لأنها مجهولة لحد الآن.

"وأستسمح أن أخبركم بقرب سفري إلى القاهرة لنتذكر في موضوع الرسالة وأطلعكم على ما تحت يدي من الوثائق حول أحداث المغرب وثورة الريف"

3- رسالة 23 يونيو 1960 من فاس

تناول الوزاني في هذه الرسالة عدة قضايا سياسية واجتماعية عرضها على الخطابى من هذه القضايا المقابلة التي أجراها مع الملك الحسن الثاني الذي عرض عليه منصب وزير التربية الوطنية والشبيبة والرياضة القومي، وقد رفضها كما تناول فيها قضية المعتقلين من حزب الشورى والاستقلال، واتصاله بعائلة عبد الكريم الحاتمي بطنجة الذي حصل على صورته وتاريخ اختطافه كما طلب في هذه الرسالة الطويلة من الأمير الخطابى إبلاغ تحياته وسلامه إلى الهاشمي الطرد وأنه سيعمل المتعين في شأن حمادي العزيز المعتقل في فرنسا للإفراج عنه .

موقف الوزاني والخطابي من أول دستور في مغرب الاستقلال

1- موثق الوزاني:

ينطلق موقف حسن الوزاني من أول دستور في مغرب الاستقلال من عقيدة حزبه وأدبياته التي وضعتها مؤتمراته وصادق عليها فبخصوص الدستور يطالب الوزاني بوضع دستور مغربي إما بواسطة مجلس تأسيسي منتخب بطريقة حرة ونزيهة، أو بعقد مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بجميع اتجاهاته يمنحه الصلاحية التامة لوضع دستور مؤقت للمرحلة الانتقالية .

فإلى أي حد استجاب دستور 1962 لهذا المطلب الشورى ؟ يلخص موقف الوزاني موقفه من دستور 1962 في هذه المقولات:

-الدستور الذي يريده الشعب هو دستور بالشعب وللشعب
-إن مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء لا يهتم بتأسيس نظام ملكية دستورية
بقدرما يهتم بوضع دستور ملكي لا أقل ولا أكثر.
2- موقف الخطابي:

من القاهرة كان الخطابي يتابع بعناية فائقة معركة وضع أول دستور في مغرب الاستقلال وقد دخل بكل ثقله في هذه المعركة مؤيدا للتيارات المعارضة لهذا الدستور، ومدعما أفكار محمد حسن الوزاني، من خلال البيانات والبلاغات والتصريحات التي صدرت عنه. ومن هذه البيانات لا حرية بدون دستور، وليس هناك من دستور إلا الدستور الوطني الذي تضعه الأمة بنفسها لنفسها، إن الدستور الشرعي لبلد لا يمكن أن تتولى صياغته إلا لجنة أو هيئة منتخبة تمثل مختلف الطبقات الشعبية تمثيلا صادقا وأصيلا.

كما عارض الخطابي هذا الدستور انطلاقا من تجربة دستور حكومة "الجمهورية الريفية" وباقي الدساتير التي ظهرت في مغرب بداية القرن العشرين بما في ذلك الدستور العثماني. كما عارض الخطابي دستور الملك الحسن الثاني لأن الزعيم علال الفاسي كان من المساهمين في وضعه والمؤيد والداعي له.

خلاصة:

يعد محمد حسن الوزاني الزعيم السياسي المغربي الوحيد الذي ربطته بقائد الثورة التحريرية الريفية محمد بن عبد الكريم الخطابي علاقات ودية وحميمية، منذ لجوء الأمير إلى القاهرة وتأسيسه للجنة تحرير المغرب العربي في يناير 1948 إلى يوم وفاته في فبراير 1963.

على أي أساس قامت هذه العلاقات الودية بين الرجلين وما سر الروابط التي ألفت بينهما سندات عدة حافلة بالوقائع والأحداث عاشها الرجلان بكل جوارحهما وحددا موقفهما منها بشجاعة أدبية وفكرية، في ظرفية سياسية عرف فيها المجتمع المغربي السياسي، وهو في طور التكون والتحول، صراعات حادة بين مختلف القوى السياسية والفكرية والاجتماعية والعسكرية من أجل السلطة والحكم وإثبات الذات واحتلال مواقع القرار في فجر الاستقلال من أجل التحكم في دواليب الدولة والمجتمع.

الحداثة السياسية وسؤال المرجعية في فكر محمد حسن الوزاني - مقدمة في دواعي التأصيل

عبد السلام الطويل

تتبع أهمية التأصيل للمفاهيم والقيم الليبرالية في التجربة التاريخية للأمة وتراثها السياسي ونصوصها التأسيسية، من الوعي باستحالة نشوء أي بناء عميق الجذور وقوي البنيان من غير أن يكون له سند تاريخي عميق في ثقافة المجتمع؛ ولذلك فحينما يلجأ محمد حسن الوزاني وغيره من الإصلاحيين إلى عملية التأصيل للمبادئ والقيم الليبرالية في الإسلام، فإنما يفعل ذلك لمواجهة :

أولاً: القراءات الحرفية، المتمتة للنص الديني التي تستमित في ممانعة كل تجديد وانفتاح على قيم العصر، خاصة وأن هذه القيم قد قدمت أول ما قدمت إليهم في ركاب الاستعمار...

ثانياً: الصورة السلبية السائدة عن الإسلام عند عدد غير قليل من المفكرين الغربيين أمثال مونتيسكيو وجون ستيوارت ميل ممن ينظرون إليه كـ "نظام مجتمعي متزمت مشيد على الإجماع ومحاربة الانشقاقات، وبالتالي مخالف لأصول المجتمع الليبرالي"¹.

فمع تسليم الوزاني أن القرآن هو "دستور الإسلام الخالد"، إلا أنه يعتبر أن ذلك "لا يتنافى مطلقاً مع ما يخوله الإسلام نفسه، نصاً وروحاً، للمسلمين من حق التفكير في تكييف نظام دولتهم وفق ما تتطلبه حياتهم في كل عصر، أي في وضع دستور يكون القانون الأساسي لأنظمة الحكم والسياسة في الدولة..."²

فإلى جانب تأكيده أن كل أبواب النهضة والرقى تفتح أمام المسلمين إن هم استطاعوا أن يدركوا أسرار الشريعة الإسلامية ويعملوا على التوفيق بين ما قررته من أصول وبين ما يطرأ على حياتهم من الحوادث ويعرض لهم من المشاكل، يشدد على أن "الشريعة لا تحرم على المسلمين اقتباس ما ينفعهم في دنياهم من الأمم الراقية..."³

أولاً: الحرية :

يسجل عبد الله العروي تميز المؤلفين الليبراليين العرب عن نظرائهم الغربيين بميزتين اثنتين:

* رئيس تحرير مجلة الإحياء

1. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت البيضاء، ص. 47.
2. محمد حسن الوزاني، "نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها"، حرب القلم، الجزء الثالث، ص. 175.
3. محمد حسن الوزاني، الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، الطبعة الأولى، 1987، ص. 163.

أولاهما: دفاعهم عن الحرية ضد خصومها في مجتمعاتهم مؤكدين أن الإسلام في صميمه دعوة إلى الحرية. وثانيهما: إرادة تأصيل الحرية في عمق المجتمع والتاريخ الإسلاميين.

وهو الأمر الذي ينطبق، إلى حد بعيد، على الوزاني الذي يذهب إلى أن "الإسلام بصفته شريعة الإنسانية الفاضلة ودين الحق المطلق يرتكز على مبادئ الإخاء والمساواة والعدل والحرية"⁴. وتبعاً لذلك، فإن "سلب الناس حرياتهم واستقلالهم؛ وهو ما يعبر عنه سياسياً بالاستبداد والاضطهاد، والاستعباد، ينكره الإسلام إنكاراً شديداً وتأباه شريعته إباء مطلقاً"⁵. إذ "لا طاعة (في الإسلام) إلا ضمن العدل والحرية"⁶ فضلاً عن أن "اتباع الكتاب والسنة لا يسوغ مصادرة الآراء مطلقاً"⁷؛ فقد كان الرسول (ص) لا يفتأ "ينادي بحرية العقل، ويعمل لتثبيتها في النفوس وإدخالها في التقاليد العامة"⁸. ليخلص الوزاني إلى أن "حرية الرأي تعد من أهم وأقدس الحقوق الإنسانية التي يجب على السلطة الحاكمة أن تصونها صيانة أمينة دائمة"⁹.

ووعياً منه بالأهمية التي يكتسبها مبدأ احترام حرية الأمة وإرادتها، فقد اعتبر أن عدم تحديد الرسول لمن يخلفه لا يعبر عن تغافل منه (ص) لهذا الأمر الجلل، وإنما يعبر عن مدى "الاحترام الواجب لإرادة الأمة في تقرير مصيرها، وصونها لحقها في إسناد رئاستها إلى من تراه الأصلح لسياستها، ونصراً لمبدأ الحرية التي يقدسها الإسلام تقديساً"¹⁰.

أكثر من ذلك، وفيما يتصل بعملية التأصيل للقيم الليبرالية والحدائية عموماً، فإن الإسلام يحوز، من وجهة نظر الوزاني، على مرجعية معيارية أقوى من نظرية "الحقوق الطبيعية" إذ نجده يشدد على أن "كل أمة مسلمة تطالب بحقها في الحياة لا تفعل ذلك باسم الحقوق الطبيعية الإنسانية وضرورات الحياة العصرية الراقية فحسب، بل تنشد ذلك باسم الإسلام الذي هو شريعة الحق والمساواة والعدل والحرية"¹¹.

تذهب الأدبيات ذات الصلة أن التجربة العربية الجماعية التي أعقبت الحصول على الاستقلال السياسي وإنجاز الإصلاحات الليبرالية المنتظرة منذ منتصف القرن 19 هي التي "كشفت عن حدود الليبرالية، وحدت بالمفكرين إلى كشف تلك الحدود والبحث في أسبابها وأصولها، فكانت

4. محمد حسن الوزاني، *الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام*، مرجع سابق، ص. 127.

5. نفس المرجع، ص. 138.

6. نفس المرجع، ص. 107.

7. نفس المرجع، ص. 38.

8. نفس المرجع، ص. 113.

9. نفس المرجع، ص. 118.

10. نفس المرجع، ص. 86.

11. نفس المرجع، ص. 174.

فرصة لإحياء نظرية الحرية في ظرف جديد وثوب جديد¹². وبالإمكان رصد بواكير هذا الوعي النظري النسبي لدى الوزاني بصدد تناوله لحدود العلاقة بين الحرية والسلطة والدولة من جهة، والعلاقة بين الحرية والنهضة والتقدم التاريخي من جهة أخرى.

فبالنسبة لحدود العلاقة بين الحرية والدولة، نجد أن الوزاني ينطلق من وجود علاقة وظيفية بينهما محكومة باستقلالية مجالية واضحة؛ "فالحرية تتعزز بقيام الدولة، فكما أن الحرية لها نطاق معقول لا تتعداه فكذلك للدولة حد معين لا تتجاوزه وإلا تكون مطلقة التصرف والمشينة، وهذا هو عين الاستبداد والاضطهاد".¹³ ذلك أن "السلطة الحاكمة ليست مطلقة التصرف في أمر الأمة، لأنها تستمد نفوذها من الشعب مصدر الحكم والسلطان، ولا تستعمل ذلك النفوذ إلا في الخير العام، وهو ضمان الحقوق الإنسانية وحراستها من كل عدوان وإتلاف"¹⁴. وتبرز حدود سلطة الدولة في مواجهة حريات وحقوق الأفراد، أكثر ما تبرز، حينما يشير الوزاني إلى أن أية "حكومة لا يمكنها أن تجوز إلا بما تملكه ملكا" وحينما يشدد على أن "الحقوق ملك الأفراد والجماعات لا يجوز مطلقا أن تستبد بها السلطة التي إنما تنحصر وظيفتها في القيام على الجماعة بتدبير شؤونها العامة وفق المصلحة المشتركة بين الناس كافة"¹⁵.

أما بالنسبة للعلاقة بين الحرية والتقدم التاريخي، فإن الوزاني ينطلق من أن السلطة إذا كانت "لازمة لنظام المجتمع"، فإن "الحرية ضرورية لحياة الأمة.. وحيثما تلاشت الحرية بالظلم والإرهاب والإعتساف خيم الجمود، وساد الخمود، واستحكم الانحلال في الأفراد والجماعات واستحال مع هذا كل حركة ونمو وتعرق كل رقي وسير مطرد إلى الأمام"¹⁶. أكثر من ذلك فإن الحرية تغدو بالنسبة للوزاني "وسيلة فعالة لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحرير الجماهير المغربية من الفقر والجوع والبطالة"¹⁷.

وهكذا يتضح أن الوزاني يصدر عن تصور وظيفي، اجتماعي للحرية محكوم بما عبر عنه بـ "الخير العام" و "المصلحة المشتركة" الأمر جعله يدافع عن نزعة تدخلية واضحة للدولة بقوله:

"لا جدال اليوم في أن الدولة هي المسؤولة عن النهضة الاقتصادية، وهذه المسؤولية تفرض عليها أن تتدخل في توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد". وهو التدخل الذي يتخذ شكل "برنامج متناسق ومتكامل الأجزاء، هو التخطيط" الذي يعد بمثابة "الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية..". وهو بهذا يدافع

12. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، مرجع سابق، ص. 107.

13. محمد حسن الوزاني، الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام، ص. 108.

14. نفس المرجع، ص. 117.

15. نفس المرجع، ص. 117.

16. نفس المرجع، ص. 109.

17. محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، مؤسسة حسن الوزاني، فاس، الطبعة الأولى، 1987، ص. 115-116.

عن ليبرالية اجتماعية يغدو بمقتضاها "لا غناء لأي تخطيط اقتصادي عن الاقتتران بتخطيط اجتماعي حتى تكون المعركة مزدوجة ضد التخلف بشقيه الاقتصادي والاجتماعي"¹⁸. وهي المعركة التي تستوجب تضافر جهود كل من الدولة والأمة على حد سواء من منطلق أن "سياسة التخطيط لا تهم الدولة وحدها، بل تهم كذلك الأمة، وأن المعركة ضد التخلف ومن أجل التنمية ليست الدولة أولى بها من الأمة."¹⁹

"لقد كافحنا، يقول الوزاني، دائما منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديمقراطي. هذا النظام الديمقراطي ليس نظاما سياسيا فحسب، ولكنه أيضا نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تقرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة."²⁰

كما يتجلى هذا المضمون الاجتماعي الوطني لليبرالية الوزاني حينما يحذر من اللجوء إلى التمويل الخارجي إلا عند الضرورة، وبما لا يخل بالسيادة الوطنية، ويضمن استعمال هذه الأموال في مجال التجهيز ومشاريع التنمية الاقتصادية، سعيا لخلق الثروة الاقتصادية وتنميتها في سبيل مصلحة المواطنين في الحاضر والمستقبل، بعيدا عن كل مظاهر الإسراف والتبذير في نفقات الدولة، معتبرا أن من العوامل المكرسة للأزمة التي يعيشها المغرب كون الدولة المغربية "كانت وما تزال مصرة على أن تعيش فوق المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد..". وكذلك من خلال مناداته بـ "عدالة ضريبية تقوم على الحقائق الاجتماعية والاقتصادية" وذلك بأن "يعامل جميع المواطنين بكل إنصاف وعدالة فيما يخص التكاليف والجبايات"²¹.

ثانيا: المسألة الدستورية:

تحتل المسألة الدستورية مكانة مركزية في المشروع الإصلاحي للوزاني لدرجة أن بعض الباحثين اعتبره "أول من طرح المسألة الدستورية بالمغرب، مند تقديمه على رأس حزبه في 23 شتنبر 1947 مذكورة ربط فيها بين الاستقلال والديمقراطية..". من منطلق أن "المسألة الدستورية" أشمل وأعمق من مجرد المطالبة بدستور للبلاد، ولا حتى تقديم مشروع للدستور على غرار مشروع سنة 1908؛ لأن المسألة الدستورية "تطرح طبيعة السلطة ومصدرها، وبالتالي تحديد السلطة التأسيسية التي عن إرادتها يصدر الدستور"، وكذا تحديد الفلسفة التي

18. نفس المرجع، ص. 102-103.

19. نفس المرجع، ص. 114.

20. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 165.

21. نفس المرجع، ص. 112-119.

يقوم على أساسها النظام السياسي.. وطبيعة المؤسسات الدستورية والعلاقات فيما بينها.. الأمر الذي لن يطرح لدى القوى السياسية الوطنية إلا في نهاية الخمسينات.²²

وبالإمكان أن نرصد ثلاث مراحل كبرى في تطور المسألة الدستورية لدى الوزاني؛ ففي ظل الاستعمار ربط بين التحرر من نير هذا الأخير ومطالبة "سلطة الحماية" بوضع دستور ديمقراطي للبلاد، وما أن حصل المغرب على استقلاله حتى طالب بوضع دستور وطني بواسطة مجلس تأسيسي منتخب انتخابا ديمقراطيا حرا، لكن بعد أن استشرى الفساد وأحبطت معظم الوعود والآمال المعلقة على دولة الاستقلال وقر في يقين الوزاني أن الدستور لن يؤتي تماره إلا في سياق مشروع إصلاح شامل سيجري التعبير عليه في كتابات الوزاني وبرنامج حزبه بـ "الثورة الباردة من الأعلى" التي ترتقي لديه إلى مستوى الإيديولوجية أو العقيدة..

ينطلق الوزاني من التلازم الوظيفي العميق بين الدستور والنهضة؛ وانسجاما مع ذلك ينفي وجود أمة نهضت من غير دستور، مؤكدا أن "الأمة التي لا دستور لها إنما هي أمة متأخرة، وكل نهضة تقوم فيها إنما تكون ناقصة ومعرضة في كل حين إلى التعثر"²³. فالدستور بالنسبة إليه ينبغي أن يشكل "تجديدا جوهريا لجميع جوانب حياة الأمة بما تحمله كلمة (Constitution) الفرنسية من معاني البناء وإعادة البناء، وبما تفيده من نهضة سياسية واجتماعية..". كما ينبغي أن يكون متشعبا بالقيم "التحريرية والتقدمية"، بحيث يكون محققا لـ "معاني الحرية والسيادة والاستقلال لصالح الأمة"²⁴. بحيث أن قيمته لا تتحدد بما يشتمل عليه من قواعد وأحكام فقط، وإنما من خلال التفعيل التاريخي لها؛ إذ "بقدر ما تستقيم التجربة النيابية ينجح الدستور كقانون ونظام صالحين للحكم والسياسة"²⁵.

رغم أن الوزاني يرتقي بالملكية، إلى جانب الإسلام، إلى مستوى الثوابت الدستورية والمرجععية الكبرى، ورغم تبنيه لقراءة ديمقراطية للدستور تعتبر أن "نظام الملكية الدستورية الديمقراطية يجعل الأمة، بواسطة نوابها، شريكة في الحكم والسياسة..²⁶ إلا أن ذلك لم يمنعه من نقد النظام الملكي القائم؛ فبعد أن يسجل أن الأمة تكون في ظل الملكية الدستورية "سيدها نفسها في الحقيقة والواقع، وتكون، بحكم هذا، متمتعة بكامل حقوق السيادة التي على رأسها حق الأمة في وضع الدستور بواسطة نوابها وأهل الحل والعقد فيها دون تدخل الدولة

22. علي حسني، محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب: 1947-1978، مؤسسة حسن الوزاني، الطبعة الأولى، 1419-1998، ص. 12.

23. محمد حسن الوزاني، حرب القلم، الجزء الثالث، ص. 66.

24. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مؤسسة حسن الوزاني، فاس، الطبعة الأولى، 1987، ص. 13.

25. محمد حسن الوزاني، نفس المرجع، ص. 299.

26. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 135.

والحكومة" يعود ليؤكد أن "الأمة التي تنتزع الدولة منها هذا الحق المقدس ليست معتبرة، ولا هي في الواقع دولة سيده بالمعنى الحقيقي والكامل للكلمة".²⁷

انسجاما مع هذا المنظور الذي يجعل الدولة في مواجهة الأمة، وضدا على إرادتها يكشف الوزاني أن دستور 1962 لم ينشئ ملكية دستورية بقدر ما مثل دستورا ملكيا..²⁸ بحيث لا يكفي أن تزود المملكة بدستور لتصبح الملكية فيها دستورية، وكل ما في الأمر أن الملكية "تندستر من غير أن تصير دستورية اسما ومسمى".²⁹

وفي هذا السياق يعتبر الوزاني أننا "بقدر ما نتمسك بالملكية الدستورية على النسق المتفق مع روح العصر الذي هو عصر الشعوب والثورات الفكرية والسياسية والاجتماعية الهادفة إلى تغيير المفاهيم القديمة، وتحويل الأوضاع التقليدية، وتجديد الأنظمة لتكون ملائمة لسنة التطور والارتقاء.. نتمسك، بحكم هذا كله، بمفهوم السيادة للأمة وبكل ما ينبثق عنها من حقوق كاملة غير منقوصة، ومن اختصاصات تمارس بواسطة وكلاء الأمة الحقيقيين دون المفروضين والمزعومين، كما هو الشأن في الدساتير العليقة الفاسدة، والديمقراطيات الشكلية الفاشلة".³⁰

وهكذا يربط الوزاني ربطا عضويا بين الدستور والسيادة؛ ففي سياق نقده لمشروع دستور 1972، الذي يرى فيه نكوصا واضحا عن مقتضيات دستور 1962 ورجوعا بالديمقراطية إلى الوراء واصطداما مع روح العصر، يقول: "ليس من شك في أن التجربة الدستورية الجديدة تجرد الأمة من كثير من حقوقها، وتحرم سيادتها من عدة اختصاصات".³¹ وفي مقابل ذلك يعطي الدستور صلاحيات جد واسعة للملك على حساب الحكومة التي له كامل الصلاحية في "تعيين وزرائها وإقالتهم متى أراد"، كاشفا كيف أن الحكومة في المغرب تعد "حكومة صاحب الجلالة" التي لا تعدو كونها هيئة مؤلفة من مساعدين للملك يعينهم ويقيلمهم بمحض إرادته.

يبرز تمسك الوزاني المبدئي بالمسألة الدستورية في صلتها بالخيار الديمقراطي أكثر ما يبرز من خلال دفاعه عن مجلس تأسيسي منتخب انتخابا ديمقراطيا حرا³²، وكذا من خلال انتقاده لإعلان حالة الاستثناء (الطوارئ)؛ وما نتج عنها من تراجع عن خطة الحوار الوطني والاستشارات السياسية في أفق السعي لتحقيق الائتلاف الوطني، وتجميد أكثر فصول الدستور

27. محمد حسن الوزاني، حرب القلم، الجزء الثاني، ص. 49-50.

28. محمد حسن الوزاني، "دستور ملكي لا ملكية دستورية"، حرب القلم، نفس المرجع، ص. 60-63.

29. محمد حسن الوزاني، الدعوة إلى النهضة والانبعاث، ص. 47.

30. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 23-24.

31. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 23.

32. نفس المرجع، ص. 8-9.

لدرجة إفراغه من محتواه تقريبا، وتعطيل الحياة النيابية بشل البرلمان وعرقلة سيره، الأمر الذي أدى إلى إحداث فراغ ديمقراطي خطير في الحياة العامة وحرمان الشعب من مؤسساته الدستورية الممارسة لسيادته والناطقة باسمها، والتي تعتبر وسيطة بينه وبين حكامه..

فإعلان حالة الاستثناء ليست، بالنسبة للوزاني، مجرد إجراء غير دستوري، وإنما هي، أكثر من ذلك، إجراء "يحطم الدستور، ويهدم الديمقراطية، ويعطل الحياة البرلمانية في البلاد، ويجهز على الحريات العامة".³³ الأمر الذي جعل المغرب يعاني من "أزمة نظام وحكم وسياسة لم يسبق لها مثيل" عملت على تكريس أزمة ثقة عميقة بين الشعب والدولة توقع الوزاني أن "تفتح الباب على مصراعيه لأحداث وتطورات غير محمودة العواقب".³⁴

وفي مواجهة هذه الأوضاع فقد اعتبر أن السبيل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة يكمن في "إصلاح الدولة جذريا" بالقضاء على مختلف مظاهر الفساد عبر "إصلاح إدارة الحكم في الدولة" و"مواصلة معركة التحرير الديمقراطي، وإحاطة الدستور والديمقراطية بضمانات فعلية وقوية كفيلة بصيانة مكتسبات الشعب في عهد الحرية والسادة والاستقلال وشرعية الإسلام التي تجعل الحكم شورى بين المسلمين".³⁵

وفي هذا الإطار يعتقد الوزاني أن "خلاصة الفلسفة الدستورية التي تستمد منها أنظمة الحكم الصالح في الدول العصرية الراقية" لا تختلف جوهريا عن نظام الشورى الإسلامي "وإذا كان الإسلام لم يعين نظاما للشورى ولممارسة السيادة والحكم في نطاقها فإنه جعلها من اختصاص أهل الشورى الذين هم أهل الحل والعقد من ذوي الرأي في الأمة. أما فكرة التعاقد الدستوري بين الأمة وحكامها فليست غريبة عن الإسلام والمسلمين".³⁶

أكثر من ذلك فالوزاني يذهب إلى حد اعتبار أن "خير دستور تتخذه كل دولة تريد الانتساب إلى الإسلام هو الدستور الذي يضمن تحقيق أغراض الشريعة في الحكم والسياسة لخير كل مواطن مسلم، ولقيام المجتمع الوطني الصالح".³⁷

ثالثا: الديمقراطية :

ينطلق الوزاني من مفهوم للديمقراطية لا يخلو من أبعاد ليبرالية مفاده أن "الديمقراطية ليست مجرد جهاز انتخابي، بل نظام قائم على الفرد؛ حقوقه وحرياته".³⁸ ولطالما نادى وعمل على

33. نفس المرجع، ص. 146-152.

34. وهو ما حدث بالفعل من خلال تدبير انقلابين عسكريين في مطلع السبعينيات. ذهب الوزاني نفسه ضحية أحدهما؛ وذلك ببتنر أحد ذراعيه.

35. نفس المرجع، ص. 151.

36. نفس المرجع، ص. 20-21.

37. محمد حسن الوزاني، "الإسلام والدستور"، حرب القلم، الجزء الأول، ص. 184.

"إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يستمد وجوده حقا من إرادة الشعب، ولا يعمل إلا لصالح الشعب"³⁹. في إطار وفاق وطني يقوم على وضع برنامج الحد الأدنى المشترك بين الأحزاب، كما أن النزوع الديمقراطي الليبرالي لأول خريج مغربي من المدرسة الحرة للعلوم السياسية بفرنسا، يمكن استشفافه من خلال تسمية حزبه بـ "حزب الشورى والاستقلال" ثم بعد ذلك "حزب الدستور الديمقراطي"، فضلا عن حمل الجريدة الناطقة بلسان حزبه لاسم "الدستور" وهو النزوع الذي يحرص على تمريره وتأصيله في التربة الثقافية والدينية للشعب حيث إن الصحف الأولى التي صدرت عن حزب "الحركة القومية" كان ينشر في صفحاتها الأولى صورة برلمان شعبي مكتوب تحته: "وأمرهم شورى بينهم" إلى جانب شعارات تدعو لتحرير الإنسان المواطن واحترام حقوقه من قبيل مقولة عمر بن الخطاب: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟"

يعد الوزاني من أكثر رموز الحركة الوطنية تشبثا بمبدأ التعددية السياسية، وقد خاض في سبيل ذلك صراعا حقيقيا مع دعاة إيديولوجيا الحزب الوحيد التي كانت سائدة بقوة، تعززها الحاجة الموضوعية للتوحد في مواجهة المستعمر، لذلك نجده يحذر بأنه "ما دامت (عقالية ونظرية) الحزب الوحيد موجودتين عند أصحابها في هذه البلاد، فإن الخطر لم يرتفع عن حياتها، ومصير الحرية معرض في كل وقت عندنا إلى ما لا يحمد أبدا"⁴⁰.

وليس غريبا أن يرتبط وجود التعددية السياسية بالمغرب باختيارات الوزاني الديمقراطية المبكرة؛ ذلك أن التعددية الحزبية في المغرب ما كانت لتتشق طريقها في المغرب في منتصف الثلاثينات لولا انقسام "كتلة العمل الوطني" إلى قسمين؛ أحدهما تمثل في "الحزب الوطني" بزعامة علال الفاسي، وثانيهما تمثل في "الحركة القومية" بزعامة الوزاني الذي رفض دعوات الحزب الوطني المتكررة لدمج الحزبين في حزب واحد تشبثا منه بالتعددية والديمقراطية، وبذلك "تم اختراق فكرة الحزب الوحيد، وأصبح الاتجاه واضحا في أن المغرب اختار التعددية. وعندما تشكلت الجبهة الوطنية بين الأحزاب الوطنية، تكرست فكرة التعددية الحزبية؛ إذ كانت تتشكل من أربعة أحزاب؛ اثنان في المنطقة الخلفية (التابعة لاسبانيا)، واثنان في المنطقة السلطانية (التابعة لفرنسا)".⁴¹

38. محمد حسن الوزاني، *الدعوة إلى النهضة والانبعاث*، مرجع سابق، ص.

39. محمد حسن الوزاني، *في الدستور والبرلمان*، مرجع سابق، ص. 176-177.

40. محمد حسن الوزاني، *حزب القلم*، الجزء الثاني، ص. 125.

41. عبد الهادي بوطالب، *نصف قرن في السياسة*، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سلسلة شرفات، الطبعة الأولى،

2001، العدد 6، ص. 63-65.

فبينما كان حزب الاستقلال يركز في برنامجه، بشكل شبه حصري، على المطالبة بالاستقلال كان محمد بلحسن الوزاني يركز على "توأمة الاستقلال والديمقراطية" ونظرا لوعيه بمدى مركزية وتجدر مفاهيم الجماعة والإجماع ووحدة الأمة في المخيال الجماعي للمغاربة، فقد كان شديد الحرص على التأكيد أن "التعددية الحزبية لا تتنافى ووحدة الأمة" وأن "التعدد قائم على اختلاف وجهات النظر والبرامج، وإلا كان مجرد خلاف وانقسام وشقاق".⁴²

ونظرا للارتباط العميق بين مبدأي التعددية والمعارضة السياسية فمن الطبيعي أن إيمان الوزاني بالمبدأ الأول لن يستقيم إلا بإيمانه بالمبدأ الثاني، غير أن عنصر الجدة هنا هو أن ما أمسى يطرح الآن من طرف البعض كتجديد في مفهوم المعارضة تحت بند "المعارضة الناصحة والمساندة النقدية".، على أهمية السياق السياسي الذي جاء فيه، قد سبق للوزاني أن طرحه منذ عقود مشددا على أنه لا يؤمن إلا بكل "معارضة مشروعة، نزيهة وإيجابية، تجاه الأوضاع الفاسدة في البلاد، هذه المعارضة التي تقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت، فهي ليست معارضة ديماغوجية هدامة تلجأ إلى احتراف النقد التحطيمي والمزايدة الغوغائية"، كما أنها "ليست حربا كالية مطلقة"، وإنما هي نقد ذاتي للتعرف على العيوب والأخطاء، وتشخيص الأمراض والعاهات، والإرشاد إلى وسائل الإصلاح والعلاج".⁴³

كما يعد من أكبر المدافعين عن مبدأي سيادة الأمة وفصل السلطات؛ وفي هذا السياق يتساءل تساؤلا استنكاريا: "إذا كان البرلمان يمثل ويمارس سيادة الأمة، وإذا كانت الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب، فكيف يقبل العقل والدستور أن يكون مجلسنا هذا مقيدا في حياته، ونظامه، وسيره بمشيئة الحكومة" ليخلص إلى أن "مبدأ الفصل بين السلطات لا يقوم إلا في الحكومة النيابية البرلمانية".⁴⁴

إن دفاع الوزاني عن المبادئ السابقة لا يقلل عن دفاعه على استقلالية القضاء؛ إيماننا منه أن "القضاء في كل أمة ودولة مظهر عظيم من مظاهر السيادة الوطنية التي لا يمكن أن تصان حقوقها، وتحترم كرامتها، إلا إذا سلمت من كل تدخل.. وتحررت من كل سيطرة دخيلة".⁴⁵

ومما يعزز تبني الوزاني للبرالية الاجتماعية وطنية؛ انطلاقه من أن "الديمقراطية كنظام تتطلب من الشروط ما يجعل قيامها بنجاح متعذرا في كل مجتمع يرهقه التخلف الفكري، والاجتماعي، والخلقي، والسياسي"، وبأنه لا ديمقراطية بدون تربية وطنية وسياسية، وبأن

42. نفس المرجع، ص. 125.
43. محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص. 126-127.
44. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 73.
45. نفس المرجع، ص. 77.

"أصلح ديمقراطية للمجتمع المغربي ليست هي الديمقراطية المستوردة التي تعاني في مواطنها الأصلية أزمة مستفحلة.. بل الشورى كما فرضها الإسلام وقننها تشريعه الدستوري، وطبقها الصالحون من حكامه في تاريخه المجيد"⁴⁶.

لا يني الوزاني يؤكد أن الأمة المغربية "سيدة نفسها، ومالكة زمام أمرها، وقادرة على التصرف في شؤونها، وحررة في تقرير أنظمتها، وإقامة أجهزة التمثيل والحكم فيها. وإجراء الرقابة على المسؤولين في تدبير الشؤون العامة فيها"⁴⁷.

غير أنه بينما تنزع الليبرالية، في موطنها الأصلي، منزعا علمانيا واضحا فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والسياسة، نجد الوزاني يصدر عن تصور لا تكاد تنفك فيه السياسة عن الدين؛ منتقدا من يقولون بخلو القرآن والسنة من "القوانين السياسية" مؤكدا أن القرآن الكريم "قد وضع أصولا سياسية واضحة يسير بمقتضاها المسلمون في تنظيم حياتهم العامة.. وهي أصول سياسية تعد من أمهات الأحكام..". من قبيل العدل، والحرية، والشورى، والمساواة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

ولم يكتف الوزاني باعتبار هذه الأصول كافية لإرساء أسس دولة قوية وعادلة، وإنما ذهب إلى حد اعتبار أن "الدساتير الحديثة الراقية لم تقر شيئا غيرها في تقرير مصير الأمم وتدبير شؤون حكوماتها وكفالة حقوق رعاياها"⁴⁸.

مؤسسا موقفه، فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والسياسة، على كون "الإسلام يخالف المسيحية بكونه شديد الاهتمام بأمر الحكومة ونظام الدولة في المجتمع الإسلامي، ويجعل الحكومة شورية بين المؤمنين، ويوجب على الولاة السير بالعدل في الرعية، ويعمل لأن تقوم الحرية والمحبة بين الأمة والحكومة مقام الاستبداد والكراهية، وذلك كله هو المعبر عنه بالديمقراطية الصحيحة"⁴⁹.

وهكذا يبرز المنزع الليبرالي للوزاني من خلال تأويله وقراءته الديمقراطية لأصول وتجربة الحكم في الإسلام؛ "فالرئاسة السياسية لا تكون بالوراثة ولا بالتعيين، بل هي منتخبة على أساس الشروط المرعية في الخلافة"⁵⁰ التي ينفي أن تكون "ميراثا يتوارثه الناس عن الرسول (ص) وإنما هي منصب سياسي يتقلده الكفاء الأصلح..". بحيث أن "أحق الناس به أقدرهم

46. محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص. 36.

47. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 19.

48. محمد حسن الوزاني، الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص. 22-23.

49. نفس المرجع، ص. 19.

50. نفس المرجع، ص. 126.

على الاضطلاع بمهامه في النيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا." وما كف الرسول عن العهد بالخلافة صراحة لأي شخص إلا دليل على أن " الخلافة وظيفة سياسية انتخابية محضة"⁵¹، وأن "وظيفة الرئاسة السياسية هي خدمة المصالح العامة للأمم بمقتضى الشريعة.." وأن "الشعب هو مصدر السلطة الحاكمة بلا نزاع"، وأن "نظام الحكم الإسلامي يقوم على الشورى التي يعتبر حكمها واجب عقلا وشرعا وسياسة، وعلى احترام حرية الرأي بجميع أشكالها". مستخلصا أن جميع هذه الأصول ترجع إلى أصل واحد يختزن جوهر المسألة السياسية برمتها؛ وهو أن "الأمة مصدر الحكم والسلطان بلا جدال" الأمر الذي يشكل عماد ما ينعته الوزاني بـ "الديمقراطية الإسلامية الرشيدة".⁵²

كما أن "القانون الإسلامي العام" إنما يتحدد، لدى الوزاني، بعناصره المكونة من "السيادة الشعبية، ومسؤولية الهيئة التنفيذية، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات الشخصية والعامة..⁵³

وفي صلة قوية بالديمقراطية نجد لدى الوزاني تمثلا عميقا لمبدأي المساواة وشرعية الأداء؛ فعلى غرار المفكرين الليبراليين الأوروبيين الذين عملوا، على امتداد المرحلة التاريخية الممتدة بين حركة الإصلاح الديني والثورة الفرنسية، على الإجهاز على أسس النظام الفيدرالي القديم الذي طالما ربط الحظوة والامتياز بنبالة المولد وشرفه⁵⁴، فقد شدد الوزاني على أن النزوع إلى جعل "آل البيت" طبقة خاصة من دون الناس "مخالف لروح الإسلام وشريعته" التي تنكر كل "تمييز وتفضيل يستند على النسب والجنس والقبيلة ولون البشرة واللسان.. وإن كان لابد من تمايز وتفاضل فإنما يكون بالعلم والعمل والفضيلة والتقوى، أي بالموهب النفسية والكفاءات الشخصية"⁵⁵. الأمر الذي يكشف مدى تهافت السعي إلى تكييف وتفسير الخلاف بين علل الفاسي والوزاني على أنه خلاف بين أسرتين أسرة الشرفاء (الوزاني) وأسرة العلماء (الفاسي)، لأن الوزاني لم يكن شيخ زاوية ولا زعيما لطائفة دينية، فرغم أنه كان وزانيا ينتمي لأسرة "شريفة النسب" وفقا للمعايير الاجتماعية السائدة، إلا أنه لم يكن يقول بالزاوية أو يتعصب للنهج الصوفي، بل كان، كما رأينا، يحمل على ظاهرة الشرف المتوارث.⁵⁶

51. نفس المرجع، ص. 82-83.

52. نفس المرجع، ص. 126.

53. محمد حسن الوزاني، الإسلام والمجتمع والمدنية، مرجع سابق، ص. 28.

54. علي الدين هلال، "أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي"، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 26، العدد المزدوج: الثالث والرابع، 1998، ص. 111.

55. محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص. 15-16.

56. عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، مرجع سابق، ص. 57.

ومن جهة أخرى، فقد كان يعتقد أن المؤسسات الديمقراطية لا يمكن أن تتمتع بالمصادقية والفعالية إلا إذا كانت تسيرها "نخبة من المسؤولين الوطنيين، تتمتع بقيم خلقية عالية، وتمتلك كفاءة علمية وتقنية تتناسب ومسؤولياتهم ووظائفهم في حظيرة الدولة"⁵⁷.

وانسجاما مع نزعه الاجتماعية الأخلاقية المناهضة لكل مظاهر الظلم والفساد، يعتبر الوزاني أن من أنجع الوسائل لضمان المساواة بين المواطنين العمل بقانون من أين لك هذا؟ فهو الكلمة الرهيبة التي ستجلب في روع اللصوص الكبار حين يحاولون السلب والنهب⁵⁸ مؤكدا في نفس السياق أن البؤس والجوع هو المجال الحيوي للجريمة⁵⁹.

كما يعد الوزاني من أول المنادين والمدافعين على تضمين الدستور المغربي الاعتراف بحقوق الإنسان كما أقرتها المواثيق الدولية، معتبرا أن ورود تلك النصوص والأحكام في صلب الدستور يعد ابتكارا قانونيا، وسلاحا جديدا في صالح الحرية والديمقراطية. مؤكدا، في الوقت نفسه، أن ضمان الحقوق، وصيانة الحريات، وتثبيت نظام الديمقراطية يحتاج إلى نضال أول سلاحه الدستور وما يتفرع عنه من قوانين⁶⁰. فما أن حصل المغرب على استقلاله السياسي حتى نادى الوزاني بالتعجيل بإلغاء جميع القوانين التي ألغى أو قيد بها الاستعمار حقوق وحريات المغاربة⁶¹.

وتعزيزا للمنحى التأصيلي، يذهب إلى أن الإسلام كان سابقا لإقرار حقوق الإنسان وأن المسلمين لم يحتاجوا إلى التوارث والحروب الأهلية لإعلان حقوق الإنسان وتقريرها.. فالمسلمون قد بدأوا في السياسة من حيث انتهى العلم السياسي الحديث وثورات الأمم في سبيل التحرر على أساس الحقوق الطبيعية للإنسان⁶².

رابعا: الوزاني وتداخل المرجعيات:

مع أننا لا نعدم لدى الوزاني حضور المحددات الكبرى للمنظومة الديمقراطية الليبرالية وما يتصل بها من مفاهيم كالتعددية الحزبية، وفصل السلطات، والسيادة، وتداول السلطة، والمعارضة، واستقلال القضاء، وحقوق الإنسان، إلا أن هذا الحضور يظل محكوما بنوع من التشوش والضبابية المرجعية؛ سواء من خلال الحضور الكثيف للسلطة المرجعية للإسلام، أو

57. محمد حسن الوزاني، *الدعوة إلى النهضة والانبعاث*، مرجع سابق، ص. 64.

58. نفس المرجع، ص. 57.

59. نفس المرجع، ص. 66.

60. محمد حسن الوزاني، *حرب القلم*، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص. 99-100.

61. محمد حسن الوزاني، *في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 70.

62. محمد حسن الوزاني، *الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام*، مرجع سابق، ص. 172. لكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن "منظومة الإسلام الحقوقي" الأصلية كقيم ومبادئ عامة لا تعمل من تلقاء نفسها، وإنما تعمل من خلال تمثلها التربوي والثقافي والاجتماعي العام، والاحتكام الطوعي لمقتضياتها من خلال تجسيدها في دنيا الناس، وهو ما لن يتحقق إلا بعد أجزائها في إطار منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة. وهو ما يصعب ادعاء تحققه في التجربة التاريخية الإسلامية.

من خلال ما يسميه بالإيديولوجية الانقلابية أو الثورة الباردة من الأعلى التي ترتقي لديه إلى مستوى العقيدة السياسية، وهي الإيديولوجية التي نجدها محملة بجملة من المفاهيم الاشتراكية؛ كالثورة، والانقلاب، والطبقات الكادحة، النضال، التقدمية، الحتمية، الطليعة الثورية.. إذ لا سبيل إلى إقامة مجتمع.. ديمقراطي تقدمي اشتراكي بمجرد الوسائل العادية البطيئة، بل بالانقلاب الحقيقي الشامل الذي لا يتم إلا بالنضال الشعبي.. ولهذا فاشتراكيتنا ليست تقدمية في مبادئها وأهدافها فحسب، بل حتى في وسائلها التي هي جريئة وفعالة إلى حد الثورة والانقلاب على أوضاع التأخر والانحطاط والفساد⁶³.

وفي هذا السياق فقد دعا الوزاني كما سلفت الإشارة إلى ما أسماه بالانقلاب والثورة في مجال الإصلاح أو الثورة الباردة من الأعلى التي تستهدف التغيير الجذري للأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والأخلاقية، والنفسية وكذا تغيير الأجهزة والأنظمة والمناهج والإطارات من خلال خلق هزة نفسية تحدث ثورة داخلية لدى الأفراد، وتستحث إرادة التغيير في الأمة بالاعتماد، على ما يسميه بالطليعة الثورية التي تتمثل أفكار، ومبادئ، ومثل، وأخلاق الثورة الإصلاحية في تفاعل مع الجماهير، عبر خوض نضال منظم ومتواصل، سعياً لإرساء أسس نظام الحكم الصالح⁶⁴.

فالثورة الباردة، بهذا المعنى، تعد بمثابة مذهب وسياسة وبرنامج عمل تهدف إلى تغيير جذري كامل⁶⁵، وبمثابة السياسية الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً⁶⁶. عبر القضاء على الأوضاع الفاسدة، وإنجاز الإصلاحات الجوهرية في جميع الميادين، والعمل باستمرار على مراجعة الأنظمة والمؤسسات لتجديدها حسب سنة التطور، ولجعلها مطابقة لروح ومصلحة كل عصر وجيل، وتحرير الفرد والجماعة من كل استغلال وقهر وعبودية، وكفالة الأمن، والحرية والعدل والمساواة، للجميع، وضمان تمتع كل فرد، بصفته إنساناً ومواطناً، بوسائل الرقي المعنوي والتقدم المادي، والثقافة الروحية والبدنية⁶⁷.

لكن كيف للثورة أو الانقلاب أن يكون بارداً؟ ألا يعبر هذا عن تناقض أو مفارقة؟

لا يتردد الوزاني في محاولة رفع هذه المفارقة بتأكيد أن الثورة رغم كونها باردة في وسائلها؛ إذ هي ليست ثورة مسلحة، وإنما تستعمل الوسائل السلمية المشروعة التي هي وسائل الحكمة

63. حزب الثوري والاستقلال، المؤتمر الوطني العام، فاس، 19-21، المطابع الفرنسية المغربية، 1959، ص. 26.

64. محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص. 25.

65. نفس المرجع، ص. 125 - 126.

66. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 174.

67. محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص. 41-42.

والإصلاح في إطار من الشرعية القانونية والإجماع الوطني، إلا أنها ليست باردة في ذاتها، فهي جسد له روح نابض بالحياة، متأجج بالحياة⁶⁸.

فرغم أن الوزاني يدعو إلى اتخاذ إيديولوجية ثورية وخطة إصلاحية انقلابية تسير بالمغرب نحو مجتمع جديد.. إلا أنه لا يتصور تحقيق ذلك إلا في نطاق النظام الملكي المغربي، الذي سبق له أن التحم مع الشعب في ثورة التحرير والانعتاق. ولذلك فهو قادر، حسب الوزاني، على أن يقود الشعب من جديد في طريق ثورة الانبعاث⁶⁹. فمع أن الوزاني ومناضلي حزبه كانوا "ثوريين فكريا" إلا أنهم كانوا إصلاحيين في ظل الولاء للعرش واحترام المقدسات.. ومتحمسين لمملكة عصرية ديمقراطية برلمانية⁷⁰.

فهو لا يكتفي بمجرد التأصيل للقيم الليبرالية في المرجعية الإسلامية دفعا للممانعة التي من الطبيعي أن يبديها مجتمع تقليدي يخضع للسلطة المعرفية للفقهاء، سعيا لإضفاء نوع من القبول والاستساغة والمشروعية لهذه القيم والمبادئ التي تلقاها هذا المجتمع، أول ما تلقاها، وهي قادمة في ركاب "المستعمر الغازي الكافر"، وإنما يتجاوز ذلك ليبدو وكأنه داعية إسلامي يؤمن أن الإسلام يمثل شريعة الإنسانية الفاضلة ودين الحق المطلق⁷¹. وأنه كان سابقا لتشريع النظام الديمقراطي كما يعتقد أن مسألة الحكم التي تعد "أم المشاكل" في المغرب لا يمكن حلها إلا بالعودة إلى أصالة الحكم في الإسلام.. ويدعو باستماتة إلى تطهير التشريع الذي يطبق في المحاكم العصرية من كل ما لا يتفق مع الشريعة⁷². إذ ما دام المغرب قطرا إسلاميا عريقا، ولا تنفك الدولة فيه تعلن في الدستور أن دينها الرسمي هو الإسلام، وبيّاشر الترويج لما سمي بالبعث الإسلامي، فماذا يمنعنا من أن نكون سابقين إلى تصحيح أسلوب الحكم والسياسة على ضوء الإسلام؟⁷³

إلى جانب ذلك، فدعوة الانبعاث الوطني⁷⁴، والوحدة الوطنية⁷⁵، ومحاربة الفساد⁷⁶ كلها تستند لدى الوزاني على مرجعية إسلامية واضحة، إيماننا منه أن كل أمة تزهد في أصلاتها،

68. نفس المرجع، ص. 29.

69. نفس المرجع، ص. 76.

70. عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، مرجع سابق، ص. 107.

71. محمد حسن الوزاني، الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص. 28.

72. محمد حسن الوزاني، في الدستور والبرلمان، مرجع سابق، ص. 98.

73. محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص. 39-40.

74. نفس المرجع، ص. 11.

75. نفس المرجع، ص. 10.

76. نفس المرجع، ص. 42.

إنما تنسلخ عن هويتها، وتمسخ حقيقتها، وتخرّب نفسها بيدها.⁷⁷ علما أن الوزاني يصدر في معظم اجتهاداته ومواقفه عن نزعة أخلاقية معيارية واضحة..⁷⁸

فمع أن البحث عن سند تراثي للقيم الحدائية أمر مشروع ولا يقتصر على شعب من الشعوب، إلا أنه كلما أكثر منه مؤلف ما ابتعد (بحق) عن روح الليبرالية حتى ولو أعلن انتماءه إليها⁷⁹. وهو ما ينطبق على الوزاني إلى حد كبير. الأمر الذي يجعل من الصعب التسليم بالقول بأن الوزاني كداعية ليبرالي⁸⁰ يتميز بتفتحه دون تحفظ على الحداثة الغربية..⁸¹

وأمام هذا التجاور والتدافع والتداخل بين كل هذه المرجعيات لا يسع القارئ المتمعن في فكر الوزاني إلا أن يتساءل : هل يمكن الحديث عن مرجعية مذهبية ليبرالية حاکمة لدى الوزاني؟

فمع أننا لا نجد لدى الوزاني نظرية متكاملة عن الليبرالية كاختيار إيديولوجي ومذهبي محدد المعالم، إلا أن ذلك لا ينفي اهتمامه بمجموعة من القيم والمبادئ ذات المنزع الليبرالي، وسعيه إلى تبيينها وتأصيلها في التربة الثقافية والفكرية والدينية للمجتمع المغربي، كما أن هذه العمومية وعدم التحديد لليبرالية كمنظومة أو مذهب متكامل ومتسق لا يقتصر على الوزاني؛ إذ لا توجد نظرية متكاملة صاغها مفكر أو فيلسوف واحد بشأن الليبرالية.. لأن الليبرالية ليست إيديولوجية ممنهجة تترايط فيها المقدمات والأفكار والنتائج، وإنما هي تيار فكري له منابع متعددة وروافد مختلفة ثم الربط بينها فيما يسمى بالمذهب أو الاتجاه الليبرالية الذي لحقه بدوره تطور فيما بات يعرف بالليبرالية الجديدة⁸².

77. نفس المرجع، ص. 140.

78. نفس المرجع، ص. 9.

79. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، مرجع سابق، ص. 51.

80. إبراهيم أعراب، سؤال الإصلاح واليهودية: منى السياق السلفي إلى مشروع الحداثة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، ص. 89.

81. عبد الله ساعف، تصورات عن السياسة في المغرب، ترجمة محمد معتصم، دار الكلام، مطبعة فضالة، المحمدية، 1990، ص. 78-79.

82. علي الدين هلال، أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 110.

الفكر الإصلاحى فى المغرب وقضية تعليم البنات محمد بن الحسن الوزانى نموذجاً

جوهرة الفيلالى بابا

موضوع المرأة ذو أبعاد، يحفر فى عمق الزمن، تتعدد صوره وتنبأين من صوره ماض مشرق عرف إشعاعاً لوجوه نسائية مضيئة فى مختلف العلوم والفنون. فقد اعتبرت مصدراً لأخذ نصف الدين كما الأمر بالنسبة لأم المؤمنين السيدة عائشة رضى الله عنها، وعملت فى الأندلس فى مختلف المهن كما ذكر ابن حزم فى كتابه "طوق الحمامة" والذي ذكر فيه أن النساء كن يزاولن مهناً متعددة منها الطب والحجامة والتعليم.

ومن الوجوه النسائية المضيئة فى المغرب: أمينة غيلان وكانت "من عالمات نساء تطوان حتى لكانت تتعاطى للفتيا"¹، وأم عمرو بنت ابن زهر "وكانت متقدمة فى الطب ماهرة فى التدبير والعلاج، وحظيت بذلك عند أمراء بني عبد المومن فكانت تلج قصورهم وتتنظر فى علاج مرضى نساءهم وأطفالهم وإمائهم، وقد تستفتى فى الطب فى رجالهم فتزيد بذلك مكانة إلى مكانتها التي يقتضيها مجدها المؤئل وشرفها الموصل"² وفى العصر الحديث وإلى حدود مطلع القرن التاسع عشر عرفت فاس السيدة العالية بنت الشيخ العلامة الطيب بنكيران التي كانت تدرس علم المنطق فى مسجد الأندلس وتخصص حصصاً للرجال تدرسهم من وراء حجاب وحصصاً أخرى للنساء³.

أسماء لنساء وغيرها كثير حضرتني وأنا أتعصى موضوع تعليم البنات فى الفكر الإصلاحى المغربى لأجد النور قد خبا لسوء الأحوال العامة، إذ المعروف أن وضعية المرأة تتحسن زمن الاستقرار وتضطرب فى فترة الفوضى والتي عمت المغرب الذي عانى فى مرحلة ما قبل الحماية من الانحطاط فى أوجهه المختلفة نتيجة غياب الاستقرار السياسى الناتج عن فتن داخلية، ومناوشات فرنسا فى الحدود الشرقية وإسبانيا فى الشمال والجنوب، والجهة الدولية مجتمعة فى القوى العظمى. فقد شكل هدف القوات الاستعمارية منذ هزيمتي إيسلي

¹ محمد داود التطوانى - تاريخ تطوان، جزء 3 ص93، طبع بمساهمة المركز الجامعى للبحث العلمى.
² أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصارى الأوسى المراكشى، الذيل والتكملة لكتايب الموصول والصلة، تقديم تحقيق تعليق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ط. 1984م، ص 483.
³ أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسى ثم الفاسى المعروف بابن القاضى. جذوة الاقتباس فى ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس ج: 2، ص: 434-520، طبعة 1973/1974م.

سنة 1844م، وتطوان سنة 1860م، وكانت نهاية المسار توقيع السلطان عبد الحفيظ صك الحماية في 30 مارس 1912م.

والمنتبع لمسار قضية تعليم البنات قبيل الحماية وخلال هيمنتها على المغرب يلاحظ أنها مرت بمحطات أساسية وسمت كل منها بخصوصية الظرفية التي وجدت فيها، والوقوف عندها – ولو باختصار- يجعلنا نتعرف على المسار التاريخي وكذا المحيط الذي انخرط فيه محمد بن الحسن الوزاني كفاعل اجتماعي وسياسي أثر وتأثر.

المرحلة الأولى: بدأت مع العشرية الأولى من القرن الماضي فقد عرف موضوع تعليم البنات حضورا في مسودة الدستور الحفيظي سنة 1908م إذ تضمن المشروع إحداث مدارس للبنات ولكن الظروف التي عاشها المغرب حالت دون تحقيق المراد، وبعد استعمارها أبدت سلطة الحماية اهتماما بالموضوع، وفتحت إدارة المعارف سنة 1915م مدرسة للبنات بفاس، وبقيت فارغة لم يقصدها أحد واضطرت لغلقتها⁴. نفس المصير آلت إليه مدرسة " باب احساين" بمدينة سلا⁵. وكمحاوله لإنجاح المشروع أعادت سلطة الحماية التجربة في مدينة فاس سنة 1923م وعهدت للمجلس البلدي بالمدينة للإشراف عليها⁶.

عرفت المرحلة نقاشا حادا بين المناهضين لتعليم الفتاة والمناصرين له، ويعتبر محمد بن الحسن الحجوي أول من جهر بضرورة تعليم البنات سنة 1924م في محاضرة ألقاها في معهد الدراسات العليا بالرباط، تحت عنوان " في إصلاح تعليم الفتيات بالديار المغربية" لقد طالب بتعليم المرأة تعليما عربيا إسلاميا على نحو تعليم السلف الصالح نساءهم معتمدا على أدلة قرآنية، وأحاديث نبوية، وخلص إلى أن " تأخر النساء مانع من تقدم الأمة، ولهذا سبق الإسلام إلى تعليمهن وتهذيبهن، واعتبارهن عضوا عاما في الحياة الاجتماعية، وهو أول الأديان في رفع شأن المرأة⁷. ومع أن الحجوي طالب باقتصار الفتاة في التعليم على المرحلة الابتدائية، وعارض السفور في محاضرة أخرى تحت عنوان " تعليم الفتيات لا

⁴ الحجوي محمد بن الحسن: تعليم البنات، مجلة المغرب، السنة 4، عدد غشت شتنبر 1935م، ص 2-8.

⁵ القادري أبو بكر: مدرسة النهضة، ص 90.

⁶ الوزاني محمد حسن، مذكرات حياة وجهاد، الجزء 1، ص 288، ط مؤسسة محمد حسن الوزاني.

⁷ الحجوي محمد بن الحسن، في إصلاح تعليم الفتيات بالديار المغربية، مخطوط، الخزنة العامة بالرباط 114 ح.

سفور المرأة"⁸ فإن دعوته جعلته يخوض معركة مع المحافظين المتشددين في فهم الدين والمعارضين لأي مشروع ولو بالشكل الذي دعا إليه.

المرحلة الثانية: تميزت بتقديم "كتلة العمل الوطني" سنة 1934 م "مطالب الشعب المغربي" لكل من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بيير لافال (Pierre Laval) بباريس، وللسلطان محمد الخامس بالرباط، وهي "مطالب إصلاحية همت مجالات مختلفة" لا تتجاوز حدود معاهدة الحماية" وتتضمن هذه الوثيقة أسماء العشرة الموقعين عليها وكان من بينهم الوزاني وحظي فيها التعليم ب 54 مادة نصيب تعليم البنات منها ست مواد هي:

- جعل تعليم البنت مبنيا على أساس الثقافة العربية الإسلامية.
- تأسيس مدارس ابتدائية للبنات يعلم فيها: القرآن، العربية، الدين ومبادئ الحساب والصحة، تدبير المنزل، وشغل الإبرة، ووسائل رعاية الأطفال.
- جلب بعض المعلمات من مسلمات الشرق للتعليم في مدارس البنات، ريثما يتم إعداد معلمات مغربيات.
- إنشاء مدرسة خاصة لإعداد معلمات البنات.
- تمكين الآباء من رعاية هذه المدارس.
- إنشاء مدارس للقوابل والممرضات⁹.

المرحلة الثالثة: شكلت محطتها الرئيسية سنة 1943م والتي أعلن فيها الملك محمد الخامس باعثة النهضة النسوية في المغرب بين العلماء وطلبة العلم بالقرويين عن اهتمامه بموضوع تعليم البنات وذلك حين قال: " هناك أمر نهتم به كل الاهتمام وهو تعليم بناتنا وتنقيفهن لينشأن على سنن الهدى، ويهذبن بما ينبغي، حتي يتصفن بما يتعين أن تتصف به المرأة المسلمة، حتى تكون على بينة من الواجب عليها لله ولزوجها وبنيتها وبيتها"¹⁰. كما دشنت سنة 1945م مدرسة للبنات بالأحباس بالرباط، وأعطى المثل بكريماته بدءا من الأميرة للعائشة التي كانت المثل الأعلى ورمزا لحرية النساء وقد أوفدها لتدشين مجموعة مدارس

⁸ الحجوي محمد بن الحسن، تعليم الفتيات لا سفور المرأة، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 205 ح.

⁹ مطالب الشعب المغربي، ص 45، مطبعة الإخوان المسلمين.

¹⁰ الوزاني محمد حسن، المرأة المسلمة، فصل من كتاب الإسلام والمجتمع والمدنية، ط مؤسسة محمد حسن الوزاني 1987.

حملت اسمها في كل من: الرباط، سلا، مراكش، وفاس، ...¹¹ أينما حلت كانت تدعو أخواتها المغربيات لتلبية الدعوة الملكية والالتحاق بالمدرسة، ومما قالته بهذا الخصوص: "وسيدنا ينتظر من جميع نساء المغرب أن يواظبن على الجد في التعلم، والاجتهاد في الرقي، إذ هن خير مقياس لمدى نهضتنا وحضارتنا وأفضل ضمان لصعودنا وارتفاعنا"¹².

وتردد صدى هذه الدعوة في عدد من الكتابات من بينها: فصل المرأة المسلمة من كتاب "الإسلام والمجتمع والمدنية" للوزاني كما سنقف على ذلك في حينه، كما نظم الشعراء قصائد في الموضوع أمثال: علال الفاسي، محمد بن علي العلوي، محمد الحلوي، محمد القري، محمد غريب، محمد المهدي الحجوي، محمد ابن شقرون، محمد احمد الإدريسي وغيرهم.

عرف التعليم عامة والتعليم البنات خاصة تطورا وإقبالا خصوصا بعد المقترح الذي قدمته اللجنة التي شكلها السلطان محمد الخامس سنة 1943م والتي كان يرأسها محمد الزغاري والمهدي بن بركة والعربي بن الحسن العلوي وقدمت هذه اللجنة مقترحا، ومما جاء فيه :

- تحديد سن قبول البنات بالمدارس بين سن الخامسة والثالثة عشرة مع السماح للتلميذات اللائي جاوزن الثالثة عشرة وأشرفن على إحراز الشهادة الابتدائية باتمام دروسهن، والغاية حصولهن على الشهادة الابتدائية.
- برامج الدراسة: مبادئ العلوم الدينية، اللغة لعربية، اللغة الفرنسية واستعمالها في تدريس الحساب والأشياء، والجغرافية، التدبير المنزلي، تربية الأطفال، الأشغال اليدوية، الرياضة البدنية.
- انتداب معلمين في حال عدم توفر معلمات.
- تعيين مفتشين ذكور للإشراف ريثما يتم إعداد مفتشات.
- الغاية ضمان نجاح البنات في دائرة القومية العربية والدين الإسلامي¹³.

وكان اختيار معلمين لتعليم البنات يتم بعد اجتيازهم مباراة تجري بالقصر الملكي يشرف عليها قضاة ورؤساء المجالس العلمية.

¹¹ الجراي عبد الله، من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، مطبعة الأمانة 1971.
¹² خطاب صاحبة السمو الملكي الأميرة للا عائشة أثناء زيارة محمد الخامس لطنجة في 11 أبريل 1947، مجلة المناهل، العدد 44 يونيو 1994.
¹³ الجراي عبد الله، من أعلام الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص 69.

بعد الوقوف عند المراحل الأساسية التي قطعها موضوع تعليم البنات تنتقل لتقصي موقف وموقع الوزاني فيها مادام قد عاصر أغلبها.

شكل الوزاني طليعة المهتمين بالموضوع منذ كان طالبا بباريس في مدرسة العلوم السياسية (قسم الصحافة) فقد كان من المؤسسين لجمعية " طلبة شمال إفريقيا المسلمين " و " كانت أداة فعالة في المعترك السياسي لصالح الشمال الإفريقي عامة والمغرب وتونس خاصة، وقد انعقد مؤتمرها الأول بتونس في 30 غشت سنة 1930م ومما تضمنه جدول أعماله : موضوع تعليم المرأة والمعوقات الواجب إزاحتها لإشراكها في تحرير الوطن وبنائه¹⁴.

مساهمته الفاعلة في الصحافة والتي شكلت منبرا لطرح قضايا متعددة منها "تعليم البنات"، وقد أسهم الوزاني بكتابات في الموضوع في عدد من المجلات والجرائد من بينها جريدة "الرأي العام" ، لسان حزب الشورى والاستقلال والتي خصصت منذ بداية صدورها قسما من صفحاتها لمعالجة قضية المرأة أطلقت عليه اسم "القسم النسوي" وتراوحت المادة المنشورة بهذا القسم – حسب الظروف والمستجدات – بين تغطية أكثر من صفحة بالجريدة، وبين نصف صفحة أحيانا، فكانت بذلك منبرا نسويا مهما، سواء فهمنا الصحافة النسوية، بمعنى كل ما يكتب عن المرأة، أو ما تكتبه المرأة عن المرأة¹⁵ ويبين الجدول التالي مساهمة بعض النساء الشوريات في الجريدة:

عنوان المقال	الكاتبة	العدد	التاريخ
رسالة جمعية "أخوات الصفا"	حببية كسوس	10	10 يونيو 1947
مواقف المرأة	مارية القباج	11	25 يونيو 1947
الزوجة المثقفة	خديجة العلمية	11	25 يونيو 1947
المرأة والعلم	ثرثيا القباج	11	25 يونيو 1947
دور المرأة في النهضة المغربية	لينة بنجلون	96	29 أبريل 1948

محمد بن الحسن الوزاني من بين الموقعين على "مطالب الشعب المغربي" سنة 1934م كما ذكرنا سابقا، وإذا كان بعض الملاحظين قد أشاروا إلى التأثير الكبير للوطنيين ذوي التعليم

¹⁴. محمد حسن الوزاني، جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة والجيش التحرير بالمغرب، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2005، ج1، المجلد الثاني، ص 356.

¹⁵. محمد معروف الدفالي، " أخوات الصفا" تنظيم نسائي رائد في تاريخ الحركة الوطنية، مجلة أمل، العدد 13 -14 سنة 1998، ص 181.

الفرنسي في "المطالب" وإلى التقارب بين بنود أغلب هذه المطالب وما كان ينشر في مجلة "مغرب" "Maghreb" و "عمل الشعب" "L'Action du peuple" كما يشير إلى ذلك رزيط¹⁶ (Rézette) إذا كان الأمر كذلك فإن المطالب المتعلقة بتعليم البنات تشكل استثناء واعتمد وإلى حد بعيد على السلفية الإصلاحية مراعاة للظرفية التاريخية التي كانت تعرف مناهضة لتعليم البنات، وأيضا ولما كان يثار حوله من قضايا كقضية الحجاب والسفور، وخروج المرأة للعمل وغير ذلك. وحتى الذين طالبوا بتعليمها أكدوا على ضرورة محافظتها على حجابها، من ذلك ما ذكره محمد الجواد الصقلي في كتابه "القول الحق وفصل الخطاب في الخلوة والاختلاط والصوت والحجاب" وذلك حين قال: "وما ذكرناه من وجوب الحجاب وحرمة الخلوة بالأجنبية وحرمة اختلاط النساء بالرجال، كل ذلك لا يمنع من نهوض المرأة وتهذيبها وتعلمها وتعليمها وبلوغها المقام اللائق بها ولا يقول بأن ذلك يصد عما ذكر إلا غبي جاهل أو مضل متجاهل" وفي ما له علاقة بعملها خارج البيت ذكر الصقلي أنها "مضطرة بطبيعتها لملازمة الدار لأداء وظيفتها الطبيعية والدينية وعدم إمكانها الاشتغال بأشغال الرجال جميعا" موقف كهذا لم يتفرد به الصقلي وإنما أقره ووافقه عليه كما جاء في آخر صفحة من الكتاب مجموعة من العلماء وهم: محمد بن عبد الكبير ابن الحاج، محمد بن عبد الرحمان العراقي، أحمد ابن الخياط الزكاري الحسني، محمد بن محمد ابن إبراهيم، الحسن بن عمر مزور، علي بن بوشتي الشركي، محمد بن محمد ابن عبد السلام الطائع الصقلي، وأحمد بن محمد الصقلي¹⁷. فالنخبة المحافظة ساد خطابها وكان لها تأثير في الوسط المغربي وإن كان ما وصلنا منه بشكل منشور قليل والمصدر المستدل به خير دليل.

- خلف خطاب الملك محمد الخامس سنة 1943م والذي نادى فيه بضرورة تعليم البنات صدى طيبا في مختلف الأوساط، وصادف وجود الوزاني في المنفى بايدزر فأبى إلا أن يبارك الحدث وخصص للموضوع فصلا من كتابه "الإسلام والمجتمع والمدنية" تحت عنوان "المرأة المسلمة" ومما جاء فيه:

¹⁶ البزدي محمد، قضية التعليم في دقتر مطالب الشعب المغربي، موسوعة الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 333.
¹⁷ محمد جواد الصقلي، قول الحق وفصل الخطاب في الخلوة والصوت والحجاب، مخطوط.

- الإسلام كرم المرأة وكفل لها حقها في العلم.
- وجوب التأسي بالرسول صلعم وبأمهات المؤمنين.
- ضرورة تحرير المرأة من الجهل بتعليمها ومن الرق بعققتها.
- العلم ليس مقصورا على الرجال ويؤخذ عن النساء كما يؤخذ عن الرجال.
- الله لا يعبد بالجهل، وهذا ما يوجب على الزوج أن يعلم زوجته ما له علاقة بالشرع فإن كان غير مؤهل لذلك فلها " الخروج للسؤال بل عليها ذلك ويعصى الرجل بمنعها".
- للمرأة أن تطلب العلم الكمال خارج البيت بعد موافقة الزوج.
- ضرورة العدل بين الأبناء إناثا وذكورا في التعليم.
- نهضة الأمة بنسائها ورجالها، ومن ركائزها الأم لذلك وجب تعليمها لأنها مدرسة الأجيال والتربية علم وخبرة ودراية، والأمة تصاب بداء عضال نتيجة جهل النساء.
- قوامة الرجل لا تعني إذلال المرأة.
- محاربة الأمية مسؤولية الدولة والشعب وهي تشيع بين النساء أكثر من الرجال.
- دعوة الملك محمد الخامس لتعليم البنات ضمن خطابه في القرويين وإعطاؤه المثال بالحق كريماته بالمدرسة قطع الطريق على المعارضين وجنب المغرب الجدل الحاد الذي عرفته القضية في الشرق، كما أنه شكل نموذجا يجب أن يحتذى لأن البنات جند النهضة.
- جلالة الملك أمر بوضع برنامج التعليم تحت إشرافه لألا يلحقه شطط.
- مطالبة العلماء بمناصرة الملك في دعواه.
- الرد على الأجانب الذين يرون بأن الإسلام أسترقت المرأة فرويتهم باطلة تقوم على الجهل بتعاليمه السمحة، والوضعية التي آلت إليها المرأة المسلمة راجعة للجهل بها والشطط في تطبيقها.
- القضية التي يجب التركيز عليها هي تعليم المرأة وليس الحجاب والسفور، فالمتعلمة لا يضرها الحجاب، والسافرة إن بقيت جاهلة لا يجديها السفور نفعا.

- صاحب الجلالة أعطى الانطلاقة، وإشرافه المستمر أمر صعب لذلك اقترح الوزاني إحداث هيئة تتمتع بثقة جلالة وإشراك أولياء البنات في الإشراف على سير التعليم بالمدارس الابتدائية في صورة لجنة استشارية، وهذا سيشجع الآباء على إلحاق بناتهم بالمدارس¹⁸.

- تعرض الوزاني أيضا لموضوع التعليم في كتابه " الحماية جناية على الأمة" والذي ألفه سنة 1945م وتحت عنوان " العمل المدرسي والظلامية"¹⁹ تحدث عن مشكل التعليم في إطار السياسة الاستعمارية والتي دأبت فرنسا على نهجها وهي سياسة متعددة الواجهات وتشتمل الذكور والإناث، وأورد آراء بعض المنظرين أمثال: جولهارماند وشارلتي (Charlétty) والجنرال كالييني (Galliéni) والذين وضعوا الخطوط العريضة التي يجب إتباعها في تدرس المستعمرين، وبما أن هناك المبدأ القائل بأن " تعليم شعب يعني قبل كل شيء تحريره"²⁰ فالمدرسة المخصصة للأهالي يجب ألا تهدف إلى تحريرهم، وإنما عليها أن تعمل " على تأهيلهم للتكيف بالجو الاستعماري مع كل ما يتضمنه من مؤثرات عليهم لحملهم على قبول العبودية والتأقلم باستغلالهم السياسي والاقتصادي لفائدة الدولة المستعمرة"²¹. ويجب أن تكون حصيلة هذا التعليم أيضا كما ذكره كاستون لوط، " نتائج إيجابية حيث تجمع حولنا تلاميذ من الأهالي وتعرفهم بلغتنا ومؤسساتنا ولأن كان رواد هذه المؤسسات قليلي العدد، فإنهم يستطيعون أن يكونوا بمثابة الخميرة، فيؤثرون على الأعداد الكبرى من مواطنيهم، ويستجلبون عطفهم وتقديرهم لبلدنا"²². هذا جزء من التخطيط الجهنمي للسياسة التعليمية للمستعمر والذي لم يخف على الوزاني فهو المثقف العصري الذي امتلك ناصية لغة المستعمر وتمكن من الإطلاع على مرجعياته ونبه إليها في كتاباته ودعا إلى ضرورة محاربتها.

¹⁸ الوزاني محمد حسن، المرأة المسلمة، فصل من كتاب الإسلام والمجتمع والمدنية، مرجع سابق.

¹⁹ محمد حسن الوزاني، الحماية جناية على الأمة، ط مؤسسة محمد حسن الوزاني، ص 129

²⁰ نفسه، ص 131.

²¹ نفسه، 132.

²² نفسه، 138.

- واجهة أخرى شكل فيها الوزاني حضورا متميزا فيما له علاقة بقضية المرأة وهي الجمعيات فقد سهر على تأطير النساء الشوريات في مختلف مدن المغرب ليساهمن في معركة الاستقلال وفي بناء مغرب ما بعد التحرير، ومن أشهر جمعيات الحزب " جمعية النساء المغربيات" وكان مقرها بمدينة الدار البيضاء، وجمعية " أخوات الصفا" " ويعد المؤتمر السنوي الذي انعقد بفاس يومي 12 و13 دجنبر عام 1947 أول مؤتمر تنظمي لجميع منظمات النساء الشوريات" واختارت إحدى هذه التنظيمات اسم " أخوات الصفا" وكان تأسيسها بفاس سنة 1947 وترأستها على الصعيد الوطني " حبيبة كسوس" وأحدثت لها فروع في كل من مكناس، سلا، آسفي ووسطات، وقد عمل المؤتمر الآنف الذكر على توحيد خطة عمل النساء الشوريات في مختلف أنحاء المغرب واتخاذ القرارات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة المغربية، وهذا ما سعت إليه أيضا جمعية " أخوات الصفا" في مؤتمرها الذي عقدته بفاس سنة 1948 ومن بين ما دعت إليه حسب تقرير المؤتمر:.

- النهوض بالمرأة المغربية في الحواضر والبادي²³.
- الدعوة إلى تعليم البنات والتنبيه إلى عدم الاقتصار على الشهادة الابتدائية.
- إصلاح المجتمع بمحاربة العوائد والخرافات.
- التعرض لتعدد الزوجات.
- تنظيم الطلاق- تحديد عمر الفتاة للزواج – محاربة الرذيلة – تنظيم الإسعاف الاجتماعي – الدعوة إلى الإخاء والتضامن الاجتماعي – المساهمة في تحرير الوطن من نير الجهل والمرض والاستعمار.

لقد تحققت بفضل جهود الحركة النسوية الشورية مجموعة من المكتسبات، واعتمدت بعض الآليات التي تعتبر متقدمة في ظل الظروف المتاحة آنذاك، اشتغلت على واجهات متعددة وعلى رأسها السهر على تلمس البنات ومحاربة أمية النساء مستفيدة من المدارس الحرة

²³. نلفت الانتباه إلى دعوة جمعية " أخوات الصفا" بالاهتمام بالمرأة في البادية إذ غالبا ما كان يتم الحديث في تنظيمات نسائية أخرى عن نساء المدن ويتم تجاهل المرأة البدوية مع أنها أسهمت إسهاما مشرفا في المقاومة التي عرفتها جبال المغرب وسهوله.

التي أحدثها الحزب في بعض المدن المغربية ومن بينها " مدرسة الشعب " بفاس، " وهي مدرسة مختلطة أسسها حزب الشورى والاستقلال في الأربعينيات في دار الأشراف الوزانيين الذين تطوعوا بها مشكورين للقيام بتعليم أبناء الفقراء والمعوزين بالمجان، فأوقفت هاته الجمعية كل جهودها على العناية بالطبقة المعوزة لهذه المؤسسة التعليمية تكسوها، وترعاها، وتزودها بسائر لوازم الدراسة، وتحضر باستمرار قصد العناية والرعاية بفلذات أكباد الأمة المغربية"²⁴.

ما عرضت عن الوزاني فيما له علاقة بتعليم البنات جزء من كل، الرجل كان موسوعة في المعرفة التي زاوجت بين المرجعيتين: الإسلامية والغربية في أسمى صورهما والمتمثلة في العقيدة السمحة وما تدعو إليه من قيم الحرية والمساواة... والقيم الغربية قيم الثورة الفرنسية والفكر الاشتراكي... ويلاحظ أنه ساهم في تصحيح ما آلت إليه الأوضاع المزرية في بلاده على المرجعيتين مع حضور أكبر للاتجاه الغربي في المجال السياسي والاقتصادي. واعتماده فيما له علاقة بتصحيح أوضاع النساء وإلى حد بعيد على السلفية الإصلاحية، لأن الخطاب النهضوي في المغرب فيما له علاقة بالنساء هيمن عليه الخطاب السلفي، والذي تأثر إلى حد كبير بالاتجاه الديني المتنور في الشرق ومن أعلامه: الأفغاني ومحمد عبده وقاسم أمين في كتابه " تحرير المرأة " وقبل أنه يتحول إلى العلمانية في كتابه " المرأة الجديدة ". أما الاتجاه العلمي الذي كان ينظر إلى المرأة من مرجعية كونية إنسانية فلا نكاد نجد له حضورا في المغرب في الفترة المتحدثة عنها وتنظيم " اتحاد نساء المغرب " الذي أسسه الحزب الشيوعي في الأربعينيات من القرن الماضي كان مرتبطا بالحركة النسائية في فرنسا، كما أن أغلب عضواته كن فرنسيات، ولم ينتشر بين المغريبات وظل بعيدا عن القضايا الوطنية.

وإذا كان الوزاني قد ذكر أن الاعتماد على السلفية في البداية الأولى للحركة الوطنية كان مجرد وسيلة لكسب التعاطف الشعبي²⁵. وإذا كان قد استطاع أن يزاوج بين المرجعية

²⁴ معنيو أحمد، أخوات الصفا الحركة النسوية الشورية، مرجع سابق.
²⁵ -El Mansour, Mohamed. "Salafis and Modernists in the Moroccan Nationalist Movement." In *Islamism and Secularism in North Africa*, edited by John Ruedy, New York : St. Martin's Press ; [Washington, D.C.] : Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1994- p.63.
نقلا عن اليزيدي محمد، قضية التعليم في دفتر مطالب الشعب المغربي، مرجع سابق، ص 333.

السلفية والغربية فيما له علاقة بالسياسي والاقتصادي فإن ذلك في رأينا لم يتحقق في النسائي وظل خطابه متأثرا وإلى ابعد حد بالسلفية الإصلاحية للأسباب التي وقفنا عليها في حينها.

المقاربة الواقعية للقضايا الدولية عند محمد حسن الوزاني

يوسف الفاسي الفهري

ما المقصود بالمقاربة الواقعية؟ إذا كانت هذه المقاربة من زاوية الباحث في العلاقات الدولية، تعني أساسا استبعاد القيم الدينية والأخلاقية عند دراسة سلوك الفاعلين على الساحة الدولية، فإن هذه المقاربة من زاوية المتورط في صنع القرار السياسي، تعني بالضرورة نبذ الاعتبارات العاطفية والوعي بأولوية السلوك العقلاني المناهض لكل المواقف الانفعالية التي من شأنها ترجيح الغريزة على العقل أو السقوط في شرك الأوهام والتمنيات بدل التحليل الموضوعي للإكراهات الموضوعية وشروط الفعل الإيجابي.

وهذه المنهجية التي تساعد على تغيير الوقائع الدولية والتركيز على استجلاء معانيها العميقة بفعل تشابك بعضها بعض، هي التي اعتمدها محمد حسن الوزاني عند تحليله للقضايا الدولية، لقد انفرد هذا القائد الوطني، بحس واقعي مرهف عند تناوله لشتى المواضيع المرتبطة بالعلاقات الدولية، ولم تستهويه الأفكار الرومانسية أو الشعارات الحماسية عندما يتعلق الأمر بالسياسة الدولية. فما هي مظاهر المقاربة الواقعية التي اعتمدها محمد حسن الوزاني أو ما هي خصائص هذه المقاربة المعتمدة والعبر التي يمكن استنتاجها من مقاربتة المتميزة في ظل الأوضاع الراهنة؟

من أجل استجلاء عناصر الإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدنا المحاور الآتية التي تساعد على إبراز الطابع الأصيل لشخصية محمد حسن الوزاني ومواقفه المتزنة والشجاعة بخصوص القضايا الدولية التي عالجها انطلاقا من التزامه الوطني وإدراكه لموجة الحداثة الديمقراطية الليبرالية التي اكتسحت العالم المعاصر:

- 1- الوعي بدينامية موازين القوى الدولية
- 2- مناهضة الرهان على الفاشية والنازية
- 3- إدانة التصور الإرادوي للوحدة العربية
- 4- رصد الطبيعة العدوانية للسياسة الخارجية للجزائر

1 - الوعي بدينامية موازين القوى الدولية

لقد أدرك محمد حسن الوزاني، مبكرا الدور الرائد الذي ستضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاتحاد السوفياتي في المنتصف الثاني من القرن العشرين. فقنأته الراسخة بأن الظاهرة الاستعمارية هي في طريق الاندثار والذوال، كانت مستمدة من إلمامه بتاريخ العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الأولى. فلئن كان قد انتقد مذهب الرئيس الأمريكي وليس

الذي حدد الأهداف التي حفزت الولايات المتحدة على المشاركة في الحرب العالمية الأولى أو ما يسمى بالنقاط الأربع عشرة التي تضمنها الخطاب الموجه إلى الكونجرس بتاريخ 8 يناير 1918، فإن ذلك كان نابعا من تحليل ملموس لنتائج مؤتمر الصلح بفرساي والتي تمحورت حول العقوبات ضد ألمانيا القيصرية وحلفائها، والاهتمام بمصير بعض الشعوب الأوروبية "دون شعوب إفريقيا وآسيا التي كانت تئن تحت نيران الاستعمار الأوروبي وحتى الأمريكي نفسه"¹. ولعل هذا ما يفسر حسب الوزاني اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر رغم مطالبة الزعماء المصريين بالاستقلال. لكن حرص الوزاني على الالتزام بالموضوعية التاريخية جعلته يعترف بدور الولايات المتحدة في زعزعة القوى الاستعمارية الأوروبية وتشجيع حركات التحرير الوطني. فبالرغم من الصدمة التي تلقاها الوفد المصري بسبب الإعراف الأمريكي، فإن الوفد المصري في باريس استطاع بفضل الجهود التي بذلها سعد زغلول، من إقناع عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي بعرض القضية المصرية على هذا الأخير، "وفعلا اتخذ المجلس ملتصا يعبر فيه عن كون مصر لا تعتبر، من الوجهة السياسية، خاضعة لا لبريطانيا، ولا لتركيا، حيث أن نظامها يجب أن يكون نظام دولة مستقلة تقبض بيدها على زمام شؤونها، فأثار هذا احتجاج انكلترا على الحكومة الأمريكية، لأنه كان رد فعل ضد اعتراف واشنطن بالحماية البريطانية على مصر، كما كان تشجيعا لحركة المعارضة المصرية لهذه الحماية"². لذلك فإن الوزاني رغم إقراره بفشل الوسوية في جعل كافة الشعوب المستعمرة تمارس حقها في تقرير مصيرها، فإنه كان محيطا بمفعولها على مجرى التطورات اللاحقة التي سيشهدها العالم.

Comment [I2]:

Comment [I3]:

"فقد أثرت في حياة المجتمع المصري، وخلقت تيارات تحريرية. وشجعت انطلاقات ثورية في شتى جهات العالم، وهكذا لما نشئت عصبة الأمم تطبقا للسياسة الوسوية خلقت أملا وتفاؤلا"³.

لقد بقي الوزاني وفيما لهذا التحليل الموضوعي الرزين عند تناوله لموضوع المسألة المغربية ودبلوماسية الدول العظمى"⁴. فجوابا على السؤال المتعلق بمدى الدعم الذي يمكن للولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، أن تقدمانه للحركة الوطنية المغربية، توقع الوزاني تعاظما لنفوذ هاتين القوتين العظميين بعد الحرب العالمية الثانية، وحاول استكشاف الأسباب التي تحفز انهما

Comment [I4]:

¹. محمد حسن الوزاني -مذكرات- حياة وجهاد - التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية طور المخاض و النشوء- الناشر مؤسسة محمد حسن الوزاني- 1982- ص 166

². نفس المصدر، ص. 171

³ نفس المصدر، ص. 345 - 346

⁴. دراسة منشورة في سلسلة دراسات وتأملات (6) تحت عنوان "وطنيات" مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1987. ص. 81-102

على تأييد مطلب استقلال المغرب. فروسيا حسب تصوره، "أصبحت دولة عظيمة عالميا يهملها ضمان حقوقها. ومصالحها في البحر الأبيض المتوسط بأكثر مما كان فيما مضى... إنها قادرة على أن تواجه فرنسا مثلاً بما تشاء من المقترحات الجريئة لأنها حرة من كل تعهد والتزام سابق في مسألة الحماية ولها أن تعتمد في هذا على عقد الجزيرة الخضراء الذي يحمل توقيعها ويفسح لها المجال لمزاحمة فرنسا والدول الأخرى خصوصاً في ميدان الاقتصاد..."⁵ فلئن كان الوزاني يرفض كل دعوة لنشر المذهب الشيوعي في المغرب، فإنه كسياسي محنك أباح استغلال النفوذ المتعاطف للاتحاد السوفياتي، "وذلك للتشجيع على فرنسا ومعارضة دولة بأخرى... خصوصاً وأنها في عهد لينين قامت بحملة شعواء على الاستعمار العام وناصرت جميع الحركات الوطنية التحريرية في الأقطار الإسلامية وكانت لها سوابق من هذا القبيل في الريف زمن ثورة الأمير محمد بن عبد الكريم"⁶.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الوزاني ألح على أهمية السعي للحصول على دعمها من أجل الحصول على الاستقلال الوطني، انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

أولاً: كون الولايات المتحدة "فارقت عزلتها الرسمية والعملية وأصبحت تعنى بمسألة البحر الأبيض المتوسط عناية كبرى ذلك أن مستقبلها مقيد بأسطولها البحري والجوي أي بالارتباط بجميع القارات التي ستضخم النفوذ الأمريكي ويدرك فيها من الشاؤ والبسطة والرسوخ ما لا يحدثنا التاريخ بمثله"⁷;

Comment [I5]:

ثانياً: كون الولايات المتحدة "هي الدولة الوحيدة التي لم تفقدها الحماية الفرنسية المركز الذي كان لها سابقاً في المغرب"⁸. إنها لم تعترف بنظام الحماية وبقيت متمسكة بعقد الجزيرة الخضراء الذي ارتكز على مبدأي الحرية الاقتصادية (الباب المفتوح) والمساواة بين الدول الموقعة عليه. وهذا ما يخول قانوناً للولايات المتحدة حق مساءلة فرنسا "وتناقشها الحساب

⁵ نفس المرجع أعلاه، ص. 83-84.

⁶ نفس المرجع، ص. 84-85.

⁷ نفس المرجع، ص. 83.

⁸ نفس المرجع، ص. 90.

فيما استبدت به من المشاريع الاقتصادية بسبب سيطرتها باسم الحماية لا بتطبيق عقد الجزيرة الخضراء الذي يفرض السمسرة العمومية، وحرية المزاومة بين جميع رعايا الدول"⁹;

ثالثا: كون الرأي العام الأمريكي مناهض للسياسة الاستعمارية "التي مازالت تتبعها الدول الحليفة وتثور عليها تأثيرته في كل حين ومناسبة، وهذا ما حدا إنجلترا على تغيير موقفها في الهند... وأما الصحافة الأمريكية -أداة ذلك الرأي الكبرى- فإن معظمها ساخط على فرنسا الدكولية بل إن شطرا كبيرا من تلك الصحافة -وهو يسمى بـ trust de la presse HEAST قد اشتهر في العالم بالعداء لفرنسا على الإطلاق والدوام (francophobie) وإن شأن هذه الكتلة الصحافية العظيم جدا في أمريكا وخارجها"¹⁰.

Comment [I6]:

إن هذه النظرة الثاقبة لعناصر القوة الأمريكية والثقل الذي تمثله الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، تعكس مدى تشبع الوزاني بالحس التاريخي وطموحه في بلورة استراتيجية فعالة للنضال من أجل التحرر الوطني تركز على مواكبة التحولات الطارئة على موازين القوى في العالم. ولقد بقي الوزاني وفي لهذا التصور الدينامي للعلاقات الدولية عند مناقشته لميزانية وزارة الخارجية خلال أول دورة بمجلس النواب سنة 1964، وذلك من خلال إلحاحه على أن "عالمنا اليوم في تحول مستمر، وتطور مطرد، بحيث يعسر في كل وقت رسم صورة أو خريطة سياسية لهذا العالم الزاخر بالأحداث والتغيرات"¹¹ لذلك نبه إلى ضرورة عدم إختزال السياسة الدولية في الصراع بين كتلتين متناطحتين لأن ذلك يفضي إلى إعطاء "صورة زائفة عن حقيقة الوضع العالمي الحالي"¹². فموازاة القطبية الثنائية، هناك "دول عملاقة لها شأنها، ووزنها، خطورتها في حاضر الحياة الدولية" وكمثال على ذلك يذكر الوزاني دولة الصين الشعبية والهند وباكستان. "وجميع هؤلاء العمالق يوجدون في تحول، وتطور، ونهضة وتنظيم يفرضون بهذا كله وجودهم، ويقطعون لسببه مراحل التقدم، والنمو ليتبوؤوا مقاعدهم بين الأقوياء أو ليصبحوا أقوى الأقوياء"¹³. وكما أصاب الوزاني عند استشرافه لمستقبل النظام الدولي الذي هو حاضرننا اليوم، فإنه كان سابقا لمناهضة رهان بعض القادة العرب على الفاشية والنازية من أجل مؤازرتهم ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي.

Comment [I7]:

2- مناهضة الرهان على الفاشية والنازية

⁹ نفس المرجع، ص. 92-93.
¹⁰ نفس المرجع، ص. 99-100.
¹¹ محمد حسن الوزاني: مجموعة دراسات و تملات - 3 في الدستور و البرلمان 1987، ص. 128.
¹² نفس المرجع أعلاه.
¹³ نفس المرجع، ص. 129.

خلافا للعديد من الزعماء العرب الذين انبهروا بتصاعد الموجة الفاشيستية في إيطاليا وإسبانيا وسيطرة الحزب النازي في ألمانيا على مقاليد الحكم في ألمانيا خلال فترة ما بين الحربين¹⁴، فإن محمد حسن الوزاني كان مدركا لحقيقة الأهداف المتوخاة من تقديم وعود معسولة من طرف الأنظمة الشمولية للشعوب العربية. فما كانت تسعى إليه أساسا هذه الأنظمة من وراء إستهوائها للزعماء العرب هو مساعدتها على استئصال الوجود البريطاني والفرنسي في الأقطار العربية واستبداله بسيطرة أكثر جبروتا وعنفا. فمعادة الفاشيستية والنازية للحريات الفردية والجماعية شكل حاجزا أمام تضامنها الفعلي والصادق مع حركات التحرر الوطني ولم يراود فكر قادتتهما قط هاجس النضال من أجل المساواة في السيادة بين الشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها بنفسها.

Comment [I8]:

Comment [I9]:

فالحملات الدعائية للفاشية والنازية التي كانت تحرض المغاربة ضد السياسة الفرنسية والتي كانت تبث من برلين وروما وتطوان واشبيلية للتشجيع بهذه السياسة، لم تستهدف حسب الوزاني سوى شيء واحد هو "خلق المصاعب لفرنسا في المغرب، والحلول محلها في الوقت المناسب"¹⁵.

لذلك اعتبر الوزاني أن الرهان على دول المحور من أجل الحصول على الاستقلال الوطني، هو رهان خاسر كما تشهد بذلك تجربة "حزب الإصلاح الوطني" الذي تم تأسيسه بتاريخ 18 ديسمبر 1936 برئاسة عبد الخالق الطريس في المنطقة الشمالية الخاضعة للسيطرة الإسبانية. فلكني "يؤمن فرانكو ظهر حركته الانقلابية ضد الجمهورية سياسيا ومعنويا وعسكريا لجأ إلى "تكتيك" سياسي ببذل الوعود إلى الوطنيين بتحقيق "الإصلاحات"¹⁶.

Comment [I10]:

Comment [I11]:

ولقد انساق قادة حزب الإصلاح الوطني وراء هذه الوعود الفاشستية، دون أن يدركوا انعكاساتها السلبية لموقفها على مستقبل الحركة الوطنية أو الوعي بتنافض سلوكهم مع الأهداف التحريرية والديمقراطية لهذه الحركة. وارتكازا على واقع التجربة الحية للتنظيم السياسي الناشئ في أحضان النظام الانقلابي لفرانكو، خلص الوزاني إلى الحقائق التالية:

Comment [I12]:

¹⁴. راجع لمزيد من التفاصيل حول تأثير إيطاليا الفاشية و ألمانيا النازية على بعض الزعماء العرب في : Roger FALIGOT et Rémi KAUFFER : « Le croissant et la croix gammée » - Ed. ALBIN Michel 1990

¹⁵. مذكرات " حياة و جهاد " -6- 1986، ص. 79

¹⁶. نفس المرجع أعلاه، -4- ص. 131.

أولاً: تأسيس حزب الإصلاح الوطني بعد خمسة أشهر على الانقلاب الفاشستي، "بترخيص من السلطة الاسبانية المتساهلة إذ ذاك لحاجة في نفسها، وتحت تأثير الظروف والظواهر"¹⁷ شكل مساساً بالوحدة التنظيمية للحركة الوطنية المغربية.

Comment [I13]:

لقد سجل الوزاني، أنه منذ قيام هذا الحزب، "لم يعد" الكتلة العمل الوطني"، وجود في المنطقة كما كان الأمر من قبل، إذ قيام حزب فيها حقق عملياً ابتعاد، بل (انفصالاً) عن "كتلة العمل الوطني" في شمال المغرب، وهذا ما رمت إليه السلطة الاسبانية حتى لا تبقى أية تبعية سياسية ووطنية في منطقة نفوذها لتلك الكتلة التي كان مركزها في المنطقة السلطانية، كما كانت هي الناطقة باسم الوطنية في الداخل والخارج"¹⁸.

Comment [I14]:

ثانياً: إقدام حزب الإصلاح الوطني على تقليد المنظمة الفاشستية (فلانج) في اسبانيا، خلق شرخاً ايديولوجياً عميقاً في أوساط الحركة الوطنية. فالتمذهب بالفاشستية، هو "متناقض مع تعاليم الاسلام، وكذلك مع المثل العليا والوجهات الأصلية للحركة الوطنية المغربية التي كانت في صميمها سلفية، وديمقراطية، وتحريرية، ولم يكن لذلك (التقليد) السياسي، والتنظيمي أي داع، ولا مبرر، ولا عذر مطلقاً، فليس له من تفسير غير قول ابن خلدون أن المغلوب مولع أبداً بالاعتداء بالغالب". حسب محمد حسن الوزاني¹⁹.

ثالثاً: محاباة مؤسسي "حزب الإصلاح الوطني" للنظام الفاشستي الفرانكوي تعبر عن قصور نظرهم وجهلهم للأهداف الخبيثة للانقلابيين. "وهكذا، فبدل أن يعلن فرانكو فوراً -اعترافاً منه بالجميل للمغاربة- ذلك "الاستقلال الداخلي التام" الموعود والمشروط بالانتصار على أعدائه مبرهننا بهذا عن صدقه ووفائه، خصوصاً وأن المنطقة كانت كلها في قبضته منذ بداية الانقلاب، لجأ إلى الاغراء والخداع بالوعود المعسولة والرخيصة التي تضمن له الاستقرار والاستمرار في إدماج قواته بالمرتزقة، والحقيقة أن ذلك الوعد كان منه خدعة حرب لا أقل ولا أكثر، لأنه ليس من طبيعة الفاشيستية أن تتخلى عن الاحتلال والاستعباد، وأن تسلك سياسة الانصاف والتحرير بالنسبة للشعوب المغلوبة على أمرها...، أكثر من هذا لما اعترفت فرنسا باستقلال المغرب في مارس 1956 قامت قيامة اسبانيا، فامتعت من الاقتداء بفرنسا، حتى إنها دبرت خطة فصل المنطقة عن الوطن بإقامة حكومة في تطوان تكون صنيعه يدها، وطوع إرادتها، وأداة سياستها، وتعارض بها الحكومة المغربية الأولى في عهد الاستقلال..."²⁰ وإذا

Comment [I15]:

¹⁷. نفس المرجع، ص. 232.

¹⁸. نفس المرجع.

¹⁹. نفس المرجع، ص. 234.

²⁰. نفس المرجع، ص. 237-238.

كان محمد حسن الوزاني قد ساهم بقسط وافر في إفشال مخطط فصل شمال المغرب عن الوطن²¹ فإنه فضح أيضا أسلوب التعنت المقيت الذي كانت تعتمد **إسبانيا** فرانكو لمواجهة المطالب المغربية المشروعة بخصوص الأقاليم الجنوبية.

Comment [I16]:

فتوحيد المنطقة الشمالية مع بقية المغرب الحر المستقل، كان نتيجة مفاوضات عسيرة، "أعقد من ذنب الطب" حسب تعبير الوزاني²²، ولم تتنازل **إسبانيا** عن هذه المنطقة إلا مكرهة، "كما أنها لم تتنازل عن منطقة إيفني إلا بعد حرب محلية، وكذلك طرفاية بعد سنوات من التماطل والتفاوض، والضغط، والملاحقة من المغرب، وامتنعت فيما بعد من التخلي عن الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضربت عرض الحائط بكل مطالب المغرب وقرارات هيئة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار..."²³ ولولا الموقف الحازم للمغرب وتنظيمه المسيرة الخضراء لما تمكن من استرجاع صحرائه الغربية، لأن "فرانكو لم يكن إلا مخادعا ومتلاعبا من البداية إلى النهاية بالنسبة للمغرب والمغاربة سواء في عهد الاستعمار البائد أو في عهد الاستقلال الوطني"²⁴.

Comment [I17]:

رابعا: لم يستوعب المتعاطفون مع **الأنظمة** الشمولية "أن الفاشيست كانوا أعداء شعوبهم فضلا عن شعوب أخرى، وأنهم يضطادون في كل ماء عكر، ويطمعون في الاستيلاء على الشعوب المستضعفة، وسلب حقوقها وحرياتهما، ونهب خيراتها وثرواتها، وفعلا ابتليت المنطقة الشمالية بالسيطرة الفرانكووية كما انضافت إليها الهيتليرية والفاشيستية، فتكون ثالوث الشر والطغيان بين حلفاء العنصرية، العبودية والصلوصية في العالم"²⁵.

Comment [I18]:

إن تشبع محمد حسن الوزاني بقيم الديمقراطية الليبرالية الحقبة واعتماده على المرجعية الكونية لحقوق **الإنسان**، جعلانه يدين التواطئ الحاصل بين ألمانيا النازية و**إسبانيا** الفرانكووية من أجل استغلال معادن الشمال المغربي وترويج "الدعاية المضادة للجنس السامي، والمحرضة على المجازر في صفوف اليهود كأن المغاربة ليسوا ساميين أولا هم لهم إلا تنفيذ المؤامرات لذبح اليهود واستئصالهم كما كانت تفعل النازية في أوروبا"²⁶ والجدير بالذكر أن مواكبة محمد حسن الوزاني لتفاصيل الحياة السياسية في المغرب وفرنسا، جعلته يكتشف أن تأثير الدعاية النازية كان بالغالب لدى الأوساط الاستعمارية اليمينية التي تبنت صفحتها شعارات عنصرية حاقدة.

Comment [I19]:

Comment [I20]:

²¹. لمزيد من التفاصيل حول الدور الذي قام به الوزاني لاحباط المخطط الاسباني، راجع نفس المرجع، ص. 238.

²². نفس المرجع، ص. 239.

²³. نفس المرجع أعلاه.

²⁴. نفس المرجع.

²⁵. نفس المرجع، ص. 244.

²⁶. نفس المرجع، ص. 245.

أما الحركة الوطنية المغربية، فإنها "لم تتأثر قط بالدعايات الأجنبية المحرصة، ولم تغتر بعودها الكاذبة، ولم تتخضع لمناوراتها المكشوفة، بل احتفظت بنقاوتها وسلامتها، وتمسكت باستقلالها وحرية عملها..."²⁷ ومما لاهراء فيه أن هذه الاستقلالية في تقدير الأمور السياسية، هي التي جعلت الوزاني يدين التصور **الارادوي** للوحدة العربية الذي تبنته العديد من التيارات القومية.

Comment [I21]:

Comment [I22]:

3- إدانة التصور الارادوي للوحدة العربية

إذا كان محمد حسن الوزاني قد سعى إلى كسب تعاطف الاقطار العربية مع نضال الشعب المغربي من أجل نيل الاستقلال الوطني، فإنه كان واعيا بمحدودية دور جامعة الدول العربية وحريصا على استجلاء الطابع الرومانسي لشعار الوحدة الذي رفعه المناصرون والبعثيون في المشرق. فخلافا لبعض القادة المتفائلين الذين اعتقدوا أن إمضاء ميثاق الجامعة العربية يوم 22 مارس 1945 من طرف حكومات **الاقطار** المشرقية المستقلة "جعل من الوحدة العربية حقيقة واقعية"²⁸، فإن محمد حسن الوزاني أدرك بحسه الواقعي طبيعة المعوقات التي تحول دون إنجاز ذلك. ففي مقالة له بصحيفة "الرأي العام" بتاريخ 24 مارس 1950، أضاف محمد حسن الوزاني اللثام عن الخلل البنيوي الذي يحول دون اضطلاع الجامعة العربية بمسؤولياتها والمتمثلة أساسا في توحيد السياسة الداخلية والخارجية لمواجهة الخطر الاجنبي **وابعاد** شبح الصهيونية عن فلسطين، ولقد سجل بمرارة أن جامعة الدول العربية قد أخفقت إخفاقا مريعا لكون "الأهواء والأصابع الأجنبية لعبت دورها" وحولت الجامعة عن خطتها، فأصبحت الهيئة في أيدي الإنجليز، ومطية في تحقيق سياستهم في البلاد العربية...²⁹ هذا التشخيص الدقيق لمصدر الداء في الجسم العربي يفسر لحد كبير سلسلة النكبات التي ذهبت ضحيتها الشعوب العربية لاحقا. فشكل الوحدة العربية الذي اختارته بريطانيا كان يهم أساسا الأنظمة التي تدين لها بالولاء وتساعد على مواجهة أعدائها في الشرق الأوسط، ولم يكن منبثقا قط عن إرادة شعوب المنطقة التي تتوق لشكل متقدم من الوحدة السياسية التي تضمن الحضور الراجح للعرب على المسرح الدولي. أما عندما تبلور هذا الوعي جنييا في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي فإن الوحدة العربية ابتليت بمرض عضال لازالت تعاني من ويلاته وهذا المرض مصدره الرومانسية السياسية لبعض الزعماء العرب الذين اعتقدوا أن الوحدة السياسية بين الأقطار العربية رهينة بإرادة زعيم ملهم.

Comment [I23]:

Comment [I24]:

²⁷ نفس المرجع ، 245
²⁸ علال الفاسي : " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الطبعة الرابعة - مطبعة الرسالة 1980، ص. 417.
²⁹ محمد حسن الوزاني : "حرب القلم" - 4- 1983، ص 245

على النقيض من هذا التصور الإرادوي، اعتبر محمد حسن الوزاني أن بلدان العرب ليست سهلة التوحيد، بسبب واقع الاختلاف الذي يحكم الدول التي نشأت في ظلها. صحيح أن تمايز هذه الدول، "لا يمنع أن ترتبط أجزاء العالم العربي بروابط شتى تهدف إلى التقارب، والتفاهم والتعاون والتساند في سبيل المصالح المشتركة" لكن شريطة نبذ الأساليب العاطفية والمبادرات الارتجالية التي ميعت مشروع الوحدة العربية وكمثال عن ذلك، يذكر الوزاني تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في إطار ما سمي بـ "الجمهورية العربية المتحدة".

فإنكار واقع الاختلاف بين البلدين، جعل المتحمسين للوحدة يختارون نمط الاندماج بين سوريا ومصر دون مراعاة منهجية التدرج أبو فضيلة التروبي في اتخاذ القرارات المصيرية. وهذا ما يفسر إخفاق هذا المشروع الحدودي مع كل ما تولد عنه من حزازات وأجواء مسمومة في العالم العربي³⁰. و مما زاد الطين بله هو التهافت المجموع بين الناصريين والبعثيين من أجل كسب الأنصار والأشباع دون الالتفات إلى حجر الزاوية في كل مشروع ناجح للوحدة السياسية: الديمقراطية الليبرالية. فالشرط الوجودي لكل مشروع يروم الانتلاف في إطار كنفدرالي أو فدرالي، هو قدرة الشعوب على إصلاح طرق تدبير شؤونها والبرهنة على حيويتها في مواجهة كافة أشكال التسلط والفساد السياسي. وإن أول ماتؤمله الشعوب من قيام قيادة صالحة فيها أن يرفع عن حياتها كل سلب وتحكم وكل زبد وبهتان وكل تخدير وتجميد، وأن تسترجع ماسلب منها بأشياء ما أنزل بها من سلطان، وأن تعود بنفسها إلى حياة (عادية) سليمة من حيث النظام، والتدبير والتوجيه، فإذا تم لها كل هذا فنتيجة إصلاح القيادة وعودة الأمر إلى كل شعب في بلدة- توفرت على وسائل القوة والتقدم والعزة والنجاح، واستطاعت أن تصبح من الشعوب الحية التي تفرض احترامها على الغير، ويحسب لوجودها كل حساب³¹.

Comment [I25]:

إن الحاح محمد حسن الوزاني على اعتبار النهج الديمقراطي الليبرالي، باعتباره الاختيار الحليم لإنجاز تنسيق بين الكيانات الوطنية العربية، نابع من وعيه العميق بالإحباطات المتناسلة التي عانتها الشعوب العربية من جراء الانقلابات العسكرية والنزعات الهيمنية المتسترة وراء شعارات القومية الزائفة أو الاشتراكية الديماغوجية. ولقد أبرز محمد حسن الوزاني تهاافتا الأطروحات الحدودية التي تريد توريط المغرب في الصراعات العميقة لأقطار المشرق العربي. ذلك أن المغرب لا يشبه تلك الأقطار في أوضاعها، واضطراباتا وخلافاتها، فهو محرر من كل هذا، وحريص أشد الحرص على أن يبقى بعيدا عن الزج بنفسه في مشاكل

Comment [I26]:

³⁰ حرب الظلم - 2- ص. 259- 261
³¹ نفس المرجع أعلاه - 1- ص. 212- 213

وخلافات، ومؤامرات ليس فيها أدنى خير للعرب ولا أقل نجاح للعروبة ووحدتها اللتين باسمهما وتحت ستارهما تتراد وتدبر السيطرة لبعض الأقطار والأحزاب، والأشخاص فيها لأقل ولا أكثر، فكل هذا ليس بسر حتى ينخدع له المغرب، ويقع في شبكته، ويتخبط في ورطته، وهكذا فمن الخير لنفسه وللعروبة ذاتها أن يحتفظ بحريته ويحافظ على سيادته، ويبتعد باستقلاله عن كل خطر وأذى وهكذا يمكن للمغرب أن يكون حسن الصلة بجميع الدول العربية، وإذا وجد بين قادة بعضها من يضمرون للمغرب مكروها فليعلموا أنهم مخطئون وفي مسعاهم خائبون، وأن المشرق مشرق، والمغرب مغرب فلا يلتقيان إلا في دائرة التعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان، ومما نريد إفهامه لأولئك القادة أن التحرر كما ندركه على حقيقته ونريد أن يطبق على عرب المشرق والمغرب ليس هو فرض الدكتاتوريات السافرة، أو المقنعة، وإقامة منظمة الحزب الوحيد، وتنصيب الأشخاص في مراكز الحكم والسيطرة، واستبعاد الشعوب باسم الحرية الزائفة، والتحرر المزعوم³². لقد رفض الوزاني كل توحيد للأقطار العربية عن طريق طريق الضم القسري أو التعبئة العمياء لقطب من الأقطاب المتناحرة في المشرق العربي. ذلك "أن العروبة ليست ملكا لأحد من عرب المشرق أو لأي واحد من قادته، ولو كان هو الرئيس جمال عبد الناصر أو الرئيس عارف، أن يستأثر بفكرة العروبة وبالوحدة العربية وأن يستمد بهما ويحتكرهما دون العرب الآخرين، فالعروبة مشاعة بين جميع عرب المشرق والمغرب، والوحدة العربية ليست تهم فريقا منهم دون فريق ولا يمكن أن تفرض أحدهما على الثاني بل يجب أن تكون الوحدة العربية من تفكير، وتنظيم وتسيير الجميع حتى تكون سليمة، وصحيحة ومجدية، والمغرب الأقصى الذي يعتز بعروبيته، ويعتد بشخصيته لا يقبل مطلقا أن ينساق أو يساق إلى أية وحدة ففي الحاضر أو المستقبل من غير أن يكون من مؤسسها الأولين، ومن أعضائها البارزين، ومن قادتها المسيرين، وبعبارة أخرى لا يقبل وطننا أن يكون منظما، وتابعاً، ومسخر لأية مجموعة كبرى أو صغرى، والمغرب بهذا إنما يسير سيرا يتفق مع أمجاد التاريخية، ومع مقومات شخصيته القوية والذين يجهلون أو يتجاهلون هذه الحقيقة في المشرق إنما يرتكبون خطأ الفهم، والإدراك والتقدير من حيث يشعرون أو لا يشعرون"³³ ولحق أصاب محمد حسن الوزاني عند تشخيصه للانحرافات التي ابتليت بها السياسة العربية خلال عقد الستينات من القرن الماضي، ولعل أبشعها انشغال القادة بحبك المؤامرات بعضهم ضد البعض الآخر والتخطيط لقلب أنظمة الحكم القائمة. وبهذا الخصوص يسكك الوزاني عن الفائدة التي يتوخاها بعض قادة المشرق من إثارة الفتنة

Comment [127]:

³² نفس المرجع -2- ص. 302-303
³³ نفس المرجع، ص. 306-307

والاضطراب في الأقطار المغربية وكذلك الافريقية، ويتساءل متهمًا عن إمكانية توظيف مهارات التآمر ضد الأعداء الحقيقيين. " أليس جديرًا بتلك العناصر أن تستعمل براعتها ومهارتها تجته كل دولة تناوئ العالم العربي في الشرق ذاته وتستفيد من كل مامن شأنه أن يفرق كلمة العرب. ويفت عضدهم، ويسلط بعضهم على بعض ويجعلهم أحيانًا شرا على أنفسهم من ألد الخصوم والأعداء؟³⁴

لقد كانت لمحمد حسن الوزاني الشجاعة السياسية الكافية لشجب النزعة المغامرة لبعض قادة المشرق العربي الذين أوهموا شعوبهم بأن قضية الوحدة العربية يمكن اختزالها في خطب رنانة وانشادات عسكرية تدبر باسم شعارات جمهورية وهمية ووعود اشتراكية معدودة.

أما واقع الحال، فهو استنساخ تجارب فاسدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. هذا ما جعل السياسة الخارجية لهذه الأنظمة تتسم بالعدوانية تجاه الأشقاء وتعتمد كافة الأساليب الملتوية للحيلولة دون تحقيق المطالب المشروعة. ولعل أبرز مثال يجسد هذه الطبيعة العدوانية، هو السياسة الخارجية للجزائر منذ **حصار لها** على الاستقلال والتي استهدفت دوما مصالح المغرب وسعيه الدؤوب من أجل استرجاع وحدته الترابية.

Comment [I28]:

4 – رصد الطبيعة العدوانية للسياسة الخارجية للجزائر

لقد فطن محمد حسن الوزاني، أن ثوابت السياسة الخارجية للجزائر تجاه المغرب، انتهاج موقف العداء لكل قضايا المشروعة من الوجهة الفعلية. فالقادة الجزائريون لا يترددون في المجاهرة بالكلام المعسول عندا يتعلق الأمر بكساد المغرب، أما عندما تحن ساعة الحسم في القضايا العالقة فإنهم يعاكسون حقوقه بشتى الوسائل المكيفلية. ولق تجلى ذلك بكيفية لأمرأ فيها بخصوص مسألة الحدود المغربية الجزائرية وقضية الصحراء الغربية فبشأن مسألة الحدود، بعد تذكير الوزاني بالتوضيحات التي بذلها المغرب من أجل دعم استقلال الجزائر وما يفرضه ذلك من اعتراف بالجميل من طرف قادتها، أبرز تمسك هؤلاء بالنهج الذي اعتمده حكام الجزائر إبان الاستعمار مخططاتهم الدائمة للنيل من السيادة المغربية على الأقاليم الشرقية – الجنوبية التي ارتبط سكانها بميثاق البيعة للسلطين المغاربة.

ولقد أوضح محمد حسن الوزاني مدى بقاء القادة الجزائريين أوفياء للروح التوسعية للاستعمار ونشبتهم "بالانجازات" التوسعية لفرنسا على حساب المغرب، هو رفضهم تصفية مسألة الحدود المغلقة بكيفية سامية عن طريق المفاوضات أو الوساطة والمساوي الحميدة التي قامت

³⁴. نفس المرجع، ص. 310.

بها بعض الدول الأفريقية "فأظهر المسؤولون في الجزائر غداة الاستقلال كل امتناع من بحث مسألة الحدود، مخالفين بهذا ما وقعوا عليه، زمن حرب التحرير، من موثيق واتفاقات، وناكثين كل ما التزموا به وقتئذ، رسميا وكتابة من وعود وعهود، بل تجاوزا هذا كله إلى ما هو أشد وأخطر، وهو الاستيلاء على مناطق التخوم المغربية التي اغتصبها الاستعمار وضمها إلى الجزائر طوال مدة سيطرتها عليها وإحاقها بالتراب الفرنسي كجزء لا يتجزأ منه..."³⁵.

ولعل ما أثار حفيظة محمد حسن الوزاني بهذا الشأن، هو أسلوب سياسة الأمر الواقع الذي انتهجه الرئيس هواري بومدين وذلك بإقدامه على تأميم المناجم المستكشفة في منطقة تندوف (غارة جبيلات) قبيل اجتماع لجنة التحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عهد إليها بفرض نزاع الحدود بين المغرب والجزائر.

"وإذا كانت الحكومة المغربية قد احتجت بواسطة مندوبها لدى حكومة الجزائر على ذلك التأميم فإن المسؤولين الجزائريين لم يعتبروا هذا الاحتجاج حيث أن أحدهم صرح اذاك رسميا بأن معادن تندوف تدخل في ثروات باطن التراب الجزائري، وأن اتفاق المغرب مع الجزائر على إسناد نزاعهما إلى لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية لا يمس في نظر الجزائر - بوحدة ترابها.

وأغرب من هذا أن الرئيس الجزائري بومدين صرح في نفس الوقت لمندوب الحكومة المغربية بأن بلاده مصممة على عمل كل مامن شأنه أن يقوي روابطهما الأخوية بالمغرب...

وهكذا نرى الجزائر تطبق في سياستها تجاه المغرب المثل العربي القائل: "فم يسبح ويد تذبح" وقول كالعسل وفعل كالا سال. فمن جهة تستولي الجزائر على أطراف ومناطق صحراوية مغربية بما فيها من خيرات وثروات، ومن جهة أخرى تتحدث المغرب بلغة العواطف المزعومة، والتطمينات الخيالية، والوعد الرخيصة"³⁶.

إن أنجع السبل لمواجهة هذه السياسة الحربائية -حسب محمد حسن الوزاني- هوة نبذ التوكل والانتظار وتسليح المغرب بالحزم الضروري في مواجهة دولة "أصبحت بحق الوراثة

³⁵ نفس المرجع ، ص. 301
³⁶ . حرب القلم " -1- ص. 399- 400

الشرعية للاستعمار الفرنسي وخلق الطبعي في كل ماسلبه واغتصبه واستولى عليه من أراض مغربية زمن الاحتلال والسيطرة سواء الجزائر أو المغرب"³⁷.

أما بالنسبة لقضية استرجاع المغرب لصحرائه الغربية، فإن محمد حسن الوزاني كان من الباقيين لفضح الدور التأمري للجزائر واقتراح الوسائل القمينة بإفشال مخططاتها المعادية للمغرب. ولذلك رفض الوزاني أصلاً فكرة تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية والذي كانت تستهدف من ورائه إسبانيا والجزائر إضفاء الشرعية على فصل الصحراء عن المغرب باسم ممارسة تقرير المصير. ولق صرح الوزاني بموقفه هذا في عدة مناسبات، داعياً المسؤولين إلى التخلي عن سياسة التساهلات والتنازلات، التي تشجع الطامعين على المزيد ومن أجل هذا يتعين عليهم أن يضعوا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات وينبذوا "كل سياسة متسمة بالعواطف، والمحاملات، والأوهام والخيالات، هي سياسة قام البرهان على فساده وخطرها، ومن تلك السياسة خرافة ما يسمى "المغرب العربي" الذي كان ورقة خاسرة بالنسبة لنا، وراحة بالنسبة للجزائر..."³⁸

ولقد كان محمد حسن الوزاني محقاً في تشخيصه للوضع آنذاك، لأن شعار الوحدة المغربية تم توظيفه حصراً من أجل تعطيل مسلسل استكمال المغرب لأقاليمه المغتصبة، بل إن بريقه ضلل بعض القادة المغربية وجعلهم يسقطون في شرك الخطة الجزائرية التي أغرقت مشكلة الحدود في الخلاف العقائدي بين النظام الجزائري "الثوري الاشتراكي" والنظام المغربي "الرجعي الرأسمالي".³⁹

لذلك لم يتردد الوزاني في فضح الترهات التي صرح بها الرئيس بومدين عن تناوله لقضية الصحراء الغربية. فيموازاة تأكيدده على تمسك الجزائر بحق الاستفتاء لتقرير المصير في الصحراء، زعم أن بلاده "مستعدة للشرع فوراً في مسطرة توحيد الأقطار المغربية باسم مغرب الشعوب وابتداء من الغد"⁴⁰.

ولقد أدرك الوزاني جلياً خلفيات هذه المزاعم ومراميها الحقيقية، باعتبارها أن هدف بومدين هو ضمان سيطرة الجزائر على جيرانها ولذلك عرقل كل مساعي الاتحاد بين ليبيا وتونس،

³⁷ نفس المرجع، ص. 401.

³⁸ نفس المرجع، ص. 426.

³⁹ يتعلق الأمر بالسيد المهدي بن بركة و السيد حميد بركة، اللذين ساندوا علانية الموقف العدواني للجزائر و طالبوا بإسقاط النظام الملكي في المغرب، الأول انطلاقاً من القاهرة و الثاني من العاصمة الجزائر.

Annuaire de l'Afrique du Nord, V.II, 1963, p.336-337.

⁴⁰ حرب القلم " -1- ص. 439.

وأمعن في التآمر مع الاستعمار الإسباني لمعاكسة المطالب المغربية مع سعيه الحثيث لإحباط كل تفاهم وتضامن بين المغرب وموريتانيا⁴¹ انطلاقاً من الإقرار بهذا النهج العدواني الذي تنهجه الجزائر تجاه المغرب، من أجل فرض زعامة تسلطية، طالب محمد حسن الوزاني باعتماد الملك خطة للمواجهة تضع حد لكل التباس بشأن عزم المغرب على نيل حقوقه المشروعة، وتتمثل هذه الخطة التي حدد مضمونها في سلسلة من الوسائل التي وجهها لرئيس الدولة في الإقدام على المبادرات التالية:

- 1- إلغاء اتفاق أفراد وما أعقبه من اتفاقات تلمسان، والمحمدية، والرباط إن كان فيها أدنى مساس بالمغرب ووحدته الترابية⁴²
- 2- إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع ما انتزعه الاستعمار الفرنسي زمن سيطرته على الجزائر وألحقه بترابها تسلطاً وعدواناً، والصحراء الشرقية لانتقل أهمية وحيوية عن الصحراء الغربية.
- 3- نشر خريطة المغرب في حدوده الأصلية التاريخية الحققة⁴³.
- 4- إبلاغ سكان المناطق الصحراوية المغتصبة عزم المغرب على تحرير أراضيهم وإعادتها إلى أم الوطن مهما كلف الأمر من جهود وتضحيات.
- 5- الاستعداد بكل الوسائل لفتح الملف الترابي مع حكام الجزائر بعد تصفية قضية الصحراء الغربية وغيرها من الأجزاء المحتلة من الاستعمار الإسباني.

وليس من قبيل المبالغة الإقرار بأن اعتماد هذه الإستراتيجية المرتكزة على أسس عقلانية، مكنت المغرب جزئياً من استرجاع صحرائه ولا زالت تكتسي أهمية راهنية في ظل التعنت الجزائري وتحريضه على رفض مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب. وهذا ملا تنبأ به محمد حسن الوزاني عند تحديده لطبيعة التحديات التي يواجهها المغرب. لقد اعتبر أن مسألة التحرير الوطني واستكمال المغرب لوحده الترابية مسألة لا يمكن حلها بواسطة الدبلوماسية فقط إنما بتعزيز القوة العسكرية للمغرب أيضاً.

"ولهذا يجب على المغرب أن يتوفر على كل القوة التي تمكنه من خوض معركة المصير والفوز فيها بتحرير ترابه السليب، وبتوحيد مع الوطن المحرر بالرغم عن كل شيء وكل واحد"⁴⁴.

⁴¹ نفس المرجع أعلاه

⁴² معاهدة افران المؤرخة في 1969/01/15 و بلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 و محادثات المحمدية و أوفاق الرباط في 15 يونيو

1972 التي لم يصادق عليها المغرب

⁴³ حرب القلم -1- ص. 451.

⁴⁴ نفس المرجع، ص. 427.